

2012

20

SEYASAT

سياسات

سياسات

فصلية سياسية تصدر عن معهد السياسات العامة

ملف خاص حول

المقاومة الشعبية السلمية:

**المفاهيم والبرامج
والأدوات
والتجارب**

مقالات

■ إخفاق العملية التفاوضية وضرورة

العودة إلى المجتمع الدولي

■ هل يلتحق قطاع غزة بمصر بعد التحاق

«حماس» بـ «إخوانها»؟

■ بين المصالحة الوطنية ومشروع الدولة

الإسلامية

■ حكومة نتنياهو: الاستيطان بدل

المفاوضات



20

2012



سياسات
SEYASAT



معهد السياسات العامة
Institute for Public Policies



In cooperation with:
Friedrich-Ebert-Stiftung

2012

20

SEYASAT

سياسات

سياسات

فصلية سياسية تصدر عن معهد السياسات العامة

ملف خاص حول

المقاومة الشعبية السلمية:

**المفاهيم والبرامج
والأدوات
والتجارب**

مقالات

■ إخفاق العملية التفاوضية وضرورة

العودة إلى المجتمع الدولي

■ هل يلتحق قطاع غزة بمصر بعد التحاق

«حماس» بـ «إخوانها»؟

■ بين المصالحة الوطنية ومشروع الدولة

الإسلامية

■ حكومة نتنياهو: الاستيطان بدل

المفاوضات



20

2012



سياسات
SEYASAT



معهد السياسات العامة
Institute for Public Policies



In cooperation with:
Friedrich-Ebert-Stiftung

سياسات

SEYASAT

فصليية تصدر عن معهد السياسات العامة



رئيس التحرير : الدكتور عاطف أبو سيف

مدير التحرير: أكرم مسلم

المراسلات: معهد السياسات العامة، عمارة ابن خلدون، المصيون، رام الله، فلسطين، تليفاكس: ٢٩٥٩٣٠٦ - ٠٢

صفحة معهد السياسات العامة الإلكترونية: www.ipp-pal.org

بريد "سياسات" الإلكتروني: info@ipp-pal.org

رام الله (٢٠) ٢٠١٢

الإخراج والطباعة : مؤسسة "الأيام" - رام الله - فلسطين

التصميم الفني ولوحة الغلاف: حسني رضوان

المواد المنشورة لا تعتبر بالضرورة عن رأي المجلة أو المعهد

معهد السياسات العامة، جمعية أهلية تأسست عام ٢٠٠٦ في رام الله، تُصدر إلى جانب **سياسات** أوراق تقييم أداء، وأوراقاً سياساتية إلى جانب تنظيم برامج تدريبية تندرج ضمن محاولة موسعة للمشاركة في تصويب الأداء المؤسساتي ورفد النقاش السياسي بالمعلومات الدقيقة والتحليلات المعمقة والأرقام.

ترحب **سياسات** بمساهمات الكتاب والباحثين الفلسطينيين والعرب في السياسة الفلسطينية وتشابكاتها الإقليمية والدولية، وفي البحث في السياسة العامة وتطبيقاتها. يتم تصنيف المواد إلى دراسات (٥٠٠٠-٦٠٠٠ كلمة) ومقالات (٣٠٠٠-٤٥٠٠ كلمة) وعروض كتب (١٠٠٠-٢٥٠٠).
بذلك ترحب **سياسات** بأي اقتراحات لعرض كتب سواء صدرت بالعربية أو بلغة أجنبية. مع مراعاة أن تلتزم المساهمات المقدمة القواعد المتعارف عليها في البحث والكتابة من حيث الأصالة والرصانة والصنعة العلمية، وألا تكون مقدمة لأي مكان آخر للنشر أو سبق نشرها مستقلة أو نشر جزء منها.
تبلغ **سياسات** الكاتب بقبول مادته للنشر في غضون شهر من تسلمها للمادة. وتقدم **سياسات** مكافأة مالية على المواد التي يتم نشرها.
ترسل المواد على بريد المجلة الإلكتروني أو على عنوان معهد السياسات العامة البريدي.

الفهرس

| | |
|----------|--|
| ٧..... | في البداية |
| | المقاومة الشعبية المدنية في فلسطين |
| ٩..... | في ضوء تجارب الهند والنرويج وجنوب إفريقيا د. اشرف المبيض |
| ٣٣..... | القضاء الدولي في المقاومة السلمية: نحو نموذج فلسطيني ارشاد توام |
| ٥٦..... | إخفاق العملية السياسية وضرورة العودة الى المجتمع الدولي سفير. نبيل الرملاوي |
| ٦٥..... | المقاومة الشعبية في فلسطين: بلعين نموذجاً عبد الغني سلامة |
| ٧٧..... | المقاومة الشعبية في برنامج الفصائل الفلسطينية ومواقفها مؤمن سويدان |
| ٨٧..... | المقاومة الشعبية في قطاع غزة... بين الفكرة والأهداف سليم النفار |
| ٩١..... | حكومة نتنياهو: الاستيطان بديلاً من المفاوضات ! انطوان شلحت |
| | هل يلتحق قطاع غزة بمصر بعد التحاق |
| ٩٨..... | «حماس» بـ «إخوانها» في دول الربيع العربي؟ محمد هوش |
| ١٠٤..... | بين المصالحة الوطنية ومشروع الدولة الإسلامية اكرم عطا الله |
| ١٠٩..... | المقاومة الشعبية السلمية: استيضاح المفهوم، البحث في البرامج وسؤال الأدوات (الندوة) |
| | سياسات رعاية الأطفال وحميتهم في التعديلات المقترحة |
| ١٢٤..... | على قانون الطفل الفلسطيني زكريا السرهدي |
| ١٤١..... | حركة المقاطعة وسحب الاستثمار وفرض العقوبات على إسرائيل محمد ابراهيم ابو دقة |
| ١٦٢..... | قراءة في كتاب «نظام ليس واحداً» لأرثيلا أزولاي و عدى أوفير عقبه فالح طه |
| ١٩٠..... | المكتبة..... |

أمام عقبات أممية كثيرة. الآن يدور نقاش جاد حول إعادة الكرة، وهذه المرة بوسائل أكثر فعالية. تحاول **سياسات** أن تساهم في هذا الجدل والنقاش من خلال تخصيص عددها هذا للمقاومة السلمية والمدنية بأشكالها المختلفة سواء الميداني اللاعنفي أو القانوني والسياسي.

تضم زاوية **سياسات** جملةً متنوعةً من الدراسات النظرية والتطبيقية التي تحاول أن تغطي كافة الجوانب المتعلقة بالمقاومة الشعبية والسلمية، حيث يكتب الدكتور أشرف المبيض حول تجارب الشعوب الأخرى في المقاومة الشعبية المدنية خاصةً في الهند والنرويج مع تركيز على تجربة جنوب إفريقيا، وكيفية الاستفادة منها في السياق الفلسطيني، كما يكتب رشاد توام حول «دبلوماسية التظلم والتشهير» في محاولة منه لوضع أساس لمشروع فلسطيني خاص بسبل استخدام القضاء الدولي في النضال ضد إسرائيل. يتكامل هذا مع ما يقترحه السفير نبيل الرملاوي من ضرورة العودة إلى المجتمع الدولي بعد إخفاق العملية السياسية. ووفق الرملاوي فإن الطريقة المثلى لتجاوز عجز هذه العملية هي رد الأزمة إلى أصلها ومكانها الصحيح: المجتمع الدولي ومؤسساته. في الإطار التحليلي الميداني يقدم عبد الغني سلامة قراءةً في تجارب المقاومة الشعبية في فلسطين خاصةً تجربة بلعين، كما يقدم مأمون سويدان قراءةً في المقاومة الشعبية في برامج الفصائل الفلسطينية ومواقفها.

تراجع التفاؤل الكبير الذي انتشر في الشارع الفلسطيني، فترةً قصيرةً، بعد الاتفاق على قيام لجنة الانتخابات المركزية بمباشرة عملها في غزة، والبدء بمشاورات تشكيل حكومة الوفاق الوطني التي ستنحصر أهم مهامها في التحضير للانتخابات التشريعية والرئاسية. «حماس» قررت وقبل أقل من ثمان وأربعين ساعةً من بدء عملية تسجيل الناخبين في غزة وقف العملية، ووضعت جملةً من الشروط التي أعادت النقاش إلى مربعات اعتقد الجميع أن الحوار الثنائي قد تجاوزها. لم يكن هذا حدثاً طارئاً على الرغم من صعوبة وقعه وأثره على مستقبل عملية إنجاز المصالحة. إقليمياً توجّ السيد محمد مرسي رئيساً لمصر وبذلك تمكّن الإخوان المسلمون - بعد أربعة وثمانين عاماً من تشكيل التنظيم - من دخول قصر الرئاسة المصرية. بكلمة أخرى هناك من ربط بين الانتشار الجغرافي للمشروع الإخواني وبين مواقف «حماس» الجديدة. أما من جهة ثانية، فإن مشروع التسوية ما زال متعثراً ولا يبدو أن ثمة آفاقاً جديدةً يمكن لها أن تُعيد الأمور إلى نصابها. فالحالة الفلسطينية في مرحلة شلل كامل على الصّعد كافة، من حيث مقدره الفلسطينيين على تحقيق ما يصبون إليه، إذ إن ثمة انشغالاً كبيراً بالوضع الداخلي وبالبحث عن حلول مؤقتة لأزمات مصيرية.

في مثل هذا الصيف قبل عام كان الفلسطينيون منشغلين بالتحضير للصراع في المحافل الدولية من أجل الحصول على عضوية الجمعية العامة للأمم المتحدة، وقتها لم تنجح الجهود وتعثرت

ويكتب الباحث زكريا السرهدي في زاوية السياسات العامة حول «سياسات رعاية الأطفال وحمايتهم في التعديلات المقترحة على قانون الطفل الفلسطيني». أما في زاوية السياسة الدولية، فيكتب محمد أبو دقة حول «حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات على إسرائيل» في استكمال من [سياسات](#) لكافة جوانب المقاومة الشعبية التي أفردت لها عددها هذا. وفي زاوية عرض الكتب يقدم الباحث عقبة فالح قراءة في كتاب «نظام ليس واحداً» الصادر حديثاً عن المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار» والمترجم عن العبرية. الكتاب من تأليف أرنيلا أزلوي وعدى أوفير، وتتبع أهميته في الاضاءة من الداخل على بنية الاحتلال وعلاقتها البنيوية بالدولة وفي الأدوار التي تفاعلها دولة الاحتلال لادامته، وكعادتها تقدم سياسات لقراءها باقية من آخر ما أصدرته المكتبات الفلسطينية والعربية والعالمية من كتب حول القضية الفلسطينية وارتباطاتها الإقليمية والدولية.

إن من أكثر الأفكار صلابة التي يقترحها هذا العدد أن ثمة مسالك وطرقاً مختلفة يمكن للفلسطينيين أن يسلكوها في بحثهم الأبدي عن حقوقهم المسلوقة، وأن عليهم - أمام هذا التحدي - أن يطوروا أفكاراً إبداعية قادرة على تحدي جبروت إسرائيل وهيمتها سواء الميدانية أو سطوتها في المجتمع الدولي. [سياسات](#) تحاول أن تضيء شمعة صغيرة في هذا الطريق.

في زاوية المقالات تواصلت سياسات النقاش حول المقاومة الشعبية، حيث يكتب سليم النفار حول تجارب المقاومة الشعبية في قطاع غزة، خاصة تجربة مناهضة الحزام الأمني الذي تقيمه إسرائيل على طول الشريط الحدودي مع القطاع. إلى جانب ذلك يعرض أنطون شلحت لقضية المفاوضات وسياسات حكومة نتنياهو التي تتخذ من الاستيطان وسيلة لدر المفاوضات كما يقترح عنوان مقالة شلحت. وكما يقترح عنوانا المقالين الأخيرتين في الزاوية، فإن ثمة قلقاً من لحاق «حماس» وغزة بالإخوان ومصر، وضياع بوصلة المشروع الوطني في ظل نشوة انتصار «الإخوان» في مصر وسوء تقدير بعض الأطراف الفلسطينية لهذا الفوز. يسأل محمد هوش: «هل يلتحق قطاع غزة بمصر بعد التحاق «حماس» بـ «إخوانها» في دول الربيع العربي؟» كما يكشف أكرم عطا الله عن حالة ارتباك «بين المصالحة الوطنية ومشروع الدولة الإسلامية».

تخصص [سياسات](#) ندوتها لنقاش موضوعها المركزي، إذ تستضيف حول طاولتها في الندوة التي أدارها مدير تحرير سياسات الكاتب أكرم مسلم كلاً من السيد صالح رأفت عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، والسيد محمود العالول عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، والناشط باسم التميمي من فعاليات قرية النبي صالح، والدكتور سمير عوض أستاذ العلوم السياسية في جامعة بيرزيت.

المقاومة الشعبية المدنية في فلسطين في ضوء تجارب الهند والنرويج وجنوب إفريقيا

د. أشرف المبيض*

٣٦ حتى أوائل الثمانينيات بالعنف المسلح، حيث كانت الثورة الشعبية المسلحة هي الشكل الرئيس السائد. بينما كانت بين عامي ١٩٨٨-١٩٩٣ الانتفاضة الشعبية الفلسطينية - بكل مكوناتها من أساليب المقاومة المدنية - هي الشكل الرئيس للمواجهة. بعد (أوسلو) تمت مأسسة الصراع من أجل احتوائه واستيعابه من قبل النظام الإسرائيلي؛ حيث بدأت الصورة بالتغير مع اندلاع انتفاضة الأقصى في أيلول ٢٠٠٠. ومنذ ذلك التاريخ اتسمت المواجهة بتعايش أشكال متعددة للمواجهة، لكن طغت صورة المواجهة المسلحة العنيفة على هذه المرحلة، حتى أخذت المقاومة المدنية، مؤخراً، في الانتشار ولكن ببطء، إذ يسعى الفلسطينيون في مواقع عدة في الضفة الغربية إلى أخذ زمام المبادرة في مواجهة رموز كبيرة للاحتلال مثل جدار الفصل والحوجز العسكرية والشوارع المغلقة.

مقدمة

تعددت أشكال نضال الشعب الفلسطيني وأساليبه منذ العام ١٩١٧ وحتى اليوم، ضد الاستعمار البريطاني والحركة الاستيطانية الصهيونية، ومن ثم ضد الاستعمار والعنصرية الإسرائيلية. وقد تقدم أحد الأشكال على الآخر في كل مرحلة من تاريخ الشعب الفلسطيني، وفي بعض الأحيان تعايشت أشكال نضالية مختلفة في المرحلة نفسها. فمنذ العام ١٩١٧ وحتى إضراب العام ١٩٣٦ كانت المقاومة الشعبية المدنية هي الشكل الأبرز، حيث عُقدت المؤتمرات الوطنية والشعبية وقدمت العرائض ونظمت الإضرابات، جنباً إلى جنب مع أساليب الحوار والتفاوض والاتصال مع سلطات الاستعمار. واتسمت المراحل النضالية الفلسطينية بعد ثورة

*حاصل على دكتوراه في العلوم السياسية.

أولاً: تعريف المقاومة الشعبية المدنية

لا يتم في المقاومة ذات الطابع الشعبي أو المدني استخدام القوة المسلحة وأعمال العنف المصاحبة لها، وإنما تجري بأساليب مختلفة تعبر عن السخط والاحتجاج، وتبدأ من مقاطعة السلطة التي تجري ضدها المقاومة إلى الصيام والامتناع عن الطعام، وقد تصل إلى حد تدبير التظاهرات والإضراب عن العمل، وقد توجه المقاومة الشعبية ضد السلطة أو ضد السلطات القائمة بالاحتلال الحربي أو سلطات الاستعمار، وواضح أن المقاومة المدنية في الحالة الأولى لا يمكن أن تختلط بالمقاومة الشعبية المسلحة التي تجري دائماً ضد قوى أجنبية والتي هي واقعة من الوقائع التي يهتم بها القانون الدولي العام بوضع القواعد التي تحكمها، لما لها من آثار على المستوى الدولي، أما في الحالة الثانية فقد تقع التفرقة بين نوعي المقاومة، وقد لوحظ أن ازدياد المقاومة المدنية ارتبط في المائة عام الأخيرة بزيادة المقاومة الشعبية^١.

وهنا لا بد من الإشارة إلى انقسام عدد من الباحثين والمفكرين في تناولهم مفهوم المقاومة الشعبية أو المدنية ما بين اتجاه يرى أنها تستند إلى السلوك اللاعنفي، واتجاه آخر يرى أنها تستند إلى السلوك اللاعنفي والعنفي معاً.

الاتجاه الأول: عرف اللاعنف كأساس تستند إليه المقاومة المدنية، وهو ما يتفق مع ما جاءت به دراسة أحمد عبد الحكيم، عندما حاولت من خلال نخبة علماء الاجتماع والسياسة تعريف

ظاهرة اللاعنف، فمثلاً (بتريم سوروكن) عرفها بأنها: «عبارة عن سلوك مسالم وهادئ يجنب نحو التفاهم والود والانسجام مع الآخرين، ويتجنب القوة والصدام مع المناوئين والخصوم، حتى لو كلف ذلك بعض الخسائر المادية والاعتبارية للطرف الذي يتوخى التهدئة والسلام»، أما الفيلسوف البريطاني (بتراند رسل) فيعرف ظاهرة اللاعنف بأنها: «سلوك عقلاني يهدف إلى تفادي الصراع مع طرف معين أو أطراف محددة، بغية إحلال السلام والوئام والانسجام مع الجهات التي قد تكون سبباً من أسباب التوتر والقلق، وإقناع الآخرين بأن النزاع والحرب يؤديان إلى كثير من الخسائر المادية والبشرية»، ويعرفها المفكر الفرنسي (جان ماري مولر) بأنها: «ضرب من ضروب الوعي الاجتماعي والثقافي يجعل الفرد يعترف بحقه وحق الآخرين عليه، وأن مثل هذا الاعتراف هو الذي يقدر شرارة اللاعنف التي تضع حداً للاستغلال والاحتكار والنزاع والحرب»^٢.

ومن المبادئ التي كان يؤمن بها (غاندي) أن العنف لا يدعو إلا إلى مزيد من العنف .. ومن ثم يزيد من ضعف الفرد والمجتمع^٣.

الاتجاه الثاني: عرف المقاومة الشعبية بنمطها المدني العنيف^٤ والمدني اللاعنفي، فالأول تنتمي إليه التظاهرات والإضرابات التي يرافقها قذف الحجارة والقضبان الحديدية والزجاجات الحارقة، ولا يرقى هذا النمط إلى السلاح الناري المستخدم في المقاومة المسلحة^٥، أما النمط الثاني اللاعنفي فقد يصنف من أنماط المقاومة الشعبية

في أشكالها الدنيا، كلاجء السكان إلى القضاء، أحياناً، من أجل التعامل مع قضايا مصادرة الأراضي أو المنع من السفر أو الطرد أو الإبعاد أو إغلاق بعض المؤسسات؛ لأن قضاء الدولة القائمة بالاستعمار أو الاحتلال لا ينصف، وقد يصل هذا النمط اللاعنفي إلى مرحلة تصعيدية بدءاً من سد الطرق وقطع الكهرباء والمقاطعات الاجتماعية والسياسية والإضرابات حتى العصيان المدني الذي يتبوأ قمة اللاعنف.^٦

ثانياً: أهمية المقاومة الشعبية الفلسطينية

على الرغم من طبيعة العقيدة الأمنية الإسرائيلية التي تعتمد كل وسائل القتل والترهيب كسبيل رئيس لإحكام سيطرتها وهيمنتها على الشعب الفلسطيني ومصيره - وعلى الرغم من طبيعة المشروع الاستيطاني الصهيوني العنصري الإحلالي الذي يهدف إلى السيطرة على الأرض ذاتها واستبعاد أصحابها الأصليين، وليس مجرد استغلال موارد البلاد كما في الاستعمار التقليدي غير الاستيطاني من ناحية، وعلى الرغم من اعتماد إسرائيل على قوة الولايات المتحدة ونفوذها؛ ما يجعل الجهود الدولية للبحث عن حل لهذا الصراع الدامي إما أن تذهب أدراج الرياح وإما أن تميل إلى الضغط على الشعب الفلسطيني لقبول المنطق الإسرائيلي؛ ما يزيد في استعصاء البحث عن حلول بالطرق السلمية من ناحية أخرى - فإن قناعةً جديدةً بدأت تتشكل لدى فريقين الصراع سواء الاحتلال الإسرائيلي

أو حركة التحرر الفلسطينية مفادها أن خيار المواجهة العسكرية ليس هو الخيار الأمثل، وأنه باهظ التكلفة وأنه طريق مسدود لا يؤدي إلى النتائج السياسية المرجوة، فمن جهته أدرك الاحتلال صعوبة وربما استحالة حسم المعركة عسكرياً مع المقاومة في غزة مؤخراً. صحيح أنه قادر على التدمير والقتل والتضييق على الناس، لكن هذه الأفعال لن تحقق أهدافه السياسية، بل سيكون عليه تحمل تبعاتها الإعلامية والاقتصادية والأمنية، والنتيجة الوحيدة التي يستطيع تحقيقها على أرض الواقع هي القتل والدمار.

أما حركة التحرر الفلسطينية، فقد خرجت من حرب غزة عام ٢٠٠٨ بدرس مفاده أن المقاومة المسلحة المتمثلة بإطلاق الصواريخ وتفجير العبوات ليست خياراً متاحاً دائماً، وأن ممارستها يجب أن تخضع لحسابات سياسية معقدة تقيد انطلاقها، وتقلل من وتيرتها؛ لذا شهدت الفترة التالية لتلك الحرب انخفاضاً في وتيرة إطلاق الصواريخ من غزة في مرحلة ما بعد الحرب، قابله انخفاض في الاعتداءات العسكرية الصهيونية على القطاع، وعلى الرغم من أنه لا يوجد إعلان رسمي عن تهدئة، فإن مستوى الالتزام بالتهدئة الميدانية فاق الالتزام بأي تهدئة رسمية سابقة. يدفع انحسار الخيار المسلح وتضييق الخناق عليه، إلى الاهتمام بفتح آفاق أوسع وخيارات أكثر في معركة الشعب الفلسطيني لاسترداد حقوقه، وذلك من خلال المقاومة الشعبية أو المدنية، فالتظاهرات والاعتصامات السلمية، والإضرابات، ومقاطعة المنتجات الإسرائيلية،

إلى تحقيق أهداف الحركات التحررية. مع التأكيد على وجود كثير من المعطيات والوقائع التي تشير إلى أوجه شبه كبيرة بين النظام العنصري السابق في جنوب إفريقيا والنظام العنصري الإسرائيلي. وهذا لا يعني محاولة تعميم النموذج الجنوب إفريقي في مطلق الأحوال، لكن يتوجب الاستفادة من الدروس الغنية لتلك التجربة. ولكن قبل ذلك ستعرض الدراسة لنماذج أخرى من المقاومة الشعبية في محاولة لوضع التجربة الفلسطينية وممكنات نجاحها في سياقات أوسع، خاصة التجربة الهندية، والتجربة النرويجية خلال الحرب العالمية الثانية، ثم تعود لقراءة معمقة للتجربة الجنوب إفريقية وفرص الاستفادة منها.

ثالثاً: تجارب المقاومة الشعبية ضد الاستعمار

إن المقاومة الشعبية المدنية ضد القوى الأجنبية لها تاريخ طويل، ومن أبرز أمثلتها في التاريخ الحديث المقاومة التي قادها (المهاتما غاندي) في الهند ضد الاستعمار البريطاني، والتي توجت بالحصول على الاستقلال، وتلتها التجربة النضالية في جنوب إفريقيا، كما كانت هناك حركة مقاومة مدنية متعددة في العالم قبل الحرب العالمية الثانية. وخلال الحرب العالمية الثانية لعبت المقاومة الشعبية المدنية دوراً مهماً في مقاومة الاحتلال النازي لأوروبا، ولكن كانت ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالمقاومة الشعبية المسلحة، وغالباً ما كانت المقاومة الشعبية المدنية تسبق المقاومة المسلحة أو تصاحبها.^٧

والسعي إلى توفير بديل وطني عنها، وخوض المعركة القضائية لإدانة مرتكبي جرائم الحرب في إسرائيل، والتوظيف الواعي لوسائل الإعلام والفن في مخاطبة العالم باللغة التي يفهمها، وإظهار جرائم الاحتلال بحق الإنسان والتاريخ والأرض، والعمل على حشد رأي عالمي مناهض لهذا الاحتلال، كل هذه أشكال نضالية لا تقل أهميةً عن النضال المسلح وربما تتفوق عليه. وتعد سنة الدروع البشرية التي اتخذها الفلسطينيون عام ٢٠٠٨ في قطاع غزة من أرقى أشكال المقاومة المدنية، حين يتصدى المدنيون بأجسادهم الضعيفة لطائرات (أف ١٦) شديدة التدمير؛ لمنعها من قصف المنازل.

وما فعله أهالي بلدات نعلين وبلعين وبدرس... في محافظات الضفة الغربية من التظاهر كل جمعة برفقة متضامنين أجنب ضد الجدار العنصري الذي يلتهم أراضيهم ويقطع شجر زيتونهم هو أيضاً مثال رائع للثبات الفلسطيني في وجه الجبروت الصهيوني بوسائل مدنية مجردة.

ولهذا، فإن نجاح تجارب النضال الشعبي المدني ضد الاستعمار - وفي مقدمتها تجربة المؤتمر الوطني الإفريقي في جنوب إفريقيا ضد نظام الفصل العنصري - لاقي قبولاً لدى الفلسطينيين في ظل سياسة التسوية الإسرائيلية واختلال موازين القوى، ففي تجربة جنوب إفريقيا عناصر متشابهة مع بعض الاختلافات، مع العلم أن التجربة تطورت في سياق تاريخي طويل، واحتوت على أشكال متعددة للنضال، إلا أن الشكل الحاسم كان المقاومة المدنية التي قادت

١ - التجربة الهندية

المقاومة الإيجابية مقرونة بـ(الساتياجراها)، أي أنها مقاومة الأقوياء الذين يدركون عن وعي حقيقة المحتل.

لم يقصر (غاندي) نضاله في بلاده - الهند - بل ذهب إلى أبعد من ذلك، فقد قام باستعمال العصيان المدني اللاعنفي حينما كان محامياً مغترباً في جنوب إفريقيا، في الفترة التي كان خلالها المجتمع الهندي يناضل من أجل حقوقه المدنية، وبعد عودته إلى الهند عام ١٩١٥، قام بتنظيم احتجاجات للفلاحين والمزارعين والعمال في المناطق الحضرية ضد ضرائب الأراضي المفرطة والتمييز في المعاملة، وبعد توليه قيادة المؤتمر الوطني الهندي في العام ١٩٢١، قاد (غاندي) حملات وطنية لتخفيف حدة الفقر، وزيادة حقوق المرأة، وبناء وئام ديني ووطني، ووضع حد للنز، وزيادة الاعتماد على الذات اقتصادياً.

بدأ (المهاتما) كفاحه السلمي بتحرير آلاف العرائض وتوجيهها إلى السلطة البيضاء في جنوب إفريقيا، وقام بتنظيم (المؤتمر الهندي) في (الناتال)، وأسس صحيفة (الرأي الهندي) وعمل على إقامة مستعمرة (فينيكس) الزراعية، قرب (دوربان)، في العام ١٩٠٤، وهي مستعمرة صغيرة أسسها مع قليل من أصدقائه الذين شاركوه أفكاره بأهمية الابتعاد عن صخب المدن وتلوثها، وعن طمع وكراهية وحقد البشر في المدن، فانسحب الهنود من المدن الرئيسية، ما أصاب الأعمال الصناعية بالشلل التدريجي.^{١١} وفي أواخر حياته كرس (غاندي) جزءاً كبيراً

بدأت السيطرة الاستعمارية الإنجليزية على الهند من خلال الشركة البريطانية للهند الشرقية عام ١٧٠٥م، إذ أوجدت لها نفوذاً تجارياً واسعاً في البلاد؛ ما أدى إلى احتلال الهند عسكرياً عام ١٧٥٧م على يد القائد الإنجليزي (كليف)، الذي هزم حاكم البنغال وتابع انتصاراته في جميع أنحاء اتحاد الهند.^٨

أسس (غاندي) ما عُرف بـ«المقاومة السلمية» أو فلسفة اللاعنف (الساتياجراها)،^٩ وهي مجموعة من المبادئ تقوم على أسس دينية وسياسية واقتصادية في آن واحد، ملخصها الشجاعة والحقيقة واللاعنف، وتهدف إلى إلحاق الهزيمة بالمحتل أو المستبد عن طريق الوعي الكامل والعميق بالخطر المحدق وتكوين قوة قادرة على مواجهة هذا الخطر باللاعنف أولاً، ثم بالعنف إذا لم يوجد خيار آخر.

وتتخذ سياسة «اللاعنف» عند (غاندي) عدة أساليب لتحقيق أغراضها، فمنها: الصيام والمقاطعة والاعتصام والعصيان المدني، والقبول بالسجن وعدم الخوف من أن تفقد هذه الأساليب حتى النهاية إلى الموت، وسياسة «اللاعنف» لا تعني السلبية والضعف لدى (غاندي)، بل هي كل القوة؛ إذا آمن بها من يستخدمها.^{١٠}

ميّز (غاندي) بين نوعين من المقاومة اللاعنفية: الأول - المقاومة السلبية، واصفاً إياها بسلاح الضعفاء والعاجزين، وتشمل حركة الانتخاب لدى النساء المؤيدات لحق المرأة في التصويت بمثل ما تشمل مقاومة المنشقين. الثاني -

من أفكاره من أجل الدفاع عن حقوق الأقلية المسلمة، وحزن كثيراً من أجل انفصال باكستان وأعمال العنف التي شهدتها كشمير، وقام بدعوة الهندوس إلى احترام حقوق المسلمين؛ ما أثار بعض المتعصبين ضده واعتبروه خائناً فقاموا باغتياله بإطلاق الرصاص عليه في ٣٠ كانون الثاني ١٩٤٨، فتوفي عن عمر يناهز ٧٩ عاماً.^{١٢}

- دعا (غاندي) أبناء شعبه في العام ١٩١٩ إلى إضراب مع الالتزام بـ(الساتياجراها) رداً على القوانين الجائرة التي فرضتها بريطانيا في العام نفسه، فاستغرب البريطانيون من حالة الانسجام بين المسلمين والهندوس في هذا الإضراب، ومعه بدأت اضطرابات الهند التي قمعها البريطانيون بعنف، فقد ارتكبوا مذبحه عُرفت بمذبحه (أمريستار)، في نيسان ١٩١٩، ذهب ضحيتها نحو ٤٠٠ شخص، وبسبب هذه المذبحة تبنى حزب المؤتمر الهندي دعوة (غاندي) إلى (الساتياجراها) كمنهج للنضال، وطالب بالحصول على الحكم الذاتي بالأساليب السلمية^{١٣} التي لم تختلف عن أساليب جنوب إفريقيا وفلسطين كإضراب والتظاهرات وعدم التعاون والعصيان.

- **الإضرابات:** إن من أهم هذه الإضرابات ما شهدته معامل النسيج بمدينة أحمد أباد، حيث وقف (غاندي) إلى جانب العمال وشرح لهم كيفية البدء بالخطوات الاحتجاجية لإنجاح الإضراب ومنها: عدم الالتجاء إلى العنف مطلقاً، وعدم الاعتداء على الخارجين على إجماع المضربين، عدم الاعتماد

على الصدقة والإحسان مطلقاً، أن يبقى المضربون ثابتين مهما طال أمد الإضراب، وأن يرتزقوا خلال ذلك من أي عمل شريف آخر.^{١٤} ووافق قادة حركة الإضراب على هذه الخطوات لإنجاح الإضراب الذي استمر واحداً وعشرين يوماً، وانتهى بدخول الخلاف إلى لجنة تحكيم.

- **عدم التعاون:** عمل (غاندي) في بداية حملته للمقاطعة الاقتصادية على الاهتمام بالفلاحين والعمال من خلال تأسيس نقابات لهم، فسعى جاهداً من أجل تخفيض الضرائب التي تثقل كواهلهم، وفي العام ١٩٢٠ بدأ (غاندي) أولاً تطبيق برنامج «النسيج والحياسة اليدويان» وهو في طليعة النشاطات التي حض (غاندي) أتباعه عليها لنسج ثيابهم بأنفسهم، بحيث لا يعتمدون على القطن المستورد من بريطانيا، واستجابت عديد المدن الهندية لهذه الدعوة.^{١٥}

- **قانون الملح:** اعتكف (غاندي) أياماً في منزله يفكر في إستراتيجية مثلى يمكن من خلالها مواجهة الاحتلال البريطاني، قرر بعدها القيام بحملة لاعنفية واستعداداً لهذه الحملة - والتي اشتهرت بحملة العام ١٩٣٠ - أعد (غاندي) برنامجاً يتضمن المطالب الأساسية بالإضافة إلى خطة واضحة ومحددة للتمرد اللاعنفي الذي تضمن عصياناً مدنياً، كما تضمن رجاءً إلى الحكومة الهندية العاملة تحت إطار

ضريبة الملح وتحقيق المطالب الأخرى، فاستجاب نائب الملك بإطلاق سراح القادة السياسيين وأعاد ممتلكات الهنود المصادرة، وألغى القوانين الخاصة بالملح.^{١٧}

٢ - التجربة النرويجية

في العام ١٩٤٠ قامت ألمانيا باحتلال النرويج، على الرغم من أن الأخيرة كانت محايدة في الحرب العالمية الثانية، فإن ذلك لم يشفع لها، وبمجرد دخول القوات الألمانية إلى النرويج سقطت الحكومة، وهرب الملك إلى لندن وأقام حكومة في المنفى، التي نسقت بدورها مع القيادات الشعبية في الداخل لتبدأ المقاومة طيلة فترة الاحتلال بين عامي ١٩٤٠ و ١٩٤٥، مارس فيها النرويجيون العديد من أساليب المقاومة الناجحة التي غلب عليها الطابع المدني، ففي العام ١٩٤٠ أعلن (جوزيف بتريوفين) القائد الألماني في النرويج عام ١٩٤٠ حزمة من القرارات مثل حل جميع الأحزاب السياسية، وأنشأ مجلساً للمستشارين ليحل محل البرلمان النرويجي، وقد نتج عن هذا الإعلان اندلاع العديد من التظاهرات والاحتجاجات الرمزية، التي تضمنت على سبيل المثال إضراب الرياضيين وتوقفهم عن اللعب، استقالة المحكمة النرويجية العليا، رفع شعارات مميزة تعبيراً عن رفض الاحتلال، انتقال الجمعيات والمنظمات إلى العمل السري بعد حلها.^{١٨}

كان أهم هذه الاحتجاجات رفض المدرسين قرار التوقيع على إعلان يشيد بالحزب النازي الألماني، ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل وضع

الاستعمار بعدم التنازل عن حقوق البلاد سلطات الاحتلال.

ركز (غاندي) في بداية حملته اللاعنافية على قانون الملح الذي كان يفرض على الهنود ضرائب باهظة مقابل الملح، كما كان يجعل إنتاج الملح وصناعته حكراً على الحكومة البريطانية فقط، وانطلاقاً من هذا القانون الظالم انطلق (غاندي) في المسيرة الشهيرة (مسيرة الملح) نحو البحر ليستخرج الملح بنفسه، ودعا الشعب الهندي إلى الخروج معه إلى ساحل البحر ليمارسوا العصيان المدني من خلال كسر قانون احتكار الملح المفروض عليهم من قبل السلطات البريطانية واستخراج الملح، وقد استغرقت هذه المسيرة ٢٦ يوماً، قطع فيها (غاندي) وأتباعه من المتظاهرين مسافة ثلاثمائة وثمانين كيلومتراً.^{١٩}

كانت هذه المسيرة بمثابة الشرارة التي أدت إلى انطلاق الثورة العارمة اللاعنافية في شتى أرجاء شبه القارة الهندية، فبمجرد انطلاق المسيرة بدأت التجمعات الجماهيرية والاستعراضات الضخمة والخطابات والبيانات الجماهيرية شديدة اللهجة، وقاطع الهنود الملابس الأجنبية وهجر الطلاب المدارس الحكومية، وتم رفع الأعلام الوطنية، بالإضافة إلى المقاطعة الاجتماعية لموظفي الحكومة، والإضرابات العامة والاستقالات الجماعية من قبل موظفي الحكومة وأعضاء المجالس المحلية والتشريعية، وعلى الرغم من قمع البريطانيين واعتقال (غاندي)، فلم ينجح السياسيون والعسكريون البريطانيون في قمع إرادة الهنود في الاستمرار قدماً نحو إلغاء

المدرسون من خلال منظماتهم السرية مجموعة من الإرشادات والتوجيهات حول المقاومة ومنها: رفض الانضمام للحزب النازي، مقاومة الدعاية النازية في المدارس، رفض كل التعليمات الصادرة عن جهات غير مختصة، رفض التعاون بأي شكل من الأشكال مع منظمة الشباب الفاشية.

وفي شباط ١٩٤٢ أصدر القائد الجديد لقوات الاحتلال قوانين تتضمن اعتبار كل المدرسين تلقائياً أعضاء في (اتحاد المدرسين)، وعلى الفور رد قادة المقاومة من المدرسين بإرسال خطابات فردية لكل مدرس تدعوهم إلى رفض مثل هذه القوانين والإجراءات، فاستجاب حوالي عشرة آلاف من اثني عشر ألف مدرس، مما دفع جيش الاحتلال الألماني إلى اعتقال نحو ألف مدرس وإرسالهم إلى معسكرات اعتقال قطبية في محاولة لإجبارهم على سحب احتجاجهم والانخراط في الاتحاد الجديد، وعلى الرغم من أشكال التعذيب، رفض معظم المدرسين الانضمام إلى طلب المحتل، وأعلنوا مواصلتهم تدريس الطلاب، وإزاء هذا الصمود أعلن القائد الألماني هزيمته قائلاً «دمر المدرسون كل ما كنت أحاول فعله»^{١٩}.

٣- إمكانية استفادة المقاومة الشعبية

في فلسطين من تجربتي الهند والنرويج

يمكن القول من خلال استعراض التجربتين في الهند والنرويج: إن النظام الاستيطاني والاستعماري في كلتا الحالتين يختلف اختلافاً جوهرياً عن النظام الاستيطاني والاستعماري في فلسطين من ناحية الأهداف الدينية والسياسية

والاقتصادية، فالتمييز بين الاحتلال أو الاستعمار التقليدي، والاحتلال الإحلالي الإسرائيلي الصهيوني لفلسطين له أهمية كبرى تتصل بالفهم الواقعي لما تعرضت له فلسطين منذ أوائل القرن الماضي. فالاستعمار التقليدي أو الاحتلال العسكري التقليدي من قبل دولة لدولة أخرى أو لجزء من إقليمها، كان تاريخياً استعماراً مؤقتاً في كل حالاته وفقاً لواقع العديد من حالات الاستعمار، كما حدث في الهند والنرويج، فالاحتلال البريطاني للهند مثلاً دام حوالي مائة عام من ١٨٥٧ إلى عام ١٩٤٩ ثم انتهى.

لذا فإن إمكانية استفادة أي مقاومة شعبية ومدنية في فلسطين من التجربتين الهندية والنرويجية تبقى محصورة في إطار فهم كيفية وضع الإستراتيجيات المحددة والواضحة للمقاومة مع مراعاة خصوصية الحالة الفلسطينية، كما يمكن الاستفادة من تنوع أساليب المقاومة الشعبية ذات الطابع المدني لتنفيذها، لا سيما الاعتماد على مشاركة واسعة من القوى الاجتماعية كالعمال والطلاب والمرأة.

بخلاف المقارنة بين النظام الاستيطاني الصهيوني في فلسطين والنظام الاستيطاني العنصري في جنوب إفريقيا التي تشكل دعوة إلى اعتماد أساليب مقاومة النظام العنصري البائد في جنوب إفريقيا، مثل الحصار والمقاطعة، وهذا ما يُخيف النخب الإسرائيلية التي أصبحت ترتعب من ذكر نموذج الدولة الواحدة الديمقراطية الذي اتبع في جنوب إفريقيا. وإن أكثر ما يُخيف قادة إسرائيل

والحركة الصهيونية هو الديمقراطية أو بالأحرى المساواة الكاملة.

لا شك في أن هناك أوجه اختلاف بين النظامين؛ ولكن الجوهر واحد، فالنظام في جنوب إفريقيا كان نظاماً عنصرياً سافراً وواضحاً؛ ما سهّل مهمة حركات التحرر في فتح جبهة دولية ضده، خاصة عندما اختارت قيادات هذه المقاومة خطاباً ديمقراطياً واضحاً وثابت على طرحه، أما النظام الإسرائيلي فقد كان أكثر تطوراً ودهاءً، ومارس الكثير من السياسات العنصرية بطريقة مضمرة، بيد أنه في الحقيقة يعتبر أخطر وأكثر وحشية من نظيره في جنوب إفريقيا، فهذا النظام أراد تطهير الأرض من سكانها الأصليين ومارس ذلك بصورة وحشية وبشعة؛ حتى يستطيع أن يعلن نفسه دولة ديمقراطية ويكون جزءاً من العائلة الديمقراطية الغربية التي ساعدته ودعمته بكل الوسائل، ولذا يُقال: إن الفلسطينيين هم ضحية يهودية إسرائيلية وضحية ديمقراطيتها في الوقت نفسه.

رابعاً: التجربة النضالية

في جنوب إفريقيا

سعى النظام العنصري في جنوب إفريقيا سعياً حثيثاً لإحداث شرخ في صفوف الجبهة الوطنية المناهضة له بكل ما أمكنه من وسائل عنفية ولاعنافية، في حين تصدت قوى التحرر الوطني بما توافر لها من إمكانيات لسياسات هذا النظام سواء بالعمل على دعم صمود وتماسك الأفارقة بكل طبقاتهم وشرائحهم لمواجهة حكم

الأقلية البيضاء، أو بتكثيف وجودها وفعاليتها داخل صفوف القوى الاجتماعية الأكثر ثورية وتماسكاً، وهي تحديداً العمال والطلاب، إضافة إلى دور المرأة والكنيسة، كقوى مساهمة في المقاومة المدنية.

هناك تشابه بين حركة التحرر الفلسطينية ونظيرتها الجنوب إفريقية في استخدام أساليب النضال المدني والشعبي في بداية القرن الماضي، فقد ركزت حركة التحرر الوطني في جنوب إفريقيا على تقديم الشكاوى والالتماسات من خلال إرسال الوفود إلى بريطانيا وبرلمان جنوب إفريقيا لشرح وجهات النظر الوطنية إزاء القوانين والتشريعات، كما تم استخدام أساليب التظاهرات والإضرابات، كإضراب (الراندي) عام ١٩٢٠؛ احتجاجاً على تدني أجور عمال المناجم، وإضراب عام ١٩٤٦ للعمال أيضاً، ومن الأساليب أيضاً، عدم التعاون، مثل ما حدث في أوائل الخمسينيات، عندما تم حل مجلس الأهالي؛ بسبب رفضه تطبيق قوانين التمييز العنصري، ثم أسلوب العصيان المدني وذلك بمقاطعة أوامر النظام العنصري وقوانينه، وكانت أبرز حملة للعصيان هي التظاهرة الوطنية التي دعت إليها حركات التحرر مثل المؤتمر الوطني ومؤتمر الوحدة؛ لمعارضة تصاريح المرور والتي انتهت بمجزرة (شاربيل).

كتفت حركات التحرر الوطني في الخمسينيات من أساليب المقاومة المدنية مع تنامي الوعي السياسي لدى جماهير هذه الحركات، فقد دعا المؤتمر الوطني إلى إضراب وطني شامل؛

احتجاجاً على قيام الشرطة بقتل المتظاهرين ضد قمع الشيوعية عام ١٩٥٠، وبعدها بعامين قام المؤتمر الوطني بتنظيم حملة عصيان شارك فيها آلاف المتطوعين من مختلف أنحاء البلاد؛ احتجاجاً على التشريعات والقوانين العنصرية، كما نظم المؤتمر الوطني في العام نفسه حملة مقاطعة المدارس احتجاجاً على تطبيق قانون تعليم (البانتو)، وحملة مقاطعة المواصلات في المناطق الحضرية رداً على رفع أجرة المواصلات عام ١٩٥٧. ٢٠

ساد الاعتقاد لدى حركات التحرر الوطني بأن وسائل المقاومة المدنية وأساليبها قد فشلت في التأثير على النظام العنصري الذي كان يرد بعنف على أي احتجاج مدني سواء أكان بالإضرابات أم التظاهرات، فقد شكلت مجزرة (شاريفيل) عام ١٩٦٠ التي قتل فيها عشرات المتظاهرين نقطة تحول مهمة في تاريخ حركات التحرر، وقد تمثل هذا التحول في مراجعة هذه الحركات لإستراتيجياتها وتكتيكاتها في مواجهة قوة النظام وبطشه، وتبنيها المقاومة المسلحة وأعمال التخريب، وبالفعل بدأ المؤتمر الوطني الإفريقي والحزب الشيوعي عام ١٩٦١ في تشكيل منظمة عسكرية سميت «رمح الأمة» بهدف الهجوم على المراكز والمنشآت الحكومية في المناطق الحضرية، لكن سرعان ما تعرضت منظمة «رمح الأمة» لضربة قاسية من الشرطة، وذلك باقتحام مقرها السري واعتقال أعضاء من قياداتها، كما قام التنظيم العسكري (بوكو) التابع لمؤتمر الوحدة الإفريقية بتنفيذ عمليات الاغتيال ضد الزعماء

القبليين المؤيدين لسياسة الحكومة، وفي المناطق الريفية كانت المقاومة المسلحة على يد الفلاحين لا سيما ضد سلطات (البانتو). ٢١
إن الأساليب العنفية سواء أكانت أعمال تخريب أم اغتيال أم إرهاب التي لجأت إليها حركات التحرر الوطني تم قمعها في أوائل الستينيات، ويعود ذلك إلى تمكن الحكومة من استهداف قيادات الحركة، والتنافس بين الحركات وعدم التنسيق بينها، إضافة إلى أن الوضع الإفريقي لم يكن مواتياً لحركة التحرر الإفريقي بالدرجة الكافية، فحتى منتصف السبعينيات لم تكن هناك حدود مفتوحة لدول صديقة متاخمة لجنوب إفريقيا يمكن استخدامها كقواعد لحرب العصابات، ولعل نظرة فاحصة إلى عدم تكافؤ القوة بين طرفي الصراع في جنوب إفريقيا تجعل إمكانية لجوء حركات التحرر إلى الوسائل العنفية أمراً محكوماً عليه بالفشل، فالنظام العنصري يمتلك اقتصاداً قوياً باستطاعته أن يمول ميزانيةً عسكريةً ضخمةً، فضلاً عن امتلاكه جيشاً وعناصر مدربةً ومدعومةً من الغرب. وهذا درس يمكن للفلسطينيين أن يستفيدوا منه.

إن، كان هناك في أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات تراجع من قبل حركات التحرر الوطني في جنوب إفريقيا بعد تقييد قادتها بالسجن والنفي نتيجة تبنيها المقاومة العنفية، لكن الجيل الثوري الجديد استفاد من أخطاء أسلافه، وبدأ استرجاع أساليب النضال الشعبية المدنية، وكانت أول علامة هي إضرابات العمال في (ديربان)، عام ١٩٧٣، حيث نجح العمال

قوي خلال الثمانينيات، ومعه أصبحت جنوب إفريقيا غير قابلة للحكم في السنوات الأخيرة، ويلاحظ أن حركة العصيان استخدمت من قبل حركات التحرر كالمؤتمر الوطني ومؤتمر الوحدة وحركات فلاحية، كما يلاحظ أن حركة العصيان قد استخدمت حتى فترة السبعينيات للحصول على مطالب محددة دون أن الوصول إلى تحدي النظام برمته بينما كانت في الثمانينيات وحتى مطلع التسعينيات تستخدم على نطاق وطني عام ينصرف إلى النضال المضاد لمواجهة نظام التمييز العنصري.^{٢٢}

اتجه النظام السياسي في جنوب إفريقيا إلى تحسين صورته الداخلية والدولية؛ نظراً لاشتداد حركة المقاومة الإفريقية في أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات؛ وذلك بإجراء تعديلات صورية في بعض القوانين والتشريعات العنصرية لتوحيد العنصر الأبيض في الحكم وتقويته وللسيطرة على الأوضاع الداخلية الأخذة في التدهور، هذا من جهة، ومن جهة أخرى قام النظام العنصري بإصلاحات بدءاً من منتصف السبعينيات وحتى الثمانينيات استهدفت على الأغلب احتواء الجماعات الملونة والهندية في النظام السياسي؛ لأن الجماعتين تضامنتا وشاركتا الأفارقة في النشاطات المقاومة، إلا أنه على الرغم من سياسة الإصلاح الشككية التي اتخذها النظام العنصري فقد استمرت المقاومة الإفريقية ومعها الإدانة الدولية لسياسته وممارسته، وحدثت تطورات على الصعيد الدولي والإقليمي والمحلي منذ منتصف الثمانينيات أدت

بإضراباتهم في إثارة القلق لدى السلطات وأرباب العمل، وبعد ثلاث سنوات دخل الطلاب بقوة على الخط الوطني؛ إذ شهدت المدن الغربية الجنوبية مثل (جوهانسبرغ) و(الكاب) انتفاضة (سويتو)، ففي العام ١٩٧٦، خرج أكثر من عشرة آلاف طالب في مسيرة احتجاجية اعترضتها الشرطة بإطلاق النار؛ فقتلت نحو ثمانين منهم، ومع انضمام العمال إلى انتفاضة (سويتو) حقق الإضراب العام في آب ١٩٧٦ نجاحاً كبيراً وصل فيه معدل العمال الغائبين إلى نحو ٩٠٪، وتم شل حركة المواصلات لعدم استخدامها، وفي كانون الأول من العام نفسه نُظم إضراب شارك فيه نحو مليون عامل في الريف، وأيدته جماهير الأفارقة والملونين في (سويتو)، وهكذا ظلت جماهير الحركة الطلابية والعمالية الإفريقية والجماعة الملونة متحدة.^{٢٢}

وفي حين كانت مذبحه (شاربفيل) نقطة تحول في حركة التحرر الوطني باتجاه تبني العمل العنفي المسلح، فإن انتفاضة (سويتو) كانت نقطة تحول في حركة التحرر الوطني باتجاه تبني الأسلوب الشعبي والمدني، وقد خاض الطلاب معركةً ذاتيةً لتأمين استمرار النضال بعد انتفاضة (سويتو)، فقد اكتشف عدد كبير منهم عندما هرب إلى الخارج أن العمل في إطار حركات التحرر الوطني في المنفى قد يعيدهم إلى المنطق النضالي نفسه للجيل الأقدم، فعاد عدد منهم لاكتشاف طرق وأساليب أكثر فاعليةً واستمراراً للنضال المدني، لا سيما العصيان المدني الذي أثبتت فعاليته كسلاح

- في تفاعلاتها - إلى بدء الحوار والتفاوض بين الحزب الحاكم والمؤتمر الوطني.

رابعاً: إمكانية استفادة المقاومة المدنية في فلسطين من تجربة جنوب إفريقيا

أسست حركات التحرر في جنوب إفريقيا مطالبها على المساواة في الحقوق وليس على أساس الانفصال الجغرافي، بمعنى أن الإستراتيجية السياسية كانت تقوم على خطاب الحقوق الليبرالية، وظلت منسجمة مع هذا الخطاب والهدف، حتى سقوط نظام الفصل العنصري، مع أنه كانت هناك أوساط طالبت بالانفصال على أساس جغرافي ديموغرافي، وفي الحالة الفلسطينية عجزت مختلف الفصائل عن الاتفاق على أهداف الحد الأدنى والحد الأقصى لإستراتيجية التحرير، وعجزت في الوقت نفسه عن الاتفاق على تكتيكات التحرير ما بين استخدام المقاومة المسلحة والمقاومة المدنية.

كان لا بد أن تحدد حركة التحرر الفلسطينية الهدف من أي مقاومة تتبناها؛ إذ لا خلاف على أن الهدف الإستراتيجي لحركة التحرر الفلسطيني يفرض ضرورة الحرية والاستقلال بإقامة الدولة في نهاية المطاف، لكن الخلاف يقع في لون الدولة المستقبلية وشكلها، ما بين حدود عام ١٩٦٧ وبالتالي ينحصر الهدف في إنهاء الاحتلال الإسرائيلي فقط، وبين الدولة على كامل التراب الفلسطيني، وبذلك يكون الهدف إنهاء سيطرة إسرائيل وتصفية نظامها باعتباره

كياناً عنصرياً استيطانياً استعمارياً غربياً، على عكس موقف المقاومة في جنوب إفريقيا التي تميزت بالثبات والوضوح في الهدف الإستراتيجي وهو: إلغاء العنصرية وتحقيق المساواة الكاملة. فعلى الأرض لا يمكن لدولة في الضفة وغزة والقدس الشرقية أن تحسم الصراع؛ نظراً لرفض إسرائيل حق العودة للاجئين الفلسطينيين من جهة، وصغر حجم أراضي الدولة على نحو لا يحتمل كثيراً من اللاجئين من جهة ثانية، فهناك نحو أربعة ملايين نسمة في الضفة وغزة التي تعاني من كثافة سكانية تقدر بنحو مليون ونصف على مساحة ٣٦٥ كيلو متراً مربعاً، ومن جهة ثالثة تستبعد إمكانية قيام دولة قابلة للحياة على جغرافية مجزأة ضعيفة تركتها إسرائيل للفلسطينيين مثل المعازل (البانتوستانات) في جنوب إفريقيا، ومن جهة رابعة ترحيل فلسطيني الـ ٤٨ الذي يقدر عددهم بمليون ونصف مليون نسمة لتعزيز نقاء الدولة اليهودية.^{٢٤}

إن عدم طرح المقاومة المسلحة في مرحلة من مراحل النضال الفلسطيني لا يقلل من أهميتها، فالمسألة مسألة تكتيك وليست مسألة مبدأ، وربما تستطيع المقاومة المدنية تحقيق إنجازات أكثر من الكفاح المسلح في مرحلة من المراحل، وحقبة يمكن للمقاومة المدنية بأساليبها التي لا تقل قوتها في التأثير على العدو من أساليب المقاومة المسلحة أن تنجح في تصحيح الخلل في ميزان القوى الإسرائيلي - الفلسطيني، وذلك بشل ردود الفعل العنيفة والطائشة من العدو في حال اللجوء للمقاومة المدنية كما

ورد في جنوب إفريقيا، وبالتالي فإن النظام الاستعماري الاستيطاني قد ينظر إلى خطورة تصاعد هذه المقاومة بأنها لا تقل عن خطورة المقاومة المسلحة؛ لأن كليهما يفضي إلى نتيجة واحدة وهي زعزعة السيطرة الاستعمارية.^{٢٥}

وفي حال تبني الفلسطينيين خيار الدولة الواحدة، تقوم على أساس المساواة في الحقوق، فلا شك في أن على حركة التحرر الفلسطينية أن تنتهج خيار المقاومة اللاعنفية المدنية، وأن تعمل على تجميد المقاومة العنيفة المسلحة لعدة أسباب:

١. ما زال هناك خلل في ميزان القوى الإسرائيلي - الفلسطيني، فالمقاومة المدنية في وضع لا متناظر هي أداة توازن بالنسبة للجانب الضعيف.

٢. ما زال هناك خلل في ميزان القوى الإستراتيجي لصالح إسرائيل، فهي التي تتلقى الدعم غير المشروط من الولايات المتحدة، وهي التي تقف إلى جانبها في الغرب وسائل الإعلام والنخب الليبرالية وغالبية الحكومات.

٣. يمكن أن يجعل أوساطاً واسعة في العالم تبدي تفهماً أكبر للأبعاد المتعلقة بالمساواة والعدالة وحقوق الإنسان، فالاهتمام بتطوير نطاق المقاومة المدنية وتوسيعها في مواجهة الاحتلال وسياساته العنصرية، في ضوء اتساع حركة المقاطعة لإسرائيل، وتزايد دور حركات التضامن الدولي مع الشعب الفلسطيني، على نحو ما قام ويقوم به المتضامنون الأجانب والإسرائيليون مع

أهالي قرى وبلدات بلعين ونعلين وغيرها في مقاومة جدار الفصل العنصري.

٤. بات خيار المقاومة المدنية السلاح الأخير في يد السلطة الفلسطينية تهدد به الجانب الإسرائيلي، في ظل استمرار تعثر المفاوضات، وهذا ما نقل عن الرئيس محمود عباس في اجتماعاته بكوادر حركة فتح.^{٢٦} وبشأن المقاطعة، مرر الرئيس عباس قانوناً يحظر إقامة علاقات تجارية بين الفلسطينيين من الضفة والمستوطنات المجاورة، وفرض عقوبة السجن والغرامة المالية في حال شراء أي فلسطيني منتجات من المستوطنات، ويهدف الرئيس عباس من وراء ذلك إلى حشد تأييد يسفر عن مقاطعة دولية لهذه المنتجات، وهو الأمر الذي أثار غضب الساسة الإسرائيليين، فبعضهم قال إن الرئيس عباس لا يطمح إلى السلام، والبعض الآخر دعا إلى فرض قيود تجارية على السلطة الفلسطينية.^{٢٧} وبالنسبة إلى حركة حماس التي تسيطر على غزة، بدأت أغلب قياداتها تأييد المقاومة المدنية منذ الحرب الإسرائيلية على غزة نهاية العام ٢٠٠٨، في دلالة على اقتناعها بأن الخيار المسلح قد ثبت عدم جدواه في مواجهة آلة الحرب الإسرائيلية.

٥. إن تفعيل دور نشاطات مؤسسات المجتمع المدني في الضفة وغزة وفلسطيني الـ٤٨ وبعض المؤسسات الإسرائيلية، خاصة تلك القائم عليها اليهود من أصل عربي

«السفارديم» الذين يتدمرون من معاملات وإهمال الدولة لهم واعتبارهم طبقة ثالثة في حين تولي اهتماماً لليهود الغربيين «أشكنازم»، قد يشكل جبهة عريضة وقاعدة جماهيرية من الفلسطينيين والإسرائيليين للمطالبة بإنهاء كافة أشكال التمييز والفصل العنصري التي تقوم بها الحكومة الإسرائيلية من خلال الاعتصامات والتظاهرات السلمية والمقاطعة وإقناع الإسرائيليين بأهمية حل الدولة الديمقراطية الواحدة على أساس المساواة، وأهمية فضح مقولات الحركة الصهيونية التي أسست السياسة العنصرية منذ عقود، بأنها تضر بالجميع اقتصادياً وأخلاقياً في الداخل والخارج، مثل مقولة رئيسة الوزراء الإسرائيلية السابقة جولدا مائير: «لا يوجد شعب فلسطيني».^{٢٨}

٦. الأغلبية السكانية ستكون لصالح الفلسطينيين في مواجهة الأقلية للإسرائيليين حسب توقعات دوائر الإحصاء في الأعوام القادمة؛ وبالتالي نحن أمام تجربة مماثلة هي جنوب إفريقيا التي انتهجت حركات التحرر فيها المقاومة المدنية ونجحت في الحصول على الحرية.

بعد نكبة ونكسة وانتفاضات يعود اليوم الفلسطينيون للمقاومة المدنية، وتؤكد قيادتهم دعمها لها، فيما يوضع السلاح جانبا، فباستثناء المقاومة المسلحة من قبل حركة الجهاد الإسلامي تجاه العدوان الأخير على قطاع غزة في آذار ٢٠١٢، أصبح هناك توجه شعبي نشط في

السنوات الأخيرة نحو المقاومة المدنية. وقد كشف استطلاع للرأي نفذه معهد العالم العربي للبحوث والتنمية «أوراد»، ما بين ١٥-١٧ كانون الثاني ٢٠١٢، عن أن نصف الشباب في الضفة وغزة يؤيدون الوسائل السلمية كأفضل خيار لإنهاء الاحتلال، وفي السياق نفسه، أكد ٧٢٪ من الشباب استعدادهم للمشاركة في تظاهرات ضد الاحتلال الإسرائيلي. وأفاد الاستطلاع بأن ٨٧٪ لديهم الثقة بقدرات الشباب الفلسطيني لقيادة الدولة في المستقبل، لكن ٢٠٪ فقط من الشباب يشاركون في نشاطات الحراك الشبابي؛ وذلك لأن ٥٧٪ من الشباب أعربوا عن قلة ثقتهم بقدراتهم الشخصية على التغيير.^{٢٩}

وبالتالي تأخذ المقاومة المدنية اليوم طابعاً شبابياً؛ وذلك لأن المجتمع الفلسطيني هو مجتمع فتى، فحسب جهاز الإحصاء الفلسطيني عام ٢٠١١ «فإن نسبة الشباب في الأرض الفلسطينية ومن هم في سن (١٥-٢٩) سنة، بلغت نحو ٣٠٪ من إجمالي السكان».^{٣٠}

إن التصورات السابقة حول إمكانية تبني الفلسطينيين مقاومةً مدنيةً لإنهاء السياسة العنصرية الإسرائيلية وقيام دولة واحدة ديمقراطية تقوم على أساس المساواة في الحقوق بين الفلسطينيين والإسرائيليين قد تخلق مناخاً من الثقة يتيح لفلسطينيي الضفة وغزة التفاعل مع فلسطينيي ٤٨، بل التفاعل مع بعض القطاعات الإسرائيلية، على غرار ما حدث في تجربة جنوب إفريقيا التي أشار فيها النضال الوطني إلى أن عملية

التحول في النظام العنصري قد جاء نتيجة ثلاثة عوامل أساسية:

١. الضغوط الدولية: أرسل المؤتمر الوطني

الإفريقي البعثات لمخاطبة المجتمع الدولي حول الحاجة إلى عزل نظام الفصل العنصري، أما الدعوة إلى الضغط الدولي عن طريق المقاطعة والحصار الاقتصادي وسحب الاستثمارات، فقد أصبح دعامة مهمة لنضال المؤتمر الوطني من أجل الديمقراطية، لقد اكتسب الضغط الدولي زخماً هائلاً حتى وصل في العام ١٩٦٩ إلى إلغاء الاعتمادات البنكية الدوارة لدى البنوك الأميركية، والتي وصل مجموعها إلى ٤٠ مليون دولار أميركي، في حين أن مجموع سحب المؤسسات والأفراد من البنوك المعنية قد وصل إلى ٢٣ مليون دولار، وفي العام ١٩٧٣ قام اتحاد البنوك الأوروبية الأميركية بإلغاء قروض قيمتها ٧٠ مليون دولار، لقد تواصلت مثل تلك الأحداث إلى أن أعلنت جنوب إفريقيا تجميد مديونياتها في العام ١٩٨٥ بسبب تعويم رأسمالها، إن نجاح الدعوات لعزلها دولياً يرجع بشكل جزئي إلى الدور المهم الذي لعبه الأفارقة الجنوبيون في المهجر، لقد عملوا دون كلل أو ملل على رفع مستوى وعي المجتمع الدولي بالاعتداءات التي كان يتم ارتكابها على أيدي نظام الفصل العنصري.^{٣١}

٢. التعبئة الجماهيرية: لقد ساهمت الدعامة

السابقة المذكورة أعلاه في الإزالة النهائية لنظام التفرقة العنصرية، ولكن الدعامة

التي تتميز بالأهمية الكبرى وبشكل لا يقبل المقارنة، هي التعبئة الجماهيرية في داخل القطر، فقد وضعت الحملات المبكرة للمؤتمر الوطني، مثل حملة تحدي القوانين غير العادلة للعام ١٩٥٠، على أساس تحليلات مفادها أن جماهير المضطهدين أنفسهم هم الذين سيقرون مسار تحررهم، ولقد تمثلت قمة التعبئة الجماهيرية في تشكيل الحركة الجماهيرية الديمقراطية في الثمانينيات، وشكّلت هذه الحركة ملء فراغ خلفه حظر النشاط السياسي للتنظيمات السياسية من ضمنها المؤتمر الوطني.

جمعت الحركة الجماهيرية الديمقراطية كافة منظمات المجتمع المدني التي عارضت نظام التفرقة العنصرية بما في ذلك النقابات العمالية والمنظمات الطلابية والنسائية والمنظمات غير الحكومية والتجمعات المدنية والمنظمات الأكاديمية وكذلك الشركات المتعاطفة وغيرها، ولقد اجتمعوا جميعاً تحت شعار الجبهة الديمقراطية المتحدة، وكذلك تم تنظيم بعض الحملات الأخرى من ضمنها حملة المليون توقيع، التي ترفض التفرقة العنصرية في العام ١٩٨٤، وكما مورست نشاطات أخرى مثل مقاطعة دفع الإيجار في (سويتو)، والإضراب لمدة يومين للاحتجاج على استثناء السود من الانتخابات البرلمانية.^{٣٢} كانت تلك بعض الأمثلة على كيفية احتفاظ الحركة الديمقراطية الجماهيرية بحملة مقاطعة

داخلية، والتي لعبت دور المحفز الأساسي لاستجابة دولية هائلة، تمثلت في فرض حصار اقتصادي شامل ضد جنوب إفريقيا.

٣. دور رجال الأعمال المتحدثين بالإنجليزية: ويأتي هذا الدور نتيجة الضغوط الدولية والتعبئة الجماهيرية ممثلة بالمجتمع المدني في المقاطعة والإضرابات والتظاهرات وحملات العصيان، فرجال الأعمال لحقت بهم الخسائر؛ لذا اتخذوا عدة أساليب كان لها دور حاسم في إنهاء النظام العنصري، ومن هذه الأساليب:^{٣٣}

- قيامهم بتأسيس الحزب الفيدرالي التقدمي المعارض لسياسة الفصل العنصري التي ترتب عليها الإضرار بمصالحهم، وعلى رأس هؤلاء كان البليونير اليهودي الجنوب إفريقي وصاحب شركة (أنجلو أمريكانز).

- قيامهم بتشجيع أعداد كبيرة من المتحدثين بالإنجليزية للانضمام إلى الحزب الوطني الحاكم، والذي كرس سياسة الفصل العنصري منذ العام ١٩٤٨ حتى وصلت نسبتهم في عضوية هذا الحزب إلى نحو ٤٠٪ في منتصف الثمانينيات، وهو الأمر الذي أدى إلى تغيير توجهات وسياسات الحزب ودفعه إلى التفاوض لإنهاء الفصل العنصري.

- قيامهم بإجراء العديد من المفاوضات مع المؤتمر الوطني الإفريقي في المنفى، وهي مخالفة لقوانين الفصل العنصري التي كانت تفرض عدم القيام بأي لقاءات مع قيادات المؤتمر الوطني، وأسفرت هذه المفاوضات

عن قبول المؤتمر بتغيير برنامجه الذي كان يدعو إلى تأميم ومصادرة ممتلكات ومصالح الجماعة البيضاء في جنوب إفريقيا.

إن هذه الركائز أو الدعائم الثلاث التي نجحت بها جنوب إفريقيا في التحول، لم تكن غائبة تماماً في التجربة النضالية الفلسطينية، في الضفة وغزة وأراضي الـ٤٨ بل كانت تحبو حيناً وتظهر حيناً آخر بسبب عوامل وظروف موضوعية كانت تلقي بتأثيراتها وأحياناً الإيجابية على مسيرة النضال الفلسطيني.

ففي الوقت الذي تراجعت فيه المقاومة الفلسطينية في الخارج بعد حرب لبنان عام ١٩٨٢ تصاعد الدور الوطني لمختلف مؤسسات وقوى المجتمع الفلسطيني مع دور متنام للتيار الإسلامي، ويعود ذلك لاكتمال نضج جيل فلسطيني جديد يتميز بقدرات أعلى في مواجهة الاحتلال من الجيل السابق؛ لذا كان المجتمع الفلسطيني المصدر الأساسي وعامل التأثير الأكبر على العمل الانتقاضي ١٩٨٧-١٩٩٣، وعند تفجير انتفاضة الأقصى عام ٢٠٠٠ ظهر جيل آخر أكثر قوة وخبرة من سابقه، وقاد الجيلان المقاومة في الانتفاضتين على ثلاثة محاور: الأول، المحور الميداني الذي يعتمد أسلوب المواجهات وتكتيك الصدمات الشعبية الواسعة بمشاركة فئات المجتمع وشرائحه.^{٣٤}

أما المحور الاقتصادي فقد سار في اتجاه مقاطعة الاحتلال والاستغناء عن منتجاته وعدم دفع الضرائب والإضراب الجزئي عن العمل في مؤسساته، وسار، أيضاً، في اتجاه تحقيق

الاكتفاء الذاتي، وذلك بتنمية مشاريع زراعية وصناعية وتجارية ذاتية بهدف التخلص من التبعية للاقتصاد وسلطة الاحتلال، ويلاحظ أن كلا الاتجاهين المقاطعة والاكتفاء كانا أكثر بروزاً في الانتفاضة الكبرى مقارنة بانتفاضة الأقصى بسبب ضعف الدعم المادي الخارجي، ووقوع أحداث ١١ أيلول، حتى إن هذا الدعم انقطع مع وصول «حماس» إلى رئاسة الحكومة، أما المحور الثالث فإنه يهتم من جهة بمقاطعة الإدارة المدنية لسلطة الاحتلال والقضاء عليها كما حدث في الانتفاضة الكبرى من خلال حث الموظفين في الشرطة والضرائب والبلديات على الاستقالات الجماعية في مقابل إنشاء مؤسسات انتفاضية بديلة يشاركون فيها، ومن جهة أخرى التصدي للفساد الداخلي، والسعي لترتيب البيت الداخلي كما حدث بعد نشوء السلطة الفلسطينية وانتفاضة الأقصى.^{٢٥}

بيد أن المقاومة الشعبية والمدنية في فلسطين التي تسعى إلى تأطير قطاعات مجتمعية واسعة لم تؤد دورها في انتفاضة الأقصى؛ بسبب اللجوء إلى تفضيل المقاومة المسلحة وتهميش القوى والمؤسسات الشعبية، حتى بدا وكأن المقاومة المسلحة بنسختها الفلسطينية البعيدة كل البعد عن النسخة اللبنانية البالغة التقدم والفاعلية بالمقارنة، غير قادرة على التصدي لمهمات المرحلة الجديدة، مرحلة الهيمنة الأميركية شبه التامة على السياسة الدولية والأمم المتحدة، والمترافقة مع تنامي تأثير اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة، كما أن واقع التجزئة والحصار

المفروض على أقسام الشعب الفلسطيني، عوقاً إمكانية تحقيق المقاومة المسلحة في فلسطين أي اختراق يذكر في موازين القوى المائلة بشكل أكثر حسماً من أي وقت مضى لصالح العدو، أما المقاومة المدنية فتكمن أهميتها كمشروع مقاوم على الصعيد الدولي، في ربط النضال التحرري في فلسطين بقضايا الحرية والعدالة الاجتماعية في العالم، ويتميز هذا المشروع على الصعيد الفلسطيني بتسليطه الضوء - ولأول مرة منذ عقود - على الأبعاد الثلاثة للاضطهاد الإسرائيلي للفلسطينيين، بعد أن اعتاد العالم منذ (أوسلو) أن ينظر إلى القضية الفلسطينية كقضية احتلال عسكري لأراضي ٦٧ وحدها، متجاهلاً حرمان إسرائيل عودة ملايين اللاجئين الفلسطينيين، ومتناسياً أن إسرائيل دولة تتبنى نظام التمييز العنصري وتمارسه ضد فلسطينيي الـ ٤٨.^{٢٦}

والاعتقاد الجازم أن عملية السلام على أساس دولة ٦٧ منذ بدئها زادت من درجة الصعوبة في تبني المقاطعة ضد إسرائيل. فقد نجحت عملية (أوسلو) إلى حد كبير - ربما من غير وعي من قبل متبني النهج التفاوضي - في سلب إرادة المجتمع الفلسطيني، وفي إقناع قطاعات واسعة منه بأن قضيته وحلها خارجان عن نطاق سيطرته، بل مقدرته على التأثير، وهو الأمر الذي يفضي بالضرورة إلى تفرغ مفهوم «حق تقرير المصير» من مضمونه بسبب قناعة المعنيين بأن مصيرهم تقرره الولايات المتحدة وإسرائيل وحدهما، باختصار نجحت عملية (أوسلو) في تحويل قطاعات مؤثرة من الشعب الفلسطيني - وإن كانت

قليلة العدد - من المشاركة في مقاومة الاحتلال والتميز العنصري والتطهير العرقي التدريجي، إلى أن تصبح محايدة تقريباً، تحاول من دون كلل أن تتعايش مع هذا الاضطهاد المركب.^{٣٧} لكن، تُعد الحرب الأخيرة على قطاع غزة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ بداية نقطة تحول لصالح خيار المقاومة المدنية؛ إذ دفعت الأوساط القيادية داخل حماس للعدول عن المقاومة المسلحة بسبب قوة الردع الإسرائيلية، كما وصلت طريق المفاوضات إلى طريق مسدود خاصة مع إعلان وزيرة الخارجية الأميركية هيلاري كلينتون في نهاية العام ٢٠١٠ أن الولايات المتحدة الأميركية غير قادرة على إرغام إسرائيل على وقف الاستيطان، ومع فشل المفاوضات وانحسار الكفاح المسلح باعتباره وسيلة من وسائل المقاومة وسيلاً من سبل التحرر الوطني، في المقابل ازداد الحديث عن فكرة التحول إلى المقاومة المدنية وإلى المقاطعة كشكل من أشكال المقاومة المدنية الشاملة.^{٣٨}

فعلى الرغم من الانقسام السياسي الراهن في مواقف الفصائل الفلسطينية والذي كان آخره الانقسام الجغرافي فإن المجتمع المدني الفلسطيني بدأ في حزيران ٢٠٠٥ حملة مقاطعة ضد إسرائيل، ما يعد بعداً جديداً للنضال العالمي من أجل استعادة حقوق الفلسطينيين من الحرية والعدالة وحق تقرير المصير، وتقوم الحركة الفلسطينية على أساس مناهضة المقولة الإسرائيلية الشهيرة لمؤسسي الصهيونية «أرض بلا شعب لشعب بلا أرض» إلى جانب الكفاح ضد الاستيطان الصهيوني الاستعماري للأراضي

الفلسطينية المحتلة، وتشمل الحركة أكثر من ١٥٠ من منظمات المجتمع المدني الفلسطيني والفصائل الرئيسية ومنظمات حقوق اللاجئين واتحادات العمال والاتحادات النسائية والتي نادى جميع منظمات المجتمع المدني حول العالم بمقاطعة إسرائيل.^{٣٩}

وبدأت السلطة الفلسطينية عام ٢٠١٠ حملةً لمقاطعة المنتجات الإسرائيلية خاصة المصنعة في المستوطنات، كما أشرنا سابقاً في خطوة منها لتشجيع الاتحاد الأوروبي على مقاطعة هذه المنتجات، وهو ما أدى إلى ردود فعل في الجانب الإسرائيلي، فقد انتقد وزير الصناعة والتجارة بنيامين اليعيزر هذه الحملة، معتبراً اللجوء إلى وسيلة المقاطعة الاقتصادية وسيلةً لئيمةً، وكانت رئيسة كتلة (كاديما) الوسطية المعارضة (داليا إيتسيك) قد انتقدت قرار السلطة الفلسطينية أيضاً، ووصفته بأنه قرار أحرق سيضر أولاً بأرزاق بعض الفلسطينيين أنفسهم، وقالت (إيتسيك): إن التقارب بين الشعوب لا يحتمل المقاطعات، داعيةً الفلسطينيين إلى التراجع فوراً عن قرارهم، كما طالب الإسرائيليون المبعوث الأميركي لعملية السلام جورج ميتشل بوقف ما أسماه مظاهر التحريض في مؤسسات التعليم والمساجد والشوارع الفلسطينية ووقف مقاطعة المنتجات الإسرائيلية، وكذلك وقف الجهود الفلسطينية لمنع انضمام إسرائيل إلى هيئات دولية مختلفة.^{٤٠}

كما تعمل السلطة على حشد التضامن الدولي في إطار دعمها لفعاليات المقاومة الشعبية في القرى والبلدات التي تتعرض للهدم والمصادرة،

فقد قال رئيس الوزراء سلام فياض، لدى افتتاحه «مؤتمر بلعين الدولي السابع للمقاومة الشعبية السلمية» بمشاركة دولية واسعة تحت عنوان «نحو أوسع دائرة للمقاومة الشعبية ضد الاحتلال الإسرائيلي وطنياً وعالمياً» في بلعين غرب رام الله، لقد شكلت المقاومة الشعبية السلمية تعبيراً واضحاً عن رفض شعبنا للاحتلال وطغيانه واستيظانه وجدرانه وكل ممارساته القمعية ضد تطلعات شعبنا نحو الحرية والانعتاق». وتابع: «إن المقاومة الشعبية قد تأتي بنتائج بطيئة، ولكنها أكيدة وحتمية، والعالم كله معنا. فحتى إسرائيل نفسها لم تعد قادرة على أن تدافع عن احتلالها، لا بل إن الاحتلال الإسرائيلي أصبح عبأً أخلاقياً عليها».^{٤١}

وهناك استجابة دولية للتضامن مع الفلسطينيين، فمثلاً قال منظمو حملة «مرحباً بكم في فلسطين ٢٠١٢» من مقرها في باريس: إنهم يحملون رسالة سلمية تنادي بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإقرار حقوق الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة» وتحاول سلطات الاحتلال الإسرائيلي إحباط حملة «مرحباً بكم في فلسطين»، كما فعلت قبلها بعام حين منعت مئات المتضامنين الدوليين من الوصول إلى الضفة الغربية المحتلة لدعم المقاومة الشعبية السلمية الفلسطينية.^{٤٢}

وفي غزة، نجحت منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في استقطاب تحرك دولي شعبي بل وحتى رسمي ضد الحصار تمثل بقوافل فك الحصار التي جاءت من أوروبا والعالم العربي

والإسلامي، ومنها: «شريان الحياة - أسطول الحرية - آسيا...»، وزيارات الأمين العام للجامعة العربية عمرو موسى ووزراء خارجية بعض دول الاتحاد الأوروبي والممثلة العليا للسياسة الخارجية الأوروبية، (كاثرين أشتون).^{٤٣} وكانت أهم هذه الحملات عملية إطلاق السفن باتجاه شواطئ غزة من بينها (أسطول الحرية) الذي كان يحمل وفود تضامن دولية، وعندما هاجمت الزوارق الحربية الإسرائيلية هذا الأسطول قتل عدد من المتضامنين، خاصة الباخرة التي تحمل مواطنين أتراكاً سقط منهم تسعة قتلى في الهجوم الذي جرى في نهاية شهر أيار ٢٠١٠؛ ما أدى إلى توتر العلاقات التركية - الإسرائيلية، بل وصل الأمر إلى حد تشكيل لجنة تحقيق دولية.^{٤٤} وشكل فلسطينيو الـ ٤٨ سندا قويا لإخوانهم في الضفة وغزة، خاصة في الانتفاضتين الأخيرتين، فقد شاركوا في العديد من الفعاليات التي تصاعدت وازدادت قوة بتطور انتفاضة العام ١٩٨٧ وارتقائها، وتراوح تفاعلهم معها بين التضامن والانخراط أو المشاركة، فنظموا الإضرابات والتظاهرات وعقدوا الندوات وقدموا المساعدات الطبية والتموينية، وواجهوا ميدانياً قوات الشرطة الإسرائيلية بإلقاء الحجارة، حتى إن فعاليات مختلف القوى السياسية والاجتماعية وصلت إلى حد تدمير ممتلكات لليهود وتخريبها وقطع الطرق، وتشكلت العديد من الأطر الشعبية لتأمين دعم الانتفاضة كلجان الإغاثة والدعم المحلي ولجنة تطوير الخدمات الطبية في الوسط لعربي، واللجان الشعبية لجمع التبرعات، وعبرت

الاتحادات المهنية والطلابية والعمالية والفلاحية والمؤسسات الديمقراطية عن الطموح بالاستقلال الوطني مستخدمة ما هو متاح من الأدوات ضمن الإطار الإسرائيلي كالبلديات والنقابات والجمعيات، فمثلاً كانت لجنة التصدي للقبضة الحديدية التي تعارض الاحتلال للضفة وغزة.^{٤٥} وفي فترة انتفاضة الأقصى انحصرت فعاليات فلسطينيي الـ٤٨ في إطار التضامن والتعاطف في إطار القانون الإسرائيلي غالباً، فلم يتخطوا هذا الإطار أو يشكلوا وضعاً موازياً للانتفاضة يواكب فعالياتها، ربما يعود ذلك إلى غياب التنسيق بين القوى في الوسط العربي، وبوجه عام برز عنصران مكونان لتفاعل فلسطينيي الـ٤٨ مع انتفاضة الأقصى الأول: عنصر مدني ينادي بالتضامن من أجل التساوي في الحقوق المدنية والاقتصادية مع اليهود، وبذلك يعبر هذا العنصر عن المتناقضات التي يعيشها فلسطينيو الـ٤٨ داخل إسرائيل بسبب الهوة الاقتصادية والاجتماعية بينهم وبين الأغلبية اليهودية، أما العنصر الثاني فهو وطني يفضل المقاومة وتصعيدها لتسريع إنهاء الاحتلال وإقامة دولة فلسطينية مستقلة، وهناك تياران مختلفان أحدهما تمثله القيادة الرسمية ويدعم التسوية السلمية، والآخر تمثله الحركات الإسلامية بقيادة عبد الله نمر درويش، ويدعو للانخراط في الانتفاضة، لكن الحركات الإسلامية انقسمت إلى تيارين: أحدهما يقوده رائد صلاح ويرفض المشاركة العربية في الكنيست، والآخر بقيادة إبراهيم

صرصور يقبل المشاركة ويعتبرها ضرورة شرعية دون أن يعني ذلك اعترافاً بإسرائيل.^{٤٦} وفي إطار نشاطاتهم وفعاليتهم لمواجهة السياسة العنصرية ومحاولات طمس هويتهم العربية في إطار مفهوم «الأسرلة»، أُعلن في أعقاب حرب لبنان عام ١٩٨٢ - في تحول جوهري - عن إقامة «لجنة المتابعة العليا لشؤون العرب في إسرائيل» كهيئة عليا ينضوي في إطارها، إضافة إلى رؤساء السلطات المحلية، أعضاء الكنيست العرب وأعضاء اللجنة المركزية في المهستدروت، وممثلو الحركة الإسلامية وحركة «أبناء البلد» وممثلو اتحاد الطلبة الجامعيين العرب واتحاد الطلبة الثانويين العرب وممثل المجلس القطري لأولياء الأمور العرب وممثلو الفلسطينيين في المدن المختلطة، انبثقت عن لجنة المتابعة «لجان فرعية» تُعنى بتحسين أوضاع المواطنين العرب وتطويرها في مجالات معينة، مثل لجنة التعليم، الوضع الاجتماعي والوضع الصحي.^{٤٧} وللدلالة على فشل مساعي «الأسرلة»، بعد أن كانت قد حققت في العقود الأولى من عمر الدولة العبرية نجاحاً باهراً، حيث كانت الأحزاب الإسرائيلية والقوائم الانتخابية المرتبطة بها تحصد معظم أصوات فلسطينيي الـ٤٨ خلال الانتخابات العامة، لأسباب عديدة لا يتسع المجال لتفصيلها، تراجعت كثيراً نسبة التأييد لهذه الأحزاب خلال العقد الأخيرين، وعلى سبيل المثال، حصلت الأحزاب الإسرائيلية خلال الانتخابات الأولى التي جرت سنة ١٩٤٩ على ٨٨٪ من أصوات فلسطينيي الـ٤٨، مقابل ٢٢٪ ذهبت إلى الحزب الشيوعي

باعتقال الشيخ رائد صلاح عدة مرات بسبب نشاطه المدني المقاوم للاحتلال، خاصة لأنه يقاطع انتخابات الكنيست باعتباره مؤسسة صهيونية تشريعية تشكل خطراً كبيراً على الشعب الفلسطيني، والمشاركة فيها تعطي صبغة ديمقراطية مزيفة للوجه الحقيقي للصهيونية العنصرية الاحتلالية الإحلالية والاستيطانية.

خاتمة

كشفت التجربة النضالية في جنوب إفريقيا عن جوانب القصور التي اعترت التجربة النضالية الفلسطينية على الرغم من التشابه الواضح في التجريبتين؛ وذلك في عدة نواح:

١. لم تشهد التجربة النضالية الفلسطينية توافقاً على أسلوب معين ومحدد للمقاومة سواء المسلحة أو المدنية، باستثناء فترة الستينيات من القرن الماضي حين كان هناك شبه إجماع على الكفاح المسلح لتحرير كل فلسطين، إلا أنه سرعان ما تحول إلى كفاح سياسي على جزء من فلسطين، ثم حزمة من الأساليب النضالية المختلفة موزعة على تنظيمات متعددة منذ أواخر الثمانينيات.
٢. ظلت المحاولات الفلسطينية على جميع المستويات الشعبية والرسمية والتنظيمية منذ بدء الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي تتبنى خيار المقاومة المدنية ولا تتخطى إطار الدعوات والنداءات، لتطبيق أساليبها بالمقاطعة والعصيان.

الإسرائيلي، فيما لم تتجاوز نسبة الأصوات التي حصلت عليها الأحزاب الإسرائيلية بين العرب خلال انتخابات ٢٠٠٩ أكثر من ١٨٪، مقابل ٨٢٪ من أصوات العرب ذهبت إلى الأحزاب العربية، فضلاً عن نسبة لا يستهان بها من الذين قاطعوا الانتخابات، وهذا التراجع الكبير يبيّن حجم الفشل الذي أصاب مساعي «الأسرلة» على مستوى الوعي السياسي، المرتبط أساساً بالوعي القومي.^{٤٨}

إن هذه هي الصورة النضالية خلال ستة عقود من الاحتلال والتي أفشلت المخطط الإسرائيلي الهادف إلى «أسرلة» أبناء الشعب الفلسطيني في المنطقة المحتلة عام ٤٨، بل انتزعت حق الاعتراف بها حتى أصبحت قوة لا يستهان بها، خاصة حين أصبح عدد فلسطينيي الـ ٤٨ في الوقت الراهن يشكل نسبة ٢٠٪ من عدد سكان إسرائيل بعد أن كانت نسبتهم في العام (١٩٤٨) ١٠٪، حتى إن قادة إسرائيليين اعتبروا هذا النمو السكاني العربي خطراً وجودياً وقد عقدت مؤتمرات صهيونية سنوية في (هرتسليا) تؤكد هذا الخطر الكبير في الصراع العربي الصهيوني، وأن الحرب السكانية تشكل تهديداً حقيقياً للوجود اليهودي في فلسطين.^{٤٩}

وفي الفترة الأخيرة تجلت المقاومة المدنية في نشاطات الحركة الإسلامية التي يقودها الشيخ رائد صلاح حتى الوقت الراهن، لا سيما إقامة مهرجان سنوي تحت شعار حملة «الأقصى في خطر» التي يتم فيها حشد آلاف الجماهير من الـ ٤٨ في مهرجانات ورحلات منظمة إلى القدس، وقد قامت سلطات الاحتلال الصهيوني

٣. حققت الفعاليات والتحركات المدنية الفلسطينية التي بادر إليها بعض أهالي القرى والبلدات نجاحاً كبيراً يوازي نجاح حركات وقوى التحرر في جنوب إفريقيا، فقد أفشل أهالي قرية بتير، الواقعة جنوب غربي القدس المحتلة، خلال عامي ١٩٤٧-١٩٤٩، المخططات الصهيونية لتهمجهم من قريتهم، وذلك عندما استخدموا أساليب المقاومة المدنية بإشعار الصهاينة بكثرة سكان القرية من خلال إشعال الأنوار، وتكثيف حركة السكان وخلق ضوضاء، وإظهار المعاناة أمام اللجنة الدولية للصليب الأحمر. وبعد نحو ستين عاماً نجح أهالي قرية بلعين في إزالة جدار الفصل العنصري عن معظم أراضيهم من خلال الوسائل المدنية.

إذن، كانت هناك تجربتان ناجحتان في المقاومة الشعبية والمدنية الفلسطينية - بتير وبلعين - على الرغم من أنه يفصل بينهما أكثر من نصف قرن، وحدثتا في ظل ظروف ومتغيرات مختلفة، أهمها تطور المشروع الاستيطاني الصهيوني وتوسعه، وتضخم الترسانة العسكرية الإسرائيلية، إلا أن التجريبتين كانتا بمبادرة فردية وعلى منطقة محددة ولم تكن جماعية أو تصل إلى حد الجماهيرية بحيث تطال كل فلسطين، ولم تنتقل من المستوى الجزئي إلى المستوى الكلي، ويتحمل مسؤولية هذا الخلل حركات التحرر التي يقع على عاتقها الانخراط في

هذه النماذج المهمة ونشرها من خلال جذب كل القوى الفاعلة في المجتمع المحلي والدولي لدعمها، ويقع على عاتقها تطوير أساليبها، ومن هنا تأتي أهمية الاستفادة من تجربة جنوب إفريقيا، التي بدأت فيها الحركة العمالية بشكل أساسي ثم امتدت لتطال الحركة الطلابية، ثم امتدت لتشمل منظمات المجتمع المدني وحركات التحرر لتكون جبهة مدنية ديمقراطية، في مواجهة النظام العنصري.

٤. بدا واضحاً أن الانتفاضة الكبرى وكذلك انتفاضة الأقصى بشكل أقل حقيقتاً مستويات عالية من المشاركة الشعبية، وكسبتا تعاطفاً وتضامناً عربياً ودولياً، نتيجة تنافس كل الفصائل وانخراطها فيهما، بيد أن غياب التنسيق الواضح بين هذه الفصائل، واتجاه كل فصيل إلى رؤية مختلفة عن الآخر في المقاومة، أفرغ الانتفاضة من مضمونها، بل وضع حداً لها، بدلاً من تسخير الدعم والجهد لاستثمارها في أي حل مستقبلي؛ لذا تأتي أهمية انتفاضة (سويتو) في جنوب إفريقيا التي قامت بها الحركة الطلابية في المدن الجنوبية الغربية وانتشرت إلى كل المدن الأخرى وانضم العمال إليها، فما كان من حركات التحرر الوطنية إلا أن أفسحت المجال لهذه القوى الاجتماعية للقيام بدورها بعد أن فشل خيار الكفاح المسلح، وأهم ما حققته الحركة الطلابية في هذه الانتفاضة

هو ذلك التنسيق مع القوى السياسية المهمة والحركة الوطنية.

٥. حتى في ظل الانقسام السياسي في الساحة الفلسطينية وفي ظل محاولات الاحتلال الإسرائيلي لفصل المدن عن بعضها وخاصة عزل القدس عن الضفة وغزة عن باقي الأراضي الفلسطينية، فقد يمكن الاستمرار في المقاومة المدنية على أساس إنهاء السياسة العنصرية الإسرائيلية، على غرار ما حدث في جنوب إفريقيا، حيث كانت هناك حركة (إنكاثا) التي تمثل قبائل (الزولو) تؤيد الانفصال العرقي مستخدمة القوة المسلحة لتحقيق ذلك بدعم من النظام العنصري، لكن المؤتمر الوطني الإفريقي وبعض الحركات والقوى الأخرى وقفت ضد محاولات التقسيم والفصل واستمرت بأساليب الضغط والمقاطعة والإضرابات ضد النظام بهدف تحرير كل جنوب إفريقيا من العنصرية دون تقسيمات عرقية.

٦. إن أهم ما قد يستفيد منه الفلسطينيون من تجربة جنوب إفريقيا أن حركات وقوى التحرر الوطني كانت تأخذ قراراتها بناءً على توجهات القاعدة الشعبية، ولم تفرض سياساتها أو أيديولوجياتها بعيداً عن هموم المواطن الأسود، بمعنى أنها مع التيار أو الرأي العام الشعبي أولاً وأخيراً، وهذا ينم عن إيمان هذه الحركات بالمبادئ الديمقراطية، في

حين أن الفصائل الفلسطينية تفرض سياستها وأسلوبها على القاعدة الشعبية لاعتقادها أنها تمتلك أيديولوجية وعقيدة تمثل أفضل الحلول لإنهاء معاناة الفلسطينيين؛ لذا عاشت هذه الفصائل حالة من التشرذم في داخلها انعكست سلباً على القضية الفلسطينية.

٧. إن قراءةً للواقع السياسي الراهن في الأراضي الفلسطينية في ضوء انحسار الكفاح المسلح وفشل خيار المفاوضات، وفي ضوء الدعوات والنداءات الجارية على قدم وساق لاستنهاض أساليب المقاومة المدنية كالمقاطعة الاقتصادية والسياسية والثقافية، وفي ضوء فشل خيار الدولة في حدود العام ١٩٦٧، وعودة خيار الدولة الديمقراطية الواحدة بقوة في الأوساط السياسية والأكاديمية الفلسطينية، توحى أن المناخ العام يميل إلى إمكانية تبني الفلسطينيين خيار المقاومة المدنية بهدف إنهاء السياسة العنصرية في الضفة وغزة وأراضي الـ٤٨ والتعايش في دولة واحدة مع الإسرائيليين، وهذا يشبه الأوضاع التي كانت سائدة في جنوب إفريقيا عقب مجزرة (شاريفيل) عام ١٩٦٠ فقد انحسر النضال المسلح، وسبق ذلك أن ذهب المؤتمر الوطني الإفريقي إلى إلغاء فكرة تقسيم الأرض بين الأفارقة والأفريكانرز عندما تبنى ميثاق الحرية ١٩٥٥ الذي ينادي بقيام دولة ديمقراطية يكون الحكم فيها للأغلبية.

الهوامش

١. صلاح الدين عامر: المقاومة الشعبية المسلحة في القانون الدولي، (القاهرة: دار الفكر العربي، بدون تاريخ) ص٥٢.
٢. أحمد عبد الحكيم وآخرون: حرب اللاعنف.. الخيار الثالث، (لندن: أكاديمية التغيير - www.taghier.org - ٢٠٠٧)، ص ٤٤-٤٥.
٣. محمد فتحي: غاندي رجل من زمن آخر، (القاهرة: مكتبة جزيرة الورد، ٢٠١٠) ص١٣٣.
٤. محمد خالد الأزعر: المقاومة الفلسطينية بين غزو لبنان والانتفاضة، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩١) ص١٢.
٥. أحمد عبد الله، الانتفاضة الفلسطينية دراسة تحليلية مقارنة ما بين انتفاضتي عام ١٩٨٧ وعام ٢٠٠٠، رسالة دكتوراه، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ٤٠.
٦. محمد خالد الأزعر: المقاومة الفلسطينية بين غزو لبنان والانتفاضة، مصدر سبق ذكره، ص٦٩.
٧. صلاح الدين عامر، مصدر سبق ذكره، ص٥٢.
٨. أحمد عبد الحكيم وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص١٧٥.
٩. المصدر السابق، ص٤٩.
١٠. محمد فتحي: مصدر سبق ذكره، ص٤٢.
١١. المهاتما غاندي: في سبيل الحق أو قصة حياتي، ترجمة محمد سامي عاشور (القاهرة: دار المعارف المصرية، ١٩٦٩) ص١٥٨.
١٢. محمد فتحي، مصدر سبق ذكره، ص٨٠.
١٣. المصدر السابق، ص٦٢.
١٤. المهاتما غاندي: مصدر سبق ذكره، ص٢٢٢.
١٥. محمد فتحي، مصدر سبق ذكره، ص٦٤.
١٦. أحمد عبد الكريم وآخرون: مصدر سبق ذكره، ص١٧٥.
١٧. المصدر السابق، ص١٧٦.
١٨. أحمد عبد الحكيم وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص٢٠٠.
١٩. المصدر السابق، ص ٢٠١-٢٠٢.
٢٠. إبراهيم نصر الدين: منطق العمل الوطني حركة التحرر الوطني الفلسطينية في دراسة مقارنة مع حركات التحرر الإفريقية، تحرير أحمد يوسف أحمد، مركز البحوث العربية، القاهرة، ١٩٩١، ص٣٦.
٢١. المصدر السابق، ص٣٧.
٢٢. أرشي مافيي: منطق العمل الوطني حركة التحرر الوطني الفلسطينية في دراسة مقارنة مع حركات التحرر الإفريقية، تحرير أحمد يوسف أحمد، مصدر سبق ذكره، ص٣٨.
٢٣. المصدر السابق، ص٣٩.
٢٤. شريف موسى: البحث عن حل، في فلسطين إلى أين؟ حل الدولة أم الدولتين، تحرير جميل هلال، ترجمة أحمد البشاري، (القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠١٠) ص٢٨٢.
٢٥. أحمد يوسف أحمد: منطق العمل الوطني حركة التحرر الوطني الفلسطينية في دراسة مقارنة مع حركات التحرر الإفريقية، مصدر سبق ذكره، ص١٠.
٢٦. نير بهف، «هل يؤيد أبو مازن قيام انتفاضة جديدة في الضفة؟»، مختارات إسرائيلية، العدد ١٩٣، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، كانون الثاني ٢٠١١، ص٧١.
٢٧. بنحاس وولف، «قانون أبو مازن يدمر المفاوضات»، مختارات إسرائيلية، العدد ١٨٦، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، حزيران ٢٠١١، ص٧٨.

«دبلوماسية التظلم والتشهير» القضاء الدولي في المقاومة السلمية: نحو نموذج فلسطيني

رشاد توام*

كذلك فليس من الضروري استبعاد أي منهما حال انتهاج إحداهما. ولذلك، فإن منطلق إعداد هذه الدراسة يختلف عن مسلك كثيرين ممن كتبوا في هذا الموضوع، من حيث حرصهم على تبني منطلقات الفكر «السلامي»، وإصرارهم على تعريف أنفسهم بذلك. فهذه الدراسة تأتي للتبرير والدعوة إلى انتهاج مسلك نضالي له من فرص النجاح ما يستحق المحاولة الجادة.

كما أن هذه الدراسة لا تقدّم - بحد ذاتها - نموذجاً أو خطة إستراتيجية كاملة مقترحة، بل ترسم الحدود والملامح العامة للفكرة التي لا يدعي الباحث ابتكارها؛ لتكون بمثابة دعوة إلى الأكاديميين وخبراء القانون الدولي والعلاقات الدولية الفلسطينيين، والدوليين من أصدقاء

مقدمة

«حارب عدوك بالسلح الذي يخشاه،
لا بالسلح الذي تخشاه».

مهاتما غاندي

«وحدة الغاية» تجمع بين الوسائل وإن تباينت أشكالها واختلفت منطلقاتها الفكرية، وما المقاومة العنفية والمقاومة السلمية إلاّ وسيلتان لغاية واحدة هي التحرّر الوطني، وكلتاها مقاومة، وفي كل منهما قوة. وبالتالي لا تكون المقاربة بينهما على أساس المفاضلة بالإيجاب والسلب، الفاعلية والعجز، السرعة والبطء، الهمجية والأخلاقية.

*محاضر في قسمي القانون والعلوم السياسية، ومنسق مشروع العيادة القانونية (UNDP)، جامعة الخليل. مساندة بحثية؛ هنادم رجب، باحث قانوني، العيادة القانونية بجامعة الخليل، وأماني أبو شمسية، طالبة ماجستير، جامعة بيرزيت.

أو المصير الذي تخشاه إسرائيل، لذلك نجدها، دائماً، تهرب من «شارع القانون» الضيق عليها إلى «رصف السياسة» حيث المجال الرحب الذي يمكنها فيه المناورة بجدارة.

يعتبر مصطلح القضاء الدولي من أحدث مصطلحات القانون الدولي، في الممارسة خصوصاً، ذلك أنه لا توجد أي مؤشرات جديّة على وجود تنظيم دولي خاص بالقضاء ما قبل القرن العشرين.^٢ وهو الذي قام على فكرة أساسية مؤداها «تعايش عدد من الدول في إطار مجتمع دولي». ^٣ يأخذ القضاء الدولي بحلته المعاصرة وجهين اثنين: حل المنازعات الدولية ومحاكمة الجناة الدوليين. تضطلع بالمهمة الأولى بشكل أساسي «محكمة العدل الدولية»، بالإضافة إلى محاكم مختصة بحل النزاعات في موضوعات معينة، وأيضاً محاكم التحكيم الدولي الدائمة والخاصة. هذا ويضاف إلى المهمة الرئيسية لمحكمة العدل العليا مهمة توصيف المسائل القانونية الدولية من خلال اختصاصها الإفتائي. أما المهمة الثانية، فتضطلع بها «المحكمة الجنائية الدولية»، كما اضطلعت وتضطلع بها جملة من المحاكم الخاصة ذات الطبيعة المؤقتة. يضاف إلى تلك الآليات، الاختصاص العالمي للقضاء الوطني/ المحلي في ملاحقة المجرمين، بأن تتخذ دول العالم على عاتق قضائها المحلي النظر في مثل هذه القضايا، استناداً إلى التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني و/ أو قوانينها الجزائية الوطنية إذا ما كانت تُضمنه الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب.

الشعب الفلسطيني إلى تطوير سيناريوهات مقترحة تلخص أفكارهم الإبداعية؛ للاستفادة من مداخل النصوص القانونية في تفعيل دور القضاء الدولي في المقاومة السلمية الفلسطينية، وتحقيق استقلال فلسطين وتدعيمه.

وقد يكون من المفيد مراسلة المهتمين بهذا «المشروع المقاومي» لمعهد السياسات العامة ومجلة سياسات، بمجموعة من السيناريوهات المقترحة، التي تكون أساساً لتنظيم مؤتمر وطني أو لنشر مجمل الاقتراحات في حلقة بحث موسعة؛ لإثارة نوع من العصف الذهني والتفكير بصوت مسموع، وهو الدور الذي يفترض أن تقوم به أصلاً المؤسسة الرسمية الفلسطينية، من خلال حرصها على إشراك ذوي الخبرة وأصحاب الاختصاص في صنع القرار السياسي. وقد سبق وختمت دراسة ليّ، نشرتها مجلة سياسات نهاية العام المنصرم، بعبارة مؤداها «أن غياب القاضي النزيه وصاحب القرار لا يبرر ركافة المرافعة وضعفها».^٤

هناك العديد من الأدبيات والدراسات في المقاومة السلمية بشكل عام وفي السياق الفلسطيني بشكل خاص، وبالتالي لا تضيف هذه الدراسة إلى كم الدراسات، وإنما إلى نوعيتها؛ كونها تبحث في موضوع اللجوء إلى القضاء الدولي كأحد أشكال المقاومة السلمية أو لتدعيم الأشكال الأخرى لها، بما من شأنه تدعيم المطلب الوطني الفلسطيني بالتححر والاستقلال وإقامة الدولة صاحبة السيادة، أو على أقل تقدير مناكفة إسرائيل وملاحقة قادتها على جرائمهم بحق الشعب الفلسطيني. وهو الخيار

هذا ويعتري النظام القضائي الدولي الحالي قصور مناطه تأسيس هذا النظام على قاعدتي «الرضاء والقبول» من الدول المتخاصمة بعرض نزاعها على القضاء^٥، ولكن ودون البحث في مسألة تنفيذ الأحكام القضائية، فإن «العقوبة الأساس في كل طريقة قضائية هي الرأي العام»^٦. وهكذا فإن هذه الدراسة لا تعرض إلى القضاء الدولي أو التحكيم الدولي كاتنين من أشكال التسوية السلمية لحل الصراعات الدولية، المسلكين اللذين يتطلبان قبولاً وتوجهاً مشتركاً من طرفي الصراع إلى القضاء الدولي أو التحكيم الدولي، وهو ما لا يتفق وسياسة التنكر الإسرائيلية للحق الفلسطيني والتسوية السلمية للصراع، وما لا يتفق أيضاً ومنطلق فكرة المقاومة القائمة على المواجهة لا على التوافق. ومن الأمثلة القريبة على الذاكرة في سياق التسوية السلمية للصراع العربي - الإسرائيلي، توجه مصر وإسرائيل إلى التحكيم الدولي في قضية طابا عام ١٩٨٨.

ومن المنطلق نفسه، فإن الدراسة لا تخلط بين الأدوات الأخرى للحل السلمي للصراع (كالمفاوضات والوساطة والتوفيق) وأدوات المقاومة السلمية، ذلك أنه يغلب على الأولى الطابع الرسمي، بمعنى القيام بها من قبل الجهة الرسمية الممثلة للشعب (منظمة التحرير الفلسطينية في السياق الفلسطيني) مع تحجيم دور الشعب فيما عدا التأييد أو المعارضة (وهو ما كان موضوع دراسة أخرى للباحث سبقت الإشارة إليها)^٦. أما الثانية (المقاومة السلمية) فترتبط مباشرةً بالحراك والدور الشعبي الفاعل فيها.

ذلك إلا أن موضوع اللجوء إلى القضاء الدولي، كأحد أشكال المقاومة السلمية، يأخذ طابعاً متميزاً بعض الشيء، بضرورة إسناد الرسمي للشعبي، بشكل أبعد من التوجيه والمباركة والإشراف، إذ يتطلب هذا الشكل إسناداً مباشراً وفاعلاً من قبيل استغلال الصفة الرسمية الوطنية («م.ت.ف» مثلاً) لدى الجهات الدولية التي تتطلب حضور هذه الصفة (الأمم المتحدة مثلاً).

وفي هذا السياق، تختلف السيناريوهات المقترحة باختلاف الصفة التي تتمتع بها فلسطين دولياً، وخصوصاً وضعها القانوني في هيئة الأمم المتحدة. فناهيك عن صفة الشخصية القانونية الدولية التي يتمتع بها النظام السياسي الفلسطيني، كحركة تحرر وطني (منظمة التحرير الفلسطينية) وكيان حكم ذاتي (السلطة الفلسطينية)، إلا أن الطرفية في المحاكم الدولية تحتاج إلى صفة «الدولة»، سواء كمتطلب للطرفية في القضية وهو حال محكمة العدل الدولية، أو للطرفية في النظام الأساسي للمحكمة وهو حال المحكمة الجنائية الدولية.

واقع كهذا يفترض وضع سيناريوهات تتناسب وثلاثة أوضاع قانونية رئيسة لفلسطين:

(١) فلسطين دولة عضو كامل في الأمم المتحدة، وهو ما تسعى إليه القيادة الفلسطينية ضمن توجه رسمي، تتجدد جولاته في الدورة القادمة للجمعية العامة للأمم المتحدة (أيلول ٢٠١٢)، عقب جولة العام الماضي بالتوقيت نفسه التي لم تحرز تقدماً جدياً بهذا الخصوص.

(٢) فلسطين دولة غير عضو (بوضع مراقب)

الفلسطيني-الإسرائيلي. والثاني، حول القضاء الدولي الجنائي: التزامات إسرائيل ومحاسبة مجرمي الحرب فيها. أما الخاتمة فستخرج عن شكلها التقليدي، بتلخيصها التجريدي للنتائج والتوصيات، وستستعرض الملامح العامة للخطة الاستراتيجية المنشودة، ومهام «الهيئة الوطنية للمقاومة السلمية عبر القضاء الدولي»: لتكون بمثابة مقدمة لمشروع او نموذج فلسطيني للمقاومة السلمية عبر القضاء الدولي، لا كخاتمة دراسة.

المحور التمهيدي: في المقاومة السلمية والسياق الفلسطيني

يفرد هذا المحور فرعين: الأول حول مفهوم المقاومة السلمية وأشكالها، وخصائصها وفعاليتها في الممارسة والمفاضلة بينها والمقاومة العنيفة. أما الثاني فيعقب بالحديث الموجز حول التجربة الفلسطينية في المقاومة السلمية، إضافة إلى خصوصية السياق الفلسطيني فيما يتعلق باللجوء إلى القضاء الدولي.

الفرع الأول:

في الإطار النظري للمقاومة السلمية

أولاً: الماهية والأشكال

النضال/ العمل/ الدفاع/ المقاومة السلمي/ة
اللاعنفية/ة / المدني/ة / اللاعسكري/ة،
مصطلحات وإن تعددت فهي تشير إلى المضمون نفسه: القيام بعمل إيجابي بأساليب غير عنفية،

في الأمم المتحدة، وهي بمثابة «جائزة ترضية» في حال استمرار فشل الحصول على العضوية الكاملة، وإن كان تحقيقه ليس بالأمر «التلقائي» وإنما بحاجة إلى جهود قد لا تقل عما هو مطلوب للخيار الأول.

(٣) استمرار وضع «فلسطين» ككيان سياسي يتمتع بمركز المراقب في الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ العام ١٩٨٨، بعد ما كان مسجلاً باسم منظمة التحرير الفلسطينية منذ العام ١٩٧٤. وهكذا فإن أي إستراتيجية للمقاومة السلمية عبر القضاء الدولي يتوجب أن تأخذ بعين الاعتبار أهمية تحصيل عضوية دولة فلسطين الكاملة أو المراقبة في الأمم المتحدة، في المقام الأول، لضمان استكمال متطلب صفة الدولة لأغراض اللجوء إلى القضاء الدولي. ولا بد هنا من التأكيد على أننا نقصد في ذلك الجانب الإجرائي لا الموضوعي، بمعنى صفة دولة لغرض الطرفية في المعاهدات الدولية، وليس التنكّر للأساسات القانونية والتاريخية التي تقر لفلسطين بصفة الدولة، أو المبالغة بالقول إن تحقيق فلسطين لعضوية الأمم المتحدة، مهما كان شكلها، من شأنه أن يقيم دولة مستقلة ذات سيادة على الأرض.

تتطلب دراسة مكنزمات اللجوء إلى القضاء الدولي في سياق مشروع فلسطيني منتهج للمقاومة السلمية، أفراد محور تمهيدي مختصر في الإطارين النظري للمقاومة السلمية والتاريخي - القانوني للسياق الفلسطيني. يعقبه محوران أساسيان يبحثان في موضوع «الآليات»: الأول، حول محكمة العدل الدولية والصراع

استناداً إلى دعم أو مشاركة جماهيرية، ساعية إلى حشد الرأي العام لصالح قضية تحرر وطني أو حقوق مدنية؛ بهدف الحصول على أفضل المكاسب بأقل الخسائر.^٧ وهكذا فإن هذه الأشكال من المقاومة والنضال هي «عمل لا عنيف ولكنه ليس اللاعمر»، كما أن العمل اللاعنيف ليس مرادفاً لـ «السلامية»^٨، كذلك فهو ليس بالعمل المنزوع القوة، ذلك أن القوة لا تعني بالضرورة العنف.

تتعدد أشكال المقاومة السلمية، وتشمل عدداً كبيراً من أعمال الاحتجاج كعدم التعاون والتدخل؛ تنظيم التظاهرات والمسيرات والاعتصامات؛ المقاطعات الاقتصادية والثقافية والأكاديمية؛ إصدار المنشورات ورسائل المعارضة والتأييد؛ إصدار بيانات الشجب والتظلم لدى الجهات ذات العلاقة؛ الرسوم الكاريكاتيرية والشعارات والغناء والرموز والإعلانات ورفع الأعلام، وغيرها الكثير.^٩

أضيف إليها خلال السنوات الأخيرة استخدام التكنولوجيا بما توفره من مرونة في العمل النضالي،^{١٠} سواء بتعرية الانتهاكات وأعمال القمع والظلم، أو من خلال استعمالها للهجوم على الأنظمة الإلكترونية والحوسبية للعدو أو الخصم، ومن ذلك مثلاً الحملات التي شنّها مؤخراً عدد من القراصنة الهواة على أنظمة الحوسبة وشبكات الإنترنت الإسرائيلية.

أحد أبرز وسائل المقاومة السلمية هي التأثير على العدو من الخارج،^{١١} عن طريق تأليب الرأي العام العالمي عليه، من خلال العمل الجاد على فضح الانتهاكات وشرح القضية، لجلب

تأييد دولي من شأنه إشراك أطراف دولية في المقاومة السلمية، كحملات المقاطعة السياسية والاقتصادية والثقافية، وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات، بل قد تصل إلى قطع العلاقات الدبلوماسية بين الدول والعدو.

كما يدخل في باب تأليب الرأي العام العالمي اللجوء إلى القضاء الدولي، للكشف عن انتهاكات سلطات الاحتلال للقانون الدولي والتزاماتها بموجبه، ومحاوله طلب التدخل الدولي في كف الاعتداءات والتعويض عنها ومحاسبة الجناة. وبذلك ينشأ نوع من الدبلوماسية العامة والشعبية (دبلوماسية التظلم والتشهير).

ثانياً: المفاضلة بين «السلمي» و«العنفي»

في هذا السياق، لا بد من مناقشة جدلية المفاضلة بين المقاومة العنيفة (المسلحة) والمقاومة السلمية (اللاعنفية)، ومنطلق طرحنا ابتداءً بأن لا مفاضلة بينهما قائمة على السلب والإيجاب، وإنما على أساس الغائية البحتة. وهو ما يخالف توجه كثيرين من عامة الناس وأصحاب الأيديولوجيات الخاصة المستنبطة تأويلاً من خلفيات دينية أو ثقافية معينة. وقد أسهم في ترسيخ هذه الاعتقادات جملة من العوامل التاريخية والمفاهيمية.

يقصد بالعوامل التاريخية التقصير في تطوير أساليب المقاومة السلمية عبر التاريخ ضمن منظومة الأعمال السياسية، ذلك أنه لم تبذل غير جهود قليلة جداً لزيادة المعرفة بتاريخ وطبيعة وكيفية المقاومة السلمية، فكان التأريخ للمقاومة

السلمية تاريخاً ركيكاً قبالة التأريخ الموسع للحرب والعنف،^{١٢} علماً أن للمقاومة السلمية تاريخاً عميقاً ومتنوعاً يستحق الدراسة.^{١٣} وأما العوامل المفاهيمية، فيقصد بها ما حملت به الذهنية الشعبوية وربما الأيديولوجية من اعتقاد، بوقع لفظة المقاومة السلمية على الذهن والتحليل السطحي أو الأولي لها.

فقد ذهب البعض للإشارة إلى ضعف وسلبية وصف وترجمة مصطلح «المقاومة اللاعنفية- nonviolence»، فيما ذهب البعض الآخر إلى ابتكار مصطلحات أقرب إلى ذهنية المتلقي من تلك الأصول مثل «الجهاد المدني»، تأويلاً للحديث النبوي الشريف حول أشكال الجهاد (الجهاد الأصغر)،^{١٤} وإن كنا نرى في هذا التأويل، وإن أتى لتدعيم المقاومة السلمية، إلا أنه سرعان ما وضعها في مرتبة أدنى من المقاومة العنيفة.

وهكذا، ولما كانت المقاومة السلمية تشترك مع المقاومة العنيفة في عناصر النضال والانضباط والمرونة والاستمرارية والفاعلية،^{١٥} فيفترض تصحيح جملة من الأفكار الخاطئة تجاه المقاومة السلمية كوصفها بالبطء، وخيار الضعفاء، ونهج السلاميين، والظاهرة الغربية المستوردة إلى الشرق. أما بخصوص الفعالية فما من أسلوب نضالي يكفل النصر المؤزر، سواء أكان عنيفاً أم سلمياً، فجميعها وسائل، ولكل منها من حظوظ النجاح والفضل ما لا يفاضل إحداها على الأخرى.^{١٦}

وبالتالي يتوجب عدم التفرد الإقصائي بأي من أشكال المقاومة بطريقة دوغمائية أو عدمية،^{١٧} أو تأسيسها على سياسة ردة الفعل بذات الأداة

العنيفة، ويتوجب أن يكون الاختيار بينهما قائماً على منهج علمي في مراقبة الظاهرة وتحليلها.^{١٨} إن تخير أسلوب النضال بين السلمية والعنفية ليس خياراً «مبدئياً»، وإنما هو خيار «يتعلق بالتكتيك»، ولا يعني الانتقال من أسلوب إلى آخر، أو المزاوجة بينهما، تنازل عن أي منهما. إذ إنه ليس خياراً بين «اللا قوة» و «القوة»، ففي بعض التجارب كان لبعض أشكال النضال السلمي قوة وأثر أكبر من الكفاح المسلح. كذلك فإن التخيير بينهما ليس بالأمر النظري، وإنما هو نتاج العملية التحريرية ذاتها، فلا يملى من الخارج إلى الداخل، ولا من أعلى إلى أسفل.^{١٩}

الفرع الثاني:

في السياق الفلسطيني

أولاً: التجربة الفلسطينية في المقاومة السلمية ليس بالإمكان الحديث عن تاريخ لبداية المقاومة السلمية، تماماً كما هو حال تاريخ المقاومة المسلحة، فكما لم تكن انطلاقة الثورة الفلسطينية غرة العام ١٩٦٥ تاريخاً فاصلاً لبداية المقاومة المسلحة الفلسطينية، كذلك لم تكن انتفاضة العام ١٩٨٧، تاريخاً لبداية المقاومة المدنية، بل إن أيّاً من التجريبتين لم تخل تماماً من ملامح وأدوات الأخرى. توجد إشارات وبيانات حول تجارب فلسطينية تاريخية مبكرة في المقاومة السلمية، منذ بداية المشروع الصهيوني نهاية القرن التاسع عشر، مروراً بحقبتَي الاحتلال والانتداب البريطانيين، وما عرف بـ «دبلوماسية المذكرات والوفود»،^{٢٠} التي

قامت على فكرة التظلم والتشهير بممارسات المحتل في المحافل الدولية، ومن هنا جاء العنوان المجازي لهذه الدراسة (دبلوماسية التظلم والتشهير).

يضاف إلى ذلك تجارب الكيانات المعنوية والمؤسسات التي عاصرت الثورة الفلسطينية الكبرى (١٩٣٦) و/ أو سبقت قيام منظمة التحرير الفلسطينية، واستمرت مع قيام المنظمة وانطلاقة الثورة المعاصرة وصولاً إلى اليوم،^{٢١} وقد شارك فيها المجتمع المدني الفلسطيني أفراداً ومؤسسات،^{٢٢} وجاءت لأجلها وبخصوصها جملة من الأدبيات العربية والغربية.^{٢٣} وبذلك فإن المقاومة السلمية ليست خياراً طارئاً أو مستحدثاً على التجربة النضالية الفلسطينية. ولكن هذا لا يعني التتكرّر للنقطة النوعية في المقاومة السلمية الفلسطينية منذ انطلاقة الانتفاضة الثانية (٢٠٠٠)، وبدء تشييد الجدار العازل (٢٠٠٢)، حيث قامت العديد من اللجان المحلية والدولية لنصرة المقاومة السلمية الفلسطينية، كلجان المقاطعة ومقاومة التطبيع.^{٢٤}

ارتباطاً بالموضوع الدقيق لهذه الدراسة، لا بد من الإشارة إلى نشاط جملة من مؤسسات المجتمع المدني ومنظمات حقوق الإنسان المحلية والعربية والدولية التي تُعنى اختصاصاً بالشؤون الحقوقية، والجهود التي قدمتها دعماً للقضية الفلسطينية على المستوى الدولي، من قبيل الضغط على الرأي العام، والمواجهة الدبلوماسية، وتقديم التقارير للمنظمات الدولية، ورفع القضايا على مجرمي الحرب الإسرائيليين، وحملات المساعدات الإنسانية وغيرها.^{٢٥}

من أبرز الأبعاد التي تأخذها هذه الأنشطة مستوى التأثير على الرأي العام للكيان المعادي (إسرائيل مثلاً)، إذ نجحت المقاومة الشعبية الفلسطينية في كسب تأييد عدد من المؤسسات والأفراد الإسرائيليين، من خلال مشاركتهم في أنشطة المقاومة كالمسيرات والاعتصامات، بل وفي الدفاع الحقوقي عن المتهمين الفلسطينيين لدى القضاء الإسرائيلي.^{٢٦}

يشار تاريخياً إلى أن كثير من حركات التحرر الوطني قد نجحت في كسب تأييد الرأي العام المحلي في الدولة القائمة بالاستعمار، من خلال حرص حركات التحرر على مخاطبة شعوب تلك الدول عبر الإعلام والدبلوماسية العامة، أو بمبادرات فردية من قبل مفكري وسياسيي تلك الدول، ومثالها بخصوص التجربة الفلسطينية كتابات إلان بابيه ويوري ديفيدز، وكذلك إسهامات المفكر والكاتب الفرنسي جان بول سارتر في دعم الثورة الجزائرية، فيما بات يعرف بـ «المتقف الملتزم» أو «المتقف السارتري»، كناية عن «المتقف» الذي يواجه دولته بمناهضة سلوكها المعادي.^{٢٧} ذلك إلا أن التجربة الفلسطينية لم تستطع المراهنة على الأثر الذي يمكن أن تحدثه الدبلوماسية العامة الفلسطينية داخل إسرائيل، كقياس مغلوطة مع تجارب تحريرية أخرى. فنجاح التجريبتين الجزائرية والفيتنامية مثلاً في شق الداخل الفرنسي والأميركي (على التوالي) لا يبرر المراهنة على نجاح تكرار التجربة في السياق الفلسطيني؛ لكون نجاح أي جهود على هذا الصعيد يعني تهديد الدولة ذاتها (إسرائيل)، وهو ما ليس مقبولاً

من قبل أي من الجهات الفاعلة فيها.^{٢٨} وبالتالي جاءت نتائج أغلب التجارب التحررية أكثر نجاحاً من التجربة الفلسطينية، وخصوصاً التجريبتين الجزائرية والجنوب إفريقية.^{٢٩}

ثانياً: القضاء الدولي في السياق الفلسطيني

بداية، لا بد من التذكير بأن الكيان السياسي الفلسطيني (سواء أكان منظمة التحرير الفلسطينية أم السلطة الفلسطينية) لا يحظى بطرفية أي من النظامين الداخليين لكل من محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية؛ بحكم عدم ارتقائه إلى مستوى «الدولة»، وإن حظي بشخصية دولية متميزة. فقد حدد الميثاق الأساسي لكل من المحكمتين آليات تفعيل اختصاصات كل منهما، ولكن الركن الأساسي لتفعيل اختصاص محكمة العدل الدولية، وللمصادقة على ميثاق المحكمة الجنائية الدولية، هو صفة الدولة للكيان السياسي الفلسطيني، الأمر الذي لم ينجز بعد وفقاً لتقدير «صاحب الاختصاص». ولذلك ينصرف الحديث في المقام الأول إلى مناقشة آليات الحصول على صفة الدولة. يأخذ الحديث حول موضوع «صناعة الدولة» في القانون الدولي أبعاداً عدة، ترهقها الجوانب النظرية والجذور التاريخية، ونظراً لمحددات حجم الدراسة، ودون البحث في أساس قيام صفة الدولة بين القرار الوطني السيادي بإقامتها والاعتراف الدولي بها، ودون البحث في الماهية القانونية لهذا الاعتراف إن كان كاشفاً أو منشئاً، فإن أقصر الطرق بصفة «الوسيلة» (دولة لغاية التمتع بصفة الخصومة في محكمة العدل الدولية، والطرفية في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية) لا بصفة

«الغاية» (دولة مستقلة قائمة على الأرض)، تكون من خلال الحصول على صفة الدولة غير العضو في الأمم المتحدة (بصفة مراقب)، أسوة بالفاتيكان وكوسوفو (وسويسرا قبل العام ٢٠٠٢)، الأمر الذي يحظى بفرص نجاح معقولة. هذا في حال ما استمر تعثر مسألة الحصول على العضوية الكاملة لدولة فلسطين في الأمم المتحدة بسبب الفيتو الأميركي في مجلس الأمن. ومن المهم في هذا السياق الإشارة إلى أن أي توجه وطني جاد للجوء إلى القضاء الدولي يتوجب أن يعي تماماً البعد الإستراتيجي والتكاملي للجهود المبذولة على صعيد تفعيل دوري كل من محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية.^{٣٠}

فيما يتعلق بموضوع التجربة الفلسطينية في اللجوء إلى القضاء الدولي، فبخصوص محكمة العدل الدولية، ما زال عالفاً في الذاكرة «الانتصار المعنوي» الذي حققته جهود استصدار الفتوى القانونية حول الجدار العازل من محكمة العدل الدولية، صيف العام ٢٠٠٤، حيث كان فحواه الإقرار بصلاحيات المحكمة بالنظر في القضية، والتصريح بعدم شرعية الجدار والاستيطان وفقاً للقانون الدولي، وطالب بإزالتها والتعويض عن الأضرار الملحقه. أما بخصوص المحكمة الجنائية الدولية فلم تصنف بعد ضمن أرشيف هذه المحكمة أي قضية تتعلق بالجرائم الإسرائيلية الواقعة بحق الشعب الفلسطيني.

المحور الأول:

محكمة العدل الدولية

والصراع الفلسطيني - الإسرائيلي

تأسست «محكمة العدل الدولية» في العام ١٩٤٥ بوصفها أحد الأجهزة الرئيسية للأمم

المتحدة، لتخلف وترث «المحكمة الدائمة للعدل الدولي» الجهاز القضائي لعصبة الأمم التي خلفتها وورثتها الأمم المتحدة. يقع مقر المحكمة في لاهاي بهولندا، ولها بموجب نظامها الأساسي اختصاصان أساسيان: اختصاص قضائي (الفصل والحكم في القضايا)، واختصاص إفتائي استشاري. ولتفعيل أي من الاختصاصين هناك جملة من الشروط والأركان الموضوعية والشكلية.

في هذا المحور، يجري البحث عن الآليات التي من شأنها إحالة موضوع الصراع الفلسطيني الإسرائيلي إلى محكمة العدل الدولية للفصل فيه (الاختصاص الأول للمحكمة)، أو لتقديم فتوى قانونية بخصوصه (الاختصاص الثاني للمحكمة) وفقاً لقواعد القانون الدولي التي هي أساساً في صالح الطرف الفلسطيني؛ بحكم كونه شعباً محتلاً وصاحب قضية تحرر وطني. وفي هذا الخصوص لا بد من استعراض اختصاصي المحكمة كل على حدة.

الفرع الأول:

الاختصاص القضائي للمحكمة

يقصد بهذا الاختصاص صلاحية المحكمة في الفصل بين دولتين متخاصمتين أو أكثر، وفقاً لقواعد القانون الدولي، وضمن الأحكام الموضوعية والشكلية التي نظمها النظام الأساسي للمحكمة وميثاق الأمم المتحدة والعرف الدولي. بموجب النظام الأساسي للمحكمة (مادة ٣٤-٣٥)، للدول وحدها حق التقاضي أمام المحكمة،

بمعنى عدم إمكانية التظلم لديها من قبل الأفراد أو الهيئات الخاصة أو العامة، أو المنظمات الدولية، إذ إن هناك ثلاثة «أنواع» من الدول لها الحق للجوء إليها وهي: (١) الدول الأعضاء في الأمم المتحدة؛ (٢) الدول غير الأعضاء في الأمم المتحدة والمنضمة إلى النظام الأساسي للمحكمة، بشروط تحددها الجمعية العامة لكل حالة بناء على توصية من مجلس الأمن؛ (٣) الدول غير الأعضاء في الأمم المتحدة وفي النظام الأساسي للمحكمة، بشروط يحددها مجلس الأمن.

من الأمثلة على القضايا التي تنظرها المحكمة: المنازعات الحدودية، وادعاءات اختراق الاتفاقيات الثنائية والجماعية وغيرها. وتصدر المحكمة قراراتها في هذه القضايا بصفتها محكمة حقوقية، تقضي بوقف الأضرار والتعويض المالي عنها، إضافة إلى إعادة الوضع إلى ما كان عليه إن كان ممكناً. وبالتالي ليس ضمن اختصاصاتها الحكم في موضوعات جزائية، دون أن يعني ذلك التنكّر لأهمية صدور أحكام إيجابية ضمن الاختصاص الحقوقي في دعم الاختصاص الجنائي لدى الهياكل القضائية المختصة بذلك.

ومن الأمثلة العملية على قضايا التعويض وإن كانت خارج أروقة المحكمة: تعويض ألمانيا وسويسرا لإسرائيل، الأولى عن الضحايا اليهود في الهجمة النازية عليهم، والثانية عن عدم فتح المعابر السويسرية للنازحين اليهود من «الإبادة النازية»، وحجز البنوك السويسرية لأرصدة اليهود فيها.

على فرض اجتياز متطلب «صفة الدولة» على

الفرع الثاني:

الاختصاص الإفتائي للمحكمة

بموجب هذا الاختصاص، خول ميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساسي للمحكمة، كلاً من الجمعية العامة ومجلس الأمن إفتاء المحكمة واستشارتها في أي من المسائل القانونية سواء المتعلقة بنشاطاتها أو غير ذلك، على عكس الوكالات الدولية المتخصصة التي يقتصر حقها في طلب الفتوى ذات العلاقة المباشرة بنشاطاتها. فيما يتعلق بالقيمة القانونية للفتوى التي تصدرها المحكمة، ودون الخوض في المسائل الفقهية التي يطول شرحها، فإن أبرز التوجهات ترى «أن الرأي الاستشاري لا يتمتع بالقوة الإلزامية للأحكام إلا أنه يعكس التفسير الصحيح للمبادئ القانونية المطروحة على المحكمة، والإلزام في الأحكام ينصرف إلى «الجزء التنفيذي» [...] في الحكم، أما إعلان المبادئ القانونية في الحثيات فإن الآراء الاستشارية والأحكام متساوية».^{٣١}

نخلص للقول إن الفتاوى القانونية من الناحية المباشرة لا تعتبر حكماً قابلاً للتنفيذ الفوري، إلا أنها كذلك لا تقف عند حدود المفهوم المجرد والسطحي للرأي أو الفتوى؛ ذلك أنه بالإمكان البناء عليها لتفعيل عدد من أنظمة المحاسبة الدولية مثل نظام الأمن الجماعي الذي تنفذه الأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية، إضافة إلى دعم الموقف الذي تؤيده الفتوى في المحافل الدولية، من خلال الضغط على الطرف الآخر. وفي هذه الحالات تأخذ

النحو المشار إليه سابقاً، نجد أمامنا متطلباً تالياً مؤداه القبول باختصاص المحكمة من قبل المتقاضين، وهو ما ليس بالمتصور لدى إسرائيل، وإذا ما تم فإن ذلك يدخل في باب الحل السلمي للصراع وليس المقاومة السلمية، وبالتالي يقع خارج موضوع هذه الدراسة.

بذلك نجد أن ما من وسيلة بإمكانها أن تجلب إسرائيل قسراً لمحاكمتها أمام محكمة العدل الدولية، بل إن ذلك لا يرد ضمن اختصاصات مجلس الأمن في أوسع أبوابه، أي أحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة المتعلق باختصاص المجلس فيما يتعلق بتهديد السلم والإخلال به ووقوع العدوان، والتي تخول المجلس صلاحيات من شأنها التدخل العسكري، كتدخله في حرب الخليج الثانية، مطلع التسعينيات، نصرةً للكويت من الهجوم العسكري العراقي.

فيما يتعلق باليات التوجه إلى المحكمة، فتكون بالقبول بالاختصاص الإلزامي للمحكمة بصورة مطلقة أو مع تحفظات، وإما بناءً على توجه مشترك من قبل الدولتين المتخاصمتين إلى المحكمة بخصوص نزاع أو قضية معينة، وإما بموجب التزام تعاهدي في اتفاقية شارعة مصادق عليها من قبل الدولتين، مثل اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية (١٩٦١)، أو في اتفاقية ثنائية بين الدولتين، كأن تتضمن «اتفاقية الوضع النهائي للسلام بين فلسطين وإسرائيل» حال عقدها - وهو ما ندعو إليه وبشدة - حكماً يقضي بإقرار الطرفين باختصاص محكمة العدل الدولية بالنظر في خلاف حول تفسير أحكام الاتفاقية أو الإخلال بأي من أحكامها من قبل أي من الطرفين.

الفتوى - بما تقدمه من توصيف قانوني للسلوك الإسرائيلي - دوراً إجرائياً يبنى على أساسه الدور الموضوعي لكل من محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية في إنفاذ الحقوق التي يستتبعها الاستقلال.^{٣٢}

من الأمثلة البارزة على دور الاختصاص الإفتائي لمحكمة العدل الدولية، فيما يتعلق بـ «توصيف الأنظمة التي تخالف القانون» - كما هو التوصيف القانوني الفلسطيني للاحتلال الإسرائيلي - إفتاؤها في قضيتي ناميبيا (١٩٧١) والصحراء الغربية (١٩٧٥)، التي بنيّ عليهما لاحقاً بشكل أو بآخر تدخل الأمم المتحدة الفعال في تحقيق استقلال ناميبيا، والاعتراف بحق مواطني الصحراء الغربية في تقرير المصير ارتباطاً بالشخصية القانونية الدولية المستقلة. هذا إذ كان لمحكمة العدل الدولية إصدار جملة من الفتاوى حول الوضع القانوني لناميبيا، رداً على سلسلة من الطلبات المقدمة إليها من مجلس الأمن وعدد من دول العالم، شكلت هذه الفتاوى إطاراً قانونياً خاصاً مكن الأمم المتحدة من أن تأخذ على أساسه الإعلان عن حق ناميبيا في نيل الاستقلال، وفرض العقوبات على جنوب إفريقيا (دولة الاحتلال)، وإعداد الآليات الكفيلة بإنجاز الاستقلال.^{٣٣}

خبر السياق الفلسطيني تجربة ناجحة في استصدار الفتوى المتعلقة بالجدار العازل (تموز ٢٠٠٤)، حيث لم يقتصر فحوى الرأي على النتائج المترتبة عن تشييد الجدار، بل تعدى ذلك بالنظر إلى عدم قانونية الممارسات

الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية، وهو ما أدركته إسرائيل مبكراً فحاولت منع صدور هذا القرار بشتى الطرق السياسية والقانونية، من خلال إثارة جملة من الدفوع الشكلية التي كان من بينها محاولاتها الفاشلة لاستبعاد القاضيين العربيين في المحكمة (المصري نبيل العربي، والأردني عون الخصاصنة)، من المشاركة في هيئة المحكمة المشكلة لهذه القضية.^{٣٤}

وهكذا صدرت فتوى المحكمة كاشفةً ومؤكدةً على جملة من القواعد القانونية الأمرة في القانون الدولي الإنساني، بشكل ميّز هذه الفتوى عن الفتاوى القانونية العادية الأخرى للمحكمة بما يعزز صفة الإلزام فيها بشكل خاص.^{٣٥} وطالبت بوقف بناء الجدار وإزالة الإضرار والتعويض، إلا أنه أخذ على الفلسطينيين عدم جدارتهم في استغلال هذا الفتوى من خلال البناء عليها لتفعيل أي من الأنظمة المشار إليها.

ما هو مطلوب فلسطينياً الآن، من مدخل الاختصاص الإفتائي لمحكمة العدل الدولية، هو استصدار فتويين عاجلتين^{٣٦}: الأولى، حول ماهية وقانونية النظام الذي تقيمه إسرائيل على الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ بممارساتها المختلفة والمتعددة. والثاني، حول ماهية الكيان السياسي الفلسطيني (فلسطين) إن كانت تشكل دولة أم لا وفقاً للقانون الدولي.

إن من شأن الفتوى الأولى أن تعري بموجب القانون الدولي ممارسات إسرائيل غير القانونية في الأراضي الفلسطينية، بوصفها دولة احتلال، لترتقي بالجرائم الإسرائيلية إلى مرتبة

جرائم الحرب وفقاً للأركان الموضوعية لجريمة الحرب في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. كما أن من شأن الفتوى الثانية، وبحكم «الطبيعة النسبية التي تسم وضع الدولة في القانون الدولي»، أن تجعل من المنظمات الدولية بما فيها المحكمة الجنائية الدولية بمثابة «المحکم النهائي» لمسألة ما إذا كانت فلسطين تشكل دولة أم لا، في ضوء فتوى هذه الفتوى التي تعتبر بشكل أو بآخر بمثابة أحد مصادر القانون الدولي.^{٢٧}

المحور الثاني:

القضاء الدولي الجنائي: التزامات

إسرائيل ومحاسبة مجرمي الحرب فيها

يجري البحث هنا في أربعة مصادر/ هياكل أساسية من شأن تفعيل أي منها دفع إسرائيل لاحترام التزاماتها بموجب القانون الدولي الجنائي، وملاحقة مجرمي الحرب فيها، وجلبهم للمساءلة الجنائية الدولية أسوةً بغيرهم من الجناة الدوليين: المحكمة الجنائية الدولية (الفرع الأول)، المحاكم الدولية الجنائية الخاصة (الفرع الثاني)، الاختصاص الجنائي الدولي للقضاء المحلي (الفرع الثالث)، والاختصاص القضائي للمحاكم الإسرائيلية (الفرع الرابع).

الفرع الأول:

المحكمة الجنائية الدولية

تأسست المحكمة الجنائية الدولية، في العام ٢٠٠٢، بدخول ميثاقها الأساسي حيز النفاذ

(ميثاق روما الأساسي ١٩٩٨)، عقب إتمام التصديقات الستين اللازمة لذلك. وللحكمة شخصية قانونية دولية مستقلة عن الأمم المتحدة وعن مختلف أشخاص القانون الدولي الآخرين. وقد جاءت عقب تشكيل جملة من المحاكم الدولية الجنائية ذات الصفة الخاصة والمؤقتة بقضية معينة على نحو ما سنشير إليه لاحقاً. وذلك لتكون بمثابة المؤسسة القضائية الدائمة لملاحقة المجرمين الدوليين وفقاً لأسس وقواعد قانونية محددة اتفاقاً ومبدأً الشرعية في القانون الجنائي (لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص). ومن بين أكثر من مئة وعشرين دولة مصادقة على النظام الأساسي للمحكمة، حتى ربيع هذا العام (٢٠١٢)، هناك فقط أربع دول عربية (الأردن وجيبوتي وجزر القمر واليمن)، إضافة إلى عدد من الدول التي وقعت على الميثاق وما زال دون تصديق.

يقع مقر هذه المحكمة، أيضاً، في لاهاي بهولندا، ولها بموجب نظامها الأساسي معاقبة مرتكبي الجرائم الدولية الخطيرة التي تصنف ضمن أربع فئات أساسية، حددها النظام الأساسي للمحكمة وهي: الجرائم ضد الإنسانية، جرائم الحرب، الإبادة الجماعية، وجريمة العدوان. كما حدد الميثاق الأركان الموضوعية لكل من تلك الجرائم، باستثناء جريمة العدوان التي لم يتفق على تعريفها بعد. وبمقاربة الأعمال العسكرية الإسرائيلية مع الأركان المادية والمعنوية لتلك الجرائم نجدها متطابقة مع التوصيف القانوني لها.^{٢٨} ولا بد من التأكيد هنا على أن هذه المحكمة تقاضي الأفراد (الأشخاص الطبيعيين) وليس

من الجرائم التي ترتكب في إقليمها أو من قبل أي من رعاياهما، ما لم يتدخل طرف ثالث، كأن يقع الجرم على شخص يحمل جنسية دولة طرف على أراضي السلطة الفلسطينية، أو يقع الجرم على فلسطيني على أرض دولة طرف.

كذلك وبحكم أن فلسطين لم تمكّن من التصديق على ميثاق المحكمة؛ بداعي أنها ليست «بمرتبة دولة»، فإنها لا تستطيع كذلك ولذات السبب التقدم بإعلان بقبولها لولاية المحكمة. وإذا ما قدمت فلسطين مثل هذا الطلب، ولاقى قبولاً «جريباً» من قبل المحكمة، فستسارع إسرائيل للطعن في هذا القرار. وهنا قد يكون من المفيد أن تعمل المؤسسة الرسمية الفلسطينية على حشد المواقف المساندة لها في الجمعية العامة لاستصدار قرار منها بمطالبة محكمة العدل الدولية بتقديم فتوى في قانونية قبول المحكمة الجنائية الدولية لطرفية فلسطين في ميثاقها، أو قبول إعلان فلسطيني بالقبول بولاية المحكمة.

وبخصوص صلاحية المدعي العام بمباشرة التحقيق من تلقاء نفسه، فالأصل أن يكون مقيداً بشرط الطرفية، إلا أن سابقة إصدار المدعي العام لمذكرة اعتقال بحق رئيس السودان، الدولة غير الطرف في النظام الأساسي للمحكمة، يفتح المجال للتأسيس عليها بخصوص إسرائيل. أما العائق فيتمثل بصلاحية «الدائرة التمهيدية» للمحكمة برفض منح المدعي العام الإذن ببدء التحقيق (مادة ١٥).

أما فيما يتعلق بالولاية «الاستثنائية» للمحكمة، فمن المؤكد أن إسرائيل لن تقبل طوعاً بولاية

الدول (الأشخاص المعنويين) في حال ارتكابهم أياً من تلك الجرائم باسم دولهم، حتى لو كانوا في أسمى المناصب كرئيس دولة.

بموجب نظامها الأساسي (مادة ١٢)، تمارس المحكمة اختصاصاتها بالنظر في أي من الدعاوى بتوافر أي من الحالات/ المتطلبات الإجرائية الحصرية التالية وعددها ثلاثة: اثنتين منها في باب الإحالة إلى مدعي عام المحكمة، وتكون إما من دولة طرف بخصوص «حالة يبدو فيها أن جريمة أو أكثر من هذه الجرائم قد ارتكبت»؛ وإما من قبل مجلس الأمن، متصرفاً بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، بخصوص حالة يبدو فيها أن جريمة أو أكثر من هذه الجرائم قد ارتكبت. أما الحالة الثالثة فتكون بمباشرة المدعي العام سلطاته بالتحقيق من تلقاء نفسه فيما يتعلق بأي من تلك الجرائم.

في الأصل، تمارس المحكمة ولايتها القسرية على الدول الأطراف فيها، سواء التي وقعت فيها الجريمة، أو كانت دولة المواطنة للشخص المتهم بالجريمة. وتشمل ولاية المحكمة «استثناءً» الدول غير الأطراف في حالتين اثنتين: قبول تلك الدولة رضائياً ولاية المحكمة في قضية محددة بعينها، وإحالة مجلس الأمن وفقاً لما أشير إليه سابقاً، وتكون للمحكمة ولاية قسرية في ذلك ارتباطاً بالسند القانوني للإحالة (الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة).

هذا ولما كانت فلسطين وإسرائيل ليستا بطرف في النظام الأساسي للمحكمة، فليس بإمكان المحكمة ممارستها ولايتها «الأصلية» على أي

المحكمة، كذلك فإن المجلس الأمن لن يستطيع إصدار قرار داعم بهذا الخصوص، نظراً للمقيدات القانونية المتمثلة بحق النقض (الفيتو). وهو ما يمثل أبرز صور شلل الأمم المتحدة بتعاطيها مع القضية الفلسطينية، لدرجة خلص فيها البعض إلى أن «شلل الأمم المتحدة أشد خطورة من تحييدها».^{٣٩}

إضافة إلى كل ذلك، هناك جملة من القيود القانونية والعراقيل السياسية التي من شأنها أن تحول دون مساعلة الجناة الإسرائيليين،^{٤٠} أبرزها: كون المحكمة مكملة للقضاء المحلي وليست بديلاً عنه (مادة ١)، وبالتالي قد تتعذر إسرائيل بنظرها في الجرائم المنسوبة لرعايها ضمن قضائها المحلي؛ صلاحية مجلس الأمن بوقف المحكمة عن البدء أو المضي في التحقيق أو المقاضاة لمدة ١٢ شهراً قابلة للتجديد دون سقف محدد (مادة ١٦)؛ حق الدولة بالامتناع عن مساعدة المحكمة بتقديم أي وثائق أو معلومات تتعارض مع أمنها الوطني (مادة ٧٢). هذا ويبقى أكبر معوقين: عدم سريان الميثاق بأثر رجعي على الجرائم المرتكبة قبل انقضاء ستين يوماً على تاريخ انضمام «الدولة» للمحكمة (مادة ٢/١٢٦)؛ وحق الدولة الراغبة في الانضمام التحفظ على سريان الاختصاص بجرائم الحرب لمدة سبع سنوات لاحقة على انضمامها (مادة ١٢٤).

هذا وهناك من يأخذ على المؤسسة الرسمية الفلسطينية تقصيرها في تكثيف المحاولات الهادفة إلى: تأمين الدعم والمساندة لمطالبها بإحالة الوضع القائم في فلسطين إلى المحكمة

عن طريق دول أخرى؛ وتمكين فلسطين من طرفية النظام الأساسي للمحكمة من خلال المصادقة عليه.^{٤١} ويتفاقم إدعاء التقصير إذا ما صح ادعاء البعض بتغيّب الوفد الفلسطيني الرسمي المسجل في مناقشات النظام الأساسي للمحكمة، في المؤتمر الدبلوماسي المنعقد في روما عام ١٩٩٨، عن حضور جلسات النقاش طوال الستة أسابيع الخاصة لذلك.^{٤٢}

في البحث عن الآليات أو الطرق التي من شأنها تأمين طرفية فلسطين في الميثاق الأساسي للمحكمة، هناك من يشير إلى «النصيحة غير المباشرة» التي قدمها مدعي عام المحكمة لويس مورينو أكامبو - في معرض إعلانه مطلع نيسان المنصرم، أن «المحكمة غير مختصة بنظر الجرائم التي قامت بها إسرائيل في الأراضي المحتلة»، بحكم أنه لا يستطيع «تحديد ما إذا كانت فلسطين دولة أم لا» - بأن هناك طريقتين بإمكان الفلسطينيين من خلالهما اللجوء إلى المحكمة:^{٤٣} الأولى «من خلال قرار تتخذه الجمعية العامة للأمم المتحدة [...] لغايات تقديم طلب للمحكمة من أجل أن تصبح المحكمة مختصة في نظر الجرائم الإسرائيلية». وهو ما يتطلب توجهاً فلسطينياً رسمياً إلى الأمين العام للأمم المتحدة بطلب أن تخاطب الجمعية العامة المحكمة لتعلن اختصاصها، على اعتبار أن فلسطين دولة لغايات اللجوء إلى المحكمة الجنائية الدولية.

أما الطريقة الثانية فمن خلال التوجه إلى الدول الأطراف في الميثاق الأساسي للمحكمة (بموجب المادة ١١٢/٢/ز من الميثاق)،^{٤٤} بحيث

«يمكن لفلسطين أن تقدم طلباً لعقد اجتماع للدول الأطراف في ميثاق روما لكي تقرر هذه الدول قبول فلسطين كطرف في الميثاق الخاص بالحكمة». ولكن للأسف لا تحظى فلسطين بأغلبية مريحة في التصويت، نظراً لعدم طرفية الأغلبية الساحقة للدول العربية في الميثاق. كذلك فإن نص المادة المذكورة بما فيه من غموض، بحاجة لحشد توجه فقهي داعم للتوسيع من دلالتة، بما يجعل من لجمعية الدول الأطراف مثل هذا الاختصاص.

كما لا يغيب عن الذهن إعادة التذكير بالطريقة المشار إليها سابقاً، ومؤداها حصول فلسطين على صفة دولة غير عضو في الأمم المتحدة لغايات إجرائية، نقصد التوجه إلى المحكمة الجنائية الدولية، الطرح الذي يعززه أغلبية التصويت المريحة لفلسطين في الجمعية العامة.

الفرع الثاني:

المحاكم الدولية الجنائية الخاصة

يغلب على هذا النوع من المحاكم صفة التأقيت والخصوصية، هي مؤقتة لكونها تنتهي بانتهاء النظر في القضية التي تشكلت لأجلها، وهي خاصة لكونها تقصر ولايتها على محاكمة المجرمين الدوليين في نزاع أو مسألة معينة بذاتها. إن تشكيل مثل هذه المحاكم اختصاص أصيل لمجلس الأمن بموجب ميثاق الأمم المتحدة. شكل مجلس الأمن استناداً إلى هذا الاختصاص عدداً من المحاكم الدولية الخاصة، كتلك الخاصة بيوغسلافيا السابقة (١٩٩٣) ورواندا (١٩٩٤)،

وشبه دولية، كتلك الخاصة بسيراليون وكمبوديا (٢٠٠٠)، ولبنان (خاصة بقضية اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري).

بالاستناد إلى هذا الاختصاص بإمكان مجلس الأمن تشكيل محكمة جنائية خاصة بمحاكمة مجرمي الحرب الإسرائيليين، كما بإمكانه تشكيل محكمة خاصة باغتيال الرئيس عرفات على غرار المحكمة الخاصة باغتيال رفيق الحريري. ذلك إلا أنه ولما كان هذا الأمر من «المسائل الموضوعية» التي يستوجب إقرارها إجماع الدول الخمس دائمة العضوية في المجلس، بمعنى إمكانية إثارة واستخدام حق النقض (الفيتو)، فإن الولايات المتحدة ستسارع إلى تعطيل صدور أي قرار بهذا الخصوص، وهي من يعرف عنها الموقف الثابت بدعها لإسرائيل في مجلس الأمن.

وفي هذا السياق يثار مجدداً البحث في إمكانية إنشاء الجمعية العامة لمحكمة دولية خاصة بهذا الخصوص، استناداً إلى «قرار متحدون من أجل السلم» الذي يخول الجمعية العامة صلاحية النظر في موضوعات هي في الأصل من اختصاصات مجلس الأمن، إذا ما تعذر صدور قرار بسبب الفيتو، في موضوع من شأنه الإخلال بالأمن والسلم الدوليين. وقد يكون من المفيد بهذا الخصوص استصدار فتوى قانونية من محكمة العدل الدولية في مدى قانونية هذا الإجراء.

في سياق ذي صلة، هناك من ذهب إلى توسيع تفسير نص المادة (٢٢) من ميثاق الأمم المتحدة

المتعلق بصلاحيات الجمعية العامة في «أن تنشئ من الفروع الثانوية ما تراه ضرورياً للقيام بوظائفها»، بأنها تشمل صلاحيتها في إنشاء محكمة جنائية دولية خاصة «على صورة هيئة معاونة».^{٤٥}

الفرع الثالث:

الاختصاص الجنائي الدولي للقضاء المحلي

يبقى هذا المدخل الأكثر حظواً بالنجاح من حيث إمكانية التفعيل دون معوقات صفة الدولة والطرفية وتسلسل الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن من خلال «الفيثو». ويقصد بهذا الاختصاص إطلاق ولاية القضاء المحلي لأي من الدول لملاحقة المتهمين باقتراح أي من الجرائم الدولية «التي تشكل تهديداً للمجتمع الدولي أو أنها تعتبر على درجة كبيرة من البشاعة بما يمس مصلحة الإنسانية ككل».^{٤٦} وذلك بالاستناد إلى أساسين يكمل كل منهما الآخر: يندرج الأساس القانوني الأول ضمن القانون الإنساني الدولي، ويتمثل بطرفية كل من اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية المدنيين في وقت الحرب (١٩٤٩)، والبرتوكول الإضافي الأول المتعلق بحماية ضحايا المنازعات الدولية المسلحة (١٩٧٧)، إذ تلتزم الدول الأطراف في كل منهما باحترامها والعمل الجاد - وفقاً لتقديرها - لحمل الدول المتعاقدة المخلة بأحكامهما على التراجع واحترام التزاماتها (مادة ١). ولما كانت إسرائيل إحدى الدول الأطراف في اتفاقية جنيف الرابعة، فإن بإمكان بل من واجب الدول الأطراف الأخرى حملها على احترام التزاماتها بموجب هذه الاتفاقية.

كما أن للدول الأطراف بهذا الخصوص اتخاذ أي إجراءات تشريعية من شأنها فرض عقوبات جزائية فعالة على الأشخاص منتهكي أحكام الاتفاقية، وملاحقة المتهمين باقتراح «المخالفات الجسيمة»^{٤٧} وتقديمهم للمحاكمة ضمن منظومة قضائها المحلي (مادة ١٤٦). ومن الأمثلة على ذلك: إقامة دعوى قضائية في بلجيكا على أرئيل شارون، وبريطانيا على شاول موفاز ودورون ألوغ، والولايات المتحدة على أفهام ديختر، وسويسرا على بن أليعازر، ونيوزلندا على موشيه يعالون، وغيرها.^{٤٨} بل إن إسرائيل ذاتها قامت بمحاكمة أدولف ايخمان، أحد الجنرالات النازيين المتهمين بجرائم ضد اليهود، بعد خطفه من الأرجنتين مطلع الستينيات، ونفذت فيه حكم الإعدام.

كما يضاف إلى مصادر القانون الدولي الإنساني الاتفاقيات الدولية ذات العلاقة بالجرائم ضد الإنسانية وجرائم التعذيب.^{٤٩} ينتقل بنا هذا المدخل/ الأساس القانوني (القانون الدولي الإنساني خصوصاً) للحديث عن الأساس القانوني الثاني، وهو توسيع باب الولاية القضائية المحلية بملاحقة ومحاكمة مجرمي الحرب.

بهذا الخصوص، هناك من يأخذ على بعض الدول التي أقدمت على هذا العمل «أنها وضعت الكثير من الشروط التي قد تحول دون [ملاحقة ومحاكمة مجرمي الحرب]، كجنسية المتضرر وجنسية المجرم وموضوع الحصانة وغيرها من الشروط الشكلية»،^{٥٠} بشكل يحد وربما يلغي فعالية هذا الإجراء. كما أن بعض الدول

اضطرت إلى تعديل تشريعاتها الوطنية تحت ضغط إسرائيل ومؤيديها، والمثال الأبرز على ذلك المسلك البريطاني، عقب عدة محاولات لنظام عدالتها الجزائي لملاحقة مجرمي حرب إسرائيليين. وفي هذا السياق يستنكر موقف الدول العربية لعدم إطلاق ولاية قضائها المحلي لملاحقة المجرمين الإسرائيليين.

ولمن يتساءل بجرأة عن اختصاص القضاء الفلسطيني في مساءلة مجرمي الحرب الإسرائيليين، فإن هذا الموضوع وإن استحال فعليا ارتباطا بفكرة «من الأقوى»، فإنه كذلك متعذر قانونياً (حتى على المستوى النظري)، بموجب أحكام الاتفاقيات الموقعة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، التي تحظر إخضاع الإسرائيليين للقضاء الفلسطيني.^{٥١}

في إجمال هذا الموضوع، وبغض النظر عن نتيجة الملاحقة والمحاكمة التي سيتعرض لها الجناة الإسرائيليون من خلال هذا المدخل، إلا أن موضوع الملاحقة بحد ذاته بات يشكل إرباكاً حقيقياً للقيادات الإسرائيلية لدرجة خشيتهم من السفر إلى البلدان التي تعمل قوانينها في هذا الاختصاص.

الفرع الرابع:

الاختصاص القضائي للمحاكم الإسرائيلية

يتداخل موضوع البحث في هذا الفرع مع الفرعين الأول والثالث السابقين، إلا أن لبعض ملامح الخصوصية فيه، وإبراز أهميته، أفرد له فرع مستقل. يرتبط مع الفرع الأول من مدخل

عقل (تعليق) الاختصاص القضائي المحلي لاختصاص المحكمة الجنائية الدولية، وفقاً لما أشير إليه سابقاً، بشرط أن لا يكون صورياً وغير جاد. ويرتبط مع الفرع الثالث لكون موضوعه يدخل أساساً في مفهوم اختصاص القضاء المحلي في النظر في جرائم دولية بطبيعتها، وقد يأتي تفعيله نتيجة جهود الدول الأطراف في اتفاقيات جنيف لحمل إسرائيل على احترام التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني.

مما لا شك فيه أن للقضاء الإسرائيلي اختصاصاً أصيلاً في ردع الحكومة الإسرائيلية عن المسالك التي تخل بالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بل ومساءلة الأشخاص الذين ينتهكون أياً من تلك الأحكام بما يشكل جرمًا دولياً. إلا أن ذلك يتطلب قضاءً نزيهاً وموضوعياً ومستقلاً عن «النحن الوطنية / القومية»، الصفات غير المتوافرة في القضاء الإسرائيلي. لكن هذه الحقيقة لا تفترض أن تدفع باتجاه السلبية وعدم المحاولة. بهذا الخصوص يشار إلى أن النظام القانوني الإسرائيلي يقر بتطبيق أحكام القانون الدولي العرفي ضمن النظام القضائي المحلي ما لم يناقضه بشكل صريح قانون صادر عن الكنيست. أما أحكام القانون الدولي الاتفاقي فلا يمكن تطبيقه ما لم يكن مستوعباً بموجب قانون يتلاءم معه.^{٥٢} هذا مع العلم أن كثيراً من الدول والمنظمات الدولية لا تقبل التدرع بالقوانين الداخلية للتوصل من الالتزامات الدولية بموجب القانون الدولي الاتفاقي والعرفي.

تنشط في هذا المضمار (اللجوء إلى المحاكم الإسرائيلية) جملة من مؤسسات المجتمع المدني

إن مثل هذه الجهود لا تعتبر مبتكرة في السياق الفلسطيني - الإسرائيلي، بل تدعمها تجارب حقوقية دولية أخرى، تمدها بالخبرة و«السوابق القضائية». ومن أبرز تلك التجارب تجربة «اتحاد الحريات المدنية الأميركي (ACLU)»، الناشط في الكشف عن ممارسات القوات العسكرية الأميركية في العراق وكونتانامو وكوبا أمام لجان الأمم المتحدة بجنيف.^{٥٥}

نحو نموذج فلسطيني..

«مقدمة» بدل خاتمة

بالعودة إلى مقولة مهاتما غاندي التي صُدرت بها الدراسة، بدعوته إلى محاربة العدو بالسلح الذي يخشاه لا بالسلح الذي نخشاه، قُبالة الادعاء المغلوط القائل إن «القضاء الدولي شيء غير معرف.. التقي ليس بحاجة إليه والشرير يتجاهله»^{٥٦} فإن القضاء الدولي وعلى الرغم من جميع المعوقات التي أشارت إليها الدراسة، إلا أنه ميدان رحب على ضيقه، فلا غنى لـ «التقي» عنه، ولا مهرب لـ «الشرير» منه.

وبلغتي «الحيلة» في القانون و «الممكن» في السياسة بالإمكان البناء على الأسس القائمة أصلاً لتعديل بعض ملامح «ممرات البناء» كي يتناسب و «الاحتياجات الخاصة» لـ «المتظلم الجديد». بالضبط، فإن كل ما نحن بحاجة إليه للاستفادة من القضاء الدولي بعض الممرات التي تراعي الخصوصية الفلسطينية في «شرط الدولة»: الصفة التي تعتبر شرطاً للمخاصمة أمام محكمة العدل

العربية في إسرائيل - من أبرزها مركز «عدالة» - بالتعاون مع عدد من مؤسسات المجتمع المدني الفلسطينية والإسرائيلية، من خلال تقديم سلسلة من الالتماسات للمحكمة العليا الإسرائيلية. فعلى الرغم من يقينهم بعدم حياد القضاء الإسرائيلي إلا أنهم وجدوا أن من شأن هذه المبادرات أن تشكل سجلاً قانونياً وتاريخياً للأحداث، انطلاقاً من مبدأ التوثيق، ولغرض استعمالها في ظاهرة/ منظومة «المحامية عبر الدولية والمقاومة القضائية في المحاكم الوطنية»^{٥٧}.

يضاف بالضرورة إلى جور التطبيق (القضاء) جور النص (القانون)، فهناك من القوانين الإسرائيلية التي تفرض أحكاماً من شأنها إعاقة مسائلة المتهمين ومقاضاتهم، كقصر المدة المقررة لرفع الدعوى، ومطالبة أهالي الضحايا بدفع رسوم تأمين للقضية المطالب فيها بالتعويض.^{٥٨}

تأخذ العلاقة في تلك الظاهرة/ المنظومة بعداً دولياً متقابلاً باتجاهين، فمن جهة يستند المحامون أمام القضاء الإسرائيلي - إضافة إلى القانون الإسرائيلي - إلى مبادئ القانون الإقليمي والدولي، وخصوصاً القانون الدولي الإنساني (بمعنى استيراد القاعدة القانونية من النطاق الدولي)، ومن جهة ثانية يقومون بنشر مقدمات ونتائج محاولاتهم - إضافة إلى الرأي العام الإسرائيلي - للرأي العام العالمي؛ لغرض تزويد الهيئات الدولية بمعلومات قانونية، ووثائق رسمية، حول الممارسات المجرمة من قبل قوات الاحتلال ومستوطنيه، والتعاطي غير النزيه من قبل القضاء الإسرائيلي (بمعنى تصدير فحوى الأحكام القضائية إلى النطاق الدولي).

الدولية وللطرفية في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

لذلك من المهم تحصيل صفة الدول كشرط إجرائي للاستفادة من مداخل القضاء الدولي، دون أن يعني هذا التوجه التنكر للأسس الموضوعية (التاريخية والقانونية) التي تقر لفلسطين بوضع الدولة. ويكون تحصيل هذا الشرط من خلال الحصول على صفة دولة غير عضو في الأمم المتحدة، في حال تعذر الحصول على العضوية الكاملة بسبب عائق «الفيتو» في مجلس الأمن. هذا وقد أشارت الدراسة إلى جملة من المداخل الأخرى التي قد لا يشكل أي واحد منها وسيلة ناجحة بمفرده، وإنما يتوجب توظيفه ضمن سيناريو مضبوط لخطة وطنية فلسطينية لتفعيل القضاء الدولي في المقاومة السلمية.

لا تأخذ هذه الجزئية من الدراسة شكلها التقليدي المعتاد، بتلخيصها التجريدي لأبرز النتائج والتوصيات؛ بل نستغل هذه المساحة لرسم الملامح العامة للخطة الإستراتيجية المنشودة (الفقرة الأولى)؛ ومهام «الهيئة الوطنية للمقاومة السلمية عبر القضاء الدولي» (الفقرة الثانية)؛ ولتكون بمثابة مقدمة لمشروع أو نموذج فلسطيني منشود للمقاومة السلمية عبر القضاء الدولي، لا كخاتمة دراسة.

الفقرة الأولى:

الملامح العامة للخطة

الإستراتيجية المنشودة

يتطلب وضع خطة إستراتيجية للمقاومة السلمية من خلال القضاء الدولي، مبادرة

المؤسسة الرسمية الفلسطينية، بالشراكة الكاملة مع مؤسسات المجتمع المدني وخبراء وأكاديمي القانون والعلاقات الدولية الى تشكيل «هيئة وطنية للمقاومة السلمية عبر القضاء الدولي»، تشكل بمرسوم رئاسي، وتكون لها شخصية قانونية وذمة مالية مستقلة، وتضم في داخلها ممثلين عن مختلف الشركاء، بالإضافة إلى دبلوماسيين فلسطينيين حاليين وسابقين. وسيكون من المفيد أن تضم في عضويتها شخصيات ومؤسسات دولية شهد لها بمناصرة القضية الفلسطينية.

وهكذا، يفترض أن يختلف تنظيم هذه الهيئة عما سبقها وسيعاصرها من تنظيمات المقاومة السلمية (اللجان الشعبية)^٧، ليس من باب التنكر لإنجازات هذه اللجان، وإنما للطبيعة المتميزة لهذا النوع من المقاومة السلمية الذي يتداخل فيه الرسمي مع الأهلي بشكل يصعب فيه تطبيق تقاليد العمل الطوعي الموروثة من تجربة هذه اللجان. ذلك مع الأخذ بأهمية إشراك تلك اللجان ضمن الهيئة المنشودة، للاستفادة من تجاربها والبناء عليها.

إن وسائل المقاومة السلمية عموماً تشترك مع وسائل المقاومة المسلحة، بكونها تقوم على مبادئ أساسية في المواجهة من حيث ملازمة القوى، الحكمة في وضع الاستراتيجيات والتكتيكات، وشجاعة «الجنود» وانضباطهم.^٨ وإن تبني المقاومة السلمية كإستراتيجية يتطلب كثيرا من التدريب والإعداد الفكري والنفسي،^٩ ويتوجب أن تراعي هذه الإستراتيجية التسلسل المنطقي

للعمل،^{٦٠} وإدراك أن الإنجاز الأخير ما هو إلا نتيجة تكامل بين مجموعة من الإنجازات المتتالية والمتراصة. وهكذا يفترض تأسيس «الخطة» على فكرة هجر تكتيك الانتفاضات وردات الفعل إلى إستراتيجية الانتفاضة المستمرة.

ذلك بالإضافة إلى الإيمان بإمكانيات المقاومة السلمية عبر القضاء الدولي وحفظها من النجاح أسوة بأي وسائل أخرى، وضرورة الالتقاء عن وحدة الهدف المشترك، فإن مثل هذا التوجه يستوجب جملة من المبادئ العامة والمصارحات مع الذات المؤسساتية والشخصية، نلخص أبرزها في النقاط الآتية:

- ضرورة المراجعة المنهجية والعلمية لختلف وسائل النضال، والتقييم الموضوعي لها، لتلمس مواضع الفشل وتلاشيها، ومواضع الإنجاز والبناء عليها. وضرورة وضع أهداف واضحة ومحددة قابلة للتنفيذ ولو على المدى البعيد. على أن تراعي تلك الأهداف حالات الأوضاع القانونية المختلفة لفلسطين في الأمم المتحدة، وفقاً لما أشير إليه في مقدمة الدراسة.
- اعتراف المؤسسة الرسمية بخطئها في عدم إشراك الخبراء والمتخصصين في مفاوضات الاتفاقيات الموقعة مع الجانب الإسرائيلي، وتكفير ذلك بإشراكهم في رسم إستراتيجيات النضال عبر القانون والقضاء الدوليين، ومفاوضات الوضع النهائي مع إسرائيل، حال ما تمت.
- هجر مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني

لـ «ثقافة المشاريع»، على ما فيها من مقيدات تفرضها سياسة الممولين على المواضيع والمدد والتقارير. إضافة إلى العمل بما لا يخل بحرية التجمع وتشكيل الجمعيات على التصدي لظاهرة عشوائية إنشاء المؤسسات الأهلية.

- خروج الأكاديميين من خلوات النقد الضيقة وقاعات التدريس المغلقة إلى «ميادين المقاومة السلمية» الرحبة، وعدم انتظار «الدعوة الرسمية» للفعالية في العمل؛ ذلك أن المقاومة السلمية في أصلها شعبية، والقضية في حد ذاتها عامة. وبالتالي يتوجب عليهم الإلحاح على المؤسسة الرسمية لإشراكهم في صنع القرار، من خلال تشكيل رأي عام وعلاقات شخصية ضاغطة.

الفقرة الثانية:

مهام وآليات عمل «الهيئة الوطنية للمقاومة السلمية عبر القضاء الدولي»

- يقع على عاتق «الهيئة» الاضطلاع بجملة من المهام التحضيرية والتنفيذية، ويبقى أبرز تلك المهام وضع الخطة الإستراتيجية ومراجعتها ومراقبة تنفيذها. ولا بد للهيئة، بالتعاون مع المؤسسات ذات الصلة، من أن تأخذ بعين الاعتبار السعي للقيام بجملة من المهام أبرزها:
- توثيق الانتهاكات الإسرائيلية بشكل علمي ومنظم، بالشراكة بين المؤسسة الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني والمنظمات

الأهلية المحلية والدولية، وتحضيرها لتكون بمثابة الأدلة في أي قضية قادمة، متى سنحت الفرصة لذلك.

- استصدار مجموعة فتاوى قانونية من محكمة العدل الدولية، من خلال تقديم رزمة أو سلسلة من الأسئلة القانونية التي من شأنها الكشف والتأكيد على مجموعة القواعد القانونية الأمر التي هي في صالح تعزيز المواقف والأوضاع الفلسطينية، والبت في عضد النظام غير القانوني الذي تقيمه إسرائيل في الأراضي المحتلة. إضافة إلى جملة من المواضيع الأخرى التي أشير إليها في متن الدراسة.

- الضغط لدى الدول العربية ودول العالم عموماً لتفعيل الولاية القضائية الدولية ضمن نظامها القضائي المحلي، باعتبار هذا المدخل أنجع الوسائل الممكنة حالياً. إضافة إلى ذلك هناك جملة من الأفكار الإبداعية ذات الأثر المعنوي القريب، والبعد الإستراتيجي المأمول، ومن تلك الأفكار:

- تنظيم جملة من المحاكمات الدولية السورية على غرار «محاكم الضمير العالمي»، بإشراك نخبة من قضاة وحقوقيين دوليين مرموقين يمثلون الأنظمة القانونية السائدة في العالم، لـ «محاكمة إسرائيل غيابياً» على جرائمها بحق الشعب الفلسطيني. وبالتأكيد فإن مثل هذه المحاكمات ليست رسمية، وإنما من شأنها شحذ الرأي العالمي بحقيقة تهرب إسرائيل من التزاماتها الدولية. كذلك

فإن مثل هذه الفعاليات إثارة نوع من الحرب النفسية لدى مجرمي الحرب الإسرائيليين، على عكس ما يعتقد البعض بأنها ستكون مثاراً للسخرية والاستهزاء لديهم.

- تدريب طلبة القانون في الجامعات الفلسطينية، والمحامين المتدربين لدى نقابة المحامين، على محاكمات صورية في القانون الدولي، من خلال سيناريوهات قضايا تتعلق بالصراع الفلسطيني- الإسرائيلي (لدى محكمة العدل الدولية)، والجرائم الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني (القضاء الدولي الجنائي والمحكمة الجنائية الدولية خصوصاً). إضافة إلى تنظيم مسابقات بحثية تتعلق بآليات محاكمة إسرائيل ومجرميها دولياً.

ختاماً، نعاود التأكيد على أهمية كسب الرأي العام العالمي في سياق المقاومة السلمية عبر القضائي الدولي، وقد صدق من وصف الرأي العام بأنه «العقوبة الأساس في أي طريقة قضائية»، بل ومن الممكن أيضاً أن يكون هو القاضي ذاته. لذلك يلزمنا العمل على تطوير دبلوماسية عامة وشعبية - مستفيدين من وضع الضحية والتجربة الإسرائيلية في ذلك - من شأنها الكشف عن انتهاكات سلطات الاحتلال الإسرائيلية للقانون الدولي، وإخلالها بالتزاماتها بموجبها، وبالتالي الإلحاح في طلب التدخل الدولي في كف الاعتداءات والتعويض عنها ومحاسبة الجناة، وهو ما نقصد به بـ «دبلوماسية التظلم والتشهير».

http://www.masader.ps/p/ar/node4788/

شارب، جين. ١٩٨٦. «المقاومة اللاعنافية». ترجمة: مبارك عوض. القدس: دن.

شارب، جين. ١٩٨٨. «دور القوة في الكفاح اللاعنافية»، ٩-٢٥. في: المقاومة المدنية في النضال السياسي. تحرير: سعد الدين إبراهيم. عمان: منتدى الفكر العربي.

شعبان، أحمد بهاء الدين. ٢٠٠٤. «من خبرات لجان المقاطعة ومقاومة التطبيع ومساندة المقاومة الفلسطينية والشعب العراقي». في: ماذا بعد انهيار عملية التسوية السلمية؟. تحرير: نادية مصطفى. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

شعبان، عبد الحسين. ٢٠٠٩. «محاكمة إسرائيل بين القانون والسياسة». موقع جامعة ابن رشد (استرجعت بتاريخ ٢٠١٢/٧/٢١)

http://www.averroesuniversity.

org/au/index.php?option=com_

content&view=article&id=18-07-27-12-161: =

&50catid=39=law&Itemid39=

عبود، أميمة مصطفى. ٢٠٠٤. «من خبرات مراكز حقوق الإنسان العربية في مساندة قضية الشعب الفلسطيني عقب الاجتياح الإسرائيلي في آذار/ مارس ٢٠٠٢». في: ماذا بعد انهيار عملية التسوية السلمية؟. تحرير: نادية مصطفى. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

العربي، نبيل. ٢٠١١. «صراع الدبلوماسية من مجلس الأمن إلى المحكمة الدولية: طابا، كامب ديفيد، الجدار العازل». القاهرة: دار الشروق.

العناني، إبراهيم محمد. ٢٠٠٦. «المحكمة الجنائية الدولية». القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة.

فارس، عبدة، وإبراهيم عوض، وخضر المشايخ. ٢٠٠٣. «المحكمة الجنائية الدولية: آلية قصاص دولية من مجرمي الحرب». عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط.

القشطيني، خالد. ١٩٩٨. «نحو اللاعنافية: المقاومة المدنية عبر التاريخ». عمان: دن.

قفيشة، معتز. ٢٠١٢. «بعد قرار المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية: الطريق أصبح أوضح». موقع وكالة معا الإخبارية (استرجعت بتاريخ ٢٠١٢/٧/٢١)

http://www.maannnews.net/arb/ViewDetails.

aspx?ID474503=

قمصية، مازن. ٢٠١١. «المقاومة الشعبية في فلسطين: تاريخ حافل بالأمل والإنجاز». رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية (مواطن).

كليمن، فرانسواز. ٢٠٠٤. «دور الحركة الدولية المدنية السلمية في التضامن مع القضية الفلسطينية». في: ماذا بعد انهيار عملية التسوية السلمية؟. تحرير: نادية مصطفى. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. كيرل، أدام. ١٩٨٨. «استخدام الاعنف ضد الظلم والعدوان»، ٢٦-٣٧.

في: المقاومة المدنية في النضال السياسي. تحرير: سعد الدين إبراهيم. عمان: منتدى الفكر العربي.

لارودي، بول. ٢٠٠٦. «دور التضامن العالمي في المقاومة اللاعنافية الفلسطينية». الآداب، عدد ١٢/١١/١٠: ٣٠-٣٥.

محمد، ناصر صلاح الدين. ٢٠٠٧. «آليات المقاومة»، ٥٧-٦٨. في: ثقافة المقاومة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان. ٢٠١٠. «مبدأ وممارسة الولاية القضائية الدولية: عمل المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة». د.م.

مضية، سعيد. ٢٠٠٢. «نضال اللاعنافية: انسجام الوسيلة مع الهدف». رؤية، عدد ١٦: ١٨١-١٩٢.

يوسف، محمد محمود. ٢٠٠٧. «يلعبن في المقاومة الشعبية: الجدار». [رام الله]: مكتب الشؤون الفكرية والدراسات (فتح).

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المصادر

ميثاق الأمم المتحدة (١٩٤٥)

النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية (١٩٤٥)

اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية المدنيين في وقت الحرب (١٩٤٩)
البروتوكول الإضافي الأول المتعلق بحماية ضحايا المنازعات الدولية المسلحة (١٩٧٧)

نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية (١٩٩٨)

فتوى محكمة العدل الدولية بخصوص الجدار العازل (٢٠٠٤)

ثانياً: المراجع

أبو الخير، مصطفى أحمد. ٢٠٠٨. «محاكمة إسرائيل وقادتها في القانون الدولي». موقع اللجنة العربية لحقوق الإنسان (استرجعت بتاريخ ٢٠١٢/٧/٣١) <http://www.achr.nu/art345.htm>

أحمد، يوسف أحمد. ١٩٩٢. «الانتفاضة الفلسطينية: قراءة أولية في دروس الخبرة المقارنة لحركات التحرر الوطني». في: منطق العمل الوطني: حركة التحرر الوطني في دراسة مقارنة مع حركات التحرر الإفريقية (من الكفاح المسلح إلى الحل التفاوضية)، ٢٣-١٨٢. أحمد يوسف أحمد، تحرير. [القاهرة]: مؤسسة عيال للدراسات والنشر.

أزاروف، فالنتينا. ٢٠١١. «ترسيخ الشرعية القانونية: الأدوار التي تضطلع بها المحاكم الدولية في إنجاز استقلال دولة فلسطين»، ١٧-٢٧. في: البحث عن الدولة الفلسطينية: الانعكاسات القانونية والسياسية والاقتصادية. رام الله: جامعة بيرزيت.

الأشعل، عبد الله. ٢٠٠٤. «أزمة الشرعية الدولية وأعراضها في القضية الفلسطينية». في: ماذا بعد انهيار عملية التسوية السلمية؟. تحرير: نادية مصطفى. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

البرغوثي، عمر. ٢٠٠٦. «مقاطعة إسرائيل: مقاومة مدنية فعالة أن الأوان لإطلاقها». الآداب، عدد ١٢/١١/١٠: ١٠-١٨.

التميمي، باسم خضر. ٢٠٠٧. «المقاومة اللاعنافية في فلسطين: ١٩٦٧-١٩٩٣». د.م. المكتبة المتنقلة من أجل اللاعنافية والسلام.

توام، رشاد. «النشاط الدبلوماسي لحركات التحرر الوطني وأثره في القانون الدولي والعلاقات الدبلوماسية: التجربة الفلسطينية». أطروحة ماجستير بإشراف د. ياسر العموري، جامعة بيرزيت، تموز/ يوليو ٢٠١١.

توام، رشاد. ٢٠١١. «التحرر الوطني وحل الصراع بالطرق السلمية: قراءة في التجربة الفلسطينية». سياسات، عدد ١٨/١٧: ٢٧-٦٢.

جبارين، حسن. ٢٠١٠. «المحاماة عبر الدولية والمقاومة القضائية في المحاكم الوطنية: قضايا فلسطينية في المحكمة العليا الإسرائيلية». قضايا إسرائيلية، عدد ٤٠/٣٩: ٧٦-١٠٢.

خلف، عبد الهادي. ١٩٨٨. «المقاومة المدنية: مدارس العمل الجماهيري وأشكاله». بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية.

رداوي، داوود. ٢٠٠١. «تقرير حول جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية: مسؤولية إسرائيل الدولية عن الجرائم خلال انتفاضة الأقصى». رام الله: الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن.

دينشطين، يورام. ١٩٩٧. «أسس القضاء». حيفا: مركز دراسات المجتمع العربي في إسرائيل ودار عربسك للنشر.

الرشماوي، منى. ١٩٩٩. «المحكمة الجنائية الدولية وانطباقها على الوضع الفلسطيني: وقائع ندوة المحكمة الجنائية الدولية (أيلول ١٩٩٨). القدس: الملتقى الفكري العربي.

الريس، ناصر. «موقف مؤسسة الحق قانوني حول الآليات القانونية لمساءلة قادة الاحتلال الإسرائيلي عن جرائم الحرب». موقع مركز مصادر -

البوابة الفلسطينية للمؤسسات الأهلية (استرجعت بتاريخ ٢٠١٢/٧/٣١)

الهوامش

- ٣٥ المرجع السابق، ٢٩٦-٢٩٧.
- ٣٦ أزاروف، ٢٠١١، ١٩.
- ٣٧ المرجع السابق، ١٩-٢٠.
- ٣٨ انظر أبرز الانتهاكات الإسرائيلية التي تدخل في اختصاص المحكمة: فارس وعضو والمشايع، ٢٠٠٣، ٣٧-٣٩.
- كما انظر بخصوص الانتفاضة الثانية: درعاوي، ٢٠٠١، ٥٩ وما بعدها. وبخصوص العنوان على غزة ٢٠٠٨/٢٠٠٩: المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، ٢٠١٠، ٤٧ وما بعدها.
- ٣٩ انظر: الأشعل، ٢٠٠٤، ٢٧٣-٢٧٤.
- ٤٠ الرئيس.
- ٤١ أزاروف، ٢٠١١، ٢٣.
- ٤٢ الرشماوي، ١٩٩٩، ٩.
- ٤٣ قفيشة، ٢٠١٢.
- ٤٤ نص المادة ٢/١٢: «تقوم الجمعية بما يلي: [...] ز- أداء أي مهمة أخرى تتسق مع هذا النظام الأساسي ومع القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات.»
- ٤٥ أبو الخير، ٢٠٠٨.
- ٤٦ انظر في الولاية القضائية الدولية من حيث التعريف والنشأة والممارسة وغيرها: المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، ٢٠١٠، ١٥-٢٤.
- ٤٧ عرفت المادة (١٤٧) من الاتفاقية المخالفات الجسيمة بأنها «هي التي تتضمن أحد الأفعال التالية إذا اقترفت ضد أشخاص محميين أو ممتلكات محمية بالاتفاقية: القتل العمد، والتعذيب أو المعاملة اللاإنسانية، بما في ذلك التجارب الخاصة بعلم الحياة، وتعتمد إحداهن ألام شديدة أو الإضرار الخطير بالسلامة البدنية أو بالصحة، والنفي أو النقل غير المشروع، والحجز غير المشروع، وإكراه الشخص المحمي على الخدمة في القوات المسلحة بالدولة المعادية، أو حرمانه من حقه في أن يحاكم بصورة قانونية وغير متحيزة وفقاً للتعليمات الواردة في هذه الاتفاقية، وأخذ الرهائن، وتدمير واغتصاب الممتلكات على نحو لا تبرره ضرورات حربية وعلى نطاق كبير بطريقة غير مشروعة وتعمدية.»
- ٤٨ انظر بخواص هذه القضايا: المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، ٢٠١٠، ٩٠ وما بعدها.
- ٤٩ المرجع السابق، ٢٤.
- ٥٠ الرئيس.
- ٥١ المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، ٢٠١٠، ٨.
- ٥٢ دينشطاين، ١٩٩٧، ١٤٨-١٤٩.
- ٥٣ انظر بتوسع في هذا الخصوص: جبارين، ٢٠١٠، ٧٦ وما بعدها. من أبرز جهود مركز عدالة بهذا الخصوص التماساتها المقدمة بخصوص مجزة جنين، ٢٠٠٢، إذ قدمت أربعة التماسات: ١- ضد منع إخلاء القتلى والجرحى، ٢- ضد هدم المنازل المهولة، ٣- ضد قصف المراكز السكانية والأهداف المدنية، ٤- ضد الدفن الجماعي للموتى. انظر: جبارين، ٢٠١٠، ٨٥-٩٢.
- ٥٤ ع. شعبان، ٢٠٠٩.
- ٥٥ جبارين، ٢٠١٠، ٧٨.
- ٥٦ انظر: دينشطاين، ١٩٩٧، ١٥١.
- ٥٧ انظر بهذا الخصوص: التميمي، ٢٠٠٧، ١٣٣ وما بعدها.
- ٥٨ شارب، ١٩٨٦، ١٢٢. و: قمصية، ٢٠١١، ٢٣٢.
- ٥٩ القشطيني، ١٩٩٨، ١٦٦. و: قمصية، ٢٠١١، ٢٣٢.
- ٦٠ التميمي، ٢٠٠٧، ٣٢.
- انظر مبادئ عامة في التخطيط للمقاومة السلمية ومتابعة عملها: خلف، ١٩٨٨، ١٧٣-١٨٣. و: قمصية، ٢٠١١، ٢٦-٢٨.
- ١ توام، ٢٠١١، ٥٥.
- ٢ انظر لمحة في تاريخ القضاء الدولي: العناني، ٢٠٠٦، ٩ وما بعدها.
- ٣ دينشطاين، ١٩٩٧، ١٤٣.
- ٤ العربي، ٢٠١١، ٢٨٣.
- ٥ دينشطاين، ١٩٩٧، ١٥٠.
- ٦ انظر: توام، ٢٠١١، ٣٧ وما بعدها.
- ٧ انظر في التعريفات: خلف، ١٩٨٨، ٩١-٩٤. و: التميمي، ٢٠٠٧، ٢١-٢٢.
- ٨ شارب، ١٩٨٦، ١٢٢-١٢٣.
- تعريف السلاية: معارضة الحرب أو العنف ورفض اللجوء إليها في حل النزاعات وبخاصة رفض حمل السلاح لأسباب دينية أو أخلاقية. انظر: المرجع السابق، ١٢٣.
- ٩ انظر بشكل موسع في هذا الخصوص: شارب، ١٩٨٦، ١٨١ وما بعدها. و: شارب، ١٩٨٨، ١٦-١٧. و: كيرل، ١٩٨٨، ٣٠-٣٥.
- ١٠ انظر: محمد، ٢٠٠٧، ٥٧ وما بعدها.
- ١١ انظر: كيرل، ١٩٨٨، ٣٢. و: قمصية، ٢٠١١، ٢٧٣ وما بعدها.
- ١٢ شارب، ١٩٨٦، ١٣٢.
- ١٣ انظر في تجارب تاريخية في المقاومة السلمية: شارب، ١٩٨٦، ١٣٢ وما بعدها. و: القشطيني، ١٩٩٨، ٣٩ وما بعدها.
- ١٤ انظر: قمصية، ٢٠١١، ١٧-١٨.
- هناك من أسس فكرته على حديث نبوي آخر «أعظم الجهاد كلمة حق في وجه سلطان جائر»، معقبا بأن «الدين يترك حيزا للعقل والخبرة العملية - التقنية في قضايا مصيرية تتعلق بالوجود الحضاري». انظر: مضية، ٢٠٠٢، ١٨٤-١٨٥.
- ١٥ انظر: خلف، ١٩٨٨، ١٠٠-١٠٣.
- ١٦ انظر: شارب، ١٩٨٦، ١٢٦-١٢٩، ٢٥٩.
- ١٧ البرغوثي، ٢٠٠٦، ١٠.
- ١٨ مضية، ٢٠٠٢، ١٨٢.
- ١٩ : أحمد، ١٩٩٢، ٦١-٦٢.
- ٢٠ قمصية، ٢٠١١، ١٢.
- ٢١ انظر: التميمي، ٢٠٠٧، ١٢٣ وما بعدها.
- ٢٢ انظر في تجربة المؤسسات الأهلية الفلسطينية: المرجع السابق، ٢٠٥ وما بعدها.
- ٢٣ انظر: قمصية، ٢٠١١، ١١-١٢.
- ٢٤ انظر: لارودي، ٢٠٠٦، ٣٠-٣٥. و: أ. شعبان، ٢٠٠٤، ٢١٥ وما بعدها. و: قمصية، ٢٠١١، ٢٣١ وما بعدها. و: كليمون، ٢٠٠٤، ٣٨٥ وما بعدها. و: يوسف، ٢٠٠٧، ٣٠ وما بعدها. كما انظر بخصوص تجربة بعلين في المقاومة الشعبية للجدار العازل: يوسف، ٢٠٠٧، ٢٥ انظر بهذا الخصوص: عبود، ٢٠٠٤، ٢٤٧ وما بعدها.
- ٢٦ انظر: يوسف، ٢٠٠٧، ٥١-٥٥.
- ٢٧ توام، أطروحة ماجستير، ١٤٢.
- ٢٨ : حسام عيسى، ينقل عنه: أحمد، ١٩٩٢، ١٠-١١.
- ٢٩ توام، أطروحة ماجستير، ١٩٤.
- ٣٠ انظر في هذا الخصوص: أزاروف، ٢٠١١، ١٧ وما بعدها.
- ٣١ العربي، ٢٠١١، ٢٩٦.
- ٣٢ أزاروف، ٢٠١١، ١٨-١٩.
- ٣٣ المرجع السابق، ٢١.
- ٣٤ العربي، ٢٠١١، ٢٨٩-٢٨٨.

إخفاق العملية السياسية وضرورة العودة الى المجتمع الدولي

سفير. نبيل الرملاوي *

العملية السياسية والمفاوضات

تمهيد

العملية السياسية هي عبارة عن أطراف متفاوضة حول عدد من القضايا ولها مرجعية تحتكم إليها الأطراف عند وقوع أي خلاف يحتاج إلى حكم من طرف ثالث، وفي هذه الحالة يقوم الطرف الثالث - والمفروض أنه المشرف على المفاوضات، والمتسلح بالمرجعية - بالنطق بالحكم استناداً إلى مرجعية لها صفة العموم والديمومة النسبية، ومعمول بها في حل النزاعات. وفي حالة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي باعتبارهما طرفي النزاع الناشئ عن احتلال إسرائيل أراضي، بل أرض فلسطين، فإن المرجعية هنا تتحدد بمبادئ

* سفير فلسطين السابق في الأمم المتحدة بجنيف.

القانون الدولي العام وقواعده وأحكامه الخاصة بالتعامل مع الاحتلال الأجنبي، وكذلك القانون الدولي الإنساني وأحكامه؛ لأن طبيعة الصراع هنا قائمة على أركان ثلاثة هي:

- أولاً - الاحتلال العسكري الإسرائيلي لفلسطين.
- ثانياً - أرض فلسطين الواقعة تحت الاحتلال الإسرائيلي.
- ثالثاً - الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال المذكور.

الاحتلال في ضوء القانون الدولي

يتضمن القانون الدولي قواعد أمرّة ومنها القاعدة التي تقضي بعدم جواز احتلال أرض

قيام القوات المسلحة لدولة ما بغزو إقليم دولة أخرى أو الهجوم عليه، أو أي احتلال عسكري، ولو كان مؤقتاً ينجم عن مثل هذا الغزو أو الهجوم أو أي ضم لإقليم دولة أخرى أو لجزء منه باستعمال القوة، إلخ.

وفي أكثر من موقع من قرار تعريف العدوان، أكدت الجمعية العامة أن العمل العدواني هو عمل من الأعمال المخلة بالسلم. كما أكد إعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، أن الحرب العدوانية هي جريمة ضد السلم تترتب عليها مسؤولية بمقتضى القانون الدولي.

أرض فلسطين الواقعة تحت الاحتلال الإسرائيلي

هي الأرض الفلسطينية التي احتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧ وتنطبق عليها أحكام اتفاقية جنيف الرابعة المعنية بحماية المدنيين في زمن الحرب، والشعب الفلسطيني صاحب الأرض عليها مشمول بحماية الاتفاقية الرابعة المذكورة وذلك وفقاً لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان ومؤتمري الدول الأطراف السامية المتعاقدة في الاتفاقية نفسها، وبيانات الهيئة الدولية لـ«الصليب الأحمر» الراعي المشرف على تطبيق أحكام هذه الاتفاقية في دول العالم.

الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال تؤكد الجمعية العامة في قرارها ١٥١٤ الذي اعتمد إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ما يلي:

الغير بالقوة. القواعد الأمرة في القانون الدولي هي القواعد التي تتمتع بأعلى درجة من الإلزام؛ لأنها تتعلق بأمن المجتمع الدولي ككل، أو بأمن الإنسانية بأكملها، ويعتبر لاغياً من الاتفاقيات الدولية أو غيرها من الصكوك الدولية كل ما يتعارض نصاً وروحاً من تلك النصوص مع أحكام قاعدة أمره من قواعد القانون الدولي. وهذا يعني أنه لو وقع ما يخالف هذه القاعدة الأمرة فإن ما وقع يكون باطلاً بحكم تلك القاعدة. ولهذا جاءت المادة الثانية من ديباجة قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ لتثبت القاعدة الأمرة المذكورة وتستشهد بها مؤكدة رفض الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والعربية التي احتلتها إسرائيل عن طريق الحرب عام ١٩٦٧ بما فيها القدس. وفيما يلي نص المادة: «إن مجلس الأمن، (وإذ يؤكد عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالحرب، والحاجة إلى العمل من أجل سلام دائم وعادل تستطيع كل دولة في المنطقة أن تعيش فيه بأمان» إلخ). وفي قرارها رقم ٣٣١٤ تحت عنوان تعريف العدوان بتاريخ ١٤ كانون الأول ١٩٧٤ جاء ما يلي:

المادة ١- العدوان هو استعمال القوة المسلحة من قبل دولة ما ضد سيادة دولة أخرى أو سلامتها الإقليمية أو استقلالها السياسي، أو بأي صورة أخرى تتنافى مع ميثاق الأمم المتحدة وفقاً لنص هذا التعريف.

كما جاء نص المادة ٣ في تحديد العمل العدواني كما يلي:

المادة ٣- تنطبق صفة العمل العدواني على أي من الأعمال الآتية، سواء بإعلان حرب أو دونه.

الدولي أو العدالة الدولية أو الشرعية الدولية، وعلى عكس ذلك يكرس الحل في مثل هذه الحالة لصالح القوي، أي المعتدي، على حساب الشعوب الضحية الواقعة تحت سيطرة القوة الاستعمارية أو الاحتلال الأجنبي.

لذلك كان مفهوماً منذ البدايات عندما وجهت الولايات المتحدة الأطراف المعنية في العملية السياسية أو كما تقول هي عملية السلام إلى الابتعاد عن الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي، وابتدعت اللجنة الرباعية وخارطة الطريق ومؤتمر أنابوليس كبديل للمجتمع الدولي ممثلاً بالأمم المتحدة، لإيهام الآخرين بأن هذه التسميات هي المجتمع الدولي وهي في الحقيقة ما هي إلا أسماء لتكتلات زائفة تتحكم بها الإدارة الأمريكية وإسرائيل كما تشاء. ولا علاقة لها بالمجتمع الدولي ومبادئه، لذلك وإلى جانب الموقف الإسرائيلي الراض للسلام، لم تفض المفاوضات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي المستندة إلى المصطلحات الأمريكية الزائفة منذ العام ١٩٩١ وحتى الآن إلى أي شيء سوى تمكين إسرائيل من الاستيلاء على أكبر مساحة من أرض فلسطين خلال عملية المفاوضات المذكورة واستكمال تهويد القدس، والشروع في بناء جدار آخر في الأغوار بعد إتمام الجدار الأول المنشأ داخل الأرض الفلسطينية توسعاً وعدواناً. مما يقوض تدريجياً الحل القائم على أساس الدولتين وانتفاء إمكانية إقامة دولة فلسطينية مستقلة.

في ضوء ما تقدم يتأكد ما يلي:

أولاً - اليقين بفشل اعتبار الولايات المتحدة

١. إن إخضاع الشعوب لاستعباد الأجنبي وسيطرته واستغلاله يشكل إنكاراً لحقوق الإنسان الأساسية، ويناقض ميثاق الأمم المتحدة، ويعيق قضية السلم والتعاون العالميين.

٢. لجميع الشعوب الحق في تقرير مصيرها ولها بمقتضى هذا الحق أن تحدد بحرية مركزها السياسي وتسعى بحرية إلى تحقيق إنمائها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

٣. ينبغي ألا يتخذ أبداً نقص الاستعداد في الميدان السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو التعليمي ذريعة لتأخير الاستقلال.

٤. يوضع حد لجميع أنواع الأعمال المسلحة والتدابير القمعية الموجهة ضد الشعوب غير المستقلة، لتمكينها من الممارسة الحرة السلمية لحقها في الاستقلال التام، وتحترم سلامة إقليمها القومي.

٥. كل محاولة تستهدف التقيؤ الجزئي أو الكلي للوحدة القومية والسلامة الإقليمية لأي بلد، تكون متنافية ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه. إلخ..

إذن، فإن الاحتكام هنا في مسألة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي يكون من شأن القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي وليس من شأن أي جهة أخرى، وإن أي محاولة للتوجه إلى مرجعية أخرى إنما تستهدف الابتعاد عن المسار الطبيعي والوصول إلى حل لا علاقة له بالقانون

خامساً - التوجه إلى المجتمع الدولي الحقيقي
ممثلاً بالأمم المتحدة في جميع القضايا المرتبطة
بالقضية الفلسطينية.

بطلان مبدأ الأرض مقابل السلام من منظور القانون الدولي

يتعارض مبدأ الأرض مقابل السلام مع أحكام
الشرعية الدولية عندما يتعلق الأمر بمحاولة حل
أي مشكلة نشأت أو يمكن أن تنشأ عن احتلال
عسكري لدولة ما أو لأراضي إقليم أو إقليم دولة
أخرى. إذ إن هذا الاحتلال يشكل جريمة عدوان
وفقاً للقانون الدولي. والعدوان العسكري جريمة
من جرائم الحرب التي تهدد سلم البشرية وأمنها.
ولذلك فإن أحكام الشرعية الدولية، ومبادئ
القانون الدولي تفرض على الاحتلال أن يزول
دون قيد أو شرط، ولذلك أجازت قرارات الجمعية
العامة للأمم المتحدة الحق للشعوب الواقعة تحت
الاحتلال الأجنبي العمل بكل الوسائل بما في ذلك
الكفاح المسلح من أجل إزالة هذا الاحتلال، ومن
أجل ممارسة حقها في تقرير مصيرها دون تدخل
أجنبي. لذلك فإن الاحتكام في مثل هذه الحالات
إلى مبدأ غير الشرعية الدولية وأحكام ومبادئ
القانون الدولي من شأنه أن يولد الشكوك حول
نوايا أصحاب المبدأ الجديد في حل المشكلة، بل
إن فرض مبدأ الأرض مقابل السلام كمنهج لحل
المشكلة، إنما هو منهج يتعارض كلياً مع مبادئ
القانون الدولي، وأحكام الشرعية الدولية، وبالتالي
فهو مبدأ خطير بالنظر إلى طبيعة الاحتلال
الإسرائيلي للأرض الفلسطينية بحيث عندما يرفع

الأميركية مرجعية ملائمة للمفاوضات مع
الإسرائيليين أو الإشراف عليها بسبب انحيازها
الكامل للجانب الإسرائيلي وتنكرها لمبادئ
القانون الدولي في تعاملها مع الصراع
الفلسطيني الإسرائيلي.

ثانياً - الاستمرار في العمل مع الولايات
المتحدة الأميركية كما كان الأمر في المرحلة
السابقة يعني التوغل الإسرائيلي أكثر فأكثر
في الأرض الفلسطينية والاستيلاء على مقدرات
الشعب الفلسطيني وتجريده من كل أسباب الحياة
الطبيعية، وبالتالي تكريس الاحتلال الإسرائيلي
للأرض الفلسطينية والإنكار السافر للحقوق
الوطنية للشعب الفلسطيني التي عرّفها وحددها
المجتمع الدولي ممثلاً بالأمم المتحدة، وعلى وجه
الخصوص حقه في تقرير مصيره بحرية وبدونه
تدخل خارجي.

ثالثاً - إن محصلة العشرين سنة الماضية، أي
منذ بدء العملية السياسية إلى يومنا هذا، هي
إخفاق أي حل سلمي للصراع القائم عن طريق
المفاوضات بالطريقة التي سادت المفاوضات في
المرحلة المذكورة، أي مفاوضات بلا مرجعية قانونية
من ناحية، وبإشراف أميركي منحاز كلياً لإسرائيل
من ناحية أخرى.

رابعاً - إن مجمل ما آلت إليه الأوضاع في
المرحلة السابقة يدعوننا إلى مراجعة مواقفنا في
عدد من المنطلقات السياسية التي ارتبطت بالمرحلة
السابقة وعلى سبيل المثال لا الحصر:

١. مبدأ الأرض مقابل السلام.
٢. اللجنة الرباعية كبديل للمجتمع الدولي.

هذا الشعار كأساس للتوصل إلى حل سياسي للمشكلة، أو لقضية فلسطين، لا بد من الإجابة عن سؤال هنا يتعلق بالأرض، أي أرض هذه التي سوف تقايس بالسلام؟ هل هي الأرض التي امتلكتها إسرائيل بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٨١ في تشرين الثاني ١٩٤٧؟ أم هي الأراضي الفلسطينية التي استولت عليها إسرائيل وأضافتها إلى تلك بحكم اتفاقيات الهدنة المبرمة مع الدول العربية سنة ١٩٤٩؟ أم الأراضي التي اكتسبتها بالاعتصاب والتوسع العدواني عام ١٩٥٢؟ أم الأراضي التي أصبحت تسيطر عليها عن طريق القوة العسكرية والأمر الواقع عام ١٩٥٦؟ أم هي كل فلسطين التي احتلتها عن طريق الحرب والغزو العسكري عام ١٩٦٧؟.

عندما نضع مقولة الأرض مقابل السلام كمبدأ، وأساس للحل مع إسرائيل، فهذا يعني أن المعادلة تقوم على مبدأ المقايضة والتبادل، ومبدأ التبادل هنا يتأسس على ما يمتلكه الطرفان من قيم يقدمها كل منهما للآخر مقابل الحصول على نتيجة، والتوصل إلى اتفاق يرضي الطرفين في النهاية. وهذا المبدأ يفترض أن إسرائيل تمتلك الأرض والفلسطينيون ومعهم العرب يمتلكون مفاتيح السلام، فهل إسرائيل تمتلك أرضاً تمنحها الحق في المقايضة عليها؟ وإذا كان الأمر كذلك، فما هي هذه الأرض وما هي حدودها؟ أما إذا كان المقصود من هذا الزعم هو الأرض الفلسطينية التي احتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧، فإن الأمر هنا يكون باطلاً - بكل تأكيد - لأن تلك الأراضي سواء أكانت فلسطينية أم عربية هي في الحقيقة أراض

وقعت تحت الاحتلال الإسرائيلي عن طريق الحرب، فهي بالتالي أراض لا تمتلكها إسرائيل، لأن الاحتلال لا ينشئ حقاً وفقاً للقانون الدولي، وإنما تحتلها احتلالاً عسكرياً وتحكم علاقة إسرائيل بها مبادئ القانون الدولي، والقانون الدولي الإنساني، واتفاقية جنيف الرابعة على وجه التحديد، وهي الاتفاقية المعنية بحماية المدنيين في زمن الحرب، كما تحكمها قواعد القانون الدولي وبشكل خاص قواعده الآمرة وأولها القاعدة الآمرة التي تنص على عدم جواز احتلال الأرض بالقوة، والتي يجب أن يجلو عنها الاحتلال الإسرائيلي دون قيد أو شرط، ما يجعل قبولنا نحن بمبدأ الأرض مقابل السلام على أساس أن الأرض هي تلك التي احتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧، كأننا سلمنا بأن ما احتلته إسرائيل أو استولت عليه من أراض بحكم اتفاقيات الهدنة لعام ١٩٤٩ مع الدول العربية، أو باقي أرض فلسطين التي احتلتها بالقوة العسكرية عام ١٩٦٧ هي ملك لإسرائيل، وبالتالي يحق لها أن تقايس على ما تريد منها مقابل السلام مع العرب والفلسطينيين، وبالتالي نكون نحن في هذه الحالة قد نزعنا بأيدينا حقنا في أرضنا لنمنحه لإسرائيل بإرادة فلسطينية وحرية، ما يسقط عنا الحق في المطالبة بانسحاب إسرائيل من أي بقعة أرض اغتصبها أو احتلتها منذ العام ١٩٤٨ وحتى الآن. إن أخطر ما ينطوي عليه هذا المبدأ في حالة تطبيقه إضافة إلى المخاطر المذكورة، هو انتقاص حق شعبنا بما في ذلك حق أجياله القادمة في أرضه، أرض فلسطين، والتصرف بها عنوة وظلماً واغتصاباً ممن لا حق له في ذلك.

عدم عسكرة الانتفاضة. إلا أن إسرائيل لم تقابل ذلك إلا بمزيد من اغتصاب الأرض الفلسطينية، والاستيلاء عليها، وتوسيع أعمال إقامة المستعمرات الاستيطانية فيها.

المقايسة تغيير من طبيعة الصراع بين الشعب الفلسطيني وإسرائيل وتجعله نزاعاً على أراضٍ مجهولة الملكية كما تزعم إسرائيل

مسألة المقايسة المذكورة بالغة الخطورة، إذ إنها لا تتوقف عند المس بالحقوق الوطنية الفلسطينية لشعبنا فقط، بل تمتد خطورتها إلى تغيير طبيعة الصراع بين الشعب الفلسطيني والاحتلال العسكري الإسرائيلي، بما يحقق أهداف إسرائيل في هذا الشأن، وجعل الصراع بين الطرفين نزاعاً حول أراضٍ لا حقوق لأحد فيها، بحيث تصبح المفاوضات التي تملك فيها إسرائيل كل أوراق القوة، هي الطريق الوحيد لحل هذا النزاع بعيداً عن الشرعية الدولية، وأحكام الميثاق، ومبادئ القانون الدولي، وقرارات الأمم المتحدة التي أكدت في كل قراراتها ذات الصلة أن الوضع في فلسطين المحتلة هو مسألة احتلال وقع عن طريق الحرب ويجب أن يزول دون قيد أو شرط، لكي يتمكن الشعب الفلسطيني الذي خضع لهذا الاحتلال من ممارسة حقه المطلق في تقرير مصيره دون تدخل خارجي.

المقايسة هنا لها أبعاد خطيرة على المستوى الدولي

تنطوي مسألة المقايسة في المسألة الوطنية الفلسطينية أيضاً على خطورة على المستوى

مبدأ الأرض مقابل السلام شعار خاطئ لا يجوز الاعتداد به.

يتأسس مبدأ الأرض مقابل السلام على قاعدة المقايضة بين طرفين، طرف يملك الأرض، وطرف يملك السلام، وواضح أنه في الحالة الفلسطينية أن الطرف الفلسطيني يملك السلام والطرف الإسرائيلي يملك الأرض، وهذا ما كان في أذهان أولئك الناس الذين أعلنوا هذا المبدأ خلال مؤتمر مدريد للسلام في تشرين الثاني ١٩٩١.

قاعدة المقايضة هذه في حقيقتها قاعدة باطلة لسبب بسيط، ذلك أنها تركز من ناحية ملكية إسرائيل للأرض الفلسطينية وهي ليست كذلك، لأن الأرض المعنية هنا هي أرض فلسطينية احتلتها إسرائيل عن طريق الحرب ولا يتأسس أي حق لإسرائيل فيها، أي أن إسرائيل لا تملك الأرض المعنية بالمقايسة حتى تبادلها بأي شيء آخر. ومن ناحية أخرى وبعيداً عن موضوع المقايضة، فإن التعامل مع المبدأ المذكور يعني ضمناً إقرار الطرف الفلسطيني وتسليمه بملكية إسرائيل لهذه الأرض، ما دام الطرف الفلسطيني قد قبل مقايضتها بالسلام مع إسرائيل، إذ إن عملية المقايضة هذه تعني أن يقدم الجانب الفلسطيني السلام لإسرائيل ولا يلجأ إلى أي حق من حقوقه المشروعة في مقاومة الاحتلال أو تحرير الأرض من الاحتلال العسكري الإسرائيلي. لكن الذي حدث منذ مؤتمر مدريد - أي منذ

أن تم الاتفاق على مبدأ الأرض مقابل السلام كمرجعية لمؤتمر مدريد - أن بدأ الجانب الفلسطيني بوقف الأعمال العسكرية تدريجياً، ومن ثم اعتمد شعار المقاومة بالأساليب الأخرى، ورفع شعار

التي تسلّحت بها الشعوب المكافحة في نضالها، وهو ما سوف تستعمله قوى الاستعمار والهيمنة والاحتلال والعدوان ضد الشعوب الأخرى المكافحة كسابقة بديلاً عن الشرعية الدولية، وهو ما يساهم في الوقت نفسه في تقويض الشرعية الدولية.

أميركا ومبدأ الأرض مقابل السلام

لا شك في أن لجوء الولايات المتحدة الأمريكية إلى بدعة مبدأ الأرض مقابل السلام، كان بديلاً عن الشرعية الدولية، كما كانت صناعة الرباعية الدولية بديلاً عن المجتمع الدولي ممثلاً بالأمم المتحدة. والهروب الأميركي ومعه الإسرائيلي نحو البديل المذكور هو هروب من الخضوع إلى الشرعية الدولية وأحكام الميثاق ومبادئ القانون الدولي وقواعده وأحكامه.

اللجنة الرباعية الدولية ليست هي المجتمع الدولي

عندما نتكلم عن المجتمع الدولي، نقصد في ذلك التجمع الأكبر للدول في العالم والمحكوم بمقاصد الأمم المتحدة وأهدافها وأحكام الميثاق. إذ ليس كل تجمع لعدد من الدول يطلق عليه صفة المجتمع الدولي، حتى لو كان هذا التجمع كبيراً ويضم عدداً مهماً من الدول، فلا يكتسب مثل هذا التجمع صفة المجتمع الدولي إلا إذا تسلّح بالمبادئ والأهداف والمقاصد التي حظيت بقبول دول العالم أو أغلبية دول العالم وشعوبها كما هو الحال بالنسبة إلى هيئة الأمم المتحدة. فالرباعية الدولية صنعت لتشكّل بديلاً عن المجتمع الدولي

الدولي والعالمي من حيث تقويضها القانون الدولي، وانتهاكها مبدأً أساسياً من مبادئه، أو بعبارة أخرى انتهاك قاعدة أمرة من قواعده - كما أسلفنا سابقاً - وهي القاعدة التي تقضي بعدم جواز احتلال أو اكتساب الأرض بالقوة. إذ إن قبول الطرف الفلسطيني بمقايضة الأرض بالسلام مع إسرائيل، يبدو كأنه إقرار فلسطيني بملكية إسرائيل للأرض الفلسطينية، وإعطائها الحق في أن تقايض بها أو لا تقايض، وفي حالة عدم المقايضة كما هو واقع الآن تبقى الأرض التي احتلتها إسرائيل عن طريق الحرب عام ١٩٦٧ وكأنها ملك لإسرائيل باعتراف وإقرار فلسطيني من خلال القبول بمبدأ المقايضة مع إسرائيل.

مبدأ المقايضة في مسألة الاحتلال يتعارض مع الشرعية الدولية وينتهكها ويتسبب في تقويضها على المستوى العالمي

كما ذكرنا أعلاه، فإن من الأخطار الجسيمة في تطبيق هذا المبدأ ما يمتد إلى تقويض الشرعية الدولية، وإرساء سابقة خطيرة ذات تداعيات مدمرة بشأن نضال الشعوب المكافحة من أجل حريتها واستقلالها وحققها في تقرير مصيرها ضد قوى الاستعمار والهيمنة الأجنبية والاحتلال العسكري في أي مكان من العالم. فبعد أن كانت الثورة الفلسطينية نبراساً لحركات التحرر في العالم ومصدراً لدعم تلك الحركات ورائدة لها في كفاحها من أجل حريتها واستقلال شعوبها، تساهم اليوم في قبولها مبدأ «الأرض مقابل السلام» في إرساء سابقة جديدة تتعارض مع تلك الشرعية

إلى البدائل المزيفة عندما تستدعي الضرورة ذلك،
ومن ضمن هذه البدائل الرباعية الدولية.

المفاوضات

المرجعية القانونية للمفاوضات

مع إسرائيل بالغة الأهمية

المفاوضات هي عملية حوار وأخذ ورد على
طاولة يشهر خلالها كل طرف أسلحته الكلامية
وحججه المنطقية في وجه الآخر لكي ينتزع منه
ما يستطيع لمصلحته بموافقة الطرف الآخر، لينتج
ذلك في النهاية باتفاق بين الطرفين.

يجب أن يتوافر في أي مفاوضات بين طرفي
نزاع مبدأً أساسياً، وهو مبدأ حسن النية عند
الطرفين وإلا فقدت المفاوضات مصداقيتها
خصوصاً عندما يتمتع أحد أطراف المفاوضات
بعناصر القوة، ولا يملك الطرف الآخر إلا
بعضها، أو جزءاً منها. يقول أحد فقهاء القانون:
«إن أي مفاوضات بين طرفين لا يتمتعان بالقوة
نفسها على الأرض، فإن خاتمة المفاوضات تكون
في صالح الطرف القوي على حساب الطرف
الضعيف»، ولذلك يبحث كل طرف من الأطراف
المتفاوضة عن عناصر القوة لديه لاستعمالها
بهدف الحصول على أكبر قدر من المكاسب خلال
العملية التفاوضية، وبالقدر نفسه من الاهتمام
يبحث كل طرف عن عناصر الضعف عند الطرف
الآخر للتركيز عليها وتكرار الإثارة حولها للتأثير
النفسي على الطرف المقابل وإضعاف حججه
وإرباكه وابتزازه، وهذا يتطلب معرفةً وأفياً ودقيقةً
للخصم. ومن لا يفعل ذلك لا يحقق أي شيء، بل

الحقيقي. إذن لا يمكن إطلاق صفة المجتمع الدولي
على (الرباعية الدولية)؛ لأنها غير محكومة بمبادئ
وأهداف ومقاصد معينة ارتضاها العالم لنفسه،
ولا يجمعها ميثاق أو عهد كما يجمع الميثاق
الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، هذا فضلاً عن
أن الرباعية الدولية لا تجمع في عدادها العدد
الأكبر من دول العالم، وما الزج بممثل من الأمم
المتحدة ضمن الرباعية الدولية إلا مظهر من مظاهر
الخدعة السياسية، بهدف توفير انطباع لدى من
تنظلي عليه هذه الفبركة أنها تحمل صفة المجتمع
الدولي من خلال وجود مندوب عن الأمم المتحدة
فيها حتى لو كان هذا المندوب هو بان كيمون نفسه،
وهي في حقيقتها ليست كذلك على الإطلاق، وإنما
جاءت بها الولايات المتحدة الأميركية لتبتعد بنا
عن المجتمع الدولي الحقيقي ممثلاً بالأمم المتحدة
وميثاقها ومقاصدها، وبالتالي لتبتعد بنا عن مبادئ
القانون الدولي وقواعده وأحكامه. وهذا منهج
الولايات المتحدة وإسرائيل في التعامل مع العالم
والمجتمع الدولي، وهو أمر يتعلق بطبيعة العلاقة
بين إسرائيل والأمم المتحدة من الأساس، أي منذ
نشوء دولة إسرائيل وكيفية نشوئها ومكان نشوئها،
وممارساتها في محيطها بعد نشوئها القائمة
على التوسع والعدوان، واكتساب الأرض بالقوة
بما يتعارض مع أهداف ومقاصد الأمم المتحدة،
ومبادئ القانون الدولي وقواعده وأحكامه.

لذلك، فإن الولايات المتحدة وإسرائيل لا تريان
في الأمم المتحدة - باعتبارها هي المجتمع الدولي
الحقيقي - المكان الملائم لتمرير أغراضهما وتحقيق
أهدافهما وأطماعهما السياسية التوسعية، فتلجان

يخرج من المفاوضات خاسراً كل شيء خصوصاً إذا كان هو الطرف الضعيف.

إن أي حوار على طاولة المفاوضات لا يحتكم إلى مرجعية محايدة ونزيهة، يتحول إلى عملية إملاء إرادة الطرف القوي على الطرف الضعيف، فكيف يصبح الحال عندما تكون المرجعية غير محايدة وغير نزيهة، وهي أيضاً المشرف على المفاوضات إضافة إلى كونها مرجعيتها كما كان الحال في المفاوضات مع إسرائيل في المرحلة السابقة.

إذا كانت عناصر قوة إسرائيل في عملية المفاوضات تأتي من خلال احتلالها الأرض الفلسطينية، وتحكمها بأمور الحياة اليومية للفلسطينيين، وامتلاكها ترسانة حربية كبرى في المنطقة وتمتعها فوق كل ذلك بتأييد الولايات المتحدة الأمريكية ودعمها سياسياً واقتصادياً وعسكرياً ودبلوماسياً، فإن عناصر القوة عند الشعب الفلسطيني كانت وما زالت هي مبادئ القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وأحكامهما وقواعدهما. إلا أن مصدر القوة هذا كان وما زال مغيباً عن دوره بفعل رفض إسرائيل ومعها الولايات المتحدة الأمريكية الاحتكام إليه، ورفضه كمرجعية قانونية للمفاوضات، ومع الأسف الشديد مجارة الطرف الفلسطيني للموقف الأميركي الإسرائيلي؛ ما جعل المفاوضات وكأنها تجري حول نزاع بين طرفين على أراض لا حق لأحد فيها إلا ما ينتج عن المفاوضات من اتفاقات، وليس كأراض محتلة يعيش عليها شعب له حقوق يحددها ويعرفها ويحميها القانون الدولي ويعاقب مغتصبها. الأمر الذي يؤول في النهاية لصالح إسرائيل، ما دامت

تمتلك عناصر القوة معززة بالإشراف والمرجعية الأميركية المنحازة دوماً إلى إسرائيل، وما دام الطرف الفلسطيني قد قبل الدخول في عملية المفاوضات مجرداً من أقوى أسلحته وهو القانون الدولي ومبادئه وقواعده وأحكامه.

الجدير بالذكر أنه في حالة المفاوضات للتوصل إلى حلول بخصوص نزاع بين دولتين أو أكثر، يفترض أولاً الاستناد إلى مبادئ القانون الدولي، وثانياً إلى مبدأ حسن النية المرتبط بالجدية والعزم على إنجاح المفاوضات، ثم الالتزام بتلك القواعد لحل النزاع القائم، ولكن عندما يلجأ الطرف المتسلح بالقوة العسكرية واحتلال الأرض إلى فرض منهجية معينة أو فرض قواعد أخرى غير تلك التي التزمت بها دول العالم وأصبحت أحكام وقواعد القانون الدولي فيما بعد، فإن ذلك يعني أن ذلك الطرف لا يملك أهم مبدأ من مبادئ المفاوضات وهو مبدأ حسن النية لحل النزاع حلاً عادلاً، وأن افتعال قواعد أخرى أو اتباع منهجية لا تتفق مع قواعد القانون الدولي لحل النزاع مع الخصم إنما يقود إلى نتائج تتعارض مع مبدأ الحقوق والعدل؛ ما يشكل انتهاكاً جسيماً لحقوق الشعوب، إضافة إلى أنه يسجل سابقة خطيرة في تقويض مبادئ القانون الدولي على غير ما يرنوا إليه العالم بدوله وشعوبه. كما أنه يعني في حالتنا هذه تكريساً لواقع كان قد نشأ بطرق غير شرعية بل عن طريق الحرب، وهو الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية وما يعنيه ذلك من عدوان وجريمة مخلة بسلم الإنسانية وأمنها وفقاً للقانون الدولي.

المقاومة الشعبية في فلسطين بلعين نموذجاً

عبد الغني سلامة*

تلك هي بلعين، تعودنا عليها في كل يوم جمعة وهي تجترح أساليب جديدة في النضال، وأشكالاً عبقرية في التصدي لجرفات الاحتلال، وقد نجحت بجدارة في أن تصبح صورة حية لإرادة الشعب وعزيمته التي لا تخبو، نجحت بلعين لأنها لم ترفع سوى العلم الفلسطيني، ولم تستخدم القنابل البشرية، ولم تتبجح بالشعارات الرنانة والخطب العصماء، ولم تضيع وقتها في الصراعات الداخلية، ولم تقتحم معارك الفضائيات، نجحت لأنها قاتلت بالكلمة والحجر وبسواعد أبنائها وإصرارهم على التمسك بالهدف، ولأنها رتبت أولوياتها بشكل سليم، ووضعت الهم الوطني فوق أي اعتبار، واستطاعت بكفاحها السلمي استقطاب المناصرين للقضية الفلسطينية من كافة أنحاء العالم، وإبراز الوجه

مقدمة

بلعين، قرية فلسطينية عادية، تقع غرب رام الله، وتطل من بعيد على بحر يافا، برزت كنموذج ريادي في الكفاح الشعبي السلمي في مرحلة من أصعب المراحل وأحلكها في تاريخ فلسطين الحديث، مرحلة ظهرت كنتوء مشوه في مسيرة الكفاح الوطني، عندما انشغلت بعض الفصائل في صراع طاحن على السلطة، وغرقت في حرب كلامية وتبادل للاتهامات.¹ أفصحت بلعين في هذه الظروف عن سرّها الدفين، وأظهرت عبقريتها بشكل مذهل، وأطلت علينا كلوحة فنية على جدار متصدع، وبرزت كواحة عشب في قلب الصحراء، وأعلنت عن نفسها قصيدة في زمن الهذيان، وفرضت اسمها كبوصلة على مفترق طرق.

* باحث وكاتب فلسطيني.

الحضاري المشرق للشعب الفلسطيني، وإعادة القوة الأخلاقية والصدقية لكفاحه الذي فقد الكثير منها في زحمة الفوضى والفلتان.^٢

المقاومة والمقاومة الشعبية

المقاومة هي رد فعل طبيعي عفوي يمارسه الشعب بكافة فئاته لرد الظلم، ومواجهة العدوان، والدفاع عن النفس ضد الاحتلال، وللتعبير عن رفض سياساته وعدم الرضوخ لها. وهي حق طبيعي لكل الشعوب كفلته القوانين الدولية. وللمقاومة تجليات كثيرة وأشكال لا حصر لها، ومن الخطأ أن نحصرها في قالب محدد، أو أن تحتكرها مجموعات مسلحة، ومن البديهي أن تكون أساليب المقاومة ومستوياتها منوطةً بإمكانيات الشعب وقدرته على التواصل وتحمل تبعاتها، مع ضرورة ارتباط المقاومة بهدف سياسي محدد وواضح وقابل للتحقيق.^٣

وإذا كانت معطيات المرحلة الحالية في فلسطين لم تعد تتيح ممارسة الكفاح المسلح بشكله المعهود، والواقع العربي لا يسمح بفتح جبهة عسكرية مباشرة مع إسرائيل، فإن ذلك لا يعني الاستكانة والاستسلام بأي حال، أو أن الشعب فقد خياراته، فهناك النضال الشعبي المدني بأشكاله العديدة، والذي أثبت جدواه غير مرة، ولدينا العديد من الأمثلة على فعالية المقاومة الشعبية السلمية، لعل أبرزها تجربة غاندي، التي حررت الهند من الاستعمار الإنجليزي.

وبالنظر إلى واقع الشعب الفلسطيني في الظرف الراهن، وتحديد مصادر قوته ونقاط

ضعفه، وتحليل ميزان القوى (المختل بشكل فادح لصالح الاحتلال الإسرائيلي)؛ فإن الحكمة تقتضي أن يتجنب الفلسطينيون المواجهة العسكرية المباشرة؛ لأن إسرائيل تتفوق عليهم في هذا المجال بمراحل عديدة، وعضاً عن ذلك، عليهم استثمار قوة ضعفهم، والعمل في الميدان الجماهيري والسياسي، أي حرمان إسرائيل من إمكانية استغلال ترسانتها العسكرية المتخمة بقوة تفيض عن الحاجة، وجرّها إلى الميدان الذي يتفوق فيه الفلسطيني، بمعنى أن على الفلسطينيين خوض النضال الوطني بأدوات وأساليب مختلفة تجعل من قوة خصمهم ضعفاً، أي بالكفاح الشعبي الذي يحول ضعفهم إلى قوة، وتركيز جهودهم في المجالات السياسية والدبلوماسية على الساحة الدولية.

قدم الشعب الفلسطيني نموذجاً رائعاً في المقاومة الشعبية إبان الانتفاضة الأولى أواخر العام ١٩٨٧، والتي نجح فيها ومن خلالها في تحويل مشروع المقاومة من مشروع فصائلي يعتمد العمل العسكري، إلى عمل شعبي عارم ومنظم، تمكّن من إحداث تحولات نوعية عميقة في نهج المقاومة وأساليبها التي أثبتت نجاعتها. كما أحدثت المقاومة الشعبية تغيرات جوهرية في وعي العالم بالقضية الفلسطينية ونظرتة تجاه إسرائيل، وبدأت تعمل على إحداث تغيرات في الوعي اليهودي نفسه في إطار المجتمع الإسرائيلي، وأسست جبهةً مساندةً للنضال الوطني الفلسطيني في المحيط العربي والإسلامي وحتى العالمي.^٤ ولو أن الانتفاضة الثانية استمرت

في نهجها الجماهيري كما بدأت أول مرة، وكما سارت عليه واحتفظت به بلعين، ولو كانت كل قرانا ومدننا كبلعين، لتفاديننا، ربما، مراحل كثيرة من التعقيد، وتجنبنا الكثير من حالات الفوضى، وبالتالي كانت النتائج أفضل.

ومع هذا، فإنه من الخطأ أن نعتبر أن بلعين هي فقط من أبدعت في المقاومة الشعبية، أو أنها من اخترع هذا الأسلوب الكفاحي، فالكفاح الشعبي الفلسطيني بدأ منذ أن بدأ الصراع، ولو تأملنا في أعداد شهداء فلسطين وظروف استشهادهم، أو في أسباب اعتقال عشرات الآلاف من الشبان، لرأينا أن الأغلبية الساحقة من هذه الحالات إنما كانت تمارس أشكالاً من النضال الشعبي السلمي، فالمدن والقرى الفلسطينية والمخيمات كلها قدمت أشكالاً عبقريةً من النضال الشعبي بدرجات مختلفة وضمن ظروف متباينة، ولكن غياب النهج والرؤية الإستراتيجية أفقد الإعلام فرصة التركيز على هذه النماذج، وإبرازها على النحو الذي حظيت به بلعين.

كيف بدأت قصة بلعين؟

قبل أن تصبح بلعين عنواناً رئيساً في افتتاحيات الصحف وخبراً عاجلاً تتناقله الفضائيات، لم تكن حينها مختلفةً عن بقية القرى الفلسطينية، سواء في تعرض أراضيها للمصادرة، أو في تصدي أهلها لسياسات الاحتلال ومخططاته، ففي ذروة العدوان الإسرائيلي عام ٢٠٠٢ إبان ما سمي عملية

«السور الواقى»، أقام الاحتلال مستوطنةً جديدةً على أراضي بلعين. وفي هذه الفترة بالذات قرر شارون تنفيذ رؤيته للحل النهائي للصراع، وفرضها على أرض الواقع بقوة السلاح، فبدأ ببناء جدار الفصل العنصري، متذرعاً بحماية إسرائيل من خطر العمليات التفجيرية، ليكون هذا الجدار بمثابة حدود سياسية لدولة إسرائيل، يسرق في طياته وتعرجاته الكثيرة خيرة الأراضي الزراعية وخزانات المياه الجوفية، ويقوّض قبل ذلك وبعده أي أساس موضوعي لقيام دولة فلسطينية قابلة للحياة.

ومن البديهي أن قيام هذا الجدار سيحرم كل القرى القريبة منه من مصادر رزقها، وسيشتت العوائل، ويجعل من حياتها أشبه بالكابوس، لكن أهالي تلك القرى رفضوا سياسة الاستيطان والجدار، ونظموا صفوفهم، ولم ينتظروا دعماً أو مساندةً من أحد، واتخذوا قرارهم بأن هذا الجدار أخطر من النكبة في تأثيراته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية عليهم، ومقاومته والتصدي له وإزالته باتت مسألةً مصيريةً، لا تحتمل التأخير، ولا تحتاج إلى فتاوى وشعارات.

وهنا بالذات تجلت عبقرية بلعين، فقد بدأت المرحلة التحضيرية للمعركة من خلال تشكيل اللجنة الشعبية لمقاومة الجدار، والتي سيكون لها الدور الأبرز في إطلاق شعلة المقاومة الشعبية من بلعين، لتمتد بعدها إلى نعلين ثم جيوس والخضر والمعصرة وأم سلمونة وعراق بورين وكفر قدوم وإذنا وبيت أمر وغيرها من قرى المواجهة المهددة أراضيها بالمصادرة، وهكذا لم يمض وقت طويل

الفلسطيني الكبير، والأعلام الصغيرة الكثيرة، والميزان، والزوايا، والرايات السود، والبالونات، والطائرات الورقية، وإقامة المباريات، والحفلات، والأعراس... .

وهذه الأساليب المبتكرة في النضال تعبر - على الرغم من بساطتها - عن إرادة الفلسطيني وعزيمته وإصراره على الدفاع عن أرضه، وتبين مستوى تحضر هذا الشعب أمام بشاعة ممارسات الاحتلال الذي لا يتورع عن استخدام أعنف الوسائل القمعية ضد مدنيين عُزل، يمارسون حقهم المشروع في الدفاع عن النفس، وتكمن أهمية هذه الأساليب في تجدها المستمر وتغيّرها وتنوعها الذي يؤكد تلقائية الفعل الشعبي الفلسطيني وذكاءه، فضلاً عن دلالاتها الرمزية وقدرتها على التعبير بصورة فنية عما يريد أهل بلعين إيصاله للعالم.

وكان مما أثار قلق إسرائيل أن هذه الأساليب سلمية ولا تنطوي على عنف ولا يمكن وصفها بالإرهاب، وبالتالي فقد حرمت الاحتلال من سلاح خطير طالما استخدمه في معاركه الإعلامية حينما دأب على وصف النضال الفلسطيني بالإرهاب.^٥

دور المتضامنين الأجانب

القضية الفلسطينية ومنذ أن تفجر الصراع على هذه الأرض ظلت قادرة على استقطاب المتضامنين والمتعاطفين معها من كافة بقاع المعمورة، لعدالتها وشرعية مطالبها، وإن تسبّب - مع الأسف - سوء أداء البعض واستمرار حالة الانقسام والتشرذم في إلحاق الضرر بالقضية

حتى بدأ التنسيق واللقاء بين اللجان الشعبية فيما بينها، ومع المتضامنين الدوليين، وخصوصاً حركة التضامن الدولية (ISM)، وكذلك مع المتضامنين الإسرائيليين، بالإضافة إلى الاستعانة بمحاميين وخبراء وطنيين للتعرف إلى طبيعة الوضع القانوني بالنسبة إلى حالة بلعين والآفاق المفتوحة أمامها، وتخللت ذلك، أيضاً، زيارات العديد من المسؤولين في السلطة الوطنية الذين طلب منهم التحرك سياسياً وعلى الساحة الدولية، وبالفعل بدأ العمل على أرض الواقع، بدأ الفعل سريعاً ليسبق عمل الجرافات على الأرض، فكانت الانطلاقة الفعلية مع اليوم الأول لعمل جرافات الاحتلال وهو يوم ٢٠/٢/٢٠٠٥.

في البداية كانت التظاهرات الشعبية هي السائدة في فعاليات بلعين، وكانت حينها تجري بصورة يومية، ثم صارت مرتين في الأسبوع، إلى جانب استثمار المناسبات الاجتماعية والأعياد الوطنية، فكانت هناك مسيرة للمرأة في يوم المرأة، وأخرى للأطفال في يوم الطفولة، وثالثة للمعاقين في يوم المعاق... ثم أصبحت الفعاليات أكثر تنظيماً وإبداعاً، فمثلاً باتت فعالية تربيط الزيتون عنواناً للإبداع، والتي عبّرت عن التصاق الإنسان الفلسطيني بأرضه وعن مدى عشقه لهذه الشجرة المباركة، ثم توالى الأفكار الخلاقة وتنوعت الأساليب بشكل أذهل الجميع، وعلى سبيل المثال: فعاليات البراميل، والصناديق، والسجن، والمشانق، والتوابيت، وشواهد القبور، والأشرطة اللاصقة، والمرايا، والأفعى، والجسر الحديدي، والأسطوانة، والقبر الكبير، والعلم

وصورتها النقية، إلا أن بلعين كنموذج للمقاومة الشعبية السلمية أعادت إلى القضية بريقها وألقها، وقدرتها على جذب الأحرار والشرفاء والمتضامنين الدوليين، وحتى من داخل إسرائيل، أولئك الذين جاؤوا للوقوف إلى جانب الفلسطينيين في كفاحهم العادل، وساهموا، أيضاً، بصورة كبيرة في المشاركة في الفعاليات المختلفة، كما ساهموا في تحريك القضية وإثارة الرأي العام العالمي ونشر الرسالة على مستوى أوسع وبصورة أسرع؛ فمثلاً كان للمتضامنين من قوى السلام الإسرائيلي مثل: «غوش شالوم»، «تحريريون ضد الجدار» وحركة «التضامن الدولية» دور مهم في نقل المعركة إلى ما وراء الجدار، أي إلى داخل المؤسسات الإسرائيلية نفسها. وقد كان رد بلعين على هؤلاء أن وضع الأهالي بيتاً متنقلاً في الأراضي المصادرة ليصير مركزاً للنضال المشترك لكل من يناهض الاحتلال من فلسطينيين وأجانب وإسرائيليين، وقد نجحت هذه الخطوة وبمساعدة المحامين في الحصول على قرار إيقاف العمل والتوسع في مستوطنة (ميتاتياهو الشرقية)، وقد استخدم هذا المركز لاحقاً للاجتماعات والمحاضرات للشرح عن الجدار وتنسيق التظاهرات.

رد فعل الجيش الإسرائيلي

كما أبدعت بلعين في أشكال التعبير والاحتجاج، أبدع الجيش الإسرائيلي في القمع والتنكيل، فمنذ اللحظة الأولى لبدء المعركة قام بقمع الفعاليات ومنع المتظاهرين من الاقتراب

من الجدار، وقد استخدم العديد من الوسائل لثني المتظاهرين عن مواصلة طريق نضالهم؛ في البداية استخدم العصي وأعقاب البنادق لضرب المتظاهرين بصورة عنيفة ومؤلمة، ثم تطورت أساليب القمع تدريجياً من استخدام الغاز بأنواعه، إلى قنابل الصوت بأنواعها، والرصاص المعدني المغلف بالمطاط بأنواعه، ولما فشل في ثني المناضلين، شرع في استخدام أسلحة جديدة أخرى مثل كرات الملح، والأسلحة الكهربائية، وأكياس الفاصولياء، والإسفنج، وخراطيم المياه الزرقاء الممزوجة بالغاز السام، والصاعقة، والروائح الكريهة، والعقاب الجماعي لأهل القرية، ووضع الحواجز، وحصار القرية، ومنع المتضامنين الإسرائيليين والدوليين من الوصول إلى القرية وخصوصاً يوم الجمعة، وفرض حظر التجول على السكان ومنعهم من الحركة، والمداهمات الليلية، وإعلان القرية منطقة عسكرية مغلقة وتوزيع البيانات التي تحث السكان على عدم المشاركة في المسيرات وعدم الخروج من منازلهم في يوم الجمعة.

كما مارست سلطات الاحتلال الحرب النفسية لمواجهة بلعين، فنشرت الإشاعات الهدامة التي تحط من العمل الشعبي وقادته، بالإضافة إلى نشر القوات الخاصة وما يُعرف باسم المستعربين بين صفوف المتظاهرين، ومحاولتهم القيام بأعمال عنيفة، الهدف من ورائها تخريب التظاهرة حتى يجد الجيش مبرراً لاستخدام العنف ضد المتظاهرين، واعتقال الناشطين، ولكن جميع هذه الوسائل، وباعتراف بعض قادة الجيش

الإسرائيلي لم تُجدِ نفعاً، ولم تُثِنِ المتظاهرين عن مواصلة نضالهم، فأهالي بلعين والمتضامنون معها منذ اللحظة الأولى وضعوا نصب أعينهم هدفاً ما زال مرسوماً أمامهم، وهم لا يرون غيره: هدم الجدار ومستوطناته، وحرية استخدام الأرض والعمل فيها والحركة عليها بحرية وأمان، فعلى الرغم من الحصول على قرار محكمة يقضي بذلك فإن المعركة ما زالت مستمرة حتى يُهدم الجدار بصورة فعلية وكاملة.^٦

تطور خطير

في الموقف الإسرائيلي

بعد مرور أربع سنوات على انتفاضة بلعين، ونظراً إلى ما باتت تعنيه من رمزية للكفاح الشعبي، وما تمثله من نقطة جذب للتعاطف الدولي، وما تعنيه من مثابرة وإصرار أفقدت إسرائيل أعصابها، بعد أن كشفت عن صورتها المزيفة، اختلف الوضع وبشكل خطير في كيفية تعامل إسرائيل معها، حيث سلمت الشرطة الإسرائيلية ملف بلعين بأكمله لجهاز المخابرات الإسرائيلية، والذي تسلم، أيضاً، ملف أمن الاستيطان، وأمن الجدار من الجيش.

وما إن تسلمت المخابرات هذا الملف حتى قامت مباشرةً بوضع سياسة جديدة للتعامل مع أنشطة الكفاح الشعبي، الهدف منها القضاء على ظاهرة بلعين بأي ثمن، وبأي شكل، حتى لا تمتد عدوى المقاومة الشعبية إلى بقية القرى والمدن الفلسطينية، وحتى لا يُقال إن بلعين كسرت شوكة إسرائيل وأذلت هيبتها، وبالفعل بدأت المخابرات

الإسرائيلية وضع خطط وتنفيذ عمليات اعتقال ضد النشطاء الميدانيين وضد هيئاتهم القيادية، فالיום هناك عشرات الشباب في المعتقلات الإسرائيلية (منهم أطفال تحت سن السادسة عشر)، كما تعرض معظم أعضاء اللجنة الشعبية للسجن، والبقية إما مطاردة وإما مهددة بالاعتقال في أي لحظة، إضافة إلى فرض التوقيع على تعهد لكل معتقل بعدم المشاركة في الأنشطة الأسبوعية بكفالة قدرها ١٠ آلاف شيكل.^٧

وهذه المعطيات تشير بوضوح إلى استهداف بلعين من قبل جيش الاحتلال ومخابراته، لكسر هذا النموذج المتألق في سماء العمل الوطني، وإطفاء هذه الشمعة المتقدة، الأمر الذي يضع في أعناق كل أطراف الحركة الوطنية وكل المؤمنين بالمقاومة الشعبية أمانة الحفاظ على بلعين كنموذج يُحتذى به للعمل الكفاحي، ولجعلها تشتعل أكثر فأكثر كرمز للكفاح، لا بد من تعميمه.

دور السلطة الوطنية

وفصائل العمل الوطني

ركزت السلطة على الدعوة إلى ديمومة «المقاومة الشعبية» لأهالي بلعين ونعلين وبقية قرى المواجهة، وتعميم التجربة على المستوى الوطني، وهذا تعبير عن إرادة سياسية فلسطينية رسمية وشعبية، وهو أمر يمكن استشفافه بسهولة من خلال الحضور شبه المنتظم لرموز السلطة والحكومة وقادة وكوادر الفصائل الفلسطينية في مواسم التظاهر والاعتصام الأسبوعية على مقربة من الجدار، ومن خلال

أشكال الدعم المادي والمعنوي والإعلامي، وتشجيع هذا النمط من المقاومة.

تشارك السلطة الوطنية على المستوى الرسمي والشعبي وبشكل واسع في المؤتمرات الشعبية / الدولية السنوية التي تعقدتها بلعين للمقاومة الشعبية،^٨ وعادة يحضر ممثل عن الرئيس أبو مازن، ويحضر رئيس الوزراء الدكتور سلام فياض بنفسه، وأعضاء من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، وأعضاء من المجلس التشريعي، وقادة وممثلو القوى والأحزاب الفلسطينية وقادة العمل الشعبي في الضفة الغربية، إضافةً إلى مشاركة وفود دولية من الناشطين من أجل السلام من كل أوروبا وآسيا والولايات المتحدة الأمريكية، ونشطاء من حركات السلام الإسرائيلية المناهضة للاحتلال الإسرائيلي.

وفي مقابلة خاصة مع د. سلام فياض قال: «زرت بلعين ونعلين والمعصرة وقليلية وعزون وبورين والأغوار وكل القرى والمواقع التي شهدت نشاطات مناهضة للجدار والاستيطان. أما بلعين فلأنها تتمتع برمزية خاصة زرتها مراراً، ولكني لا أميز أحداً على الآخر، وتأبيدي لهذا النمط من الفعل الجماهيري ليس نظرياً بل هو عملي، وهو أيضاً مُعمَّم. فهناك مناطق كثيرة لديها لجان شعبية لمناهضة الجدار ونحن ندعمها جميعها، وهناك تنسيق فيما بينها، كما عقدنا العديد من المؤتمرات الشعبية المخصصة لدعم هذه اللجان ودعونا إليها الجميع»^٩.

ولدعم صمودها، تلقت القرية دعماً مادياً من قبل مجلس الوزراء قيمته مليون دولار لإعمار

القرية وخصوصاً مشاريع البنية التحتية، كما حصلت اللجنة الشعبية لمقاومة الجدار على جائزتين مهمتين على مستوى الوطن هما: جائزة فلسطين الدولية للتميز والإبداع، وجائزة ياسر عرفات للإنجاز وقيمتها ٢٥ ألف دولار.

وأوضح عضو مركزية (فتح) د. نبيل شعث أن التوجه الفلسطيني الآن هو استخدام اللاعنف في وجه الاحتلال الإسرائيلي، وأضاف في مقابلة مع الباحث: «جرينا الكفاح المسلح وكان ناجحاً عندما كنا في الخارج، وكان لدى دول الطوق استعداد لتأمين الحماية للفلسطيني، ولكنه توقف ليس بسبب الهجمات الإسرائيلية، بل بسبب أننا دخلنا في مواجهات مع دول الطوق، حيث صار العدو الإسرائيلي يضرب الدول التي ننطلق منها، وبالتالي لم تعد هذه الدول تتحمل استمرار هذا الوضع، وبدلاً من الرد على إسرائيل توجهت إلى ضرب الفلسطيني». وأضاف شعث: «خاضت (فتح) الكفاح المسلح وحرب العصابات من الخارج إلى الداخل، أما الكفاح من الداخل فله أشكال مختلفة، أهمها اللاعنف والذي بدأ في الانتفاضة الأولى، وبدأ أيضاً في الثلاثة أشهر الأولى من الانتفاضة الثانية، التي تحولت إلى مواجهة عسكرية عنيفة كلفتنا خسائر باهظة - وهذا لا يقلل من قيمة الشهداء ولا من قيمة التضحيات ولا من حقنا في ممارسة الكفاح المسلح - ولكن ممارسة الكفاح المسلح في الانتفاضة الثانية كانت مكلفة جداً للشعب الفلسطيني، ليس في عدد الشهداء والجرحى والمعتقلين، بل أيضاً فيما ترتب عليه من

جاهز للتضحية ولديه استعداد للموت من أجل قضيته، ولكن للأسف فإن حجم (فتح) وقدراتها وإمكانياتها الشعبية والنضالية تفوق بأضعاف كثيرة ما نراه على أرض الواقع، من مبادرات لشبان نذروا حياتهم لفلسطين وللدفاع عنها. ولا يجوز أن يكون أهل بلعين هم فقط المسؤولون عن مقاومة الجدار في بلعين، أو أن يكون أبناء جنين هم فقط المعنيون بجنين، بل كان يجب أن توضع للمقاومة الشعبية إستراتيجية واضحة وجدول زمنية ونداءات منسجمة مع تجربة الانتفاضة الأولى عام ١٩٨٧، التي أسقطت حاجز الرعب ووضعت إسرائيل أمام مفترق طرق». وأضاف زكي: «هذا الشعب العظيم يحتاج قيادة سقفاها السياسي قادر على فتح آفاق له، وتكون بمستوى المسؤولية، ونحن نرى أن رأب الصدع وإعادة اللحمة للوطن يأتيان بتصعيد المقاومة الشعبية وانخراط القيادة فيها، كي تُحدث انتقالاً نوعياً وتُشعر العدو بالجدية. ويؤثر المقاومة الشعبية التي بدأت تتفجر وتتكاثر بحاجة إلى رعاية ودعم وبرامج، وتتطلب أيضاً إجماعاً قيادياً من جميع الفصائل لاعتمادها كأسلوب أمثل في المقاومة»^{١١} هذا التوصيف يبدو متطابقاً مع توصيف القيادي الشاب في حركة فتح، د. صبري صيدم، مستشار الرئيس الفلسطيني، ونائب أمين سر المجلس الثوري للحركة، الذي اعتبر في مقابلة معه أن العمل الفلسطيني بشكل عام والفتحاوي بشكل خاص يجب أن يتمحور حول أربع نقاط رئيسية، أولها: تحقيق المصالحة الوطنية لتمتين الجبهة الداخلية وإنهاء ملف الانقسام، وثاني هذه

إعادة احتلال الضفة وانفصال غزة وبناء السور وتوسيع المستوطنات واستشهاد الرئيس أبو عمار؛ فلذلك عندما نفكر الآن بالنضال اللاعنيف لا نكون قد اخترعنا شيئاً جديداً أو شاذاً، بل هو خيار جاء من معاناة ومن ممارسة طويلة لها جذورها، وهو مبني على حسبة وعلى فلسفة وتجربة لها تاريخ. وفي برنامج (فتح) الذي أقره المؤتمر الحركي السادس ستجد نصوصاً واضحة تتبنى برنامج المقاومة الشعبية، إلى جانب الحراك الدولي، والسعي إلى تحقيق الوحدة الوطنية، وبناء المؤسسات والإعداد للدولة، فهو برنامج متكامل يحتوي على هذا كله، وهو مبني على تحليل القيادة بأن المفاوضات لم تعد مجدية، لأن العدو يستخدمها كذريعة لتوسيع الاستيطان»^{١٢}. عضو مركزية فتح، السيد عباس زكي اعتبر أن رد الفعل الشعبي على جرائم الاحتلال وتهويد القدس وجدار الفصل العنصري وهدم البيوت خاصة في القدس لم يكن بالمستوى المطلوب بحيث يمنع إسرائيل من مواصلة عدوانها، لأن جرائم غير عادية كهذه لا تجابه فقط بالمسيرات وحركات الاحتجاج والاعتصامات التي يشارك فيها متضامنون أجانب أكثر من الفلسطينيين! وقال في مقابلة خاصة معه: «إن هذا الأمر في منتهى الخطورة»، وأضاف: «حركة فتح هي التي طرحت المقاومة الشعبية، وهي التي بادرت إلى تشكيل اللجان من أجل وضع إستراتيجيات عمل للمقاومة الشعبية، ولكن من المؤسف أنها لم تُمارس على أرض الواقع ولم يحدث الزخم الذي تريده (فتح)، لأن (فتح) دببها ثقيل وشعبها

المهام التركيز على المقاومة الشعبية الشاملة بطابعها السلمي. ويرى صيدم أن المقاومة الشعبية تؤثر بشكل كبير في إسرائيل، حيث قال: «بات واضحاً أن إسرائيل وخاصةً من خلال تصعيد عمليات الاعتقالات والاعتقالات قد بدأت تتأزم من دور المقاومة الشعبية الذي صار يشوه صورتها في الخارج، ونحن معنيون بإبراز بشاعة هذا الاحتلال». والنقطة الثالثة من وجهة نظر صيدم هي دعم المنتج الوطني الفلسطيني ليكون رافعةً اقتصاديةً تمكن الإنسان الفلسطيني من الصمود وصولاً إلى مقاطعة البضائع الإسرائيلية صراحةً وعلناً، وأضاف: «هذا هو نهج (فتح) الذي تتبناه بطريقة تصاعدية حتى نصل إلى مرحلة الانفكاك الكامل عن الاحتلال الإسرائيلي والتخلص من التبعية». والنقطة الرابعة هي محاكمة إسرائيل وملاحقتها قضائياً في كافة المحافل القضائية في العالم، وذلك على المستوى الفردي والجماهيري والرسمي.^{١٢}

وهذا الموقف من المقاومة الشعبية موضع إجماع من كافة القوى والفصائل الوطنية؛ وما يدل على ذلك المشاركة الفاعلة والنشطة من قبل قيادات الفصائل وكوادرها في مختلف فعاليات المقاومة المدنية، وأيضاً تصريحاتهم العلنية، الدكتور مصطفى البرغوثي، أمين عام المبادرة الشعبية، لخص في مقابلة خاصة مع الباحث إستراتيجية المبادرة من خلال أربعة عناصر أساسية، وهي: المقاومة المدنية الجماهيرية، والمقاطعة الشعبية، وحملة سياسية تستهدف إنزال العقوبات بإسرائيل، أما العنصر الرابع

فهو تعزيز الوحدة الوطنية. وعن المقاومة الشعبية صرح البرغوثي: «المقاومة الشعبية بدأت صغيرة، وهي اليوم تكبر، وهناك انتشار واسع للمقاومة الشعبية، وفي كافة المناطق التي تشهد نزاعاً شعبياً نجد لها سمات مشتركةً أولها أنها مقاومة شعبية جماهيرية ذات طابع سلمي، وثانيها وجود متضامنين دوليين أتوا ليشركوا مع الشعب الفلسطيني نضالاته ضد الاحتلال، وكذلك هناك بعض المتضامنين اليهود من إسرائيل، وهذه السمات مرتبطة بالبند الثاني من الإستراتيجية وهي المقاطعة الشعبية والدولية وفرض العقوبات وسحب الاستثمارات، أي ما كان يواجه نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا، فإذا ما أردنا أن تكون إستراتيجيتنا مؤثرةً فيجب أن نضرب في مكان ما يوجع إسرائيل؛ فالمقاومة الشعبية وحدها لا تكفي بل يجب أن نتراق مع حملة المقاطعة والعقوبات، ومعها يجب أن نتبع سياسة دعم صمود الناس خاصةً في المناطق المهمشة والمهددة بالجدار والاستيطان».^{١٣}

بيد أن موقف حركة حماس مختلف قليلاً، وهي تعتبر أن المقاومة المسلحة وحدها من يردع إسرائيل، وهي الإستراتيجية المتبعة لدى حماس، وفي هذا الصدد ذكرت صحيفة (الغارديان) أن خالد مشعل قائد الحركة قد ألمح بعد اجتماعه مع الرئيس محمود عباس إلى أن الحركة تقوم بتحول إستراتيجي من الكفاح المسلح إلى المقاومة الشعبية غير العنيفة. غير أن د. محمود الزهار، أرفع قيادي في الحركة داخل القطاع أبلغ الصحيفة أنه

«لن يكون هناك أي تغيير فيما يتعلق بتوجهنا وتفكيرنا إزاء النزاع»^{١٤}.

في هذا الإطار، صرح الدكتور محمود الزهار لوكالة "معا" بأن قطاع غزة لا تصلح فيه المقاومة الشعبية. وباعتبار أن غزة محررة، تساءل الزهار: سنتظاهر ضد من؟! مضيفاً: "عندما كانت غزة محتلة كان يصلح فيها هذا النموذج"^{١٥}.

بلعين بعد سبع سنوات على انتفاضتها

لن ندعي أن بلعين قد أنجزت غايتها وحققت نصرها الكامل، فالدرب طويل والمعركة مفتوحة... ولكن ما من شك في أن كفاح بلعين الشعبي قد خلق حالة شعبية وطنية أخذت بالاتساع، ومن ناحية ثانية فقد أثمر عن تفكيك جزء من الجدار وانحصاره عن أرضها، وفي هذه السنة (نيسان ٢٠١٢) عقدت بلعين مؤتمرها السنوي السابع في الأراضي المحررة التي هُدم فيها الجدار. وهي مازالت مصممة بإرادة أهلها، ودعم وإسناد شعبنا وقواه ومؤسساته، وكل القوى المتضامنة معها من أجناب وإسرائيليين، على مواصلة المشوار والنضال حتى ينهار جدار الفصل العنصري ويتفكك.

وعلى الرغم من أن بلعين فقدت شهيدتين فقط خلال سنوات انتفاضتها، وهذه بلا شك ميزة إيجابية تُحسب لها؛ فالنضال الفلسطيني لم يكن يوماً هدفة تقديم الشهداء، ولم يستهن الوعي الفلسطيني يوماً بقدسية الحياة، أو قتل من شأنها، ومع ذلك قدم آلاف الشهداء في مسيرته النضالية، فإن قرية بلعين بفضل أسلوبها المميز

في النضال أصبحت رمزاً للمقاومة الشعبية وخصوصاً في مقاومة الجدار، ليس على المستوى الوطني فحسب بل وعالمياً أيضاً، وصارت محط أنظار التضامن الدولي، كما أسهم توحيد الأهالي في مقاومة الجدار في تعزيز وحدة القرية وتكافلها وفي تلاشي معظم الخلافات الداخلية.

من ناحية ثانية، ومع أن تظاهرات بلعين لم تقتل جنوداً إسرائيليين، إلا أنها وضعت سمعة إسرائيل الدولية في موقف حرج وهزت صورتها في الرأي العام العالمي؛ فالاحتلال أطلق الرصاص على الأهالي العزل، وأسقط الكثير من الضحايا الأبرياء، ودفع جراء ذلك من سمعته ورصيده على الساحة الدولية، حيث تبددت «أكذوبة الديمقراطية الإسرائيلية» أمام حجارة ولافتات المتظاهرين الفلسطينيين والأجانب، كما أن تعرض الأجانب للأذى انعكس بصورة سلبية على صورة إسرائيل في الغرب، فمثلاً تعرضت (ميريد كوريغان) الناشطة الأيرلندية الحائزة جائزة نوبل للسلام عام ١٩٧٦ لإصابة برصاصة في رجلها، وتعرض نائب رئيس البرلمان الأوروبي (لويزا مورجانتيني) والقاضي الإيطالي (خوليو توسكانو)، لجروح في تظاهرة احتجاج في بلعين، كما تعرض (ليمور غولدشتاين)، وهو محام إسرائيلي لإطلاق النار في رأسه مرتين برصاص معدني مغلف بقشرة من المطاط، كما شهد فظاعة العنف الإسرائيلي العديد من الشخصيات الاعتبارية العالمية التي زارت بلعين واطلعت على معاناة أهلها من رؤساء سابقين وقادة أحزاب وفنانين وعلماء.

وقد أثمرت الجهود السياسية والدبلوماسية على الساحة الدولية في إثارة القضية في المحاكم الدولية، وقد أصدرت محكمة العدل الدولية رأياً استشارياً رأت فيه أن الجدار الذي تقيمه إسرائيل على الأراضي الفلسطينية بحجة منع النشاط الفلسطيني من شن هجمات على أراضيها مخالف للقانون الدولي، ولكن إسرائيل رفضت الاستجابة لهذا القرار.

ونجح أهالي بلعين في استصدار قرار من المحكمة العليا الإسرائيلية ينص على عدم قانونية الجدار في مساره، وأن المبررات التي قدمها الجيش الإسرائيلي بحجة أنه بُني لأغراض أمنية غير مقنعة؛ لهذا فقد أوصت المحكمة بهدمه وإعادةه إلى الخلف بطول ٥٠٠ متر أي ما يقارب ١١٠٠ دونم، ومن خلال ذلك تمكن الأهالي من إعادة نصف ما هو مهدم بالصادرة، وتمكن أهالي بلعين من هدم بعض البيوت في المستوطنة وإعادة بعض القطع داخل المستوطنة وفي محيطها.

وعلى خلاف مناطق أخرى من الجدار المبني بالإسمنت بارتفاع ثمانية أمتار، فإن الجدار المقام على أراضي بلعين هو سياج من الأسلاك فقط، ولكن لا بد من الإشارة إلى أن الجدار أنجز منذ

نيسان ٢٠٠٦، ومنذ ذلك الحين أغلق الجيش البوابة التي توصل المواطنين بأرضهم، إلا أنه فرض على الجيش البقاء هناك على مدار الساعة مع السماح للمواطنين بالعبور متى يريدون في الليل والنهار دون تصاريح فقط بمجرد إبراز الهوية الشخصية، وذلك على خلاف ما حصل في بقية المناطق بالنسبة لعبور المزارعين إلى أراضيهم.

وكان وراء هذه النجاحات تضافر جملة من العناصر التي ساهمت في نجاح التجربة وأهمها وجود القيادة الشابة المضحية الواعية التي حرصت على الوحدة الوطنية، والتفاف سكان القرية حولها، ومشاركة معظمهم في الفعاليات، مع المحافظة على استمراريته بروح من الإبداع والتجديد في الأفكار، كانت دائماً تفاعي العدو قبل الصديق، وطبعاً يظل لوجود المتضامنين الدوليين والإسرائيليين والإعلام الحر الشجاع الدور الكبير والمهم.

ولكن من المؤسف أن الإعلام المحلي والعالمي لم يول بلعين التقدير والاهتمام الذي تستحقه، ومن المؤسف، أيضاً، أن خبر بلعين لم يعد مثيراً لدى قطاعات معينة من الناس، خاصة أولئك الذين يلهثون وراء الأخبار المثيرة ولا يكفون عن البحث عن أعداء وهميين في أماكن بعيدة.

الهوامش

- ٨ عقد آخر مؤتمر للمقاومة الشعبية في بلعين (السابع) يوم ١٠-٤-٢٠١٢ على الأرض المحررة من بلعين، وسط حضور رسمي وشعبي واسع كان في مقدمته رئيس الوزراء د. سلام فياض.
- ٩ مقابلة خاصة مع رئيس الوزراء د. سلام فياض، مجلة آفاق المستقبل، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية، أبو ظبي. العدد ٣، كانون الثاني ٢٠١٠.
- ١٠ مقابلة خاصة مع د. نبيل شعث، مفوض العلاقات الدولية وعضة اللجنة المركزية لفتح، رام الله - تموز ٢٠١١.
- ١١ مقابلة خاصة مع عضو مركزية فتح الأخ عباس زكي، مجلة آفاق المستقبل، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية، أبو ظبي. العدد ٥، حزيران ٢٠١٠.
- ١٢ مقابلة خاصة مع الدكتور صبري صيدم، مستشار الرئيس ونائب رئيس المجلس الثوري. رام الله - حزيران ٢٠١١.
- ١٣ مقابلة خاصة مع د. مصطفى البرغوثي، أمين عام المبادرة الشعبية، رام الله - آب ٢٠١١.
- ١٤ صحيفة الغارديان. Friday 6 January 2012, <http://www.guardian.co.uk/world/2012...amas-rift-gaza>
- ١٥ محمود الزهار لـ «معا»: غزة لا تصلح فيها المقاومة الشعبية، وكالة «معا» الإخبارية — ١-٢-٢٠١٢، <http://maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=449582&MAR>
- ١ د. أحمد جميل عزم وآخرون، نجمة كنعان، المقاومة المدنية والثقافة الفلسطينية معركة الهوية، دار فضاءات للنشر والتوزيع، عمان، ط١، ٢٠١١، ص ٧٧.
- ٢ عبد الغني سلامة، بلعين - أطراف النهار، جريدة «الأيام» الفلسطينية، العدد ٣٧٤٣، ٣٠-٦-٢٠٠٦.
- ٣ عبد الغني سلامة، جدلية العلاقة بين المقاومة والبرنامج التحرري، مجلة تسامح، مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، العدد ٢٢، أيلول ٢٠٠٨.
- ٤ د. عبد المجيد سويلم، قضية المقاومة والمراجعة المطلوبة، جريدة «الأيام» الفلسطينية، ٢٢/٥/٢٠٠٨.
- ٥ د. أحمد جميل عزم وآخرون، نجمة كنعان، المقاومة المدنية والثقافة الفلسطينية معركة الهوية، دار فضاءات للنشر والتوزيع، عمان، ط١، ٢٠١١، ص ٨٥.
- ٦ د. أحمد جميل عزم وآخرون، نجمة كنعان، المقاومة المدنية والثقافة الفلسطينية معركة الهوية، دار فضاءات للنشر والتوزيع، عمان، ط١، ٢٠١١، ص ٩٤.
- ٧ مقابلة مع الأخ محمد أبو رحمة - نائب رئيس مجلس قروي بلعين وعضو اللجنة الشعبية لمقاومة الجدار. رام الله - أيار ٢٠١٠.

المقاومة الشعبية في برنامج الفصائل الفلسطينية ومواقفها

مأمون سويدان*

ما تقوم به حكومة الاحتلال الإسرائيلي العنصرية وجيشها المتغرس ومستوطنوها من ممارسات عدوانية بحق الأرض والإنسان الفلسطيني، حينها أدركت العديد من فصائل العمل الوطني الفلسطيني أهمية المقاومة الشعبية كخيار ووسيلة نضالية مثمرة وفعّالة في مجابهة الاحتلال وإفشال مخططاته.

لا يزال مفهوم المقاومة الشعبية يشكل حالةً خلافيةً تتباين آراء الفصائل الفلسطينية ومواقفها حولها، ففي حين تبنت بعض فصائل العمل الوطني مفهوم المقاومة الشعبية كخيار مرحلي في برامجها وسياساتها، فإنه يلاحظ أن هذا المفهوم يشكل مثار خلاف وجدل في مواقف فصائل أخرى.

تسعى هذه الدراسة إلى معرفة مواقف

مقدمة

على الرغم من أن الشعب الفلسطيني وعبر تاريخ نضاله الطويل مارس ولا يزال كافة أشكال النضال السلمي والعسكري في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي في سعيه إلى تحقيق أهدافه الوطنية، فإن مفهوم المقاومة الشعبية بمضامينه وأبعاده الحالية لم يكن مدرجاً ضمن أولويات فصائل العمل الوطني الفلسطيني الأساسية وإستراتيجياتها.

بدأ مفهوم المقاومة الشعبية يتسع في الانتشار ويأخذ أنماطاً وأشكالاً متنوعةً جديدةً خلال السنوات الأخيرة الماضية، حيث نجحت الكثير من النشاطات والفعاليات الفلسطينية والأجنبية السلمية في لفت أنظار الرأي العام العالمي إلى

*باحث وكاتب سياسي.

فصائل العمل الوطني الفلسطيني من مفهوم المقاومة الشعبية من خلال الإشارة إلى برامجها السياسية وتصريحات قادتها ومواقفهم.

تركز الدراسة على مواقف فصائل العمل الوطني والإسلامي الأكثر حضوراً وتأثيراً في الساحة الفلسطينية، وهي حركة فتح، وحركة حماس، والجهبة الشعبية، والجهاد الإسلامي، والجهبة الديمقراطية، إلى جانب الفصائل التي تقوم سياستها على تبني المقاومة الشعبية كخيار وحيد مثل المبادرة الوطنية.

موقف حركة فتح من المقاومة الشعبية

لم تسقط حركة فتح الخيار العسكري كأسلوب نضالي في مواجهة الاحتلال العسكري الإسرائيلي، وما زالت تتمسك به وتعتبره حقاً مشروعاً كفلته الشرائع والقوانين الدولية. إلا أن قيادة حركة فتح في المرحلة الراهنة تفضّل استبعاد هذا الخيار في مواجهة الاحتلال واستبداله بوسائل المقاومة الشعبية التي تفقد الترسانة العسكرية الإسرائيلية فعاليتها وتفوقها في ظل اختلال موازين القوى وضعف الإرادة الدولية في كبح جماح الغطرسة الإسرائيلية.

تطرت وثيقة البرنامج السياسي التي تبنتها حركة فتح خلال مؤتمرها السادس الذي انعقد عام ٢٠٠٩ إلى أساليب النضال وأشكاله حيث تضمنت: ^١ «أن النضال ضد الاستيطان والطرده والترحيل والتمييز العنصري حقٌ تكفله الشرائع

والقوانين الدولية. وأن النضال الثوري بالكفاح المسلح رافقه تنوع أدوات وأساليب نضالية أخرى لتشمل الكفاح السلمي والتظاهرات والاعتصام والعصيان المدني والمواجهات ضد المستوطنين، والنضال السياسي والإعلامي والقانوني والدبلوماسي، والمفاوضات مع سلطة الاحتلال»، واعتبرت الوثيقة أن حق الشعب الفلسطيني في ممارسة الكفاح المسلح ضد الاحتلال المسلح لأرضه يبقى حقاً ثابتاً أكدته الشرائع والقانون الدولي. وأن اختيار أسلوب الكفاح في الزمان والمكان يعتمد على القدرات الذاتية والجماهيرية، وعلى الأوضاع الداخلية والخارجية، وحساب معادلات القوى وضرورات الحفاظ على الحركة، وعلى قدرة الشعب على الثورة والصمود، والاستمرار في الكفاح.

الرئيس الفلسطيني محمود عباس، رئيس حركة فتح، أشار في خطابه في الذكرى الرابعة والستين للنكبة إلى ^٢ أن إسرائيل تواصل عدوانها؛ الأمر الذي يقتضي مواصلة المقاومة عبر أساليب متعددة، كالمقاومة الشعبية السلمية ضد الاحتلال والاستيطان والجدار، التي يشارك فيها متضامنون أجنب ودعاة سلام إسرائيليون، إضافة إلى مقاطعة منتجات المستوطنات داخل الوطن وفي الخارج، ومقاطعة المؤسسات الأكاديمية الإسرائيلية المقامة في المستوطنات، فهذه مقاومة يشارك فيها الآلاف من الأكاديميين والمثقفين والمواطنين العاديين الأوروبيين والإسرائيليين، بالإضافة إلى الفلسطينيين.

ومن أشكال المقاومة، أيضاً، بحسب أقوال الرئيس محمود عباس: «التمسك بالشرعية الدولية ومصادقية الخطاب الفلسطيني الذي كسبنا عبره تأييد العالم، والذي أدى إلى اتهامي شخصياً من قبل مسؤولين إسرائيليين بشن حرب إرهابية دبلوماسية قانونية، وبأنني أريد عزل إسرائيل ونزع الشرعية عنها».

البيان الختامي للمجلس الثوري لحركة فتح خلال دورته الثانية التي انعقدت في الفترة من ١٤-١٩ كانون الأول ٢٠١٠، أكد ضرورة تصعيد حملة المقاومة الشعبية ووضع برامج حركية تقودها حركة فتح لهذا الهدف؛ من خلال استنهاض المواقع في الأقاليم وتوسيع رقعة المقاومة لتشمل كل المناطق المتضررة من الاستيطان والجدار، وفق مفهوم نضالي منظم لا يسمح باستغلال هذه المقاومة وتحويلها عن أهدافها أو إثارة الفوضى في صفوفها. ودعا المجلس كل المفوضيات الحركية إلى وضع كل إمكانياتها التعبوية والتنظيمية والإعلامية والشعبية لخدمة هذه المقاومة وأهدافها الوطنية. كما أشار البيان الختامي للمجلس الثوري لحركة فتح، خلال دورته الثالثة التي أطلق عليها «دورة المقاومة الشعبية والوفاء للقدس والشهداء والأسرى والمبعدين» الذي انعقد في الفترة من ٢٤-٢٧ نيسان ٢٠١٠ إلى «أن المقاومة الشعبية خيار فتاوي وحق مكفول بالقانون الدولي والشرعية الدولية»، ودعا المجلس إلى تفعيل المقاومة الشعبية في كافة الأماكن كأحد الأشكال القابلة للتنفيذ.

أعاد المجلس الثوري لحركة فتح تأكيده تبني المقاومة الشعبية من خلال البيان الختامي الذي أصدره في دورته التاسعة المنعقدة في الفترة من ٢٣ إلى ٢٤ حزيران ٢٠١٢، حيث دعا كافة أعضاء الحركة وأبناء الشعب الفلسطيني إلى الانخراط الشامل في المقاومة الشعبية وتطوير أدائها وتوسيع رقعتها.

يرى عضو المجلس الثوري لحركة فتح بكر أبو بكر^٣ أن المقاومة الشعبية في فلسطين مسؤولية القيادة الفلسطينية وقادة الرأي، كما هي مسؤوليتها في جعلها حقيقة بارزة هدفاً ومنهجاً وثقافة وممارسة يومية. وينوه بأهمية توسيع مفهوم المقاومة الشعبية لا حصرها أو تضييقها، بحيث تأخذ إمكانيات كافة الشرائح المجتمعية بالاعتبار، فتكون لها القدرة على المساهمة في هذه المقاومة من أي شرفة أطلت عليها أو من أي طريق سارت فيه.

يعرّف بكر أبو بكر المقاومة الشعبية على أنها «جميع الأعمال الاحتجاجية، العصيان، التي تقوم بها جماعات تحت وطأة وضع غير مرض أو أنها ممارسات تدل على عدم الاستسلام وتؤكد الثبات والصمود والمواجهة، وقد تكون مجمل الجهود المبذولة من أجل الوقوف في وجه القمع ومناوئة الاحتلال».

كما يرى بكر أبو بكر أن تحويل فكرة ما إلى واقع مادي يحتاج قاعدة صلبة تتركب على أربع قوائم، حيث تحتاج لأكتاف عريضة (قيادات الرأي والمنظمات والشبيبة والنقابات والمتضامنين الأجانب) وهمة عالية (ثقافة

متجذرة وفعالاً متواصلًا متسعاً أفقياً وعمودياً، وبتركيز في أماكن متفق عليها) وثقة بالذات والآخرين (الاتفاق الوطني الشامل حيث وضع الخطة والبرامج وتشغيل الكادرات والأعضاء ومتابعتهم)، كما تحتاج لعملية قيادية وإدارية وطنية ضخمة وممولة تفعل كافة الإطارات والمؤسسات والأفراد تعبويًا وثقافياً وتربويًا وتنظيمياً، وإعلامياً بما يحول الفكرة المجردة إلى ثقافة ثم منهج حياة وعمل يومي.

كما يرى أبو بكر أن من وسائل المقاومة الشعبية:^٤

١. تعميق التظاهرات والمسيرات والاحتجاجات أفقياً بامتدادها إلى مساحات جغرافية وديموغرافية أوسع، ومن حيث الأيام بأن لا تقتصر على أيام الجمع فقط، ولفترات أطول كل يوم، وعمودياً بتعميقها لتصبح واجبة لدى كل قطاعات المجتمع.

٢. مقاطعة البضائع الإسرائيلية، وكانت سبقتها حملة مقاطعة بضائع المستوطنات التي قامت بها شبيبة حركة فتح والمنظمات الأخرى السياسية والمدنية، ونجحت بحيث أصبحت بضائع المستوطنات محرمةً رسمياً في الشارع الفلسطيني، وأيضاً من خلال تنفيذ ودعم تواصل حملة حركة فتح والتجار ومؤسسات بالوطن التي تنادي بدعم المنتج الوطني والتي انطلقت في شهر نيسان ٢٠١٢ .

٣. أن تقوم الحركة الإسلامية في فلسطين ١٩٤٨ بتكثيف الزيارة والصلوات في المسجد الأقصى، وحث المواطنين الفلسطينيين في القدس والضفة على إعمار المسجد الأقصى والمسجد الإبراهيمي في الخليل بالصلوات والزيارات سواء تلك الفردية أو الجماعية أو المنظمة.

٤. مقاومة الجدار من خلال كتابة الشعارات على الجدار، والرسوم وإطلاق الشرائط (الأفلام) على المواقع الإلكترونية، والتظاهرات والعمل لاحقاً على نقب الجدار وإحداث ثغرات فيه بالتعاون مع المتضامنين الأجانب لتبيان خطورة وعنصرية الجدار من جهة، ومدى قيامه بسرقة الأراضي الفلسطينية على طرفيه. عضو اللجنة المركزية لحركة فتح الدكتور نبيل شعث في حوار مع مراسل وكالة أنباء الشرق الأوسط في غزة حول طرح مشروع المقاومة الشعبية بديلاً عن المقاومة المسلحة، أوضح ° أنه خلال لقاءاته بغزة مع قادة حركة حماس نصحهم بالاتفاق على برنامج الرئيس محمود عباس الداعي للمقاومة السلمية والدولة الفلسطينية في الضفة وغزة على حدود ٦٧ وعاصمتها القدس كخطوة تهدف إلى تجاوز مبررات الاحتلال في حصار غزة. في حين نبه إلى أن اعتماد المقاومة الشعبية لا يعنى التخلي عن الكفاح المسلح وطالما الاحتلال بالحديد والنار وليس بالإقناع أو الاتفاق، فالقانون الدولي والأخلاقي يعطي الحق بالمقاومة المسلحة

ضد العسكر وليس المدنيين، لافتاً إلى أن أي استخدام للكفاح المسلح سيكلف أكثر بكثير مما يقدمه من نتائج، معرباً عن اعتقاده أن هذا القرار هو الذي وصلت إليه حماس.

وأشار إلى أنه لم يطلب أحد من حركة حماس التخلي عن خيار المقاومة المسلحة، مشيراً إلى أن إستراتيجية حركة فتح الراهنة في المقاومة ترفض الكفاح المسلح والمفاوضات العبثية في الوقت نفسه.

موقف حركة حماس من المقاومة الشعبية

لم يتطرق ميثاق حركة حماس إلى مفهوم المقاومة الشعبية، واستمرت الحركة في تبني شعارات الكفاح المسلح في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي حتى نهاية العام ٢٠١١. حيث أكد خالد مشعل^١، رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، أنه تم الاتفاق في هذه المرحلة على استخدام المقاومة الشعبية في إطار قيادة العمل الوطني، وأنه ينبغي التعاون مع كافة الفصائل والحركات في الإطار القيادي لمنظمة التحرير الفلسطينية في القضايا المشتركة المتفق عليها ومنها المقاومة الشعبية.

صحيفة (الغارديان) البريطانية تحدثت عن خلافات بين قيادات حركة حماس بسبب عزم الحركة التحول من الكفاح المسلح إلى حركة مقاومة شعبية لا تمارس العنف. الصحيفة كشفت عن أن حركة الإخوان المسلمين في مصر قد طلبت سراً من حماس وقف أنشطتها العسكرية كاملةً والقيام بأنشطة سياسية فحسب». وتحت عنوان

«انتفاضات الربيع العربي تكشف عن الصدع في حماس حول آليات النزاع»^٢، تقول الصحيفة: إن التوتر يتصاعد بين قيادات حماس في قطاع غزة وتلك في الخارج حول إستراتيجية الحركة في المستقبل في أعقاب اندلاع ثورات الربيع العربي السلمية في غالبيتها والفوز الذي حققته الأحزاب الإسلامية في الانتخابات. وتقول الصحيفة إن خالد مشعل قد ألمح إلى أن الحركة تقوم بتحول إستراتيجي من الكفاح المسلح إلى المقاومة الشعبية غير العنيفة. غير أن محمود الزهار، القيادي في حركة حماس داخل قطاع غزة، قد أبلغ الصحيفة أنه «لن يكون هناك أي تغيير فيما يتعلق بتوجهنا وتفكيرنا إزاء النزاع».

وتقول الصحيفة: إن الصدع في العلاقات الداخلية لحركة حماس جاء بعد تأييد مشعل المقاومة الشعبية غير المسلحة بدلاً من المقاومة المسلحة أثناء اجتماعه بالرئيس الفلسطيني محمود عباس.

وتنقل الصحيفة عن مجلة (جينز) المختصة بالشؤون الإستراتيجية والدفاعية أن قيادات أمنية رفيعة داخل حماس قد أبلغتها أن الحركة قد قبلت للمرة الأولى منذ تأسيسها عام ١٩٨٧ تحولها من مقاومة مسلحة إلى اللاعنف.

في تصريح لوكالة «معا» قال الدكتور محمود الزهار^٣ القيادي في حركة حماس: إن قطاع غزة لا تصلح فيها المقاومة الشعبية. متسائلاً: سنتظاهر ضد من؟ قائلاً: عندما كانت غزة محتلة كان يصلح فيها هذا النموذج. مشيراً إلى أنه لم يجر الاتفاق مع حركة فتح على أي برنامج

عديدة في المنطقة، لعل أهمها ثورات الربيع العربي وتجنب الصدام العسكري المباشر مع الاحتلال.

موقف الجهاد الإسلامي من المقاومة الشعبية

حركة الجهاد الإسلامي هي فصيل عسكري لا ينخرط كثيراً في تفاصيل الحياة المدنية والسياسية الفلسطينية، وتحاول الحركة أن تنأى بنفسها عن تجاذبات المشهد السياسي الفلسطيني وتناقضاته. أدبيات الحركة تتبنى خيار العمل العسكري وتعتبره الخيار الوحيد الواجب اتباعه في مواجهة الاحتلال.

لم يتم رصد مواقف وتصريحات يمكن أن تعكس موقفاً واضحاً ومحدداً لقيادة حركة الجهاد الإسلامي من مفهوم المقاومة الشعبية.

في حديث لوكالة «معا» الإخبارية تحدث خالد البطش، القيادي في حركة الجهاد قائلاً:^٩ (الجهاد) وعلى الرغم من أنها غير مقتنعة بمواجهة الاحتلال بمسيرات سلمية فإنها لن تغرد خارج السرب بشرط أن لا تلغي حقنا في المقاومة المسلحة وألا تكون بديلة عنه». وأضاف: المقاومة الشعبية مقبولة على الرغم من أن العدو الإسرائيلي يجب أن يواجه بأدوات مؤلمة، فالمسيرات السلمية لا تكبده خسائر ولا تؤلمه. ويضيف: على الرغم من اقتناعنا في الجهاد بأن العدو الإسرائيلي لا تنفع معه سوى المواجهة التي تؤلمه فإن موافقتنا على المقاومة السلمية ستكون بعد أن نتشاور مع حركتي فتح وحماس في هذا التوجه الجديد».

أو الخوض في تفاصيل المقاومة الشعبية، لكن تم البحث فقط على مستوى الشعار، وتساءل الزهار: «بعد أن خرج الاحتلال من غزة سنقاوم من؟ وبرأيه فإن قطاع غزة لا يصلح إلا لصد العدوان، بعكس الضفة الغربية والتي تصلح فيها كل أشكال المقاومة التي يشارك فيها الشعب بكل أنواعها بما فيها المقاومة المسلحة. يقول الزهار: لدينا وضع في الضفة مختلف عن غزة والقدس. ويضيف: «أهم شيء هو توحيد برنامج سياسي في مواجهة الاحتلال، نوحده المفهوم. هل نريد مقاومة بكل أدواتها مثلاً أم تقتصر على مسيرات ورفع أعلام؟ ويستطرد: «لا يمكن استخدام الأدوات التي استخدمت في الانتفاضات في مصر وسورية وتونس عندنا في الضفة الغربية لأنها غير مناسبة، والدليل أن مصر نفسها طردت الاحتلال الإنجليزي بالسلاح، لذلك فنحن نقاوم احتلالاً ويجب استخدام كل الوسائل من ضمنها الخيار المسلح».

إجمالاً، لا شك في أن تصريح رئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل فيما يتعلق بتبني مفهوم المقاومة الشعبية ينطوي على تغيير عميق في المواقف السياسية لحركة حماس، بالنظر إلى المواقف المتشددة السابقة والتصريحات التي كانت تشكل في مقدرة المقاومة الشعبية على التصدي للاحتلال وسياساته.

التحول في خطاب حركة حماس السياسي وسلوكها يأتي في سياق التكيف مع متغيرات

موقف الجبهة الشعبية من المقاومة الشعبية

هذا المنطلق، أن الكفاح المسلح هو الأسلوب الرئيس للنضال الوطني الفلسطيني المعاصر. أساليب النضال المختلفة تتحدد في كل مرحلة من المراحل تبعاً للظروف القائمة ومدى ملائمتها واستجابة الجماهير لها.

أشار برنامج الجبهة الشعبية إلى أن الشعب الفلسطيني أفلح في السنوات الماضية في توسيع أبواب النضال الجماهيري والسياسي والدبلوماسي والإعلامي والتضامني وفي فتح أبواب نضالية جديدة، فالخبرة النضالية المديدة للشعب الفلسطيني المكافح كفيلة دوماً بالخلق والإبداع وتنوع أشكال العطاء وتطويرها. وأن النضال السياسي بأشكاله المتعددة لم يزل يحتل الموقع الأول في مجرى النضال الوطني الفلسطيني ومن مجمل اهتمامات الثورة، معتبراً أن النضال في المجالين الاقتصادي والأيدولوجي يجب ألا يقل أهمية عن النضال السياسي.

القيادي في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، زاهر الششتري^{١١}، أعلن أن خيار المقاومة المسلحة لا يزال موجوداً في الضفة الغربية ولم ولن يسقط. وأضاف: إن النضال المسلح هو الخيار الأفضل للتصدي لخروق الاحتلال واعتداءاته على الشعب الفلسطيني، مشيراً في الوقت نفسه إلى أهمية المقاومة الشعبية التي كانت وما زالت خياراً للفلسطينيين وليست بديلاً. واعتبر أن خيار المقاومة السلمية يأتي تلبية للظروف السياسية الحالية، وخاصة في الضفة الغربية.

وأشار القيادي إلى أن الأمر يختلف

تضمن البرنامج السياسي للجبهة الشعبية في مادته رقم (١٢) ما نص على^{١٢}: «الجمع بشكل خلاق بين مختلف أشكال النضال وتجنب الوقوع بخطأ اعتماد شكل واحد فقط في مواجهة العدو الصهيوني، فالطابع الشمولي للمواجهة الطويلة والمعقدة، يستوجب إجادة إدارة الصراع مع العدو على كافة الجبهات العسكرية والسياسية والإعلامية والاقتصادية والدبلوماسية والثقافية».

الفصل الثالث من البرنامج السياسي للجبهة الشعبية جاء تحت عنوان «أشكال وأساليب النضال»، تضمن: «إن تحقيق النصر في صراعنا القائم ضد العدو الصهيوني يتطلب استخدام كل أشكال وأساليب النضال الرئيسة والأيدولوجية والسياسية والاقتصادية، فالعدو بحكم طبيعته وسماته وشبكة علاقاته وتحالفاته يتمتع بتفوق كاسح في مختلف الميادين؛ ما يستوجب إجادة جميع أشكال النضال والعمل على تطويرها دوماً، بما يخلق مستوى من النهوض الثوري، وبما يمكن من متابعة المعركة وحشد أوسع الطاقات والإمكانات الجماهيرية لخوض الكفاح المتعدد الأوجه لتأمين مراكمة المكاسب والانتصارات على طريق تحقيق أهدافه بأشكاله المتعددة، ولا ينفى الأهمية القصوى للكفاح المسلح الشكل الرئيس للنضال باعتباره الرافعة والقوة الدافعة للأشكال النضالية الأخرى. ترى الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، من

تدرجياً بالنسبة للمقاومة المسلحة عقب اتفاق (أوسلو) ١٩٩٣ وخريطة الطريق التي يدعو البند الأول فيها إلى كبح المقاومة الفلسطينية والعمل على إجهادها.

وطالب الششتري بضرورة تأليف جبهة مقاومة تحدد أساليب المقاومة وطرقها وآلياتها لمجابهة الاحتلال حتى عبر الدمج بين نهجي المقاومة الشعبية والمسلحة، على الرغم من أن الظروف السياسية الحالية بالضفة غلبت الطابع الأول.

موقف الجبهة الديمقراطية من المقاومة الشعبية

البرنامج السياسي للجبهة الديمقراطية الذي حمل مسمى «التقرير السياسي»^{١٢} والذي صدر عن المؤتمر الوطني العام الخامس للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين في العام ٢٠٠٧، خلا من أي إشارة للمقاومة الشعبية.

أحييت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، الذكرى الثالثة والأربعين لانطلاقتها، تحت شعار مهرجان المقاومة الشعبية والوحدة الوطنية وصمود شعبنا الفلسطيني.

اعتبر النائب قيس عبد الكريم «أبو ليلي» عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين^{١٣}، أن المقاومة الشعبية الفلسطينية استطاعت إحراز انتصارات عديدة على الأرض ونجحت في مواجهه آلة الحرب الإسرائيلية، داعياً إلى تصعيدها ضد قوات الاحتلال الإسرائيلي كرد على الجرائم التي

تواصل ارتكابها بحق أبناء الشعب الفلسطيني. ويرى القيادي أبو ليلي أن المقاومة الشعبية استطاعت خلال السنوات الماضية تحقيق انتصارات عديدة ونجحت في تغيير مسار جدار الفصل والضم العنصري في عدة مناطق واستعادة آلاف الدونمات التي كانت نهبتها سلطات الاحتلال، مؤكداً أن ما أحدثته هذه المقاومة من انتصار يؤكد جدوى نهج المقاومة الشعبية وأهميته في إعادة الأرض المسلوقة، داعياً إلى تعميم هذه التجارب.

يشيد أبو ليلي بالإجماع الوطني الذي أخذ يتشكل حول ضرورة استنهاض المقاومة الشعبية ضد الاحتلال والاستيطان والجدار في الضفة الفلسطينية، وضد فرض إسرائيل الحصار على قطاع غزة، واقتطاع المنطقة العازلة فيه، باعتبار المقاومة الشعبية أحد أبرز الأشكال النضالية التي تتسجم مع معطيات المرحلة الراهنة ومتطلباتها.

موقف المبادرة الوطنية من المقاومة الشعبية

المقاومة الشعبية هي أهم الركائز الأساسية التي تستند إليها المبادرة الوطنية وتعتبرها أنجع الطرق وأفضلها في مواجهة الاحتلال والحصول على الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني.

صحيفة «إنترناشنال هيرالد تريبيون» نشرت مقالاً كتبه الدكتور مصطفى البرغوثي، الأمين العام للمبادرة الوطنية الفلسطينية عنوانه «الاحتجاج السلمي قادر على أن يحرر

نضالنا اللاعنفي هدفه. لكننا متأكدون من شيء واحد: سينجح، والفلسطينيون سيكونون يوماً ما أحراراً» يقول البرغوثي.

الخاتمة

يمكن القول إن فصائل العمل الوطني المنضوية في إطار منظمة التحرير الفلسطينية أصبحت تتبنى في برامجها وأدبياتها ومواقفها السياسية فكرة المقاومة الشعبية وتعتبرها بنياً ثابتاً على جدول أعمالها من منطلق التكيف مع متطلبات ومعطيات الأمر الواقع محلياً وإقليمياً ودولياً وبما يجنب الشعب الفلسطيني مزيداً من الخسائر المادية والبشرية في مواجهة آلة الحرب الإسرائيلية.

وتؤكد في سياق ذلك أن المفاوضات وحدها لن تقود إلى خروج الاحتلال ورحيل الاستيطان عن الأرض الفلسطينية المحتلة، ولن توفر الظروف لقيام دولة فلسطينية مستقلة كاملة السيادة بحدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس، كما أنها لن تضمن للاجئين حقهم في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم التي هجروا منها منذ العام ١٩٤٨. وتعتبر فصائل العمل الوطني أن المقاومة الشعبية، هي إحدى السبل الموضوعية والعملية الضامنة لتحقيق الأهداف الوطنية الفلسطينية.

لعل أول ما يمكن ملاحظته في هذا السياق، المسافة الواسعة التي تفصل بين طروحات فصائل العمل الوطني ومواقفها من جهة، وبين دورها وأدائها من جهة أخرى. فالأداء ما زال حتى الآن

فلسطين». تضمن المقال رؤيته للنضال السلمي، أهم ما تضمنه أنه على مدار السنوات الـ٦٤ الماضية، جرب الفلسطينيون الكفاح المسلح، والمفاوضات ومؤتمرات السلام. ومع ذلك، فإن النتيجة كانت مزيداً من المستوطنات الإسرائيلية، ومزيداً من الخسائر في الأرواح والموارد، وبروز نظام تفرقة مرعب.

يرى البرغوثي أن الحاجة تدعو إلى نسخة فلسطينية من الثورات العربية التي اكتسحت المنطقة، حركة جماهيرية تطالب بالحرية، والكرامة، والسلام العادل، والديمقراطية الحقيقية وحق تقرير المصير. بحيث يأخذ الشعب الفلسطيني زمام المبادرة، ويمارس الاعتماد على النفس من خلال اتباع شكل من أشكال الكفاح اللاعنفي يمكن مواصلته من دون الاعتماد على الآخرين.

يقول البرغوثي: إن الهدف من حركته ليس نزع الشرعية عن إسرائيل، كما تدعي الحكومة الإسرائيلية. بل إنها حركة لنزع الشرعية عن الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية كآخر نظام تفرقة عنصرية ما زال باقياً في العالم. ويضيف إنها حركة يمكن أن تحرر الفلسطينيين من احتلال مستمر منذ نحو ٤٥ عاماً وتحرير الإسرائيليين من كونهم جزءاً من آخر نظام استعماري / استيطاني في زماننا. إن قوة اللاعنف تكمن، بحسب البرغوثي، في أنها تعطي الفلسطينيين من كل الأعمار ومشارب الحياة الأدوات لتحدي أولئك الذين يقهروننا. «لسنا متأكدين كم من الوقت سيمر قبل أن يحرز

فيما يتعلق بمفهوم المقاومة الشعبية ووسائلها وأساليبها ونطاقها. حيث ما زالت حركة حماس وحركة الجهاد الإسلامي بعيدة إلى حد ما عن إمكانية تبني هذا المفهوم وجعله أحد مرتكزات وسائلها النضالية الأساسية.

الواقع الميداني وطبيعة الانتشار العسكري الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة يستدعي التفكير في ابتكار أنماط جديدة للمقاومة الشعبية تتناسب مع الظروف الموضوعي الذي نشأ في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة.

دون هذه الطروحات والأفكار، ودون القدرة على الاستجابة لها والتفاعل معها. حيث يمكن القول إن الفعل اليومي لفصائل العمل الوطني لا يرتقي إلى مستوى يضع في أولوياته إنضاج الظروف وخلق المناخات وتهيئتها لإطلاق مقاومة شعبية، تشكل إطاراً للزج بالطاقات الشعبية وتوظيفها كافة في مواجهة الاحتلال ومجاوبته تحت سقف برنامج عمل وطني متفق عليه.

لم تخلص الدراسة إلى ما يفيد بوضوح وجود توافق نهائي بين الفصائل الإسلامية من جهة وفصائل العمل الوطني من جهة أخرى،

الهوامش

- ١ - <http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=449582>
- ٢ - <http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=439709>
- ٣ - نقلاً عن الموقع الرسمي للجبهة الشعبية، <http://www.pflp.ps/news.php?id=534>
- ٤ - <http://www.al-akhbar.com/node/54467?page=1>
- ٥ - يمكن الاطلاع على التقرير من خلال الرابط، <http://www.malaf.info/?page=ShowDetails&Id=62&table=front&CatId=-1>
- ٦ - <http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=461176>

- ٧ - نقلاً عن موقع عضو اللجنة المركزية لحركة فتح توفيق الطيراوي، <http://www.tirawi.ps/ar/fateh/1118-the-political-agenda-and-rules-of-procedure.html>
- ٨ - <http://spg.ps/ar/?p=4601>
- ٩ - <http://www.bakerabubaker.info/index.php?action=show&pageID=854>
- ١٠ - <http://www.bakerabubaker.info/index.php?action=show&pageID=855>
- ١١ - نقلاً عن صحيفة "الأهرام" المصرية الصادرة بتاريخ ٦ كانون الثاني ٢٠١٢
- ١٢ - صحيفة "الأيام" الفلسطينية الصادرة بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني ٢٠١١
- ١٣ - <http://www.guardian.co.uk/world/2012/jan/06/arb-spring-hamas-rift-gaza?INTCMP=SRCH>

المقاومة الشعبية في قطاع غزة... بين الفكرة والأهداف

سليم النفار *

لهذه المقاومة رؤى وأهداف واضحة لا لبس فيها. قامت إسرائيل بعد انسحابها من مستوطنات القطاع بمنع المزارعين الفلسطينيين من الدخول إلى أراضيهم، وذلك على شريط يمتد من رفح إلى بيت حانون شرقاً، وغرباً باتجاه بيت لاهيا وبعمق يتراوح بين (٣٠٠م-٥٠٠م).

وقد أسقطت الطائرات الإسرائيلية، آنذاك، آلاف المناشير التي تحمل خارطة تحدد المسافة الممنوع دخولها، تحت طائلة إطلاق النار على كل من يتحدى هذا الأمر.

وفعلاً، تم إطلاق النيران باتجاه المزارعين الذين حاولوا زراعة أراضيهم ضمن هذا الشريط؛ ما أدى إلى استشهاد العديد من المزارعين في تلك المناطق وإصابة آخرين.

تحاول إسرائيل - كعادتها - فرض الوقائع

المقاومة الشعبية في قطاع غزة ليست وليدة هذه اللحظة الإشكالية، بل منذ وطأ الاحتلال الإسرائيلي أرض فلسطين في العام ١٩٤٨، وما تلا ذلك من مشاريع تصفوية من قبل الاحتلال وحلفائه في المنطقة والعالم.

ويُشهد لقطاع غزة قدرة جماهيره على العمل في سياقات مختلفة في ساحات النضال الشعبي وميادينه، فقد تصدت الجماهير الغزية، سابقاً، لمشاريع سياسية كبيرة طُرحت آنذاك في الخمسينيات من القرن المنصرم، واستطاعت إسقاطها من خلال هذا الشكل النضالي.

غير أن ما نتحدث اليوم عنه، نعني به المقاومة الشعبية السلمية، التي جاءت عقب الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة، في العام ٢٠٠٥، وقد كانت

كاتب فلسطيني.

بيت حانون فقط، إلى أن تنادت مجموعة من القوى الوطنية وبادرت إلى التحرك من أجل التصدي لهذا الواقع الظالم، الذي يضيف عنواناً مأساوياً جديداً لمجموع الوضع الكارثي الذي يعاني منه قطاع غزة، وعليه تقرر تشكيل الحملة الشعبية من أجل تحدي هذا القرار الاستيطاني الاستعماري.

وقد كان للحملة ما أرادت، من خلال اختراقها الحزام الأمني وتنظيم فعاليتها داخل الحزام المفروض، على الرغم من كافة المخاطر المترتبة على ذلك. وفي هذه المرحلة بدأت حملة المقاومة الشعبية تقوم بفعاليات منتظمة كل أسبوع وعلى طول الشريط كله، من بيت حانون حتى رفح، وليس كما كان في بيت حانون فقط.

يدرك القائمون على هذه الفكرة، تماماً، أن الأفكار النضالية في هذا السياق لها ضرائب، وهم مستعدون لدفع الضريبة؛ لأن أهدافهم واضحة في هذا الاتجاه، فالحملة الشعبية المناهضة للحزام الأمني، لا تطرح قضايا كبيرة يصعب حلها، وهي لا تحتاج إلى مفاوضات.

ما تريده الحملة: تأمين حق المزارعين بالدخول إلى أراضيهم وزراعتها، وهذا الأمر لا يحتاج إلى مفاوضات، بل إلى إرادة شعبية من الجماهير، أصحاب المصلحة في رفض السياسات الاستعمارية، التي تحاول إسرائيل فرضها مستغلةً جملة الإشكالات والمعطيات السلبية التي تسود الواقع السياسي الفلسطيني، ولكن فيما لو ترك هذا الأمر، ولم يبذل جهد ميداني ضد الاحتلال؛ فإنه سيتحول إلى أمر واقع وسنحتاج إلى مفاوضات صعبة

في ضوء هذه المعطيات الجديدة، وإن كانت مغايرةً لكل السياسات والقوانين الدولية، وفي الوقت نفسه، فإن مجموعة من الشبان المبادرين، وتحديداً في بيت حانون، شكّلت ما يسمى المبادرة المحلية لمقاومة الحزام الأمني.

أي أن هذه المبادرة الشبابية الشعبية انطلقت بفكرتها النضالية ضد السياسات الإسرائيلية التي أرادت فرض وقائع جديدة على الأرض بعد انسحابها، وهي وقائع مخالفة لكافة القوانين الدولية المتعارف عليها.

وأوضح صابر الزعانين: منسق المبادرة المحلية الأولى، في بعض الحوارات معه، أن جنود الاحتلال الإسرائيلي المتمركزين على طول الشريط الحدودي مع غزة أصبحوا يطلقون الرصاص الحي والقنابل المسيلة للدموع. وهذا الفعل الإسرائيلي ليس لأن المبادرة تخيفهم كقوة بشرية، غير أن سلميتها وحضارية الطرق والفعاليات المتبعة للاحتجاج على الفعل الإسرائيلي تخرجهم كقوة احتلال فحسب.

ويضيف الزعانين: في هذا السياق لقد كانت مسيرتنا بعنوان «للسطين نغني»، وقد شارك في تلك المسيرة العديد من النشطاء الفلسطينيين والأجانب، ورفعت فيها أعلام فلسطين، واصطحب النشطاء معهم الطبل والمزمار، كشكل جديد من إبداعات النشطاء الشعبيين لمقاومة الاحتلال الإسرائيلي، وقد وصل النشطاء إلى منطقة الخندق، التي حفرها الاحتلال لعزل المواطنين عن أراضيهم، إلا أن الاحتلال تعامل بحقد ودموية مع هذه الحالات، ولكن هذه المبادرة، في المقابل، بقيت في

الشعب بكل فئاته المشاركة فيه، كل حسب قدرته وإمكاناته ومواقفه الاجتماعية، وهو بذلك يشكل المفهوم الأكثر سعةً ورحابةً للمشاركة في النضال، فالمرأة والطفل والشيخ والشاب، والعامل والأستاذ... يستطيعون كما أسلفنا أن يجدوا أنفسهم، كل من موقعه في العملية الكفاحية الشعبية، وذلك بخلاف النضال العسكري الذي تجد كثيراً من شرائح المجتمع نفسها، بل أغلبها، خارج العملية النضالية. فهي متلقية للوقائع، بصرف النظر عن كونها داعمة، وليست فاعلة فيها، كما في الفعل النضالي الشعبي.

وفي هذا السياق، نجحت الحملة الشعبية لمقاومة الحزام في نقل الفعل الميداني إلى مختلف المحافظات في القطاع، وتمكنت من حشد التأييد والتعاطف الدولي معها، حيث شارك العديد من المتضامنين الأجانب في المسيرات الحدودية، والتي خرجت سواء في غزة أو رفح أو المغازي... وقد أصيبت المتضامنة المالطية (بيانكا) أثناء مشاركتها في مسيرة مناهضة للحزام الأمني في شرق مخيم المغازي.

وفي هذا السياق الذي نشأت فيه فكرة المقاومة الشعبية، أو الحملة الشعبية لمقاومة الحزام الأمني، يمكن القول إن الفكرة نجحت في إخراج شكلها وطرق فعاليتها إلى حيز الواقع العملي، ولكن السؤال الذي يطرح نفسه بقوة هو لماذا توقف هذا الفعل النضالي، ولمصلحة من؟ لقد استطاعت الفكرة أن تجد أصداءً طيبةً منذ البدايات في الأوساط السياسية والجمهيرية، وقد أزعجت الاحتلال عندما أصبحت تنتظم بشكل

من أجل إعادة الأمور إلى سابق عهدها. إضافة إلى ذلك الهدف المهم، فإن اختيار الشكل الشعبي السلمي لمقاومة الحزام، هو اختيار موفق يهدف إلى تحريك السبل الكفيلة بمساعدة الشعب باتجاه تحقيق إنجازات أكبر على الصعيد الدولي، كما تفضح المقاومة الشعبية في الوقت نفسه السياسات الإسرائيلية، وتظهرها في صورة الجراد الظالم، أمام شعب أعزل تسلب أرضه عنوةً بقوة السلاح والظلم، وهذا الشكل الكفاحي يستطيع بيسر حشد التأييد الدولي لقضايا شعبنا العادلة.

إضافة إلى تلك الأهداف، فإنه توجد أهداف أخرى إضافية كما يقول المعينون في الأمر. يقول محمود الزق، منسق الحملة الشعبية: «سأهمنا في تشكيل الحملة الشعبية لمقاومة الحزام الأمني، لأن الحزام يسرق الأرض ويحرم المزارعين من حقهم في أرضهم، ولأننا شعرنا، أيضاً، بانحرافات في العملية النضالية في مرحلة الانقسام فأردنا أن نقول: «إن النضال بوصلته هنا نحو الشرق حيث يوجد عدونا، الذي طرد شعبنا ونهب أرضنا»، ويضيف الزق: «الانقسام حرف النضال باتجاهات متعددة تنهش الجسد الفلسطيني، وتزيده إحباطاً». ولذلك؛ فإن تصويب الاتجاه النضالي، وإخراج الجماهير الفلسطينية في قطاع غزة من حالة الإحباط إلى المشاركة في ميادين العمل النضالي الشعبي هدف آخر من أهداف هذه الفكرة.

لماذا المقاومة الشعبية؟

لاشك في أن النضال الجماهيري يستطيع

غزة والمنطقة الوسطى والمواقع الأخرى التي كانت مشمولةً بالحراك الشعبي. في ضوء هذه المعطيات التي سقناها سابقاً، نعتقد أن الفعل الشعبي كان وما زال وسيبقى ذاتاً أثر بالغ، وهو قادر على تحقيق نقاط لصالح النضال الوطني في ظل الاختلال الواضح في موازين القوى، أما قول البعض: إنه فعل بديل لأشكال أخرى، فنعتقد أنه قول يجانب الصواب؛ لأن القائمين على الحالة قالوا مبكراً: إن هذا الفعل الشعبي ليس بديلاً عن أي فعل نضالي آخر، ولكن المواقع الانقسامي في المجتمع الغزي، وما لحق به من ضيم ومظالم وتآفقات اجتماعية وسياسية، ترك مخاوف لدى القائمين على الواقع الانقسامي؛ خشية أن ينتقل هذا الحراك الشعبي إلى مستوى آخر في الداخل لا تحمد عقباه.

أسبوعي، محافظةً على سلميتها، وامتدادها على طول الشريط المسلوب، فقد باتت تخرج الاحتلال، كما تحدثنا سابقاً وتفضح زيف سياساته التوسعية المبنية على الاستيطان وقضم الأرض حيثما استطاع. ولكن الواقع السياسي القائم في قطاع غزة - وبالتحديد حركة حماس - لم يرق له هذا الشكل النضالي، فتناولته الحركة بالسخرية، معتبرةً هذا الشكل بديلاً عن الأشكال الأخرى للمقاومة، وأنه امتداد لفكرة النهج السياسي الآخر الذي تختلف معه، نهج منظمة التحرير الفلسطينية، نهج أصحاب (أوسلو) والمفاوضات العبيثية حسب التوصيف الحمساوي. انطلاقاً من هذا الفهم، منعت حماس استمرار هذه الحالة، وذهبت إلى حد مطاردة القائمين عليها وفي أكثر من موقع، من رفح إلى شرق

حكومة نتنياهو: الاستيطان بديلا من المفاوضات!

انطوان شلحت*

في مستوطنة أريئيل إلى جامعة إسرائيلية ثامنة. وعلى حد قول المحلل السياسي لصحيفة (يديعوت أحرونوت) شمعون شيفر (٧ حزيران ٢٠١٢) فإن سياسة حكومة نتنياهو إزاء المستوطنين كانت جيدة للغاية، ومنذ أن انتهت «عملية تجميد أعمال البناء في المستوطنات لفترة عشرة أشهر» بادرت هذه الحكومة إلى بناء ألاف الوحدات السكنية الجديدة في المستوطنات، ولم يقدم رئيس الحكومة أي تنازل سياسي إلى الفلسطينيين. وبرأيه يمكن القول إنه في ظل هذه الحكومة لفظ حل الدولتين أنفاسه الأخيرة من الناحية العملية، ولم يعد في الإمكان تقسيم الضفة الغربية، بحيث تبقى للفلسطينيين أراض تتيح لهم إقامه دولة ذات تواصل جغرافي عليها.

يتفق عدد كبير من المحللين في إسرائيل على أن انسحاب حزب (كاديما) برئاسة شاؤول موفاز من حكومة بنيامين نتنياهو في يوم ١٧ تموز ٢٠١٢، بعد سبعين يوماً من انضمامه إليها وتأليف حكومة وحدة وطنية (في ٨ أيار ٢٠١٢)، يشكل دليلاً على الإخفاق التام في إبعاد نتنياهو عن شركائه الطبيعيين وهم الحريديم (اليهود المتشددون دينياً) واليمين المتطرف، وفي إبعاده عن أيديول وجيته اليمينية. كما يتفقون على أنه حتى مع وجود (كاديما) في الائتلاف استمرت الحكومة في مساعيها الرامية إلى شرعنة البؤر الاستيطانية العشوائية في الضفة الغربية، وإلى تعزيز مكانة مدينة القدس الموحدة كعاصمة أبدية لإسرائيل، وإلى تحويل المركز الجامعي

*خبير في الشؤون الاسرائيلية.

وغداة انسحاب (كاديما)، قال رئيس هذا الحزب موفاز، في سياق مقابلة مطولة أدلى بها إلى صحيفة (معاريف) (٢٠١٢/٧/٢٠): إن هذا القرار اتخذ بعد أن تم التأكد من أنه لا يمكن إحداث أي تغييرات تاريخية من خلال هذه الحكومة. وأكد أن نتنياهو لا يملك القدرة على اتخاذ قرارات مصيرية، وأنه ينقض وعوده والتزاماته.

وكان نتنياهو قد أشار - في اجتماع الحكومة الإسرائيلية الذي عقد يوم ١٣ أيار ٢٠١٢ - إلى أنه خلال المحادثات التي جرت بينه وبين رئيس (كاديما) بشأن انضمام هذا الحزب إلى الحكومة وتأييف حكومة وحدة وطنية تستند إلى ائتلاف قوامه ٩٤ عضو كنيسست من مجموع ١٢٠ عضواً، جرى تحديد أربعة أهداف رئيسة لحكومة الوحدة هي الآتية: تعديل «قانون طال» (الذي يعفي الشبان اليهود الحريديم من الخدمة العسكرية)، وتغيير طريقة الحكم، وتمير مشروع ميزانية الدولة العامة، ودفع عملية السلام مع الفلسطينيين قداماً («يديعوت أحرانوت»، ١٤ أيار ٢٠١٢).

وقبل ذلك نُشر أن وزيرة الخارجية الأميركية هيلاري كلينتون أجرت اتصالاً هاتفياً مع نتنياهو قالت فيه: إن الإدارة الأميركية تأمل من إسرائيل أن تتخذ الآن خطوات من شأنها أن تدفع عملية السلام مع الفلسطينيين قداماً. كما طلبت كلينتون أن يحيطها نتنياهو علماً بموعد توجيه رسالته الجوابية إلى رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، وشددت على أن عملية تبادل الرسائل يجب أن تؤدي إلى استئناف الاتصالات الدائمة

بين مندوبين من إسرائيل والسلطة الفلسطينية، وذلك بغية منع حدوث أي تصعيد في الوضع الأمني في الضفة الغربية حتى موعد الانتخابات الرئاسية الأميركية في تشرين الثاني المقبل («هآرتس»، ١١ أيار ٢٠١٢). وأشير، أيضاً، إلى أن نتنياهو يتدرّع طوال الوقت أمام الإدارة الأميركية بأن استئناف المفاوضات مع الفلسطينيين يشكل خطراً على سلامة ائتلافه الحكومي، وبناءً على ذلك فإن تأليف حكومة وحدة وطنية مع حزب (كاديما) الذي يؤيد استئناف هذه المفاوضات يُسقط هذه الذريعة من وجهة نظر الإدارة الأميركية.

وفي ١٢ أيار ٢٠١٢، اجتمع المحامي إسحق مولخو، المبعوث الخاص لرئيس الحكومة إلى مفاوضات السلام، في مدينة رام الله مع رئيس السلطة الفلسطينية عباس وسلّمه رسالة خطية من نتنياهو أكد في سياقها أن تأليف حكومة وحدة وطنية واسعة في إسرائيل، يوجد فرصة جديدة لدفع عملية السلام مع الفلسطينيين قداماً، ولذا فإنه يرغب في استئناف المفاوضات مع السلطة الفلسطينية في أسرع وقت ممكن. وأفاد مصدر إسرائيلي مطلع على الرسالة بأنها تضمنت لأول مرة التزاماً رسمياً من نتنياهو بإقامة دولة فلسطينية منزوعة السلاح وفقاً لمبدأ دولتين لشعبين. مع ذلك، لم تتطرق الرسالة إلى المطالب التي طرحها عباس في رسالته، وهي وقف أعمال البناء في المستوطنات، وإبداء الاستعداد لاستئناف المفاوضات على أساس حدود ١٩٦٧ مع تبادل أراض متفق

عليها، وإطلاق أسرى فلسطينيين من السجون الإسرائيلية، وإعادة الأوضاع في الضفة الغربية إلى ما كانت عليه قبل أيلول ٢٠٠٠ (أي قبل اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية) والتي تعني فيما تعني احترام السيادة الفلسطينية الأمنية والإدارية على المنطقة (أ).

ووفقاً لصحيفة (معاريف)، فإن رسالة نتنياهو لم تتضمن أي موقف جديد إزاء القضايا الجوهرية للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، إذ أكد رئيس الحكومة فيها أن الكتل الاستيطانية الكبرى في الضفة الغربية ستبقى خاضعة للسيادة الإسرائيلية في أي اتفاق سلام يتم التوصل إليه بين الجانبين في المستقبل، وأنه يتوقع من الفلسطينيين أن يعترفوا بإسرائيل دولة قومية للشعب اليهودي لدى توقيع اتفاق سلام نهائي معها، وأن تكون الدولة الفلسطينية التي ستقام منزوعة السلاح. وشدد رئيس الحكومة على التزامه بمبدأ دولتين لشعبي، وطالب السلطة الفلسطينية بوقف التحريض على إسرائيل، وعدم الإقدام على أي خطوات أحادية الجانب في الأمم المتحدة. وقالت الصحيفة: إنه سبق لنتنياهو أن طرح هذه المواقف في الماضي، لكن هذه هي أول مرة يتم طرحها في وثيقة مكتوبة تسلم إلى الجانب الفلسطيني. كما كشفت عن أن البيت الأبيض كان ضالعا في موضوع توجيه هذه الرسالة، إذ إن مولخو قام قبل ذلك بزيارة لواشنطن التقى خلالها كبار المسؤولين في البيت الأبيض، وفي مقدمهم مستشار الأمن القومي لدى الرئيس الأميركي توم دونيلون. وقد مارس المسؤولون

الأميركيون ضغوطاً على إسرائيل كي تقبل خطة الرئيس باراك أوباما للتسوية الدائمة على أساس حدود ١٩٦٧ مع تبادل أراضٍ متفق عليها، غير أن رئيس الحكومة الإسرائيلية رفض ذلك جملةً وتفصيلاً («معاريف»، ١٥ أيار ٢٠١٢).

وبخصوص سياسة حكومة نتياهو الداعمة للاستيطان لأبد من أن نشير، أيضاً، إلى ما يلي: أولاً - صادقت الحكومة الإسرائيلية في اجتماعها المنعقد يوم ١٧ حزيران ٢٠١٢ على اقتراح نتياهو تشكيل لجنة وزارية لشؤون الاستيطان في المناطق المحتلة برئاسة رئيس الحكومة. وعارض الاقتراح أربعة وزراء بينهم القائم بأعمال رئيس الحكومة في ذلك الوقت شاول موفاز، ووزير الدفاع إيهود باراك. وقال هذا الأخير: إنه قرر أن يعارض تشكيل هذه اللجنة بحجة أن معظم أعضائها من اليمين، بينما قال موفاز: إنه يعارض تشكيلها لاعتقاده أنه لا لزوم لها، وأن الأوضاع السياسية الحالية تلزم إسرائيل المحافظة على القانون وعدم سلب أي أراضٍ فلسطينية خاصة في المناطق المحتلة. وكان بيان صادر عن ديوان رئيس الحكومة قد أشار إلى أن هذه اللجنة ستتمتع بصلاحيات «بلورة سياسة الحكومة بشأن البناء غير المنظم على أراضي الدولة وعلى أراضٍ خاصة في تلك المناطق. وفي هذا السياق ستتمتع بصلاحيات اتخاذ قرارات تتعلق بقضايا مبدئية يتم رفعها إلى الهيئات القضائية. وستحظى قرارات هذه اللجنة بالمكانة نفسها التي تحظى بها قرارات حكومية ولا يستطيع الوزراء أن يقدموا أي استئناف عليها».

ثانياً - أوصت اللجنة الخاصة التي عينها رئيس الحكومة نتنياهو وكلفها دراسة وضع البؤر الاستيطانية غير القانونية في المناطق المحتلة، والتي وقف على رأسها قاضي المحكمة العليا المتقاعد إدموند ليفي، بشرعنة جميع هذه البؤر في الضفة الغربية بأثر رجعي، حتى من دون اتخاذ الحكومة قراراً في هذا الشأن، وقالت: إن الادعاء أن إسرائيل هي قوة محتلة في الضفة الغربية هو ادعاء باطل من أساسه.

كما أوصت اللجنة نفسها بتغيير النظام القانوني المعمول به في المناطق المحتلة بصورة جذرية، وإلغاء سلسلة طويلة من القوانين والقرارات الصادرة عن المحكمة العليا والنيابة العامة، وذلك بهدف إتاحة المجال أمام إمكان «تطبيق حق اليهود في الاستيطان في جميع أنحاء يهودا والسامرة (الضفة الغربية)».

وقد قدمت هذه اللجنة توصياتها إلى رئيس الحكومة في أواخر حزيران ٢٠١٢، وجرى نشرها على الملأ يوم ٩ تموز ٢٠١٢. كما جرى نقلها إلى المستشار القانوني للحكومة الإسرائيلية يهودا فاينشتاين الذي يملك صلاحية قبولها أو رفضها. وأعرب رئيس الحكومة في بيان خاص صادر عن ديوانه عن تقديره للعمل الذي قام به القاضي ليفي والذين عملوا معه، واصفاً إياه بأنه «عمل جاد وهادئ». وأضاف: إنه سيرفع توصيات اللجنة إلى اللجنة الوزارية لشؤون الاستيطان التي شكلها مؤخراً لاتخاذ قرار بشأنها. وقال نتنياهو: إن تقرير «لجنة ليفي» يتطرق إلى مسألة شرعية مشروع الاستيطان في يهودا والسامرة (الضفة

الغربية) بناءً على وقائع وقضايا كثيرة، ويجب دراسته بصورة جادة. وطالب عدد من أعضاء الكنيست من الأحزاب اليمينية بأن تتبنى اللجنة الوزارية لشؤون الاستيطان توصيات «لجنة ليفي». وقالت عضو الكنيست تسيبي حوتوفيلي (ليكود) إنها بدأت جمع توقيعات أعضاء كنيست على مشروع قانون جديد ينص على تبني هذه التوصيات والبدء بتطبيقها فوراً.

وأقيمت هذه اللجنة عقب ممارسة المستوطنين ضغوطاً كبيرة على الحكومة؛ لبلورة تقرير قانوني مضاد لتقرير قانوني سبق أن وضعته المحامية طاليا ساسون التي كانت تشغل منصباً رفيع المستوى في النيابة الإسرائيلية العامة في العام ٢٠٠٥ بتكليف من رئيس الحكومة في ذلك الوقت أريئيل شارون، وأشارت فيه إلى وجود أكثر من ١٢٠ بؤرة استيطانية غير قانونية في الضفة الغربية، وتعهد شارون وخليفته إيهود أولمرت بتفكيكها. وتوقعت مصادر قانونية رفيعة المستوى أن يرفض المستشار القانوني للحكومة توصيات «لجنة ليفي»، كونها تتناقض مع مواقف المحكمة الإسرائيلية العليا التي تعتبر الضفة الغربية منطقة خاضعة للاحتلال، كما أنها تتناقض مع مواقف النيابة الإسرائيلية العامة التي طرحت أمام المحكمة العليا طوال الأعوام الفائتة. وقال أحد هذه المصادر لصحيفة (هآرتس) إن توصيات «لجنة ليفي» من شأنها في حال قبولها أن تورط إسرائيل في الساحة الدولية، وأن تؤدي إلى مزيد من العزلة المفروضة عليها. وأضاف إن هناك إجماعاً في المحافل القانونية الدولية على أن

التي تُعرف الآن باسم الضفة الغربية لا يمكن اعتبارها «محتلة» وفق المعنى القانوني للكلمة، إذ لم تكن فيها سيادة معترف بها قبل احتلالها من طرف إسرائيل، ولم تكن هناك قط دولة اسمها فلسطين، ولم تقم أي أمة على الإطلاق بتحديد القدس عاصمة لها، رغم أنها كانت تحت السيطرة الإسلامية طوال مئات الأعوام. أمّا اسم «الضفة الغربية» فقد جرى لأول مرة العام ١٩٥٠، لدى قيام الأردن بضم هذه المنطقة إليه، من أجل التمييز بينها وبين بقية مناطق المملكة التي تقع على الضفة الشرقية من نهر الأردن. وتشكل هذه المواقف جزءاً من التبريرات التي تُساق بين الفينة والأخرى لانتزاع اعتراف بشرعية إسرائيل كـ «دولة يهودية إلى الأبد».

إسرائيل والولايات المتحدة

لا شك في أن مواقف حكومة نتنياهو إزاء المسألة الفلسطينية تتأثر إلى حد كبير بجوهر العلاقات القائمة حالياً بين إسرائيل والولايات المتحدة.

وبموجب القراءات الإسرائيلية المتعددة، نجحت إسرائيل بزعامه نتنياهو في إحداث تغيير جذري في جدول أعمال الإدارة الأميركية. فقبل عام ونصف العام كان الموضوع الفلسطيني هو أحد أهم الأسباب لعدم الاستقرار في المنطقة، وكانت الولايات المتحدة تعتبر السعي إلى حل الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي مصلحة عليا بالنسبة لها وعاملاً مهماً من أجل توطيد مكانتها في المنطقة. لكن جميع هذه الاعتبارات تراجعت

منطقة الضفة الغربية هي منطقة محتلة، وهذا ما أكدته، أيضاً، محكمة العدل الدولية في لاهاي. وشنت المحامية طالبا ساسون هجوماً حاداً على توصيات «لجنة ليفي» وأكدت أن قبولها سيضع إسرائيل في مواجهة خطيرة مع العالم كله.

مع ذلك، لا بُدّ من الإشارة إلى أن الحكومة الإسرائيلية الحالية، ومنذ بدء ولايتها قبل أكثر من ثلاثة أعوام، لا تتعامل على أنها قوة محتلة في الضفة الغربية. وهذا الأمر لا يتم خلسة أو في الخفاء فحسب، بل أيضاً على رؤوس الأشهاد. ولإثبات ذلك يكفي أن نستعيد جملاً قليلةً قالها نتنياهو في سياق الخطاب الذي ألقاه أمام جلسة مشتركة لمجلسي الكونغرس الأميركي في ٢٤ أيار ٢٠١١، وورد فيها: «إن الشعب اليهودي ليس محتلاً أجنبياً في يهودا والسامرة (الضفة الغربية). نحن لسنا كالبريطانيين في الهند، أو كالبجيكين في الكونغو، فالأرض هي أرض أجدادنا - أرض إسرائيل، حيث كان أبراهام قد حمل إليها رسالة التوحيد... ولا يمكن للتاريخ - مهما تم تحريفه - أن ينفي حقيقة وجود صلة تمتدّ إلى أربعة آلاف عام بين الشعب اليهودي والأرض اليهودية». كذلك يكرّر مسؤولون إسرائيليون كثيرون، في مقدمهم نائب وزير الخارجية داني أيلون، في الآونة الأخيرة، أن هناك فهماً مغلوفاً حيال كل ما يرتبط بـ «حق إسرائيل في الضفة» التي تحظى عادة بتسمية «الأراضي المحتلة»، لكن في حقيقة الأمر يجدر تسميتها «أراض متنازع عليها». وبرأيه فإن سبب ذلك يعود إلى أن المنطقة

خلال العام الفائت، واحتلت المسألة الإيرانية طليعة اهتمامات العالم الغربي، تاركة وراءها المسألة الفلسطينية. كما أن ثورات «الربيع العربي» والأحداث المأساوية في كل من سورية ومصر ساهمت في صرف الاهتمام عن المسألة الفلسطينية. أما الجامعة العربية، التي كانت الجهة الأهم التي تساعد في طرح هذه المسألة على جدول أعمال المجتمع الدولي، فقد خسرت الكثير من نفوذها، ولم تعد قادرة على أن تكون طرفاً مؤثراً على الساحة الدولية. وفي موازاة ذلك، أظهرت الحكومة اليمينية برئاسة نتنياهو قدرة مذهلة على البقاء في الحكم مدة طويلة موحدة الصفوف وثابتة. وعلى ما يبدو نجحت، أيضاً، في اقناع أوساط دولية عديدة بأنه في ظل الثورات في العالم العربي والشرق الأوسط، فإن معالجة الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني تتطلب الكثير من الحذر، ويجب أن تكون على مراحل.

وتشير بعض القراءات إلى أن إعادة المسألة الفلسطينية إلى رأس جدول الأعمال الدولي، يمكن أن تتم في واحدة من حالتين:

أولاً - أن يجري حل المشكلة الإيرانية في غضون الأشهر المقبلة.

ثانياً - أن يُنتخب الرئيس باراك أوباما لولاية ثانية، ولا سيما أنه سبق أن أظهر استعدادَه السعي إلى حل الصراع بالاستناد إلى حل الدولتين، وأن يقوم في إثر ذلك بممارسة ضغوط كبيرة على إسرائيل بحيث يضطرها إلى إظهار المزيد من المرونة في مواقفها والسير في اتجاه التسوية الدائمة (غلعاد شير وزكي شالوم،

«مباط عال»، معهد دراسات الأمن القومي في جامعة تل أبيب، أيار ٢٠١٢).

في المقابل، تؤكد قراءات أخرى أن دراسة مواقف كل من أوباما والمرشح الجمهوري ميت رومني إزاء الشرق الأوسط، من شأنها أن تبدد التنبؤات المتشائمة التي تتوقع أن يؤدي فوز أوباما إلى عودة الضغوط على إسرائيل. وتشدد على أنه حتى لو فاز أوباما بولاية ثانية، فإنه سيواجه مجلس نواب يسيطر عليه الجمهوريون، إذ إن احتمالات فوز الديمقراطيين بالأغلبية في هذا المجلس ضعيفة، وينطبق هذا، أيضاً، على مجلس الشيوخ. وفي حال تحقق هذا السيناريو؛ سيجد البيت الأبيض نفسه محشوراً بين هذين المجلسين، الأمر الذي سيقصص هامش تحركه إزاء إسرائيل. فضلاً عن ذلك، ثمة شك في أن الرئيس أوباما سيبدل كثيراً من الجهود على الصعيد الإسرائيلي - الفلسطيني خلال ولايته الثانية. فمنذ البداية لم يكن تدخل أوباما على هذا الصعيد منطلقاً من التزامات أيديولوجية عميقة كما كانت الحال مثلاً مع الرئيس الأسبق جيمي كارتر، وإنما كان نابعاً من رؤية إستراتيجية باردة وعقلانية.

فقد بنى أوباما توجهه هذا آملاً أن يؤدي التوصل إلى تسوية بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية إلى بلورة كتلة سنية معتدلة تعمل برعاية الولايات المتحدة الأميركية على لجم الخطر الإيراني. وضمن هذا المنظور جاء الضغط الذي مارسته إدارة أوباما في المرحلة الأولى، والذي أدى إلى تعكير العلاقات بين

وبين إسرائيل (أبراهام بن تسفي، «يسرائيل هيوم»، ١٦ أيار ٢٠١٢).

بناءً على ذلك، من المتوقع - في المدى المنظور - أن يظل منهج ترسيخ الاستيطان مهيمناً على جدول أعمال الحكومة الإسرائيلية، وأن تُعالج المسألة الفلسطينية ببعض الإجراءات قصيرة الأمد، وهذا ما شفت عنه نتائج الزيارة الأخيرة التي قامت بها وزيرة الخارجية الأميركية هيلاري كلينتون في أواسط تموز ٢٠١٢ والتي جرت بعد عشرة أشهر من زيارتها السابقة، وجاء ترتيب موضوع الجمود المسيطر على عملية السلام بين إسرائيل والفلسطينيين خلالها في المرتبة الثالثة والأخيرة بعد الموضوع الإيراني، وبعد موضوع مستقبل العلاقات بين مصر وإسرائيل في إثر نجاح مرشح حركة «الإخوان المسلمين» في انتخابات الرئاسة المصرية.

الدولتين. لكن موجة الثورات التي اجتاحت العالم العربي العام الفائت غيرت جدول الأعمال العربي والإقليمي، وأنها محاولة الربط بين القضية الفلسطينية وبين الأهداف الإستراتيجية للإدارة الأميركية في منطقة الخليج. ومن الصعب أن يختار أوباما خلال العامين المقبلين العودة إلى محاولة حل الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، الذي، فضلاً عن تعقيده، بات اليوم منقطعاً عما يجري في المنطقة. لذا، من المتوقع أن يحاول أوباما التقدم نحو حل مؤقت، أو أن يسعى لحل بعض المشكلات الأساسية. أمّا في حال فوز رومني، الذي يبدو في نظر الجمهور مديراً ناجحاً وقادراً على تحقيق الازدهار الاقتصادي، فليس من المنتظر أن يبدي اهتماماً بالموضوع الفلسطيني - الإسرائيلي في بداية ولايته، الأمر الذي سيقصص الاحتكاكات بينه

هل يلتحق قطاع غزة بمصر بعد الإلتحاق «حماس» بـ «إخوانها» في دول الربيع العربي؟

محمد هواش*

سياسي إقليمي يريد استخدام فلسطين ورقةً في صراعاته ومساوماته على مستقبل المنطقة. وصعود الإسلام السياسي في مصر وانتخاب رئيس مصري ينتمي إلى هذا التيار قد يؤدي إلى انتقال الرعاية المصرية من مشروع (أوسلو) إلى معارضة هذا المشروع، من دون القدرة على إقناع الشركاء الآخرين بمشروع آخر أو فرضه بالقوة، وليس في محله انتظار مشروع مصري جديد قبل استقرار النظام السياسي المصري واستكمال حلقات بناء هذا النظام بما ينسجم مع الوضع الجديد وظهور لاعبين جد - في تقرير مستقبل مصر (المجلس العسكري، ميدان التحرير، تيار الإسلام السياسي...) - لهم تصورات متباينة لا تزال مثار جدل في أوساط النخب المصرية بما فيها النخب الثورية. ونقول

تتفاعل الثورة المصرية بنتائجها واحتمالاتها والتغييرات السياسية العميقة التي واكبتها بصورة تحمل فرصاً ومخاطرَ على الوضع الإقليمي بما فيه الوضع الفلسطيني المأزوم والمحكوم بمعادلات القوة الإقليمية والدولية، باعتبار مشروع إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية وإقامة الدولة الفلسطينية كان وليد شراكة فلسطينية عربية (مصرية - خليجية - مغربية) دولية منذ اتفاق (أوسلو). وأي اهتزاز أو تغيير في الركيزة العربية لهذه الشراكة قد يؤدي بدوره إلى تغيير معادلات سياسية. فمصر كانت راعيةً للفلسطينيين إلى جانب العربية السعودية في هذا المشروع. ورعايتها تلك صنعت لها مشكلات مع محور

*كاتب وصحافي.

لمشكلاتهم المعقدة. وهو إلى ذلك وعدهم بدراسة ملفات المصالحة ودراسة أي مشاريع تمكّن مصر والفلسطينيين من تخفيف حدة حصار غزة. ولم يعد مرسي أحداً من الفلسطينيين بتغيير قواعد اللعبة السياسية، ولا تزال ملفات فلسطين بأيدي من أداروها على مدار سنوات طويلة.

لكن هذا ليس كل شيء. فمصر في جمهوريتها الثانية تواجه تحديات جمة في الموضوع الفلسطيني لا تستطيع الفكك أو التهرب منها من دون ثمن وثمان كبير، يمكن إيراد بعض منها:

براغماتية وشعبوية

أولاً - جاء الرئيس مرسي إلى الحكم بعد إطاحة نظام مبارك في إطار موجة شعبية عارمة نجمت عن غضب المصريين من أوضاعهم الداخلية وسخطهم من المسؤولين عنها ومن سخطهم على سياسات لا تروق لهم بصرف النظر عن صوابها من عدمه، وما أجاج السخط والشعبوية التحريض المتواصل من قبل محور سياسي إقليمي في المنطقة قاده إيران وتحالفت خلاله مع المعارضة القومية والإخوانية ضد سياسة مصر الفلسطينية واقتصار ردودها على إسرائيل - وحصارها الشعب الفلسطيني خصوصاً في قطاع غزة - على أشكال من الاحتجاج الدبلوماسي كوقف الاتصالات، واستدعاء السفير وخلافه. وقد رأينا كيف حمل هذا الاتجاه مسؤولية العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة «الرصاص المصبوب» على مصر واتهمها بالمشاركة في العدوان من خلال إغلاق المعابر مع غزة ومنع أي أشكال من

لا يوجد مشروع مصري جديد واضح ومحدد في الموضوع الفلسطيني؛ لأن مشروع (أوسلو) لا يزال القاعدة في العمل السياسي الفلسطيني والعربي الرسمي، ولأن تيار الإسلام السياسي الفلسطيني انخرط في هذا المشروع منذ وافق على الدخول في انتخابات العام ٢٠٠٦ وشكل حكومتين فلسطينيتين برئاسته قبل أن ينقلب على السلطة في ١٤ حزيران ٢٠٠٧. وما يعتقد أنه مشروع المقاومة ليس مشروعاً سياسياً ولا ينطوي على حل عملي للقضية الفلسطينية. فالمقاومة هي أسلوب عمل ووسيلة ضغط في مواجهة إسرائيل لدعم مشروع سياسي وتسوية سياسية، لكنها ليست مشروعاً لأي حل سياسي. التحاق حركة المقاومة الإسلامية «حماس» بمنظومة الربيع العربي تحت قيادة الإسلام السياسي في مصر وتونس والمغرب بعد فك تحالفها السياسي مع سورية وإيران؛ وضعها في موقع أقرب إلى حركة «الإخوان المسلمين» المصرية وإلى ممثلها في الرئاسة الدكتور محمد مرسي، بصرف النظر إن كان قادراً على إعطاء «حماس» ما تريده أم لا. فهو أولاً ليس الرجل الأقوى في مصر، وثانياً مصر ورئاستها ليستا حزباً أو حركةً سياسية، بل دولة ذات إرث ثري بالقوانين والتعاقدات الداخلية والخارجية، وليس سهلاً أن تتمكّن مصر تحت قيادة أي من تياراتها السياسية الثورية من إدارة الظهر لهذه التعاقدات حتى لو رغبت في ذلك. مع أن الانطباع السائد لدى القيادة الفلسطينية هو أن الرئيس مرسي مستمع جيد لما يريده الفلسطينيون ومتفهم

في مشاكل وأزمات لم تدرج بعد على جدول أعمال الجمهورية الثانية بخلاف النقاش الشعبي في وسائل الإعلام. ولهذا قد يكون أمام مرسي حاجة ملحة لوضع خطوط حمراء أمام حركة حماس والحركات العسكرية الفرعية لها في قطاع غزة. وإذا ما وضعت خطوط من هذا النوع فإن حركة حماس تفقد سلاحاً مهماً من أسلحتها ضد إسرائيل وضد الرئيس الفلسطيني محمود عباس، كما تنهار خطوط دفاعها عن ادعاء احتكار سلاح المقاومة وحشر هذه العمليات (من سيناء) ضمن عمليات المقاومة بعد تضيق إسرائيل هوامش المقاومة المسلحة من قطاع غزة وإدخال «حماس» في معادلة التهديد والتهديد بانهيائها، أي التهديد بانهاية حكم «حماس» في غزة. ولهذا ربما قد تأتي «حماس» راغبةً وصاغرةً وتتنازل عن هذه الورقة أمام إغراء مصر «الإخوانية»، أو ضغوط الأصل على الفرع، بعد هجر حلفها القديم والتحاقها بحلف الربيع العربي.

ولا يوجد على جدول أعمال مصر ولا أحزابها الثورية تغيير العلاقة مع إسرائيل من سلام بارد إلى نقيضه، وليست مصر في وارد إعادة عقارب الساعة إلى الوراء ٣٧ عاماً هي عمر اتفاقية (كامب ديفيد)، من دون أن يعني هذا تحسين الاتفاقية وتحسين ظروف النقاش مع الإسرائيليين لإحياء عملية سلام هدفها إقامة دولة فلسطينية لا إهدار الحقوق الفلسطينية واختزالها إلى سلام اقتصادي أو إلى إقامة كيان فلسطيني غير قابل للحياة في الضفة وإبعاد غزة جنوباً باتجاه مصر والتحلل من المسؤولية الدولية عن احتلالها.

الدعم، والاكتفاء ببيانات الشجب والاستنكار والتحرك الدبلوماسي. وهذه الشعبية تضغط على الرئيس مرسي لاتخاذ مواقف جديدة في الموضوع الفلسطيني لا تكرر مواقف عهد مبارك نفسها. ولا تحيد عن القاعدة القانونية لعلاقات مصر وتعاقباتها الخارجية. ولهذا نشأ بعد تولي مرسي الرئاسة ميل إلى إبقاء الملف الفلسطيني - الإسرائيلي في يد المجلس العسكري الأعلى، وتحميل المجلس المسؤولية عن أي فشل أو تكرار للموقف الرسمي المصري خلال السنوات الماضية مع إجراء بعض التحسينات على هذه السياسة اقتضتها إطاحة مبارك ورجاله بعد تدخل وتعارض مصالح لهم مع المصالح المصرية العامة. وبالطبع لا تزال لعبة شد حبل قوية تجري في مصر بين المجلس العسكري وحركة «الإخوان المسلمين» في مصر. والرئيس مرسي جزء مهم من هذه اللعبة.

الإخوان: مصر أولاً

ثانياً - يحتاج الرئيس مرسي وجماعة «الإخوان المسلمين» من حركة المقاومة الإسلامية «حماس» الانضباط لسياسات مصرية تقودها الجماعة في سيناء. أي أن تمتنع «حماس» وتمنع، أيضاً، أي هجمات فلسطينية ضد إسرائيل انطلاقاً من سيناء؛ لأن من شأن هذا إخراج الرئيس مرسي وجماعة الإخوان في العلاقة الرسمية مع إسرائيل، بل أكثر من ذلك، فإن من شأن استمرار نشاط أو استسهال شن هجمات فلسطينية من سيناء على إسرائيل أن يؤدي إلى توريث مصر

فمصر ربطت سلامها مع إسرائيل بإقامة سلام مع الفلسطينيين، وأنه لن يكون هناك سلام شامل في المنطقة من دون حصول الفلسطينيين على حقوقهم السياسية والوطنية.

المصالحة

ثالثاً - تستحق المصالحة الوطنية الفلسطينية مع انقسام أو دونه أن تكون عنواناً رئيساً في العلاقة بين مصر والقضية الفلسطينية اليوم.

إذ لا تستطيع مصر "الإخوانية" أن تواصل رعايتها القضية الفلسطينية على الأسس والمبادئ الواردة أعلاه مع الانحياز إلى أي من طرفي الانقسام. كما أن لديها فرصة تاريخية لأن تتقدم إلى دور إقليمي من موقع توحيد الفلسطينيين، وهي لديها القدرة على إقناع حركة حماس بإبداء مرونة حيال إنهاء الانقسام، والتراجع عن مواقفها بعد فوز "الإخوان المسلمين" برئاسة مصر، وتلاشي قيمة الاحتفاظ بقطاع غزة قاعدة "إخوانية وحيدة"، (إن جاز التعبير) بعد فوز "الإخوان المسلمين" بغالبية مقاعد البرلمان في تونس والمغرب ومصر، وإبقاء غزة قيمة رمزية لرفض إسرائيل والغرب فك الحصار عن سكانها استناداً إلى قيم تنتمي إلى الماضي لا إلى الحاضر والمستقبل، حيث يجري الحديث اليوم عن تعاون بين دول الغرب ودول الربيع العربي المحكوم عموماً بغلبة "الإسلام السياسي"، وتتردد بين الفينة والأخرى معلومات لم تؤكّد بما فيه الكفاية أن "إخوان" مصر وعدوا واشنطن باحتواء "إخوان" فلسطين.

إذن يمكن الحديث عن دور مصري جديد فيما يتعلق بالمصالحة ينطلق من اعتبار توحيد الفلسطينيين في نظام سياسي واحد وحكومة واحدة على قاعدة أن نجاحها في ذلك يعد نصراً إقليمياً أول لـ"الإخوان المسلمين"، حيث فشل آخرون بمن فيهم مصر مبارك، وهو أمر يسهل على مصر مرسى الحديث بصوت أعلى وأقوى مع إسرائيل وغيرها ممن يلعبون دوراً إقليمياً أو يبحثون عنه.

وكل ذلك لا يتعارض مع نية مصر إبقاء ملف المصالحة الفلسطينية مع جهاز المخابرات المصرية برئاسة اللواء مراد موافي الذي نجح في فتح قنوات حوار وتقاوم بين حركتي "فتح" و"حماس" والحفاظ على استمرارها من دون ترجمتها إلى واقع، إذ أصرت حركة "حماس" على انتظار نتائج الانتخابات الرئاسية في مصر معتقدة أن الكلمة العليا ستكون لها في أي حديث عن المصالحة.

صحيح أن الرئيس مرسي استقبل حتى الآن الرئيس محمود عباس ورئيس المكتب السياسي لـ "حماس" خالد مشعل، ورئيس الوزراء الفلسطيني المقال إسماعيل هنية، وأنه قدم لفتات رمزية مهمة لـ "حماس" كاتصاله بالقيادي في الحركة عزيز الدويك بعد إطلاق سراحه من سجنه الإسرائيلي، ولكنه أبلغ الجميع رغبته في مساعدة الفلسطينيين وإبقاء ملف المصالحة في يد من يتابعونها. وأن مبادئ المصالحة لن تتغير، ما يعني عدم ارتجال حل يؤدي إلى تعقيد الأوضاع على الفلسطينيين والمصريين في المستقبل.

تأخرت المصالحة لأسباب فلسطينية وأخرى غير فلسطينية. سبب التأخير هو رفض حركة حماس إجراءً أخيراً في المصالحة هو الانتخابات العامة الرئاسية والتشريعية والمجلس الوطني. و"حماس" لا تريد انتخابات لا اليوم ولا غداً ولا بعد ٤ سنوات. لأنها ترفض مبدأ تداول السلطة خشية خسارة شرعية تمثيلها للفلسطينيين في الأرض المحتلة منذ العام ١٩٦٧.

وهي وافقت على مبدأ المصالحة في لحظة ضعف مواردها المالية. إذ تريد من السلطة الوطنية برئاسة محمود عباس الاستمرار في دفع رواتب ٧٤ ألف موظف في غزة وتمويل خدمات الصحة والتعليم والشؤون الاجتماعية والأسرى في القطاع.

مصر لديها اليوم قوة طمأنة لحركة حماس في إجراء انتخابات، ولديها القدرة على توفير ضمانات بأن الخلافات لا تحل إلا بانتخابات حرة ونزيهة. وبأن صندوق الاقتراع يجب أن يحترم وأن نتائجه قد لا تكون معاكسة لدول الربيع العربي.

مع ذلك لن تكون عملية إقناع "حماس" سهلة ولن تسير المصالحة في خط مستقيم، مع شح الموارد لتنفيذ بنودها ولأنها ترهق الموازنة الفلسطينية بعشرات ملايين الدولارات وربما مئات على مدار السنة.

هل تندفع غزة جنوباً؟

رابعاً - التحدي الأخطر أمام الرئيس مرسي وأمام الفلسطينيين جميعاً في المرحلة المقبلة هو

قبول التحاق «إخوان غزة» بـ «إخوان مصر». وإلحاق قطاع غزة بمصر بعيداً عن الضفة الغربية. وتحرير إسرائيل من المسؤولية القانونية كسلطة احتلال بحسب القانون الدولي والأمم المتحدة. وتدرس حركة حماس إعلان قطاع غزة محرراً بالتفاهم مع مصر، ويفك ارتباط قطاع غزة التجاري بإسرائيل وإقامة علاقات تجارية مماثلة مع مصر وتفعيل معبر رفح وفتحه بصورة دائمة. وبما أن قطاع غزة ليس محرراً. وإسرائيل تسيطر عسكرياً على حدوده البحرية والجوية وحتى البرية، فإن أي إعلان من هذا النوع ينطوي على مغامرة سياسية كبرى. إذا لم يترافق مع انسحاب إسرائيلي حقيقي أو اتفاق على مكانة قطاع غزة الجديدة وحدوده مع إسرائيل.

وأحد شروط إعلان قطاع غزة محرراً يتمثل في تحرير بحر غزة وأجوائها من السيطرة الإسرائيلية وتواصل الفلسطينيين في غزة مباشرة مع العالم بلا وسيط ثالث سواء أكان إسرائيلياً أم مصرياً.

وهذا ليس إلا الجانب الواضح من الصورة. لكن الأخطر بكثير هو «تبليغ» حركة حماس هذه الهدية المسمومة؛ لتسهيل تمرير تعميق احتلال إسرائيل للضفة الغربية واحتواء مشكلات احتلالها بمشاريع عبّرت إسرائيل عنها كثيراً، تارةً بمشروع ضم الضفة وأخرى بتطبيق القانون الإسرائيلي عليها وأخرى بالسلام الاقتصادي ورابعة بحل «بولتين» من دون القدس ومن دون عودة أي لاجئ ومن دون تفكيك أي مستوطنة، ومصادرة مصادر المياه في الضفة الغربية؛ أي بحل إسرائيلي للقضية الفلسطينية.

كما أن إعلان قطاع غزة محرراً يعني تغيير الوضع القانوني والدولي لقطاع غزة كمنطقة فلسطينية تقع تحت الاحتلال الإسرائيلي؛ ما يؤدي إلى ظهور كيان ليست له سمة الدولة وغير معترف به قانونياً. وسيكون عبئاً على مصر رعاية ومسؤولية أمنية ودوراً لمصر في محيطها العربي - الإسلامي، والذي ضعف إلى أبعد الحدود في عهد الرئيس المخلوع حسني مبارك.

وثمة مضار كبرى لخطوة إعلان قطاع غزة محرراً بالتعاون مع مصر خارج الشرعية الفلسطينية ووحدة الحركة الوطنية الفلسطينية؛ لأن ذلك يؤيد الفرقة السياسية والجغرافية والوطنية بين الفلسطينيين ومشروعهم لإقامة دولة على أنقاض الاحتلال. ويضعف أدوات النضال لإنهاء الاحتلال. ويقضي على احتمال إقامة دولة فلسطينية موحدة على الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ بما فيها القدس.

من المشكوك فيه أن توافق مصر على خطوة التحاق قطاع غزة بمصر استكمالاً لالتحاق «حماس» بـ «إخوان» مصر؛ لأن الالتحاق السياسي يتغير بتغير الحكم أو ظروف سياسية أقل شأنًا، أما الالتحاق القانوني والجغرافي فله اعتبارات أكثر تعقيداً، وعملياً فقد أوكل الرئيس مرسي ملف غزة لرجال الدولة المصرية الذين يدرسون ويقررون ويديرون بهدوء وبأعصاب

باردة ما هو في مصلحة مصر وفلسطين معاً، لا ما هو في مصلحة حزب أو حركة سياسية من هنا أو هناك. ولا يتوقع أحد أن الخبرة السياسية لجماعة «الإخوان المسلمين» في مصر تسمح لها أن تتوقع في حدود مصر التاريخية إلى الأبد. فإذا كان الرئيس مرسي تحدث في خطاب الرئاسة عن أن مصر لا تتدخل في شأن داخلي لأي دولة وأنها لن تسمح لأحد ما بتجاهل حقوقها ومصالحها. فإن هذه الحقوق والمصالح يجري تعريفها بين فترة وأخرى، وإذا ما فتح باب الحرية الجديد لمصر إعادة تعريف مصالحها الإقليمية؛ فإن مجالات ومناطق وقضايا كثيرة في الإقليم تهم مصر من منابع النيل إلى آسيا الصغرى إلى الخليج العربي. وهناك قوى إقليمية تنازع مصر مكانتها القديمة كرائدة للقومية العربية، وركيزة أساسية للأمن القومي العربي. فلسطين لم تخرج من خريطة المصالح المصرية في قوتها وضعفها. حتى لو مال رئيسها إلى هذا الفصيل الفلسطيني أو ذاك. لكن قواعد الدولة المصرية هي التي تحكم أولاً وأخيراً علاقات مصر الخارجية وعلى قواعد قانونية بالآخرين بمن فيهم الفلسطينيون.

أخيراً وليس آخراً، لم تنجز ثورة مصر بعد مهماتها كاملةً بالكرامة والعدالة والتنمية. ولم تستقر بعد على منظومة عمل خارجية جديدة. وما تقدم ليس أكثر من فرضيات تحتاج إلى اختبار.

بين المصالحة الوطنية ومشروع الدولة الاسلامية...!

أكرم عطا الله*

الأنظمة السياسية سواء المتقدمة منها أو حتى أنظمة العالم الثالث، فالأسئلة الكبيرة حول قدرة هذا النظام على إدارة حياة الفلسطينيين وإدارة الصراع مع إسرائيل.

من حق الفلسطينيين أن يتساءلوا كثيراً، من حقهم أن يصابوا بدهشة اللحظة وهم يتابعون بيأس وإحباط شديدين كل جولات المصالحة ونهاياتها الممتدة عبر سنوات وعبر عواصم كانت في البداية محط اهتمام فلسطيني، ولكن بعد تكرار المشهد الممل، لم تعد كذلك، وأصبحت النتيجة معروفة سلفاً يجيب عنها الفلسطينيون أحياناً بتندر كبير مستبقين النتيجة المعروفة.

هذا العام بدا أن كوة الأمل بدأت تتسع، فالمنطقة برمتها اهتزت وأحدثت تغيرات هائلة في بنية النظام العربي، فبعضها تغير والبعض

هل يمكن إتمام المصالحة بين طرفي الخلاف في الساحة الفلسطينية؟ ربما أن هذا السؤال بدا أكثر منطقياً من السؤال القديم والذي كان يحمل قدراً من الأمل بإنهاء كابوس استمر كل هذا الوقت الطويل والذي كان على ألسنة العامة والمتابعين وهو: «متى يمكن إتمام المصالحة؟» وقد تراجع السؤال الأخير لصالح السؤال الأول بعد كل جولات الفشل التي استمرت بين الجانبين ومحاولات تشابهت بنتائجها والتي عكست بمجملها فشل الأطراف الفلسطينية في إعادة بناء النظام السياسي، وعجزها عن الاتفاق والتوافق، وهذا العجز ربما دفع بأسئلة أكثر صعوبة حول مستوى الأداء الفلسطيني الذي يصعب عليه إنجاز ما هو سياق طبيعي في كل

كاتب رأي.

الأخر يقترب أكثر من رغبات شعبه، ومنهم النظام السياسي الفلسطيني ممثلاً بالفصليين الأكبرين حركتي فتح وحماس اللتين وقعتا العام الماضي اتفاق القاهرة، ولكن الحوارات بعده استؤنفت بتعثر، ومع بداية هذا العام بدأت الأمور تتحرك باتجاه تقارب مختلف سواء على صعيد

الكيمياء الشخصية والتي تمثلت بلقاء الرئيس عباس برئيس المكتب السياسي لحركة حماس وما رافقه من إشادة كل منهما بالآخر، وكذلك اللقاء المهم الذي جمع الرئيس عباس بالسيد إسماعيل هنية وضم وفده حينها قادة حركة حماس بقطاع غزة وأعضاء مجلسها التشريعي الدكتور محمود الزهار والدكتور خليل الحية وكذلك على صعيد التوافق بتوقيع اتفاق الدوحة في العاصمة القطرية.

لقد شكل اتفاق الدوحة إضافةً كبيرةً لجهود المصالحة التي تسير متعثرةً منذ أعوام - وتبعثر أقل منذ أيار الماضي - بمسألتين مهمتين بدا أنهما لا بد أن تتمكنا من التقدم بالمسار وهما: الأولى - أن الاتفاق تمكن من إنهاء آخر عقبة في طريق المصالحة وهي عقدة رئيس الحكومة والتي ظلت الحوارات تراوح مكانها منذ تسعة أشهر؛ بسبب هذه العقدة، حيث نص الاتفاق على أن يرئس الرئيس الفلسطيني الحكومة.

الثانية - وهي دخول قطر على خط المصالحة؛ ما شكل إضافةً كبيرةً للجهود المصرية، لما تمتلكه قطر من قوة مالية قادرة على ضمان أي اتفاق من الناحية المالية، وللدور الكبير الذي بدأت تلعبه الدوحة في الآونة الأخيرة

وخصوصاً بعد التغييرات في الإقليم والتي بدا فيها أن قطر بدأت تأخذ دور الدولة المركزية التي يمتد نفوذها وإمكاناتها وقوتها للتأثير والتغيير في الدول الأخرى.

ولم تكذ الأطراف توقع اتفاق الدوحة الذي حمل معه من الأمانى والأمل ما لم تحمله أي محطة أخرى من محطات المصالحة، حتى صدرت أصوات من حركة حماس في قطاع غزة عبر عنها قيادات وأعضاء في المجلس التشريعي تعلن أن «ترؤس الرئيس رئاسة الحكومة أمر مخالف للقانون» كان من الواضح أن المسألة ليست مسألة قانونية بقدر ما أنها للبحث عن مبررات ورفض ومعارضة الاتفاق، فغزة ومؤسساتها هي حالة ليست قانونية ويتم تجاوز القانون في كثير من المسائل، وفهم الجميع أن استدعاء القانون ليس للالتزام به بقدر استخدامه وتوظيفه لعرقلة الاتفاق، وقد اتضح، لاحقاً، أن هناك تبايناً لدى حركة حماس وخلافاً بين الخارج وقطاع غزة، فالخارج يريد مصالحةً، وغزة تعرقل، واتضح مع مرور الأشهر القليلة الماضية أن لغزة وجهة أخرى ومشروعاً آخر تسرّب من بين تصريحات بعض القادة، وبدأ يتخذ هذا المشروع عناصر قوة مع التطورات الإقليمية وخصوصاً الانتخابات في مصر، وهذا المشروع يتعارض كلياً مع المصالحة، ولنحاول قراءة منطق حركة حماس وتفكيرها وخاصةً غزة، والتي يبدو أنها تمكنت في الآونة الأخيرة من إقناع الحركة بمشروعها.

فحركة حماس هي تنظيم أيديولوجي يشق برنامج السياسي من عمومية الفكر، والبرنامج

قائم على تحرير فلسطين من خلال الدولة الإسلامية الكبرى بعد إقامتها، فقد فتحت حركة حماس في قطاع غزة صراعاً مسلحاً مع حركة فتح وتمكنت من طرد الأخيرة من القطاع لتسيطر عليه بالقوة، وقد دفعت ثمن هذه السيطرة بالحصار والإغلاق، وبحث عن شرعية في الإقليم وطوال خمس سنوات لم يعترف بها أحد، وكان حلمها قائماً على مساندة من الخارج قد تحدثها تغييرات إقليمية، وهذا ما حصل، وبالتالي باتت تشعر بأنها تمتلك رؤية صحيحة قد بدأت تتحقق وتضيف لها ولمشروعها قوة على الأرض، وقد بدأت تخرج من الحصار للإقليم الذي بدأ يسيطر عليه الإخوان المسلمون.

أما المشروع الآخر - وهو مشروع السلطة القائم على دولة بحدود ٦٧ من خلال المفاوضات - فقد تلاعبت إسرائيل بما يكفي بالمفاوضات وصولاً إلى استحالة الحل، وها هو المشروع الوطني الذي اضطرت حماس في فترة اشتداد الحصار إلى المصادقة عليه بدأ يتلاشى، والمفاوضات ثبت أنها عبثية، والمشروع السياسي الوطني أخذ بالغرق «هكذا تعتقد حماس» !! وفشله هو نجاح لها ولمشروعها الذي تضاف إليه يوماً عناصر النجاح، فلماذا تمد يدها للخصم السياسي وتنقذه وتقدم تنازلات لطلول وسطية، أي تنازل عن أجزاء من برنامجها الآخذ بالتحقق لتقبل أجزاء من برنامج أخذ بالانهيار.

فالمصالحة ستكلف حركة حماس فقدانها السيطرة المطلقة على قطاع غزة، وكذلك سيطرتها على الحكومة في القطاع، وهذا يعد

تراجعاً للحركة وللبرنامج، فغزة التي سيطرت عليها الحركة وكذلك حكومتها هما أولى النماذج التي تحققت للمشروع الإسلامي، وبعدها تونس ومصر وسورية على الطريق، وقبلها السودان، فهل يمكن في ذروة هذه النجاحات - على سبيل المثال إقامة المشروع الكبير - أن تتنازل الحركة عن واحد من ممكنات قوة المشروع؟ وقد اتضح ذلك بعد تصريحات من قيادات للحركة بقطاع غزة، فالدكتور الزهار مثلاً يعتبر أن «برلمان غزة هو عاصمة الدولة الإسلامية».

ثلاث سنوات مرّت على الورقة المصرية للمصالحة والتي سبق الإعلان عنها زيارة رئيس المكتب السياسي لحركة حماس للتشاور مع المخابرات المصرية، وكان قائد حركة حماس نفسه هو من بشر بهذه الورقة والتي فتحت حواراً بين الطرفين للبحث عن صيغ مشتركة، وطوال السنوات الثلاث الماضية شهدت القاهرة ما يكفي من تلك الجولات والتي كانت تتقدم وتراجع ارتباطاً بحالة الضغط التي تمارسها مصر وتنتهي باتهامات متبادلة اتضح أنها لم تكن سوى تغطية على رغبات أخرى، صحيح أن الانقسام بدأ بأسباب لها علاقة بالسلطة وتقاسمها وفشل الأطراف الفائزة بالانتخابات في توزيع السلطة والثروة، لكن خلال العام الأخير بدأ هذا الخلاف يأخذ شكلاً برنامجياً لصالح حركة حماس وخلافاً بين مشروعين أحدهما يتقدم والآخر - مشروع المفاوضات - يتراجع، وهذا بالإضافة لتطورات أخرى يجب أن تعطي الحركة تفوقاً كبيراً.

بعد اتفاق الدوحة، بدأت حركتنا فتح وحماس جولة مفاوضات ساد الاعتقاد بأنها مختلفة عن سابقتها من حيث الجدية، وخاصة بعد أن حلت عقدة رئاسة الحكومة ووصل الطرفان إلى حد البحث عن تسميات الوزراء وتفاصيل التنفيذ بعد أن تمكنا من تذليل عقبة التزام بين الحكومة وعمل لجنة الانتخابات المركزية، ليتضح أيضاً أن الحكومة تعطلت وأوقف عمل لجنة الانتخابات بقطاع غزة، ولكن المسألة لم تكن عدم قدرة على الاتفاق بقدر ما إن الأمر كان يتعلق بمسألة أخرى كانت تستوجب من حركة حماس الانتظار، وهي الانتخابات الرئاسية المصرية التي كانت ستحدد وجهة حركة حماس، فهل سيفوز ممثل النظام السابق لتدرك الحركة أن الضغوط ستتم مضاعفتها وسيستمر الحصار والإغلاق وأن لا أمل؟ أم سيفوز المنافس مرشح حركة الإخوان المسلمين ليكون فوزه إيذاناً بالبداية بالمشروع الأكبر «الذي يشكل برلمان غزة عاصمته» وحينها تصبح المصالحة عبئاً على الحركة ومشروعها، بل إن المشروع حينها يتطلب فك الارتباط مع المشروع الوطني والتوجه نحو المشروع الإسلامي.

وكان هذا يتطلب تمديد الوقت إلى حين معرفة سيد قصر العروبة، فكان الاختلاف على وزارة الداخلية مبرراً لفشل جولة الحوار التي بدت جدية، وتم وقف عمل لجنة الانتخابات المركزية بقطاع غزة؛ لتنتشر الجولة مرة أخرى كما سابقتها، ولكن الأمر لم يكن كذلك، وبات واضحاً أن هناك شيئاً آخر، وهو في حالة فوز

مرشح حركة الإخوان المسلمين بمصر، فهذا يعني إما التحرر من الارتباط بالسلطة وضغوط المصالحة والذهاب باتجاه آخر، أو بالحد بالأدنى التحرر من الضغوط المصرية على الحركة باتجاه المصالحة، وفي أسوأ الظروف - إن استدعى الأمر - السير باتجاه مصالحة، فعلى الأقل يتم التنفيذ في صالح الحركة، فالورقة المصرية هي ورقة عامة، وهناك الكثير من التفاصيل، وبالتالي يمكن أن تكون هذه التفاصيل في صالح الحركة في حال فوز مرشحها السياسي والأيدولوجي. حسمت، وأخر حزيران الماضي، صناديق الاقتراع في مصر الانتخابات لصالح مرشح حركة الإخوان المسلمين، وعبرت حماس عن «انتصارها» بالاحتفالات وإطلاق نار في شوارع غزة، فقد اعتبرت أن هذا الفوز انتصار لمشروعها الأكبر، وأنها أصبحت أقوى في الداخل الفلسطيني مقابل خصومها في التيار الوطني، وبدأت التحضير للإقلاع بمشروعها بعيداً عن الشراكة الوطنية، وبدأ الحديث عن رفع الحصار وفتح المعبر الذي أدى إلى عرقلة نجاح النموذج في غزة، وذهب الأمر أبعد من ذلك لتتسرب بعض الأحاديث عن إنشاء منطقة حرة وتبادل تجاري؛ ما فُسر بأن الحركة تسعى إلى الذهاب باتجاه مصر، وهذا يفرض تلقائياً تراجعاً عن مشروع المصالحة ومحاولة بناء النظام السياسي.

ولكن هذا المنطق يضع مصر - التي لم تتغير فيها أعمدة الأمن القومي - أمام حالة تبدو فيها أنها تسهل لإسرائيل دفع غزة باتجاه مصر، وهو المشروع الذي تناوله مؤتمر (هرتسليا التاسع)

على الورقة المصرية لعدم ثقتها بالنظام القديم لن تقف عثرة في وجه إنجاز للرئيس الجديد إذا ما وضع ثقله في هذا الملف، بالإضافة إلى أن إنجاز ملف المصالحة يعطي للرئيس مرسى قوة كبيرة تُظهره كراع للقضية الفلسطينية ويرسل رسائل لكل الدول العربية والعالمية وإسرائيل تظهر قوته باعتباره مفتاح الوضع الفلسطيني، وربما أن هذه الرسالة مفيدة لدول عربية بدأت تتدخل في الواقع الفلسطيني مستغلة حالة الفراغ المصري، وهذا بالتأكيد سيعطيه ما يحتاجه من ملفات خارجية للاستقواء في الداخل المصري. وهنا يبرز الاختلاف بين رؤية ومصلة حماس ومصلة الرئيس المصري الذي ستحدد وجهته مسار المصالحة الفلسطينية، فهل سينحاز إلى مشروع الإخوان بالدولة الكبرى على حساب المصالحة أم سيتمسك بمشروع رئيس مصر القوي ليدعم المصالحة.. القادم سيقدم الإجابة...!

قبل ثلاث سنوات، والذي قال بشكل واضح: إن مصلحة إسرائيل الإستراتيجية تقضي بدفع غزة باتجاه مصر، والمسألة هنا، أيضاً، تتعلق بالرئيس المصري محمد مرسي المنتخب حديثاً والذي كانت زيارته الأولى خارج مصر للسعودية ليكون الملف الفلسطيني بأزماته الداخلية حاضراً على طاولة زعميي أكبر دولتين عربيتين، وتحديدًا ملف المصالحة، وقد أعلن الرئيس المصري أنه يقف على مسافة واحدة من الطرفين المتنازعين ويدفع باتجاه المصالحة.

فالمصالحة تبدو مصلحةً مصريةً بامتياز، حتى لا تبطل مصر مشروع إسرائيل، وكذلك للرئيس المصري، إذ تبدو الملفات الموضوعية على طاولته بالغة التعقيد، وهو بحاجة إلى إنجاز سريع خلال المائة يوم الأولى من حكمه، والملف الأسهل القادر على تقديم إنجاز خلاله هو ملف المصالحة، ولأن حركة حماس التي ترددت طويلاً في التوقيع

المقاومة الشعبية السلمية: استيضاح المفهوم البحث في البرامج وسؤال الأدوات

أدار الندوة أكرم مسلّم

المشاركون:

صالح رأفت، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية
محمود العالول، عضو اللجنة المركزية لحركة «فتح»
د. سمير عوض، أستاذ العلوم السياسية في جامعة بيرزيت
باسم التميمي، ناشط ميداني بارز في المقاومة الشعبية

ليس جيشاً، إنما شعب أعزل، بكل ما تحمله كلمة
أعزل من معنى.
وليس الحديث عن المقاومة الشعبية السلمية
على كثرته ترفاً فكرياً، لأن الفعل ذاته، فعل
في منتهى الجدية، تقول انعكاساته في مرآة
الاحتلال، أنه موجع، وكثيراً ما ينجح في تحويل
الاحتلال من ميزة إلى عبء بالمعاني المادية
والسياسية والقانونية والاخلاقية.
في هذه الندوة نحاول استيضاح المقاومة

ليس اللجوء الفلسطيني للمقاومة الشعبية
السلمية، بالشيء الجديد، بل هو سلوك متجدد،
على مدار عقود طويلة، شهدت مشروع احتلال
عنيف ومثابر وممنهج، لزالته آثاره وتداعياته،
وأيضاً فاعليته، تترك بصماتها على نظام حياة
الجماعة الفلسطينية، وعلى أفرادها أجساداً
وفرصاً وخيارات وتفاصيل يومية.
وليس غريباً أن تكون المقاومة شعبية في
فلسطين، كون المستهدف مباشرة من «المشروع»،

الشعبية كمفهوم كثيرا ما يبدو غائما، وأيضا استتطاق القدرة على تحويله من خطاب إلى برامج، وبالتالي إلى أدوات. نحاول الوقوف على قصص النجاح، وكذا مواطن الخلل، وتحديد أسباب انحصار النموذج في بؤر موضوعية هنا وهناك، وعدم تحوله الى مصدر إلهام لممارسة جماهيرية واسعة.

لتغطية الموضوع من كل هذه الجوانب على اختلافها، تستضيف «سياسات» حول طاولتها كلا من: عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية صالح رأفت، وعضو اللجنة المركزية لحركة «فتح» محمود العالول، وأستاذ العلوم السياسية في جامعة بير زيت د. سمير عوض، والناشط الميداني البارز في المقاومة الشعبية باسم التميمي.

أكرم مسلم: عند الحديث عن المقاومة الشعبية السلمية، عادة ما تطرح التساؤلات حول كونها إستراتيجية أم تكتيكية؟ وما إذا كانت تعبر عن رؤية متكاملة لصيغة العمل الوطنية أم مجرد حيلة لملء الفراغ السياسي، خاصة مع تعثر المفاوضات؟ الرفيق صالح رأفت، كيف تنظر من موقع منظمة التحرير مع تساؤلات من هذا النوع؟ صالح رأفت: بدايةً، لابد أن نؤكد حقّ الشعب الفلسطيني في استخدام كلّ وسائل المقاومة؛ من أجل تحرير أرضه من الاحتلال، بما في ذلك العمل المسلح، ولكن في كل مرحلة من المراحل، تحدّد القيادة الفلسطينية شكل هذه المقاومة، وفي هذه المرحلة ثمة توافق - ولا أقول إجماعاً - من فصائل منظمة التحرير الفلسطينية وحركة

حماس على استخدام المقاومة الشعبية في مقاومة سياسات الاحتلال الإسرائيلي وإجراءاته. المقاومة أسلوب عمل، يتبدّل من مرحلة لأخرى، وهذه المرحلة تتطلب مثل هذا النوع من المقاومة. نحن لا نتحدث عن إستراتيجية؛ فلدينا أهداف إستراتيجية، ووسائل لتحقيق هذه الأهداف، والمقاومة هي من بين هذه الوسائل لتحقيق الهدف الإستراتيجي بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي بشكل كامل عن الأراضي الفلسطينية التي احتلت في العام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية، وكذلك تأمين حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة وفق القرار الدولي (١٩٤)، وحقنا في إقامة دولتنا المستقلة على حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧.. هذه هي أهدافنا الإستراتيجية، أما أشكال المقاومة، فهي وسائل من أجل الوصول إلى تحقيق هذه الأهداف.

القيادة الفلسطينية، ممثلة بمنظمة التحرير الفلسطينية، متمسكة بالأهداف، وأيضاً متمسكة بالوسائل، ومن ضمنها الوسائل الشعبية في هذه المرحلة، ولكنها ليست الوسيلة الوحيدة، فهناك وسائل أخرى سياسية، واقتصادية، ودبلوماسية؛ من أجل الوصول إلى تحقيق هذه الأهداف.

مسلم: الأخ محمود العالول، قادت «فتح» العمل الفلسطيني المسلح في التاريخ المعاصر، وصاغت ثقافة العمل المسلح إلى حدّ كبير. في المؤتمر السادس وبعده، جرى الحديث على نحو واسع فتحاويا عن خيار المقاومة الشعبية السلمية، إلى أي مدى نجحت فتح في تحويل هذا الخطاب إلى برنامج وأدوات؟

محمود العالول: بداية أنت تطرقت إلى المؤتمر السادس لحركة فتح، ما حصل في المؤتمر هو العكس تماما، الإعلان السياسي للمؤتمر شدد بوضوح في صفحته الأولى على أن المقاومة بكافة أشكالها مشروعة للشعوب المحتلة في مواجهة محتليها، فلا أحد على الإطلاق إلا ويتحدث عن المقاومة كمبدأ بكل أشكالها.

لكل مرحلة - وحسب الظروف الموضوعية في المنطقة، والمناخ السائد فيها - الشكل المناسب لها من بين أشكال المقاومة، الاتجاه نحو شكل محدد من المقاومة في هذه المرحلة لا يعني - على الإطلاق - إسقاط الأشكال الأخرى من أشكال المقاومة، وهذا ما تم تبنيه في المؤتمر السادس لحركة فتح.

خلال الفترة الماضية، ونتيجة الضغط السائد، انتهجت القيادة الفلسطينية ما أسميناه "الإستراتيجية المرحلية"، وتتضمن عديد الأهداف الواجب تحقيقها في هذه المرحلة، وأحدها المقاومة الشعبية، إضافة إلى الحراك السياسي الهادف إلى محاصرة السياسات الاحتلالية الإسرائيلية وعزلها، وما إلى ذلك في هذا الإطار.

وحقيقةً، ربما هناك أشكال تُمارس من المقاومة الشعبية على الأرض، وربما حققت أو سجّلت الكثير من النقاط الإيجابية، ونقاط الانتصار، كما حصل في بلعين أو غيرها، وهي تحرص على إدامة الاشتباك المتواصل مع الاحتلال، والتصدي لانتهاكاته بشكل دائم.

لكن، وخلال الفترة الماضية، ربما كان هناك ما يعيق، حيث هناك بعض القضايا التي لا تزال

راسخةً في أذهان القيادة الفلسطينية، أو حتى لدى الشعب الفلسطيني، وتنضوي على "لبس كبير"، حيث كان علينا في الفترة الماضية العمل في اتجاهين في الوقت نفسه، وهما المفاوضات والعملية السياسية من جهة، والمقاومة الشعبية من جهة أخرى، وينضويان على تناقض ما بشكلٍ أو بآخر، وهذا شكل كوابح أعاقت انطلاق المقاومة الشعبية بزخم أكبر. عندما توقفت المفاوضات، توافر مناخٌ أكثر إيجابيةً باتجاه نمو أكبر للمقاومة الشعبية في الوطن، وفي الفترة الأخيرة "الكل يسعى ويبدل جهداً من أجل تطوير هذه المقاومة الشعبية"، وإذا لاحظنا، وبصرف النظر عن بعض الانتقادات، فإنه، ومنذ مطلع العام الحالي، ثمة تطوير لهذا النوع من المقاومة، حيث اكتسبت زخماً أكبر، عبر سلسلة من الفعاليات تمارس في هذا الاتجاه، مع أنها لا تزال لا تمتلك رؤيةً شموليةً حتى الآن.

مسألة قيادة

مسلم: د.سمير عوض، الحديث عن المقاومة الشعبية السلمية وصيرورتها فلسطينياً يستدعي تساؤلات نظرية ومقارنة كثيرة، ما يثير فضولي تحديداً كون المجتمع الفلسطيني الذي ذهب تاريخياً إلى خيارات مكلفة من ناحية الشهداء والأسرى، يبدو أقل التفافاً حول مقاومة ربما انها أقل كلفة، كيف تقرأ هذا التناقض؟

د.سمير عوض: المقاومة الشعبية، او السلمية، أو اللاعنفية، هي نموذج من نماذج المقاومة التي بإمكان الشعب الفلسطيني استخدامها... في

أن تكون منظمة التحرير هي الإطار الذي يضم الجميع في الضفة الغربية وقطاع غزة، وما لم يتم ذلك، فإنه، ومع غياب رؤية تخرج بجسم سياسي موحد، فإنه من الصعب إقناع أبناء الشعب الفلسطيني بجدية التوجه نحو أي من الخيارات لمقاومة الاحتلال، أو استعادة الحقوق الفلسطينية المسلوبة، سواء بالمفاوضات، أو بالمقاومة الشعبية، أو غيرها.. إذا لم تكن قادراً على توحيد الكيان السياسي في الضفة وغزة، فكيف لأي كان أن يصدق أننا نقاوم الاستيطان، ونعمل من أجل أن تكون القدس عاصمةً للدولة الفلسطينية، والتأكيد على عودة اللاجئين، أو غيرها من الأهداف الإستراتيجية الفلسطينية. عليك أولاً توحيد الكيان السياسي. الأمور الجدية لها مقدمات.

المقاومة بكافة أشكالها مطلوبة، وأعتقد أننا حققنا في الانتفاضة الأولى، في العام ١٩٨٧، نجاحات كبيرة في إطار المقاومة الشعبية أو المقاومة الجماهيرية، ولكن حين قررنا إعادة التجربة في الانتفاضة الثانية (انتفاضة الأقصى)، في العام ٢٠٠٠، لم ننجح في ذلك، كونها كانت مقاومةً مسلحةً، وبالتالي نخوية، فمن يحمل السلاح هو المؤهل لذلك، وبالتالي المقاومة المسلحة تعني مقاومةً نخويةً وليست جماهيريةً، كما أن المقاومة الشعبية يجب أن تكون شاملةً، وألاً تقتصر على مواقع بعينها، خاصةً أن الشعب الفلسطيني أثبت أنه لا يزال قادراً على العطاء، وهذا تجلّى في تعاطيه مع إضراب الأسرى الأخير.

نحن بحاجة إلى قيادة، أسف أن أقول ذلك.

الانتفاضة الأولى كنت طالباً في جامعة بيرزيت، وأدركت أن الشعب الفلسطيني إذا ما التف حول قيادة تعرف ماذا تريد، وتدبر الأحداث، وكانت القيادة الموحدة للانتفاضة في حينه، فإن لدى هذا الشعب الإمكانيات والقدرات والاستعداد للتضحية، ويملك الإيمان بالهدف، ويمكنه الاستمرار رغم الصعوبات.

الظروف تختلف بالنسبة للشعب الفلسطيني هذه الأيام، وباعتقادي أنه قبل الحديث عن تفعيل المقاومة الشعبية، وعن تطويرها، وحتى التفاوض، لا بد من حل قضية الانقسام الداخلي، فلا يعقل أن نسبةً كبيرةً من أبناء الشعب الفلسطيني في غزة تختطف من قبل حركة حماس.. إذا كان لدينا مشكلة في النظام السياسي فهذا يعني أن لدينا مشكلة في ما يوحدنا، مرت فترة كان ما يوحد الشعب الفلسطيني فيها ليس الجغرافية، بل الإرادة السياسية المتمثلة بمنظمة التحرير الفلسطينية، وهذا ما نفتقده اليوم. اليوم لدينا تقسيمات عدة: منظمة التحرير، وحماس، وحزب التحرير، والسلفيون، وغيرها، وبالتالي فقدنا الجسم الذي كان يوحدنا سياسياً، وكان يتمثل في منظمة التحرير.

لا شك في أهمية تفعيل منظمة التحرير وتطويرها، بحيث تتسع لقوى أخرى لا تزال خارج إطار المنظمة، ولكن السؤال الذي يطرح نفسه بجدية هو: "ما الذي يعيق هذه الوحدة؟" يمكن الخروج بحلول توافقية تحافظ بشكل أو بآخر على الوضع القائم في غزة والضفة مع الاتفاق على جسم ما توحدي، يعلو فوق الحكومات، لا بد

لكن هذا ما شعرت به حين سألتني صديق من القاهرة عن عجز الفلسطينيين عن تنظيم تظاهرة قوامها مائة ألف فلسطيني تتجه نحو القدس، وتزِيل الحاجز الذي ربما لا يضم أكثر من عشرة جنود من جيش الاحتلال، والذي هو قادر على منع الشعب الفلسطيني من التوجه نحو عاصمته القدس الشرقية.

العمل الجماهيري ليس بالأمر السهل، ولا بد من ضوابط له، وهذا يتطلب قيادة، ففي ذكرى النكبة، وخلال دقائق، تحولت التظاهرات من تظاهرات ومسيرات سلمية إلى اشتباكات... هذا يحدث؛ لأنه لا قيادة تدير أعمالاً جماهيرية كهذه، وبالتالي يكون العمل فردياً، وربما عشوائياً.

عثرات في الخطاب وعقبات في الميدان

مسلم: الأخ باسم التميمي، من موقع كناشط ميداني، كيف تشخص الواقع الميداني لهذا النموذج من المقاومة، وكيف ترى العقبات التي تواجهه؟

باسم التميمي: بداية لا بد من الاتفاق والتوافق على تعريف فلسطيني للمقاومة الشعبية، حتى لا نكون أسرى لتعريفات مستوردة أو غير مستوردة تساهم في تطويع مفاهيمنا، والصاق مسميات ربما كانت بعيدة عن المقاومة الشعبية.

المواثيق والأعراف الدولية كفلت للشعوب المحتلة كافة أشكال المقاومة. وحين نتحدث عن انتهاج المقاومة الشعبية أو السلمية، أي الشكل الذي لا يتبني رفع السلاح في مقاومة المحتل،

فهذا لا يعني أن العدو المحتل لا يستحق مقاومته بالسلاح، لكن لأن المقاومة الشعبية هي الأكثر ملاءمة لقضيتنا وتحقيق أهدافنا في هذه المرحلة. في لحظة تاريخية معينة، وحين رفعت حركة فتح شعار الكفاح المسلح، ومارسته على الأرض كإستراتيجية نضالية، كان الهدف هو وضع القضية الفلسطينية على طاولة العالم، لكن الآن، وبسبب الظروف العالمية والإقليمية المحيطة، وخاصةً مع ما بات يعرف بـ"الإرهاب الدولي"، ومحاولة ربط النضال الوطني الفلسطيني بالإرهاب، فإن المقاومة المسلحة قد تخرجنا عن هذه الطاولة التي لطالما سعينا إلى أن نبقى بارزين على سطحها، وبالتالي، وحتى نبراً بقضيتنا وكفاحنا وبنديتينا المقدسة من إثم الإرهاب، يجب أن نعيد قراءة الأمور ووضع تصور جديد، وتبني المقاومة الشعبية.

في المقاومة الشعبية تفوقٌ قيميٌّ في مواجهة تفوق مادي أمام العدو، يعمل على تحييد آلتها العسكرية، كما أن لدى المقاومة الشعبية القدرة على استنهاض قدرات الشعب الفلسطيني وحشدها؛ كونها مباحةً ومتاحةً لكل فرد من أبناء هذا الشعب، كما أنها الأقل تكلفةً على المستوى الفلسطيني، والأكثر تكلفةً على مستوى العدو، وهي أكثر استقطاباً على المستويات المحلية والعربية والعالمية، خاصةً فيما يتعلق بالدعم والتضامن الدوليين، كما أن المقاومة الشعبية لديها من القدرة ما لا يتوافر للمقاومة المسلحة من تحييد الآلة الإعلامية الإسرائيلية والصهيونية، والحد من دورها في تشويه نضالنا

الداخل (داخل الخط الأخضر)، وبالتالي إعادة حالة التواصل بعد القطيعة التي فرضتها ظروف معينة بين الكل الفلسطيني.

من المطلوب منا، نحن في الميدان، أن نكون أكثر وعياً، وأن ندرك أن المقاومة الشعبية شكل مهم من المقاومة، ولكنه يعاني من إشكالات عدة بينها بروز الهدف التكتيكي على حساب الإستراتيجي، فليست المشكلة الأساس هي المستوطنة، أو الجدار، بل الاحتلال، وبالتالي علينا أن نركز على إنهاء الاحتلال، دون إغفال مقاومة الاستيطان والجدار والحواجز... في الوعي العام يجب العمل على هدف إستراتيجي، وهو إنهاء الاحتلال، وعلى القيادة العمل على صب كافة طاقات الشعب الفلسطيني باتجاه إنهاء الاحتلال. الجهد الدبلوماسي الذي تمارسه القيادة الفلسطينية، بقيادة الرئيس محمود عباس (أبو مازن)، هو واحد من أشكال المقاومة الشعبية الفلسطينية، خاصة أن تخرج العدو، لكن علينا النظر إلى الأمور بعمق أكبر، وإعادتها إلى نصابها من جديد.

المقاومة الشعبية ثقافة

مسلم: الأخ «أبو جهاد»، بعد هذا التشخيص الميداني للعقبات، من الملاحظ فعلاً غياب الحشد الفصائلي وراء هذا النموذج، حيث ان حجم الفصائل وهيكلها لا يتناسب مع وجودها في الميدان؟

العالم: الملاحظة الأساسية تكمن في كيفية تحويل الأمر إلى حالة جماهيرية، والمقياس فيما

الوطني، من خلال حضورنا، وممارسة دور الضحية غير المهزومة، على عكس ما كنا نمارسه في السابق، من دور الضحية المهزومة، وهذه اشكالية في الوعي.

العقبات الميدانية كثيرة، وأبرزها عدم وجود قيادة حقيقية للمجتمع الفلسطيني تقوم ببناء مشروع أو برنامج نضالي وطني على أساس المقاومة الشعبية، وهذا يعطي السبق لاجتهادات القيادات الميدانية، وبالتالي تبقى الأجندة الفلسطينية عرضةً لتدخلات من الغرب أو الشرق، أو من الداخل أو الخارج.

وطالما أجمعت حركتنا فتح وحماس على المقاومة الشعبية كنقطة انطلاق متفق عليها لتحقيق أهدافنا الوطنية، ولم تطورا هذا الاتفاق من خلال منظمة التحرير، بحيث تضع المنظمة البرامج، وتشكل اللجان الميدانية والهياكل المكلفة بالتنفيذ، فستبقى المقاومة الشعبية محدودة الفعل، وبالتالي على حركة فتح - بصفتها رائدة العمل الوطني الفلسطيني - في هذه المرحلة التاريخية أن تعيد الاعتبار لذاتها كحركة مقاومة، بعد عبثية العملية التفاوضية التي أوصلها الإسرائيليون إلى طريق مسدود .. على حركة فتح أن تضع بصمةً جديدةً في الحراك السياسي والإرادة الجمعية الفلسطينية، من خلال تحريك ماكينتها بكل تفصيلاتها البشرية، والمادية، والإعلامية، وغيرها، لبناء جسم وهيكل قادرين على تحقيق انتفاضة تتوزع على المجتمع بكل فئاته وطاقاته وإمكانياته، وعلى الجغرافية الفلسطينية، بما في ذلك العمل على إعادة الاعتبار لأهلنا في

فشلها... علينا رؤية الأولويات بالنسبة للمجتمع الفلسطيني، وإعادة حالة الاضطراب باتجاه رؤية التناقضات، مع التأكيد على الدوام أن تناقضنا الأساسي هو مع الاحتلال، وأي تناقض آخر تناقض ثانوي... نأمل أن نطوي صفحة الانقسام، كي يكون الهم الفلسطيني منصباً على الهدف الأسمى والأساس بإنهاء الاحتلال.

ليس بـ«كبسة زر»

مسلم: الرفيق رأفت، أين منظمة التحرير واتحاداتها وهيكلها من تحدي الارتقاء بالمقاومة الشعبية الموضوعية إلى حالة جماهيرية واسعة؟ رأفت: علينا أن نقر بأن ثمة حالة من الإحباط في صفوف الشعب الفلسطيني؛ ناجمة عن الطريق المسدودة التي وصلت إليها عملية السلام والمفاوضات، واستمرار الاحتلال الإسرائيلي في سياساته وإجراءاته العنصرية على الأرض من تهويد للقدس الشرقية، والتغول الاستيطاني في الضفة الغربية، والاستمرار في مصادرة الأراضي، والاعتقالات، واحتجاز الأسرى، وغيرها، وعدم شعور المواطن الفلسطيني بأن هناك توجهاً حقيقياً تمارسه القيادة لمجابهة هذه السياسات الاحتلالية على صعيد المؤسسات الدولية، إضافة إلى استمرار الانقسام الداخلي، الذي تحول إلى حالة من الانفصال تعمل إسرائيل على تكريسها أكثر فأكثر.

إذا ما عدنا إلى الانتفاضة الأولى وحتى الانتفاضة الثانية، لم تأت هذه الانتفاضة أو تلك مصادفةً، فالشعب لا ينتفض بـ«كبسة زر»، وبالتالي

يتعلق بهذا الموضوع ليس العدد الذي نراه في النبي صالح، أو بلعين، أو كفر قدوم، أو غيرها من المواقع التي تتصدى للاستيطان والجدار بشكل متواصل، بل في كيفية قيادة الكل الفلسطيني للانخراط في المقاومة الشعبية. المهم باختصار، هو كيف أحوّل المقاومة الشعبية إلى ثقافة سائدة، ونمط حياة للمواطن الفلسطيني، وكيف نمارس المقاومة الشعبية في كل تصرف نقوم به، وفي كل موقع، وأينما كنا، وعلى سبيل المثال لا الحصر، عدم استهلاك البضائع الإسرائيلية في مدارسنا، ومنازلنا، ومؤسساتنا المختلفة، وهذا الجانب مهم للغاية.

من المفترض أن تكون المقاومة الشعبية أكثر شمولية، وهو ما نسعى إليه عبر تعزيز فكرة الانتماء للمقاومة الشعبية... الانتماء للمقاومة الشعبية ليس فقط التوجه إلى مواقع المواجهات الأسبوعية مع الاحتلال احتجاجاً على الاستيطان والجدار، بل هو ثقافة سائدة تنعكس على الموقف السياسي، والممارسة الاقتصادية، وأسلوب تفكير المواطن الفلسطيني، هناك تطور في هذا الاتجاه، قد يكون دون المستوى المطلوب أو المأمول حتى الآن، ولكن نأمل أن يتطور حتى نصل إلى إمكانية تحرك كتل جماهيرية باتجاه القدس أو باتجاهات محددة، بحيث تتحول المقاومة الشعبية إلى ثقافة سائدة.

بالتأكيد هناك قصور، وهو لا يقتصر على المشاركة الجماهيرية فحسب، وبالتالي علينا أن نحسم أمرنا بأن "هذا أمرنا"، وبأن المقاومة الشعبية ليست طريقاً بديلاً لأي وسيلة أخرى حال

العرب فلا يجدي نفعا معهم، إلا "سياسة الأمر الواقع".. القرار الأخير الذي اتخذناه بالعودة إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة للحصول على عضوية فلسطين بصفة عضو مراقب، عادت لترتهن بقرار لجنة المتابعة العربية، وقد يطالبنا العرب بتأجيلها إلى ما بعد الانتخابات الأميركية. برأيي يجب ألا نستجيب لذلك، وعلينا أن نصر على السير قدماً فيما نحن عازمون عليه، وأن نطلب منهم دعماً في توجهاتنا، وعدم الانتظار إلى ما بعد الانتخابات الأميركية.

الشعب الفلسطيني ينتظر من قيادته سياسةً تُبأشر على الأرض في مواجهة السياسة الإسرائيلية في كل المؤسسات الدولية، كما يريد من حكومته انتهاج سياسة تُسهم في تعزيز صموده على أرضه، وأن يكون في موازنة الحكومة، وبصرف النظر عن الأزمة المالية، دعم كافة المناطق المتضررة من الاستيطان والجدار، وإعطاء الأولوية للقطاع الزراعي، خاصةً أن ٦٠٪ من المناطق المصنفة (ج) في الأغوار والمناطق الريفية هي أراض زراعية. المواطن يريد سياسات لتعزيز الصمود، وليس تصريحات فحسب، "تعزيز الصمود" مش بالحكي أو بالشعارات أو بالخطابات"... لا بد من دعم مادي يصب باتجاه تنمية القطاعات الصحية، والتعليمية، والزراعية، وغيرها في هذه المناطق على وجه الخصوص. المواطن الفلسطيني يريد أن يرى سياسةً جديدةً، سواء بتدعيم صموده هنا على أرضه من قبل الحكومة، أو على الصعيد العالمي من قبل القيادة باتجاه عزل السياسة الإسرائيلية

لابد من قيادة، وسياسة تتبعها هذه القيادة لتفعيل المقاومة الشعبية... الانتفاضة الأولى جاءت كرد على المس بالكرامة الفلسطينية من قبل الاحتلال، ومن جهات عربية أيضاً، أما الانتفاضة الثانية فجاءت نتيجة الطريق المسدود التي وصلت إليها المفاوضات، وموقف الرئيس الشهيد ياسر عرفات في (كامب ديفيد)، خرجت الجماهير، إلا أن المواجهة تحولت إلى انتفاضة مسلحة "جابتلنا المصاب".

المطلوب عملياً قيادة تمتلك سياسة ممارسة... حين توجهنا إلى مجلس الأمن، وألقى الرئيس (أبو مازن) خطابه حدثت حالة استنهاض للناس، لكن "فرطت" هذه الحالة بعودة المفاوضات التي سُميت حينها "استكشافية"، وبالتالي خفتت حالة الاستنهاض المتعلقة بالتوجه إلى الأمم المتحدة؛ لذلك المطلوب ممارسة من قبل القيادة لمجابهة السياسة الإسرائيلية. فعلى سبيل المثال، هناك سلسلة قرارات متخذة متفق عليها داخل المنظمة، وفي مجمل الفصائل، ومن بينها حركة فتح، على ضرورة التوجه إلى المؤسسات الدولية لتوثيق انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي وجرائمه المختلفة، وقمنا بتوجيه رسالة إلى مندوبنا إلى الأمم المتحدة منذ قرابة الشهرين، وتشاور مع المجموعة العربية، وحتى الآن لم يحدث أي تقدم على هذا الصعيد، ولم يقدم مشروع قرار لمجلس الأمن، لأن ثمة خشيةً لدى القيادة، وبسبب الضغوط الممارسة عليها أميركياً وأوروبياً وعربياً، بحصول حالة من القطيعة مع الإدارة الأميركية.

المطلوب من القيادة أن تسير في الاتجاه الذي تقرره، وألا تلتفت إلى ردود الفعل، أمام

من التقارير الإسرائيلية والأميركية التي تحدثت عن المقاومة الشعبية، وحتى مقاطعة بضائع المستوطنات، باعتبارها «عدواناً على إسرائيل»، و«تهديداً للأمن القومي الإسرائيلي»، خاصة أنه وفي بعض الحالات أثمرت هذه المقاطعة، وإن كان في حالات محدودة قليلة، من بينها أن شركة سويدية نقلت مصنعها من مستوطنة إلى داخل إسرائيل، وغيرها من الحالات المشابهة.

هناك توجه إسرائيلي حاد لتحريم المقاومة السلمية الفلسطينية، ولنضرب مثلاً على ذلك مقاطعة بضائع المستوطنات، مع أنها تدعي أنها تتبع سياسة الاقتصاد الحر، ولكن حين يتحدثون عن تهديد للأمن القومي، فإنهم ينظرون إلى المقاومة الشعبية الفلسطينية - ولو نظرياً أو فكرياً - على أنها تفرز ديناميكيات قد تؤدي إلى نزع الشرعية عن ممارسات الاحتلال الإسرائيلي على الأرض الفلسطينية المحتلة بشكل كامل.

المقاومة الاقتصادية عنصر مهم وفاعل في المقاومة الشعبية، خاصة مع الحالة الدولية السائدة... حين نقاوم الهيمنة الاقتصادية، وكما قال محمود درويش "حاصر حصارك"، نستطيع أن نجعل الاحتلال يدفع فاتورة باهظة، لكن للأسف هناك تصرفات مخجلة من قبل بعض أبناء الشعب الفلسطيني، تتلخص في التوجه نحو المتاجر الكبرى في المستوطنات ك(رامي ليفي) لتوفير عدة شواكل ليس أكثر... مثل هذه الممارسات تستدعي تدخلاً جدياً من قبل القيادة السياسية، وقادة الفكر والمجتمع المدني والقطاع الخاص لتفعيل المقاومة الاقتصادية... أستذكر

في مختلف المحافل الدولية، حينها سيخرج الشعب بمئات الآلاف، كما خرج في الانتفاضة الأولى، والانتفاضة الثانية، وفي "استحقاق أيلول" .. لا بد من ممارسة فعلية من القيادة في هذا الاتجاه، فلا يعقل الحديث عن مقاطعة المنتجات الإسرائيلية، بينما نراها في ولائم ومؤتمرات في بعض الوزارات والمؤسسات الرسمية... لا يمكن أن تنتشر ثقافة المقاومة الشعبية دون ممارسة القيادة والفصائل لمكونات هذه الثقافة.

وفي الوقت نفسه، لا بد من إعادة النظر في الالتزام الفلسطيني، ومن جانب واحد فيما يتعلق بالاتفاقيات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي. لماذا نلتزم من جانب واحد بالتنسيق الأمني، وبما ورد في اتفاقية باريس الاقتصادية، بينما لا يلتزم الجانب الإسرائيلي بأي مما ورد في الاتفاقيات المبرمة بيننا؟ ولذلك لا بد من البدء في التحلل من كافة الالتزامات، وإعادة النظر من تنفيذ الالتزامات من جانب واحد. حينها، وعندما يلمس الشارع الفلسطيني توجهات كهذه من قبل قيادته في مواجهة سياسات الاحتلال، سينتفض دون دعوة من أحد.

«أن تقول: لا»

مسلم: د. سمير، إطلعت على تقارير أكاديمية لمراكز أبحاث إسرائيلية مهمة، تعتبر ان بعض أشكال المقاومة الشعبية السلمية ترتقي لمستوى التهديد للأمن القومي الإسرائيلي، هل الموضوع بهذه الجدية برأيك؟

د. عوض: أنا أيضاً اطلعت على مجموعة

الشارع الفلسطيني، وزيادة هامش الحريات، ووقف التنسيق الأمني، سيسهم ذلك كله بلا شك في تعزيز حالة الثقة لدى المواطن، كما يجب أن يكون هناك شعار سياسي واضح فيما يتعلق بالتحرك الدبلوماسي، بحيث يدرك المواطن أن "جهده على الأرض لن يذهب لصالح حالة إعلامية معينة ليست أكثر".

إسرائيل تتخوف من قدرة المقاومة الشعبية على إحراجها على المستوى الدولي، وعلى المستوى الداخلي، ومن قدرتها على إعادة توصيف الصراع العربي الإسرائيلي، والصراع الفلسطيني الإسرائيلي بطريقة مختلفة، وبالتالي نخرج من عباءة الإرهاب التي يحاول الاحتلال إلصاقها بنا، ونبعد عن الادعاءات الباطلة بأننا غير جاهزين لإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة. جنوب إفريقيا حصلت على استقلالها نتيجة دعم وضغط خارجيين، وفي الهند كانت ثمة ضغوط من الداخل والخارج، ليست لدينا في فلسطين تجربة يمكن استنساخها، لكن لدينا ما يمكن أن نبتكره بوحى من تاريخ المقاومة الفلسطينية الذي بدأ بعيد وعد (بلفور). في المقاومة الشعبية التي تجلت في الانتفاضة الأولى اقتربنا كثيراً من تحقيق هدفنا بإنهاء الاحتلال، لولا عديد الظروف الدولية والإقليمية، بينها انهيار الاتحاد السوفيتي، وحرب الخليج، وما كان نتيجتها الخروج بـ"إنجاز سياسي مشوه ك(أوسلو)".

لابد من جسر يعيد الثقة بين المواطن والقيادة لتبني مشروع نضالي حقيقي... في

ما قاله لي البروفيسور إدوارد سعيد ذات يوم (حيث علمني في جامعة كولومبيا) "لا تستهين بكلمة لا"، وبالفعل علينا ألا نستهن برفض كل ما تحاول سلطات الاحتلال فرضه علينا، ولو على مستوى المأكولات والمشروبات.. علينا أن نستخدم "لا" التي بحوزتنا لتفعيل المقاومة الشعبية وممارستها، التي لا بد من البحث عن فضائها وديناميكياتها المناسبة والمتجددة التي تتيح نزع الشرعية عن الاحتلال، كخطوة باتجاه إنهاء الاحتلال بشكل كامل، وهذا تحديدا ما يثير مخاوف إسرائيل.

مسلم: الحديث عن الديناميكيات يقود لسؤالك اخ باسم عن فرص تطوير أشكال الاشتباك الميداني الشعبي، مثلا تطوير الاستفادة من حركات التضامن، التشبيك مع الحركات المناوئة للاحتلال وللعولمة ومأسسة التواصل معها..؟

التميمي: المقاومة الشعبية لا بد أن تتحول إلى ثقافة مجتمعية، وأن تتحول من إطار النظرية إلى إطار التطبيق، مع التأكيد على أنها خيار وليست بديلاً لأي خيارات أخرى، المقاومة الشعبية هي استحضار لطاقة الكل الفلسطيني، ما نحن بحاجة إليه الآن هو العمل على استعادة الثقة بين القيادة والمجتمع، وهي «ثقة مضروبة» أفضت إلى عدم الإيمان بمفهوم المقاومة.

إحدى مهام المقاومة الشعبية هي المحافظة على المقاومة كفكرة في وعي الجماهير، وتعزيز صمود الناس من خلال الدعم المباشر، ومحاربة الفساد بكل أشكاله، وتخفيف سطوة الأمن في

مختلف ثورات العالم، كان الرأي العام عاملاً أساسياً في تحريك الأمور... الآن يفقد اليسار الإسرائيلي دوره باتجاه هيمنة اليمين على مختلف مقاليد الحكم في إسرائيل، لكن المقاومة الشعبية يمكن - بل ويجب - استثمارها في حشد الدعم للقضية الفلسطينية، خاصةً عبر المتضامنين الأجانب والإسرائيليين، مع التشديد على أن من بين إنجازات المقاومة الشعبية، أن أكثر من ستين جندياً في جيش الاحتلال رفضوا الخدمة العسكرية.

علينا، أيضاً، تفعيل دور المتضامنين الأجانب والمتضامنين الإسرائيليين الذين يستنشقون معنا الغاز، وهذا الأمر بحاجة إلى مأسسة عبر أي مؤسسة تنظيمية، تعمل على تنظيم استقبالهم، وإقاماتهم، وطريقة التعاطي معهم، والخطاب الموجه إليهم، وطرق التواصل المستمر معهم، لضمان تجنيدهم لصالح أي أفكار مستقبلية تصب في الصالح العام الفلسطيني، كما أن المقاطعة الاقتصادية أمر أساسي ومهم، كونها أحد أركان دولة الاحتلال التي تستفيد من ترويح بضائعها في الأسواق الفلسطينية بالضفة وغزة بما يزيد على ثلاثة مليارات ونصف المليار دولار سنوياً، ولو استعضنا عن المنتجات الإسرائيلية بالمنتجات الفلسطينية بما قيمته مليار دولار سنوياً، فإننا سنوفر عشرات آلاف فرص العمل، وبالتالي المساهمة في حل أزمتنا الاقتصادية.

على القيادة الفلسطينية بكل مستوياتها، والآن، إطلاق المفاهيم ووضع البرامج التي تعتمد على النشاط الميداني بكافة أشكاله، وكذلك على

المقاطعة الاقتصادية، والهجوم الدبلوماسي، والشعار السياسي... شعار حل الدولتين فقد قيمته السياسية على الأرض بسبب الاستيطان والجدار وسياسات الاحتلال، وبالتالي علينا البحث عن شعار أو خطاب سياسي يربط بين الهدف والوسيلة.

علينا أن نلتقط الفرصة، ونستثمر اللحظة، وعلى القيادة وضع برنامج نضالي نبدأ فيه بالتدريج، وعلينا لو أصررنا على المفاوضات، أن نحسن من شروطنا التفاوضية من خلال المقاومة، وبالتالي حتى لو قزمتنا دورها وحصرناه في هذا الجانب لأدركنا أنها ضرورة لا بد منها. المجتمع الفلسطيني الآن يعيش بين شعار مقاومة عبثي في غزة، وبين مفاوضات عبثية في الضفة، وبالتالي ما الدافع ليخرج هذا المجتمع إلى الشارع؟. للأسف ثمة تحول في المفاهيم الفلسطينية، حتى بتّ وأبناء جيلي ممن قاومنا الاحتلال في الانتفاضة الأولى، وسجنا مرات عدة، وبعضنا لا يزال يقاوم، نتهم بالغباء... هناك تحولات في الأولويات لدى المجتمع الفلسطيني، وبالتالي علينا إعادة الاعتبار لفكر المقاومة وفلسفتها، لعلنا نتمكن من قيادة هذا المجتمع باتجاه التحرير.

مسلم: تحدّثنا باستفاضة عن عقبات داخلية وذاتية، كيف ترى أخ «أبو جهاد» العقبات الموضوعية والخارجية والإسرائيلية أمام تجسيد هذا النموذج؟

العالم: علينا أن نتأكد ونؤكد من أن ما نريده

هو ألا يكون هذا الاحتلال سهلاً، وأن يكون أكثر كلفةً على ممارسيه، فلا يمكن لأي جهة محتملة أن تفكر بالتراجع عن إجراء، أو التخلي عن سياسة، أو حتى إنهاء الاحتلال، إلا إذا دفعت ثمنًا باهظاً نتيجة احتلالها هذا.

البعض يتحدث عن اتفاقيات مقيدة للسلطة الوطنية، عندما تم تداول مقترح مقاطعة البضائع الإسرائيلية، وهذا صحيح، لكننا نتحدث عن مقاومة شعبية، وليس عن مقاومة السلطة الفلسطينية؛ فالسلطة الفلسطينية مقيدة باتفاقات، لكن أنا، وأنت، والمواطن في الشارع الفلسطيني لسنا مقيدين.

بات المجتمع الفلسطيني يشعر بالسعادة حين يزيل الاحتلال حاجزاً عسكرياً ما، أو يخفف من إجراءاته أو جنوده عند حاجز آخر، لكنني أرى أن أحد مؤشرات زيادة تكلفة الاحتلال على المحتل هو أن يظل جيشه في حالة استنفار مستمرة، وأن يبقى منتشراً في كل مكان، وهذا مكلف للاحتلال، ولا يتحقق إلا بالمقاومة الشعبية، وإعادة الروح إليها، وبالتالي تستنفّر إسرائيل كل طاقاتها في مواجهة مقاومة شعبية سلمية فلسطينية، وهنا يصبح الاحتلال مكلفاً على ممارسيه.

أعتقد أن المقاطعة الاقتصادية هي أحد الميادين الأكثر تأثيراً على الاحتلال الإسرائيلي، فطبيعة إسرائيل وبنيتها تقوم على الاقتصاد، فحين أقامت علاقات مع بعض الدول العربية كان همها الأساسي تبادل التمثيل التجاري، عبر المكاتب التجارية، ولو لم يكن ثمة تبادل دبلوماسي في بعض الحالات. التجارة والبضائع

هي همهم الأساسي، وهذا شأن تاريخي... أتذكر تماماً كيف كانت عديد الشركات الإسرائيلية تقوم بتغيير مغلقات عديد البضائع الإسرائيلية في مناطق معينة كقبرص، على سبيل المثال، ومن ثم تصديرها إلى الوطن العربي، بل إن عديد الشركات باتت تبرر وجودها في إسرائيل وتدعي أنها من أصول غير إسرائيلية لتمرير بضائعها إلى السوق الفلسطينية والأسواق العربية، وحين خضنا معركة مقاطعة البضائع الإسرائيلية في فترة من الفترات على الصعيد الشعبي، شعرنا بهلع لدى القطاع التجاري الإسرائيلي، وهذا ما لمستَه في نابلس، التي أصبحت، وبالنسبة للكثير من أبنائها، مقاطعة البضائع الإسرائيلية فيها نهج حياة... أعرف كما هائلاً من الشباب يحتجون على ذويهم وأقاربهم إذا ما أدخلوا بضائع إسرائيلية إلى منازلهم.

أعلم أن هناك معيقات في هذا الجانب، وأن العدو وجهات أخرى لا تريد منا الدخول في أشكال من المقاومة كهذه تؤلم الاحتلال، ولا ندفع مقابلها فاتورةً باهظةً أو ثمنًا مؤلماً.

نحن نحاصر من قبل الجميع، فالعالم وأمتنا لا يريدوننا على الإطلاق إلا أن نجلس إلى طاولة المفاوضات، بل وإلى طاولة مفاوضات عبثية، الأميركيون يريدون ذلك، والكل يسير في فلكهم، وبالتالي العديد من عوامل تفعيل المقاومة الشعبية غير متوافرة بفعل الحصار السياسي، والاقتصادي الذي يمارسه العالم علينا، لكن هذا يجب ألا يثني عن مساعينا في هذا الأمر. وبالنسبة إلى المتضامنين الأجانب، علينا

مستقبلاً، لأن القضية الفلسطينية كانت ولا تزال جوهر الصراع العربي الإسرائيلي، وكل مواطن عربي يعتبرها قضيته الأساسية.

من جانب آخر، لا شك في أن الشعب يريد قيادة موحدة للشعب الفلسطيني، ومن هنا بات تطوير أداء منظمة التحرير الفلسطينية مسألة مهمة للغاية... كنا نعوّل على تنفيذ اتفاق المصالحة، وإجراء الانتخابات للمجلس الوطني لمنظمة التحرير بالتزامن مع انتخابات الرئاسة وانتخابات المجلس التشريعي.. كان من المفترض الانتهاء من ذلك في أيار من العام الجاري، لكن هذا الأمر عطل، بعد قرار من "حماس" بمنع عمل اللجنة المركزية للانتخابات في قطاع غزة بخصوص تحديث السجل الانتخابي.

ما تريده حماس، هو الابتعاد كلياً عن خيار الانتخابات، وعقد صفقة بخصوص منظمة التحرير، وهذا مرفوض كلياً، خاصة أنه سبق وشكلنا لجنة وضمت خالد مشعل، ورمضان شلح، وقيادات من مختلف الفصائل لنمضي في تنفيذ الاتفاق، بل نجحنا في الانتهاء من وضع نظام داخلي للانتخابات المجلس الوطني، وكنا بالفعل نريد إجراء انتخابات متزامنة مع الانتخابات الرئاسية والتشريعية، ومع هذا التعطيل، أرى أنه من الضرورة بمكان إعادة الاعتبار للجنة التحضيرية لإعادة تشكيل المجلس الوطني لمنظمة التحرير، وألا نبقي معطلين لعملائنا في المنظمة، ولا أن نرهن أنفسنا لصفقة تقسم فيها المنظمة وفق نتائج انتخابات المجلس التشريعي في العام ٢٠٠٦، والذي بات جزءاً

التمييز بين التضامن المجرد والحقيقي، وبين التضامن الذي يرمي إلى تحقيق أهداف ما، مع التشديد على تقديرنا لكل من يتضامن مع عدالة قضيتنا من بين المتضامنين، هناك من لديه رسالة إنسانية، وهناك من يعمل وفق أجندة سياسية ما، وهذا لا ينطبق على المتضامنين الدوليين، بل وحتى على بعض المؤسسات المحلية التي تتحدث عن دعم المقاومة الشعبية، حيث نجدها تحدد سقفاً لهذه المقاومة يجب ألا تخرج عنه، بما لا يفسد أحياناً العلاقة مع الإسرائيليين.

مسلم: في المحيط العربي تغيرات واسعة، حدث بعضها عبر روافع شعبية هادرة، كيف يرى الرفيق رأفت انعكاس على الواقع فلسطينياً؟
رأفت: الثورات والتطورات الحاصلة في عدد من الدول العربية، على الصعيد الراهن شغلت الدول والشعوب العربية بمشاكلها وتحدياتها الداخلية، لكن برأيي، أنه وعلى الصعيد المستقبلي، سيكون لهذه الثورات أثر إيجابي، خاصة أن انتهاج طريق الديمقراطية في هذه الدول عبر صناديق الاقتراع، وما ستفرزه من نتائج على مستوى الرئاسة والبرلمانات، فإن القيادات الجديدة ستضع في الحسبان أن سلوكها هو ما يضمن لها الاستمرار من عدمه... سابقاً كانت هذه الأنظمة «تحسب حساب التلفون الجاي من واشنطن، والمساعدة الجاي من واشنطن»، ولا تلقي بالأصوات شعوبها، ولذلك على الرغم من انشغال البلدان التي حدثت فيها ثورات الربيع العربي بشؤونها الداخلية حالياً، فإنها ستصب لصالح الشعب الفلسطيني وقضيته

من الماضي، مع العلم أن موازين القوى تتبدل بين فترة وأخرى، ففي انتخابات مجلسي الشعب والشورى المصريين حسم الإخوان المسلمون والسلفيون المعركة الانتخابية باكتساح كبير، لكن الأمر تغير في فترة وجيزة، وفاز مرشح الإخوان المسلمون برئاسة مصر بفارق بسيط عن منافسه في الانتخابات الرئاسية.

نحن نقول إذا كانت "حماس" على استعداد لمثل هذه الانتخابات المتزامنة فلتتفضل، أما إذا أغلقت الباب أمام الانتخابات فعلى اللجنة التحضيرية إعادة تشكيل المجلس الوطني الفلسطيني، وإعادة النظر في كل التركيبة لهذا المجلس، بحيث يكون دور الشباب والنساء أكثر حضوراً، خاصة أنهم مهمشون في مؤسسات المنظمة حالياً، على عكس فترة تأسيس المنظمة، وبالتالي يتم انتخاب لجنة تنفيذية جديدة، ومجلس مركزي جديد، بحيث تعود الحياة لمنظمة التحرير الفلسطينية لتعود الشعب الفلسطيني باتجاه مواجهة سياسات إسرائيل القمعية والعنصرية، وتتابع العمل باتجاه عزل سياسات الاحتلال في المؤسسات الدولية، وتوظيف ضغط دولي بقرارات جديدة ضد هذه السياسات، ووضع آليات لتنفيذ مثل هذه القرارات، وبالتالي إجبار إسرائيل في النهاية على تطبيق قرارات الشرعية الدولية.

مسلم: د. سمير عوض، هل من تعقيب أخير؟
عوض: أعتقد أنه تمت إثارة عديد القضايا، وإلى حد كبير، يبدو أن من الواضح أن ثمة معيقات على المستوى الداخلي وعلى رأسها

الانقسام، وأخرى إقليمية ودولية، وعلينا عدم الاستهانة بهذه المعوقات التي قد تحد من نجاعة المقاومة، مهما كان نوع هذه المقاومة وأليتها، لكن في المقابل علينا عدم الاستكانة، والاتجاه نحو أشكال مبتكرة من المقاومة، ومن بينها مقاطعة البضائع الإسرائيلية، أو في مرحلة أولى جزء منها، فالتجارب في أي خطوة من هذا القبيل، قد يقود إلى نجاحات أخرى، وهذا ينطبق على المقاومة الشعبية ضد المستوطنات والجدار والحوجز العسكرية... باعتقادي، الشعب الفلسطيني بأكمله يؤمن بأن حركة التاريخ تسير باتجاه إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، واستقلال الفلسطينيين، وتمتعهم بحقوقهم... صحيح أن حق تقرير المصير ارتبط بالثورة الفرنسية، لكنه انتشر في جميع أنحاء العالم، كونه باتجاه حركة التاريخ وليس في الاتجاه المعاكس لها... قد نعيش حالة إحباط مرتبطة بحالة تراجع نسبية في المقاومة، وبالتالي في اقتراب تحقيق حلمنا بالدولة المستقلة، وحق تقرير المصير، وعودة اللاجئين، وقد تكون هناك ظروف إقليمية وعالمية معاكسة، لكن على المدى البعيد ستتحوّل هذه الظروف لتخدم القضية الفلسطينية، خاصة مع التحولات الديمقراطية في المحيط العربي... المجالات لا تزال مفتوحة أمام الفلسطينيين للمقاومة، وبأشكال متعددة ومبتكرة، ومن بينها مقاومة (الفيستوك)، لكن يجب أن تتحوّل المقاومة إلى ثقافة شعبية مؤطرة، وعلى القيادة أن تكون واضحة في أهدافها ليتحرك الشعب دون تردد.

المدافعين عن القضية "مدافعون ضعفاء"، فإن الأمور قد تسير باتجاه يعبر عن مقولة غسان كنفاني "الشعوب تعودت أن تغير المدافعين، لا أن تغير القضية" .. علينا ألا ننتظر الوقت، فالاحتلال بسياساته يسرق كل شيء حتى أحلامنا، وعلى الجميع أن يدرك أن الشعب الفلسطيني لا يريد تحسين شروط حياته تحت الاحتلال، بل يريد حقه في التحرر وتقرير المصير كسائر شعوب العالم، وبالتالي إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

التميمي: في الختام، أحب أن أؤكد أن المقاومة الشعبية يجب أن تتحول إلى خيار إستراتيجي يتم تبنيه بشكل فعلي، وأنه لا بد من وضع برامج وآليات عمل، بالتزامن مع خطاب وشعار وهدف سياسي واضح، كي لا نبقى أسرى لفكرة المزاجية... لكن، إذا ما بقيت الأمور على ما هي عليه، وإذا لم تغيّر القيادة الفلسطينية من طريقة أدائها وإدارتها النظام السياسي الفلسطيني، وعلى كل المستويات، وفي حال لم يلمس الشعب الفلسطيني أي تغيير حقيقي، وبقي يشعر بأن

سياسات رعاية الأطفال وحمايتهم في التعديلات المقترحة على قانون الطفل الفلسطيني

زكريا السرهدي*

تتسم بطبيعة خاصة، فهي لا تأتي في إطار معادلة الالتزامات مقابل الحقوق، بل هي في اتجاه الحقوق فقط. وهي حقوق تتميز بثلاث مميزات: أنها حقوق لا يجوز التنازل عنها، وهي حقوق خالصة لا تقابلها واجبات، وحقوق تدخل الدولة طرفاً فيها بشكل مباشر أو غير مباشر^١. وفي هذا السياق، تساوقت التشريعات الفلسطينية مع هذا الاتجاه، حيث تضمن القانون الأساسي الفلسطيني رعاية الأمومة والطفولة، وحق الأطفال في الحماية والرعاية الشاملة وعدم التعرض للاستغلال والضرب والمعاملة القاسية من ذويهم، وأن يفصلوا عن البالغين إذا حكموا بعقوبة سالبة للحرية^٢. وتم إصدار قانون الطفل الفلسطيني سنة ٢٠٠٤، والذي تضمن مجموعة من التدابير القانونية الهادفة لضمان رعاية

مقدمة

أولى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية أهمية كبيرة لحقوق الطفل. وترجم هذا الاهتمام بصدور اتفاقية حقوق الطفل؛ وذلك سعياً لحث الدول الأطراف على تبني السياسات والتدابير اللازمة لحماية حقوق الطفل.

إن التشريعات الناجمة بشأن الطفل هي تلك التي تستطيع أن تؤسس إطاراً عاماً للسياسات الهادفة لحماية الطفل. وتكون هذه التشريعات السند الرئيس لوضع الخطط والسياسات، وفي الوقت نفسه، يجب أن تكون السياسات قادرة على التأثير في التشريعات المتعلقة بالطفل في اتجاه تعزيز حمايته ورعايته؛ لأن حقوق الطفل

* باحث فلسطيني.

الأطفال وحمايتهم، والتي انبثقت في إطارها العام من روح اتفاقية حقوق الطفل.

وفي سياق العمل على تطوير التشريعات الفلسطينية، تم تقديم مشروع قرار بقانون معدل لقانون الطفل المقترح من مجلس الوزراء. ويتكون مقترح مشروع القانون من إحدى وثلاثين مادةً تهدف إلى سد الثغرات في قانون الطفل الحالي، وذلك لضمان منح الطفل الفلسطيني كافة الحقوق؛ الأمر الذي سينعكس بشكل إيجابي على المجتمع الفلسطيني بشكل عام. وبما أن هناك أهمية خاصةً تنطوي على إعمال حقوق الطفل، والتمثلة في أن النمو السليم للطفل بكافة جوانبه؛ يضمن إلى حد كبير نشوء أفراد ومواطنين لديهم صحة نفسية عالية، يستطيعون الإسهام بشكل إيجابي في بناء المجتمع.

ملخص للتعديلات المقترحة

تنقسم التعديلات المقترحة على قانون الطفل الفلسطيني إلى أربعة مستويات: التعديلات الكلية المقترحة على بعض المواد، التعديلات الجزئية المقترحة، إلغاء مواد كاملة، إضافة مواد جديدة.

التعديلات الكلية المقترحة

على بعض المواد

هذه التعديلات تضمنت اقتراح استبدال نصوص المواد بنصوص جديدة، وهي وفق الآتي:

١. تعديل المادة (١) من قانون الطفل الفلسطيني، وذلك بإضافة مجموعة من التعريفات والمصطلحات الواردة في القانون. فالتعريفات في القانون الحالي

تقتصر فقط على ورود تعريف «الطفل». فيما أن التعديلات المقترحة أضافت تعريف مصطلحات: السلطة، المجلس، مرشد حماية الطفولة، القاضي المختص، الخطر المحدق.

وجاءت هذه المصطلحات لورودها ضمن التعديلات المقترحة، حيث إن عبارة «السلطة» غير موجودة في قانون الطفل الحالي. كما أن مصطلح «المجلس» والذي جاء في قانون الطفل الحالي على أنه «المجلس الأعلى للأمم المتحدة والطفولة»، سيشير وفق التعديلات إلى «المجلس الوطني للطفل». إلا أن مصطلح «مرشد حماية الطفولة» موجود في قانون الطفل الحالي، ولكن وروده في التعريفات ضمن مقترح التعديلات.

٢. تعديل المادة (٤) من قانون الطفل الفلسطيني. حيث إن المادة المذكورة تقتصر على حظر تشغيل الأطفال قبل بلوغهم سن الخامسة عشرة، فيما أن التعديلات المقترحة تنص على:

• مراعاة ما جاء في قانون العمل بشأن تشغيل الأطفال.

• حظر تشغيل الأطفال في المهن الخطرة.

• النص بالعقوبة المالية على كل من يخالف أحكام المادة المذكورة.

٣. تعديل المادة (٧٠) والتي تتضمن وفق النص المقترح:

• إنشاء المجلس الوطني للطفل.

• تكون للمجلس موازنة مستقلة ضمن

٢. تعديل المادة (٢٢) بإضافة عبارة "قانون الصحة العامة" إلى الفقرة (١)، وإضافة فقرة جديدة تنصّ على تقديم الخدمات الصحية المجانية للأطفال دون سن السادسة.
٣. تعديل المادة (٢٣) بإضافة فقرة جديدة إليها تنص على وجوب حفظ البطاقة الصحية في الملف المدرسي للطفل.
٤. تعديل الفقرة (٣) من المادة (٢٩) والخاصة بالتدابير المتعلقة بالإنفاق على الطفل، وذلك عن طريق صندوق النفقة في حال تعذر الإنفاق عليه من قبل الشخص الملزم بالنفقة.
٥. تعديل المادة (٤٤) وذلك بشطب كلمة "تعتمد". وإضافة فقرة جديدة تنص على اعتبار تعريض الطفل للزواج بالإكراه من الحالات الصعبة التي تهدد سلامة الطفل وصحته البدنية والنفسية.
٦. تعديل المادة (٤٧) بإلغاء البندين (أ) و (و) واستبدالهما ببند جديد ينص على اعتبار الطفل معرضاً لخطر الانحراف إذا وجد أو عاش أو اشتغل في بيئة تتصل بأعمال التسول أو الدعارة أو الفسق أو فساد الخلق أو القمار أو المخدرات. وإضافة فقرتين، تنص على اعتبار الطفل معرضاً لخطر الانحراف إذا لم تكن له وسيلة مشروعة للعيش أو عائل مؤتمن، أو الطفل الذي ارتكب فعلاً مجرماً كان سيلاحق عليه جزائياً لولا أنه لم يتم

- الموازنة السنوية العامة للسلطة.
- تعمل وزارة الشؤون الاجتماعية كسكرتاريا للمجلس.
٤. تعديل المادة (٧١) بحيث تصبح وفق النص المقترح:
- يختص المجلس برسم السياسات الوطنية للطفل واقتراحها، وله في سبيل ذلك:
- متابعة إقرار السياسات المتعلقة بالطفل.
 - متابعة تنسيق الجهود اللازمة لحماية ورعاية الطفل.
 - إقرار معايير حماية حقوق الطفل.
 - المساهمة في التشريعات والخطط والبرامج ذات العلاقة بالطفل.
 - وضع اللوائح والأنظمة والتعليمات اللازمة لعمل المجلس.
 - إعداد التقارير.
 - العمل على تطوير وتنسيق برامج التعاون الفني الدولي والإقليمي والثنائي في مجال الطفولة.
 - أي اختصاصات ومهام أخرى بمقتضى أحكام القوانين واللوائح والأنظمة.

التعديلات الجزئية المقترحة

١. تعديل المادة (١١) من قانون الطفل الفلسطيني بإضافة فقرتين هما:
- حظر إجراء التجارب الطبية أو العلمية على الأطفال.
 - النص بالعقوبة المالية والعقوبات اللاحقة بشأن أحكام الفقرة السابقة.

حالات الخطر المحقق بالمبادرة إلى إخراج الطفل من المكان الموجود فيه ولو بالاستعانة بالقوة الجبرية ووضعه في مكان آمن.

• وجوب حصول المرشد على إذن قضائي عاجل يصدره القاضي المختص في مدة أقصاها ٢٤ ساعة للاستمرار في تطبيق التدابير المتخذة في حالات الخطر المحقق.

١٣. تعديل المادة (٦٧) برفع السن الذي لا تجوز فيها المساءلة الجزائية للطفل من تسع سنوات إلى اثنتي عشرة سنة.

المواد المقترحة إلغاؤها

١. إلغاء المادتين (٢٧) و(٤٥) وذلك باستبدالهما بمادة واحدة والمتعلقة بحصر الأعمال التي يحظر فيها تشغيل الأطفال تحت طائلة المسؤولية الجزائية.

٢. إلغاء المواد (٤٨، ٤٩، ٥٩) وذلك باستبدالهما بمادة واحدة والمتعلقة

بالتدابير الاتفاقية بشأن الطفل والتي يستطيع مرشد حماية الطفولة القيام بها.

٣. إلغاء المادة (٦٤) لكونها أصبحت جزءاً من المادة السابقة الجديدة.

إضافة مواد مقترحة

١. إضافة المادة (٢١ مكرر) والتي تتضمن النص بعقوبة الحبس لمن يهمل في طفل تحت رعايته.

٢. إضافة المادة (٢٧) والتي تتعلق بحصر

الثامنة عشرة من عمره وقت ارتكابه.

٧. تعديل الفقرة (٢) من المادة (٥٠) بحيث يصبح مجلس الوزراء هو الجهة المختصة بإصدار اللوائح الخاصة بالآليات والتدابير التي تحدد مواصفات مرشدي حماية الطفولة.

٨. تعديل الفقرة (١) من المادة (٥٣) والتي تتضمن إضافة عبارة "يعرضه لخطر الانحراف" إلى جانب "تهديد سلامة الطفل أو صحته البدنية أو النفسية" والمتعلقة بوصف الحالات التي توجب قيام كل شخص بإبلاغ مرشد حماية الطفولة حولها.

٩. تعديل المادة (٥٧) بإضافة نص يتعلق باعتبار تعرّض الطفل لخطر الانحراف أحد الأسباب التي يتوجب على مرشد حماية الطفولة رفع تقرير حولها إلى دائرة حماية الطفولة في حالة ثبوت عدم وجود ما يهدد سلامة الطفل.

١٠. تعديل المادة (٥٨) والتي تتضمن اعتبار تعرض الطفل لخطر الانحراف أحد الأسباب التي يتوجب على مرشد حماية الطفولة اتخاذ الإجراءات المناسبة في حال ثبوت وجود ما يهدد سلامة الطفل.

١١. تعديل المادة (٦٣) بإضافة فقرة جديدة والتي تتيح للقاضي المختص أن يقرر اتخاذ أي من التدابير اللازمة لحماية الطفل.

١٢. تعديل المادة (٦٥) لتصبح:

• وجوب قيام مرشد حماية الطفولة في

والأدبي لطبيعة النصوص في قانون الطفل، باتجاه نصوص أكثر عملية، بما فيها من سياسات وتدابير وإجراءات تهدف إلى تعزيز حماية الطفل ورعايته.

وعلى الرغم من أن القانون الحالي يشير إلى النسق المؤسساتي لحقوق الطفل، فإن التعديلات المقترحة قد أبرزت بشكل أكبر المستويات السياسية والإشرافية والتنفيذية لحماية حقوق الطفل ورعايته. حيث إن من شأن هذه التعديلات أن تنهي التعارض بين صلاحيات مجلس الوزراء ووزارة الشؤون الاجتماعية، وذلك بالنص على أن مجلس الوزراء هو الجهة المختصة بإصدار اللوائح والأنظمة لتنفيذ القانون انسجاماً مع صلاحيات مجلس الوزراء، كما وردت في القانون الأساسي.^٢ فيما أن القانون الحالي يمنح هذه الصلاحية لوزير الشؤون الاجتماعية، وبالتالي، وفق التعديلات المقترحة يكون مجلس الوزراء هو الجهة الإشرافية العليا في إطار مؤسسة حماية حقوق الطفل ورعايته. فيما أن وزارة الشؤون الاجتماعية هي جهة رسم السياسات العامة، وفي الوقت نفسه هي الجهة التنفيذية من خلال دائرة حماية الطفولة التابعة للوزارة. والمجلس الوطني للطفل هو جهة رسم السياسات المتعلقة بالطفل الفلسطيني.

ثانياً. تعزيز التوجه المهني لحماية الأطفال ورعايتهم

عززت التعديلات المقترحة دور مرشد حماية الطفولة. حيث أوردت تعريفاً له والذي تم تقديمه في التعديلات المقترحة على أنه «الموظف العام

الأعمال التي يحظر فيها تشغيل الأطفال. ٣. إضافة المادة (٥٥ مكرر) والتي تنص على وجوب قيام مرشد حماية الطفولة المتلقي لبلاغ ينطوي على وجود خطر محقق بالطفل أن يجري فحصاً أولاً في غضون ٢٤ ساعة من تلقي البلاغ. وفي الحالات الأخرى خلال ٧٢ ساعة.

٤. إضافة المادة (٥٩) والمتعلقة بحصر التدابير الاتفاقية التي يستطيع مرشد حماية الطفولة اتخاذها في حالة تعرض الطفل للخطر أو التهديد.

٥. إضافة المادة (٦٦ مكرر) والتي تنص على الحقوق التي يتمتع بها والدا الطفل أو من يقوم برعايته قبل صدور القرار من القاضي المختص بشأن الطفل.

٦. إضافة المادة (٦٩ مكرر) والتي تنص على اختصاص محاكم مخصصة بقضايا الأطفال الجانحين، على أن تستمر محاكم الصلح والبداية بالنظر في هذه القضايا إلى حين إنشاء المحكمة المختصة.

٧. إضافة المادة (٧٠ مكرر) والتي تنص على قوام تشكيل المجلس الوطني للطفل.

مدى استجابة التعديلات المقترحة

لسياسات رعاية الطفل وحمايته

أولاً - مؤسسة حماية حقوق الطفل ورعايته من شأن التعديلات المقترحة أن تحدث تطوراً في إطار مؤسسة حماية حقوق الطفل ورعايته، وإجراء المزيد من التحول من الاتجاه الأخلاقي

في وزارة الشؤون الاجتماعية الذي يعمل في دائرة حماية الطفولة، ويختص بمهمة تقييم حالة ومتابعة قضايا الأطفال طبقاً لهذا القانون واللوائح والأنظمة الصادرة بموجبه».

ومن شأن النص بالتعريف أن يقنن التفسير لدور ومهام مرشد حماية الطفولة، بحيث يحد من التفسيرات والاجتهادات المتضاربة. إلا أنه تبقى هناك حاجة ماسة للتعجيل في إصدار اللوائح التنفيذية الخاصة بالآليات والتدابير التي تحدد مواصفات مرشدي حماية الطفولة واختصاصاتهم من قبل مجلس الوزراء، وفق ما ورد في التعديلات المقترحة على الفقرة (٢) مادة (٥٠) من قانون الطفل.

كما تنص التعديلات المقترحة على وجوب إبلاغ مرشد حماية الطفولة كلما تبين لأي شخص أن هناك ما يهدد سلامة الطفل أو صحته البدنية أو النفسية أو يعرضه لخطر الانحراف. حيث إن القانون الحالي ينص على: «لكل شخص»، فيما أن التعديل المقترح ينص على «على كل شخص» وهنا تحول في الصيغة نحو الوجوب بشكل أكبر مما هو عليه الحال في القانون الحالي. وهذا يمنح مرشد حماية الطفولة دوراً أكبر في التعرف إلى الحالات التي قد يتعرض فيها أطفال للخطر أو التهديد. وهو ما يتوافق مع جاء في مشروع قانون الطفل البحريني، والذي ينص في المادة (٩٩) على وجوب الإبلاغ عن أي حالة من سوء المعاملة للأطفال إلى الجهات المختصة. إلا أن النص في مشروع قانون الطفل البحريني يمنح إمكانية الإبلاغ للجهات المختصة، وهي دائرة

متسعة مقارنة بما ورد في التعديلات المقترحة على قانون الطفل الفلسطيني، والتي تحصر جهة تلقي الإبلاغ بمرشد حماية الطفولة. كما أن مشروع قانون الطفل البحريني في مادته (٩٨) لا يشترط رفع الدعوى الجنائية بشأن سوء معاملة الطفل إلى النيابة العامة، مما يعني أن النيابة العامة تستطيع مباشرة التحقيق في أي قضية سوء معاملة للأطفال دون الحاجة إلى وجود دعوى رسمية أو شكوى. ولذا، يعتبر الإبلاغ كافياً لمتابعة قضية تتعلق بحالات سوء معاملة الطفل. فيما أن التعديلات المقترحة على قانون الطفل الفلسطيني لم تشر إلى هذا الجانب، مما قد يخلق اجتهادات مختلفة بشأن الحق في متابعة حالات سوء معاملة الأطفال.

كما أن التعديلات المقترحة تعطي مرشد حماية الطفولة إجراء الفحص الأولي للتأكد من صحة البلاغ المقدم له حول تعرض طفل للخطر أو التهديد، وذلك في غضون ٢٤ ساعة. وجاء تحديد المدة في حالة تقدير المرشد بأن البلاغ ينطوي على معلومات تتعلق بالخطر المحقق الذي قد يتعرض له الطفل. وتحديد المدة جاء وفق التعديلات المقترحة بأربع وعشرين ساعة للتعجيل في الفحص الذي يتوجب على المرشد القيام به. وحتى أنه في الحالات الأخرى التي لا تتعلق بالخطر المحقق، وإنما بتهديد سلامة الطفل أو تعرضه للانحراف، يتوجب على مرشد حماية الطفولة أن يقوم بالفحص للتأكد من صحة البلاغ خلال اثنتين وسبعين ساعة، وهذا من شأنه أن يرفع مستوى كفاءة العمل على حماية الطفل.

في حال ثبوت عدم وجود ما يهدد سلامة الطفل أو صحته البدنية أو النفسية أو ما يعرضه لخطر الانحراف، إضافةً إلى ما هو منصوص عليه في القانون الحالي بوجوب إبلاغ الطفل والقائم على رعايته ومن قام بالإبلاغ.

ثالثاً. توسيع نطاق التدابير اللازمة لحماية الطفل ورعايته

تطرت التعديلات المقترحة إلى تعريف المصطلحات الأساسية الواردة في قانون الطفل. وفي إطار السياسات الموجهة لحماية الطفل ورعايته، تضمنت التعديلات إضافة تعريف لمصطلح «الخطر المحقق» والذي ينص على «كل عمل يهدد حياة الطفل أو سلامته أو صحته البدنية أو النفسية أو يعرضه لخطر الانحراف بشكل لا يمكن تلافيه مع مرور الوقت». حيث إن اقتصار التعريف على وقوع العمل الذي يهدد حياة الطفل، قد يخرج بعض الحالات التي تتسبب في تهديد حياة الطفل والناجمة عن «الامتناع عن القيام بعمل» وتكون نتائجه مهددة لحياة الطفل. وبالتالي تبرز ضرورة ملحة أن يشمل التعريف «العمل» و «الامتناع عن العمل». وبالمقارنة، نجد أن المادة (٩٧) من مشروع قانون الطفل البحريني تعرف «سوء المعاملة» على أنها «كل فعل أو امتناع عن فعل» يؤدي إلى أذى مباشر أو غير مباشر للطفل. ووفق التعديلات المقترحة فإنه من التدابير الاتفاقية التي يستطيع مرشد حماية الطفولة اتخاذها إبقاء الطفل في عائلته. فيما أن

ولتسهيل قدرة المرشد على الحصول على معلومات تتعلق بتعرض الأطفال للخطر أو التهديد وتوسيعها؛ فقد نصت التعديلات المقترحة على أن الإبلاغ يكون «بأي وسيلة ممكنة»، وهذا من شأنه أن يزيد من إمكانية تعرف المرشد إلى حالات تعرض الطفل للتهديد أو الخطر.

كما منحت التعديلات المقترحة دوراً أفضل لمرشد حماية الطفولة في إطار التحقق من البلاغ المتعلق بتعرض طفل للتهديد أو الخطر، حيث إنه يستطيع مقابلة الطفل والقائم على رعايته للاستماع إليهم ولرؤيتهم حول الوقائع موضوع البلاغ، وفق ما جاء في التعديلات المقترحة على المادة (٥٦) من القانون الحالي والتي تنص على «استدعاء الطفل والقائم على رعايته»، فيما أن «المقابلة» وفق التعديلات تمكن المرشد من التوجه إلى المكان نفسه الموجود فيه الطفل، بدلاً من انتظار حضور الطفل والقائم على رعايته إلى دائرة حماية الطفولة لمقابلة المرشد. وهذا من شأنه أن يساهم في تسريع عملية التدخل.

كما أن مرشد حماية الطفولة وفق التعديلات المقترحة على المادة (٥٦) يستطيع «التحقق وأخذ التدابير الوقائية الملائمة للطفل». وتنص التعديلات المقترحة على أنه من هذا التدابير: «منع كل اتصال بين الطفل والأشخاص الذين من شأنهم أن يتسببوا له بما يهدد سلامته أو صحته البدنية أو النفسية أو يعرضونه لخطر الانحراف». فيما أن القانون الحالي لم ينص على مثل هذه التدابير. كما ألزمت التعديلات المقترحة مرشد حماية الطفولة بأن يرفع تقريراً إلى دائرة حماية الطفولة

القانون الحالي ينص على التدابير المتعلقة بتسليم الطفل لأبويه أو أحدهما، أو أحد أفراد أسرته. وهنا تكمن إشكالية صياغة تتعلق بتسليم الطفل لأبويه، حيث إن الطفل يفترض أن يعيش مع أبويه، وبالتالي فإن التعديلات المقترحة «بإبقاء الطفل في عائلته» أكثر انسجاماً من الناحية الصياغية.

وقد حددت التعديلات اشتراطات نفاذ التدابير المتعلقة بإبقاء الطفل في عائلته وهي: التزام الطفل أو من يقوم على رعايته باتخاذ الإجراءات لرفع التهديد أو الخطر عن الطفل، مشترطة إبقائه تحت رقابة دورية من مرشد حماية الطفولة. ونصت، أيضاً، على تنظيم طرق التدخل الاجتماعي من قبل الجهات المعنية بتقديم الخدمات والمساعدة الاجتماعية اللازمة للطفل وعائلته، وأخذ جميع الاحتياطات اللازمة لمنع كل اتصال بين الطفل والأشخاص الذين من شأنهم أن يتسببوا له فيما يهدد سلامته أو صحته البدنية أو النفسية.

فيما أن التدابير المنصوص عليها في القانون الحالي لا تنطبق إلى أي التزامات من قبل والدي الطفل أو من يقوم على رعايته، وهذا ما يعزز من حماية الطفل من التهديد أو الخطر.

ونصت التعديلات المقترحة على تسليم الطفل مؤقتاً لمن يستطيع القيام برعايته. وقد أضافت التعديلات المقترحة كلمة «مؤقتاً» مما يعني أن الأسلم يكمن في عودة الطفل إلى بيئته الطبيعية ضمن أسرته. فيما أن القانون الحالي لا ينص على الوضع المؤقت لمثل هذه التدابير.

كما أن التعديلات المقترحة تشترط في الأسرة البديلة، كأحد خيارات تسليم الطفل لها، أن تكون وفقاً لمعايير وضوابط تصدر بشأنها لائحة تنفيذية عن مجلس الوزراء. فيما أن القانون الحالي لا يتطرق إلى ذلك. فالأسرة البديلة يفترض استيفائها مجموعة من الشروط لتحقيق الهدف من التدابير المتعلقة بحماية الطفل ورعايته على الوجه الأفضل.

تهدف الرعاية البديلة إلى توفير الرعاية الاجتماعية والنفسية والصحية للأطفال الذين يواجهون ظروفاً حرمتهم من أن ينشئوا في أسرهم الطبيعية. ولذلك فالهدف من الأسر البديلة هو محاولة تنشئة الأطفال في بيئة مناسبة بقدر الإمكان لبيئتهم الطبيعية. وهذه الأسر لها شروط يتوجب أن تحدد وفق لائحة تنفيذية كما جاء في التعديلات المقترحة على قانون الطفل. ومن هذه الشروط كما جاء في اللائحة التنفيذية لقانون الطفل المصري أن تتكون الأسر من زوجين صالحين ناضجين أخلاقياً واجتماعياً ومدركين لاحتياجات الطفل، وأن لا يزيد عدد الأطفال في الأسرة على اثنين، أن يكون مكان وجود الأسرة في بيئة تتوفر فيها المؤسسات التعليمية والترفيهية والدينية والرياضية. وتتوافر فيها الشروط الصحية، وأن يكون دخل الأسرة كافياً لسد احتياجاتها، وأن يكون الحصول على بدل الرعاية عاملاً مساهماً في تحقيق رعاية الطفل. كما نصت التعديلات المقترحة على إيداع الطفل مؤقتاً لدى عائلة أو هيئة أو مؤسسة اجتماعية أو تربوية أو صحية ملائمة عامة أو

البديلة لصالح الطفل الذي تقوم برعايته تودع في حسابه في صندوق التوفير.^٧

وتتعدد الإجراءات المتعلقة برعاية الطفل في الأسرة البديلة، حيث إنها يمكن أن تكون برعاية طوعية من قبل أسرة أخرى أبدت استعدادها لذلك دون مقابل، أو رعاية مدفوعة الأجر، أو رعاية مقابل تأدية الطفل بعض الأعمال لدى الأسرة التي ترعاه.^٨ ويجمع الكثير من علماء التربية وعلم الاجتماع على أن أسلوب رعاية الطفل ضمن أسرة بديلة مقابل مبلغ مالي هو الأقل سلبية مقابل الأشكال الأخرى، كالتطوعية أو رعاية الطفل مقابل عمل. ولذا، من المستحسن أن تتضمن التعديلات المقترحة الإشارة إلى ذلك، إما بإتاحة الخيارات الثلاثة مع وضع محددات لضمان عدم تعرض الطفل للإساءة، أو اقتصرها على الرعاية مدفوعة الأجر وذلك لكونها تمكن مرشد حماية الطفولة، أو الجهات المختصة من متابعته بشكل دوري وقانوني.

ويمكن نزع الطفل من الأسرة البديلة لأسباب متعددة ومنها الإهمال أو الانحراف في السلوك لدى هذه الأسرة، أو لعدم تجاوب الأسرة مع الموظف أو الجهة المختصة والمخولة متابعة الطفل لدى تلك الأسرة.^٩

كما لم تتطرق التعديلات المقترحة إلى الجانب القانوني المتعلق بإنهاء ولاية الوصي الشرعي على الطفل. والتي يجب أن ترتبط ببلوغ الطفل سن الثامنة عشرة من عمره. ولأسباب أخرى تتعلق بأهلية الطفل القانونية من حيث وجود أسباب قانونية. ففي قانون الطفل السوري، تنص المادة

خاصة، كواحد من التدابير المتخذة لحماية الطفل ورعايته. فيما أن القانون الحالي ينص على مجموعة من التدابير من ضمنها «الإيداع في مؤسسة مختصة بالإصلاح». وقد عالجت قواعد (هافانا) الشروط الخاصة بأماكن رعاية الأحداث، حيث نصت المادة (٣٠) على إنشاء مؤسسات احتجاز للأحداث تكون مفتوحة وتنعدم فيها التدابير الأمنية أو تقل، وأن يكون عدد النزلاء فيها أدنى ما يمكن، بحيث يكون عدد الأحداث في المؤسسات المغلقة قليلاً إلى حد يمكن من الاضطلاع بالعلاج على أساس فردي.^{١٠} إلا أن بعض الدراسات قد أشارت إلى العديد من الجوانب السلبية التي تصاحب هذا الإجراء، حيث إن النزلاء من الأطفال في المؤسسات الإيوائية يعانون بدرجة معينة من حالة عدم التكيف والاستقرار النفسي. كما تقل فرصهم في المشاركة الاجتماعية، بالإضافة إلى تأثر تحصيلهم العلمي بشكل سلبي.^{١١}

ومن شأن التعديلات المقترحة أن توسع دائرة الخيارات أمام مرشد حماية الطفل بشأن تدابير الحماية والرعاية، بحيث لا تقتصر على خيار واحد فقط، بل تشمل عدة خيارات.

أغفلت التعديلات المقترحة تدابير مهمة وهي «الأم البديلة» وخاصةً عندما يكون الطفل الذي يتعرض للتهديد أو خطر الانحراف معاقاً. بحيث توكل إليها مهمة رعاية الطفل، ويصرف لها مبلغ من المال مقابل الرعاية الشهرية. حيث تنص اللائحة التنفيذية لقانون الطفل المصري على خصم ١٠٪ من الأجرة الشهرية التي تتلقاها الأم

(٢٨) على انتهاء ولاية النائب الشرعي (الوصي كما في القانون الفلسطيني) عند بلوغ الطفل سن الثامنة عشرة من عمره، أو لفقدانه الأهلية القانونية توجب الحجر، وبالتالي توجب استمرار وصاية النائب الشرعي على الطفل، كحالات الجنون والعتة.

رابعاً - إنشاء المجلس الوطني للطفل

ينص القانون الحالي على إنشاء «المجلس الأعلى للأمم والطفولة» وذلك وفق ما جاء في المادة (٧٠) على أن يصدر قانون بتشكيله وتنظيمه وتحديد اختصاصاته.

فيما أنه وفق التعديلات المقترحة يصبح مسمى المجلس «المجلس الوطني للطفل». بحيث تكون له الشخصية الاعتبارية، وله موازنة مستقلة ضمن الموازنة السنوية العامة للسلطة الوطنية، وأن عمل وزارة الشؤون الاجتماعية كسكرتاريا للمجلس.

قوام المجلس

يتكون قوام هذا المجلس من مختلف الوزارات ذات العلاقة، ويكون وزير الشؤون الاجتماعية رئيساً للمجلس، وعضوية عشرة ممثلين عن الوزارات الأخرى على أن يكونوا موظفين من الفئة العليا، يعينهم الوزير المختص، ويراعى أن يكون لعملهم صلة بالطفل قدر الإمكان.

وهذه الوزارات هي: التخطيط، التربية والتعليم، الصحة، العمل، الداخلية، الرياضة والشباب، العدل، الإعلام، الثقافة، الأوقاف والشؤون

الدينية. كما يضم المجلس في عضويته خمسة ممثلين عن الجهات والمؤسسات الأهلية المحلية العاملة في مجال الطفل، يعينون مدة سنتين بقرار من مجلس الوزراء، وبناءً على تنسيب من رئيس المجلس. وتضم عضوية المجلس، أيضاً، ممثلاً عن الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان كعضو مراقب لا يحق له التصويت على قرارات المجلس. وفق ما ورد في مقترح التعديل سيتشكل قوام المجلس من ستة عشر عضواً، بالإضافة إلى وزير الشؤون الاجتماعية كرئيس له. وهو قوام كبير نسبياً، ومن شأنه أن يشكل عائقاً أمام قدرة المجلس على الانعقاد بنصابه القانوني.

كما أن ممثلي الجهات والمؤسسات الأهلية في المجلس سيعينون بصفة دورية، ومن غير المعروف، وفق الصيغة المقترحة، إن كانت صفة التعيين الدورية هي لممثل الجهة أو المؤسسة الأهلية، أم هي للممثل والجهة معاً.

كما أن رئاسة المجلس من قبل وزير الشؤون الاجتماعية تنطوي على إشكالية تتعلق بالتغييرات في تشكيلات الحكومة بين فترة وأخرى، مما يضع المجلس في حالة من الإرباك.

اختصاصات المجلس

تضمنت التعديلات المقترحة تحديد اختصاص المجلس الوطني للطفل والمتمثلة برسم السياسات الخاصة بالطفل واقتراحها. فيما أن اختصاص المجلس الأعلى للأمم والطفولة في القانون الحالي يتمثل بمتابعة الجهود اللازمة لرعاية الأمم والطفولة. أي أن دوره إشرافي ورقابي.

بينما يمنح التعديل المقترح دوراً مركزياً إشرافياً وتنفيذياً فيما يخص السياسات العامة لحماية ورعاية الطفل.

كما أن التعديلات المقترحة تقدم تحديداً لمجالات اختصاص المجلس والتي تتمثل في:

- إقرار السياسات المتعلقة بالطفل من مجلس الوزراء.
- متابعة الجهود اللازمة وتنسيقها لحماية الطفل ورعايته وتنفيذ السياسات ذات العلاقة.
- المساهمة في التشريعات والخطط والبرامج ذات العلاقة بالطفل وحمايته.
- وضع اللوائح والأنظمة اللازمة لعمل المجلس وتحقيق أهدافه ورفعها لمجلس الوزراء لإصدارها.
- إعداد التقارير اللازمة ورفعها لمجلس الوزراء.
- العمل على تطوير برامج التعاون الفني الدولي والإقليمي والثنائي في مجال الطفولة وتنسيقها، وعقد المؤتمرات والندوات وتمثيل فلسطين في اللقاءات الدولية والإقليمية في هذا المجال.
- ز. أي اختصاصات أو مهام تناط به بمقتضى أحكام القانون أو اللوائح والأنظمة المعمول بها.

وبالنظر إلى الاختصاصات الرئيسة لمجلس الطفل وفق التعديلات المقترحة فإننا نجد أنها قد رسمت الخطوط العريضة للمجلس، والتي ستبنى عليها اللوائح والأنظمة المتعلقة بعمله.

كما أن النص بإبقاء المجال مفتوحاً لتضمين أي اختصاصات ومهام أخرى يعتبر خطوة متقدمة؛ حيث إن هذا الأمر يمكن المجلس من مساندة التطورات والتغيرات التي تطرأ على السياسات العامة بخصوص الطفل.

وبالنظر إلى اختصاصات المجلس فيما يتعلق بالتشريعات، فإن التعديلات المقترحة تجعل من المجلس مساهماً فيها. حيث إنه من الأفضل النص على اختصاصه باقتراح التشريعات أو التعديلات على القوانين واللوائح والأنظمة ذات العلاقة بالطفل. وبالمقارنة، فقد تضمن قانون الطفل السوداني "اقتراح التشريعات المتعلقة بالطفل" كأحد اختصاصات المجلس القومي لرعاية الطفولة.

نظام المجلس

أشارت التعديلات المقترحة إلى اختصاص المجلس بوضع اللوائح والأنظمة والتعليمات اللازمة لعمله والتي ترفع لمجلس الوزراء لإصدارها. ويعني ذلك أن ما يختص بنظام عمل المجلس سوف يكون جزءاً من تلك اللوائح والأنظمة والتعليمات. ومن المفترض أن تشمل التفاصيل الخاصة بنظام عمل المجلس من حيث المدد الزمنية لدورات الانعقاد، وشروط صحة الانعقاد، وآليات التصويت واتخاذ القرارات. كما يجب أن تتضمن التفاصيل المتعلقة بالجسم التنفيذي والإداري للمجلس، وآليات تعيين الطواقم الإدارية له والشروط الواجب توافرها في تلك الطواقم. ومن أجل المحافظة على مبدأ

استقلالية عمل المجلس، يفضل أن يكون لتلك الطواقم نظامها المالي والإداري الخاص بها. فقد تضمن قانون الطفل السوداني إنشاء "المجلس القومي لرعاية الطفولة"، وأن تكون له أمانة عامة تمثل الجهاز التنفيذي والإداري للمجلس.

خامساً . توسيع التدابير القانونية بشأن حماية الطفل ورعايته

تضمنت التعديلات المقترحة على قانون الطفل توسيع دائرة التدابير القانونية لحماية الطفل ورعايته، والتي تهدف إلى تعزيز السياسات المقترحة بشأن الطفل الفلسطيني. وهذا يؤدي إلى تعزيز الترابط بين السياسات التشريعية والسياسات العامة تجاه الطفل الفلسطيني، ويسهل ويوضح الآليات والتدابير المتعلقة به. وتظهر بعض التطورات التي تضمنتها التعديلات المقترحة بهذا الشأن وخاصة ما يتعلق بالقاضي المختص والمحاكم المختصة، الأطفال الجانحين، ونظام العقوبات.

١. القاضي المختص

والمحاكم المختصة

وفقاً لقانون الطفل الحالي، فإن للقاضي المختص اتخاذ أي من التدابير اللازمة لحماية الطفل، إذا لم يتمكن مرشد حماية الطفولة من اتخاذ التدابير ذات الصبغة الاتفاقية. كما أنه يمثل الجهة التي تمنح الإذن لمرشد حماية الطفولة بالاستمرار في تطبيق التدابير المتخذة في حالات الخطر المحقق.

إلا أن التعديلات المقترحة تمنح والدي الطفل

أو من يقوم على رعايته الحق في المثول أمام القاضي، وذلك وفق ما نصت عليه المادة (٦٦ مكرر) من التعديلات المقترحة.

وكذلك تمنح الطفل الحق في المثول أمام القاضي المختص إذا كانت سنه ودرجة نضوجه تسمحان بذلك، وإلا كلف مرشد حماية الطفولة أو أي شخص آخر يراه القاضي المختص مناسباً لنقل وجهة نظر الطفل. إلا أن الاعتماد وفق النص المقترح على «سن أو درجة نضوج الطفل» للسماح له بالمثول أمام القاضي المختص، يجعل الأمر خاضعاً للتقدير. ومن غير المعروف في النص المقترح من هي الجهة المخولة تحديداً أهلية السن أو درجة نضوج الطفل. ومن الأفضل أن يتم النص على حد أدنى لسن الطفل الذي يستطيع فيه المثول أمام القاضي، لكون السن عادة ما تستخدم كمؤشر لقياس مستوى النضج بشكل عام.

كما أن التعديلات المقترحة في الفقرة (٢) من المادة (٦٦ مكرر) تمنح الحق لأي طرف بالتقدم إلى القاضي المختص بطلب مراجعة القرار الذي أصدره القاضي بخصوص الطفل المحتاج إلى الحماية أو الرعاية. إلا أن منح القاضي حق قبول أو رفض الطلب دون اشتراط ذلك ببيان الأسباب، يفتح الباب واسعاً لحرمان من لهم علاقة بالطفل من مراجعة القرار المتخذ، أو الحصول على المسببات التي بني عليها قرار الرفض.

كما نصت التعديلات المقترحة على إضافة المادة (٦٩ مكرر) والتي تنص على إنشاء محاكم مختصة بقضايا الأطفال على أن يصدر

بشأن تشكيلها ودرجاتها واختصاصاتها وإجراءات المحاكمة أمامها قانون خاص بذلك. على أن تستمر محاكم الصلح والبدائية في النظر بقضايا الأطفال الجانحين إلى حين إنشاء المحكمة المختصة.

ومن شأن إنشاء محاكم مختصة بالأطفال أن يعزز من حمايتهم ورعايتهم؛ حيث إن مثل تلك المحاكم يكون لديها قدرة على مراعاة خصوصية الأوضاع النفسية والاجتماعية والوجدانية للأطفال، مقارنة بالمحاكم العادية.

وبالمقارنة مع قانون الطفل المصري في هذا الجانب، نجد أن المادة (٩٨) تنص على أنه إذا وجد الطفل في إحدى الحالات التي قد تعرضه للانحراف، تقوم نيابة الأحداث بإنذار متولي الرقابة لمراقبة حسن سيره وسلوكه. ويجوز الاعتراض على هذا الإنذار أمام محكمة الأحداث خلال عشرة أيام من تاريخ تسليمه.

كما تضمنت المادة (٢٦) من قانون الطفل اللبناني أنه في أي من الأحوال التي قد تعرض الطفل للانحراف، يتخذ القاضي لصالح الحدث تدابير الحماية أو الحرية المراقبة أو الإصلاح عند الاقتضاء، أما تدخل القاضي فيكون بناءً على شكوى الحدث أو أحد والديه أو أوليائه أو أوصيائه، أو الأشخاص المسؤولين عنه أو المندوب الاجتماعي أو النيابة العامة أو بناءً على إخبار، وعلى القاضي التدخل تلقائياً في الحالات التي تستدعي العجلة. وعلى النيابة العامة أو قاضي الأحداث أن يأمر بإجراء تحقيق اجتماعي، وأن يستمع إلى الحدث وذلك

قبل اتخاذ أي تدبير بحقه، ما لم تكن هناك عجلة في الأمر، فيكون ممكناً اتخاذ التدبير الملائم قبل استكمال الإجراءات السالف ذكرها. كما يمكن الاستعانة بالضابطة العدلية لتقصي المعلومات حول الموضوع.^{١٠}

تتضمن اتفاقية حقوق الطفل حث الدول على حق الطفل المنتهك لقانون العقوبات بمحاكمة عادلة، وأن يكون الهدف في النهاية هو مصلحة الطفل الفضلى لإعادة إدماجه وتأهيله. ويتضمن ذلك قيام سلطة أو هيئة قضائية مختصة ومستقلة ونزيهة بالفصل في دعواه دون تأخير في محاكمة عادلة وبحضور مستشارين وحضور واليه أو الأوصياء القانونيين عليه ما لم يعتبر ذلك في غير مصلحة الطفل الفضلى.^{١١} وقد نصت المادة (١) فقرة (٤) من المبادئ العامة لقواعد بكين على أن القضاء هو جزء لا يتجزأ من عملية التنمية الوطنية لكل بلد، ضمن إطار شامل من العدالة الاجتماعية لجميع الأحداث، بحيث يكون عوناً على حماية صغار السن، والحفاظ على نظام عمري في المجتمع. ومن الشروط التي تتناولها قواعد بكين التي يجب توافرها في قضاء الأحداث، حق الطفل في الحصول على مستشار قانوني وحضور الوالدين والأوصياء.^{١٢}

حيث نجد أن التعديلات المقترحة بشأن تعيين قاض مختص بالأطفال ومحاكم مختصة تلامس إلى حد كبير هذا الجانب في السياسات الموجهة لحماية الطفل الفلسطيني ورعايته. وعلى الرغم من النص في التعديلات المقترحة على صدور قانون بشأن المحاكم المختصة بقضايا الأطفال، فإنه

يتوجب أن يتضمن، أيضاً، القضاة المختصين بقضايا الأطفال، وذلك من حيث مواصفاتهم ومؤهلاتهم وخبراتهم وأعمارهم. فنجد بعض الدول لا تشترط في قاضي الأطفال أن يكون من رجال القانون، وتكتفي بأن تكون لديه الخبرة في شؤون الطفل، وأن يقل عمره عن خمسة وستين عاماً. وفي بعض الأحيان تشترط أن يكون من بين القضاة امرأة. ففي النظام الإنجليزي تتشكل محكمة الأطفال من ثلاثة قضاة على أن يكون من بينهم امرأة.^{١٣} فيما أن القانون الجزائري ينص على تشكيل محكمة الأحداث من قاض للأحداث، وعضوين مساعدين، ووكيل الجمهورية ممثلاً عن النيابة العامة، وأمين الضبط.^{١٤}

٢. الأطفال الجانحون

وتضمنت التعديلات المقترحة رفع سن الطفل أمام المساءلة الجزائية من التاسعة إلى الثانية عشرة من عمره، وذلك وفق نص المادة (٦٧). وهذا من شأنه أن يعزز من حماية الأطفال. فالمسؤولية الجنائية مرتبطة بمستوى النضج الذي يتقدم بتقديم السن. فيما نجد أن قانون الطفل المصري ووفق ما جاء في المادة (٩٤) ينص على امتناع المسؤولية الجنائية على الطفل الذي لم يبلغ سبع سنوات كاملة. وبالمقارنة نجد أن التعديلات المقترحة على قانون الطفل الفلسطيني هي متقدمة مقارنة بقانون الطفل المصري بشأن تدابير حماية الطفل.

وقد قسم المشرع المصري الأحداث إلى ثلاث

مراحل، وتنطبق المرحلة الأولى على الأطفال الذين لا تتجاوز أعمارهم الخامسة عشرة. وتكون لهذه المرحلة العمرية تدابيرها الخاصة، ومنها على سبيل المثال: التوبيخ، التسليم، الالتحاق بالتدريب المهني، الإلزام بواجبات معينة، الإيداع في إحدى مؤسسات الرعاية.. إلا أن التوبيخ يعتبر وفق المراجع الفقهية من الأحكام المهجورة في التطبيق وقلما تلجأ إليه المحكمة. فيما أن الإلزام بواجبات معينة يكون عادة يحظر ارتياد أنواع من المحال، أو بفرض الحضور في أوقات معينة أمام أشخاص أو هيئات محددة، أو بالمواظبة على حضور بعض الاجتماعات أو الندوات التوجيهية.^{١٥} أما المرحلة الثانية فتشمل الأطفال الذين أعمارهم ما بين الخامسة عشرة والسادسة عشرة. بحيث تستبدل أحكام الإعدام والأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة بعقوبة السجن على الطفل الذي ارتكب جريمة في هذا العمر. أما المرحلة الثالثة وهي تشمل الطفل الذي أتم السادسة عشرة من عمره ولم يتم الثامنة عشرة. بحيث تستبدل عقوبة الإعدام بعقوبة السجن مدة سبع سنوات على الطفل الذي ارتكب جريمة في هذه المرحلة العمرية، ويستبدل حكم الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة بالحكم بالسجن دون تحديد المدة.^{١٦} إن مواعمة العقوبات مع المراحل العمرية للأحداث يرتبط مع فهم اختلاف المراحل العمرية للأطفال، والتي عادة تقسم إلى ثلاث مراحل وهي: مرحلة الطفولة المبكرة، مرحلة الطفولة المتوسطة، ومرحلة الطفولة المتأخرة. حيث لكل مرحلة عمرية محدداتها، ولها مستوى

وعى ونضج محددين. كما تتميز كل مرحلة باحتياجات مختلفة.^{١٧}

وفي القانون السوري بشأن الأحداث، ينص المرسوم التشريعي رقم ٥٢ لسنة ٢٠٠٣ على عدم ملاحقة الحدث الذي لم يتم العاشرة من عمره جزائياً حين ارتكاب الفعل. وإذا ارتكب الفعل بعد أن أتم العاشرة وقبل أن يتم الثامنة عشرة من عمره، فلا تفرض عليه سوى تدابير إصلاحية.^{١٨} وفي قانون الجرائم والعقوبات السوري رقم ١٣ لعام ١٩٩٤ بشأن الأطفال المرتكبين للجرائم وأتموا الخامسة عشرة ولم يتموا الثامنة، ينص بالحكم بما لا يتجاوز نصف الحد الأقصى للعقوبة. وإذا كانت العقوبة هي الإعدام، يحكم بالسجن مدة لا تقل عن ثلاث سنوات ولا تزيد على عشر.^{١٩}

فيما نجد أن التعديلات المقترحة على قانون الطفل الفلسطيني لم تتطرق إلى تقنين العقوبات على الأطفال المدانين بارتكاب جرائم، ولم تتناول حتى الإشارة إلى أي قانون آخر ينظم العقوبات الخاصة بجرائم الأطفال.

أوضحت الاتفاقيات الدولية والإقليمية الخاصة بحماية الأحداث أن الخطوط الأساسية العريضة للسياسة الجنائية المعاصرة لعدالة الأحداث تمت الإشارة إليها في الاتفاقيات الدولية باعتبار الطفولة المخزون الإستراتيجي للتطور الاجتماعي وذلك لحماية الارتقاء بالطفولة ورعايتها.

ويلزمنا استعراض أصول التحقيق مع الأحداث في ثلاثة بنود: أولاً - مرحلة جمع الاستدلالات بشأن الأحداث الجانحين: حيث

يسبق تحريك الدعوى الجزائية مرحلة تمهيدية لجمع الأدلة المثبتة لوقوع الجريمة والبحث عن مرتكبيها، وتسمى هذه المرحلة مرحلة جمع الاستدلالات، وهي مجموعة الإجراءات التي تبشر خارج إطار الدعوى الجنائية، وقبل البدء فيها بقصد التثبت من وقوع الجريمة، والبحث عن مرتكبيها، وجمع الأدلة والعناصر اللازمة للتحقيق، وتزداد خطورة هذه المرحلة إذا اتخذ جمع الاستدلالات في مواجهة الحدث، لذلك كان من الضروري وضع قواعد خاصة لمرحلة الاستدلالات بشأن الأحداث الجانحين أو المعرضين للانحراف تتولاها ضببية خاصة بالأحداث، ولم يتعرض قانون إصلاح الأحداث رقم ١٦ لسنة ١٩٥٤ لأي قواعد تتعلق بإجراءات الاستدلالات، كما لم يلزم دوائر الشرطة باتباع أي إجراءات خاصة بمعاملة الأحداث في هذه المرحلة، ولم يتطلب قانون الأحداث استحداث شرطة خاصة للأحداث كما فعلت بعض القوانين كالمصري والسوري والكويتي، والضابطة القضائية العدلية هي التي تقوم بمرحلة جمع الاستدلالات بشأن الحدث وفقاً لقانون الإجراءات الجزائية رقم ٣ لسنة ٢٠٠١ الفلسطيني.

٣. نظام العقوبات

ويقصد هنا نظام العقوبات الهادف إلى حماية وضمان رعاية الأطفال. فيما أن نظام العقوبات المتعلق بالأطفال الذين يرتكبون جرائم وجنحاً فهو جزء من قانون العقوبات الأردني المعمول به في فلسطين.

أن تشمل أيضاً كل ما سهل وساهم في ارتكاب أي من المخالفتين المذكورتين، بما في ذلك القائم على رعاية الطفل.

وتضمنت التعديلات المقترحة في المادة (٢٣) مكرر) النص بعقوبة الحبس من شهر إلى ثلاث سنوات لكل من أهمل في طفل تحت رعايته. وهذه التعديلات من شأنها رفع مستوى التدابير المتخذة لضمان رعاية أفضل للطفل.

وفي المادة (٢٧) تضمنت التعديلات المقترحة النص بعقوبة الغرامة المالية التي لا تقل عن ألف دينار أردني ولا تزيد على ألفي دينار أردني على كل من يقوم باستخدام طفل أو تكليفه أي عمل في أماكن إنتاج السجائر أو المواد المخدرة أو المؤثرات العقلية أو الاتجار بها أو حيازتها أو ترويجها أو نقلها، وكذلك إنتاج وترويج أو استيراد الألعاب النارية أو المواد غير المطابقة للمواصفات والمعايير الصحية أو البيئة المحددة من قبل الجهات المختصة، أو تلك التي تضر بالقيم المجتمعية.

إلا أن النص بعقوبة واحدة لمخالفتين مختلفتين ينطوي على إشكالية عدم تطابق الحالة. إذا إن استخدام الطفل أو تكليفه عملاً في أماكن إنتاج المواد المحظورة، لا يتماثل مع حالة إنتاج المواد غير المطابقة للمواصفات، وبالتالي، يفضل أن تكون عقوبة منفصلة لكل مخالفة لوحدها وإن كانت العقوبة مماثلة.

مما سبق، تبرز أهمية كبيرة لإجراء مزيد من التعديلات على قانون الطفل الفلسطيني، بما يتواءم مع السياسات العامة لحماية الطفل ورعايته، ومع كافة الاتفاقيات الدولية والعربية

تضمنت التعديلات المقترحة على قانون الطفل الفلسطيني النص بالعقوبات لزيادة فعالية تدابير حماية الطفل، وضمان أقصى حد ممكن لرعايته. فقد نصت المادة (١٤) فقرة (٣) بعقوبة الغرامة المالية بما لا يقل عن ألف دينار أردني، ولا يزيد على ألفي دينار أردني لكل ما يخالف أحكام الفقرة (د) المتعلقة بحظر تشغيل الأطفال واستخدامهم أو تكليفهم أي أعمال أو مهن خطيرة أو الأعمال أو المهن التي من شأنها إعاقة تعليمهم أو إلحاق الضرر بسلامتهم أو بصحتهم البدنية أو النفسية.

كما تضمنت التعديلات المقترحة في المادة (١١) فقرة (٤) النص بعقوبة الغرامة المالية التي لا تقل عن ألف دينار أردني ولا تزيد على ألفي دينار أردني لكل ما يقوم بإجراء تجارب طبية أو علمية على الأطفال.

إلا أن المساواة في العقوبة بين المخالفتين المذكورتين «حظر تشغيل الأطفال في الأعمال والمهن الخطرة» و«حظر إجراء التجارب الطبية» لا يتواءم مع طبيعة وحجم كل من المخالفتين. إذ إن المخالفة المتعلقة بإجراء التجارب الطبية على الأطفال هي أكبر مقارنة بمخالفة تشغيل الأطفال في المهن التي تتسم بالخطورة.

كما أن اقتصار العقوبة على الجانب المالي دون عقوبة الحبس لا ينسجم مع فعالية الردع التي تشكله العقوبة في إطار تعديلات تهدف بالأساس إلى تعزيز حماية الطفل ورعايته. إضافة إلى أن العقوبة يجب ألا تقتصر على الشخص المباشر المخالف لأحكام المخالفتين المذكورتين، بل يجب

تضمن إلى حد كبير نشوء أجيال أكثر فاعلية ونشاطاً، وقادرة على إحداث تنمية شاملة في المجتمع الفلسطيني، ومواجهة التحديات المستقبلية.

الخاصة بالطفل، بحيث تخدم التشريعات هذه السياسات التي يمكن أن تبني عليها الخطط المستقبلية التي تستهدف الطفل الفلسطيني. فالحماية والرعاية الآمنة للطفل يمكن أن

الهوامش

- الحديث، الإسكندرية، ص ١٩٩.
- ١٠ رباح، غسان، ٢٠٠٩، الجوانب القانونية لأوضاع أطفال الشوارع في لبنان، المجلس الأعلى للطفولة، بيروت، ص ١١.
- ١١ الخزرجي، عروبة جبار، ٢٠٠٩. حقوق الطفل بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ص ٣٠٢.
- ١٢ تقرير حول الحق في الحماية، مصدر سابق، ص ٤٤.
- ١٣ النبشة، عالية رياض، ٢٠١٠. حقوق الطفل بين القوانين الداخلية والاتفاقيات الدولية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ص ٩٧.
- ١٤ المادة (٤٥٠) من قانون الإجراءات الجزائية الجزائري.
- ١٥ سليم، مصدر سابق، ص ٢٥١.
- ١٦ هند، حسن محمد، مصدر سابق، ص ٢٦٢-٢٧٠.
- ١٧ خزاعلة، عبد العزيز، ١٩٩٨. أمن الطفل العربي، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، الرياض، ص ١.
- ١٨ النبشة، مصدر سابق، ص ٩٣.
- ١٩ السابق، ص ٩٨.

- ١ العبيدي، بشرى سلمان حسين، ٢٠١٠. الانتهاكات الجنائية الدولية لحقوق الطفل، منشورات الحلبي القانونية، بيروت، ص ٦٦.
- ٢ المادة (٢٩) من القانون الأساسي المعدل.
- ٣ المادة (٦٣) فقرة (٧) من القانون الأساسي المعدل.
- ٤ هند، حسن محمد، ٢٠٠٧. النظام القانوني لحقوق الطفل، دار الكتب القانونية، المحلة الكبرى، ص ١٠٤-١٠٨.
- ٥ الحق في الحماية، ٢٠٠٦. الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق الإنسان، ص ٤١.
- ٦ الدويبي، عبد السلام، ١٩٩٢. دار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، مصراته، ص ١١٤.
- ٧ هند، حسن محمد، مصدر سابق، ص ١١٥.
- ٨ الدويبي، مصدر سابق، ص ٩٦.
- ٩ سليم، عصام أنور، ٢٠٠١. حقوق الطفل، المكتب الجامعي

حركة المقاطعة وسحب الاستثمار وفرض العقوبات على إسرائيل

محمد ابراهيم ابو دقة*

مقدمة

الاعتراف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني. وسطر الشعب الفلسطيني أروع معاركه النضالية من خلال المقاومة السلمية «اللاعنف» سواء خلال سنوات الانتداب البريطاني إبان إضراب الـ ٣٦ وفي تجربة المقاومة السلمية في «بتير»، قضاء القدس، أو خلال الانتفاضة الأولى، أو تجربة «بلعين». ولعل أهم ما يميّز التجربة النضالية الفلسطينية عدم سيطرة نمط نضالي محدد على غيره، فدوماً كان هناك نضال سلمي ضد الاحتلال، ولكن لم يكن هذا الأسلوب معتمداً كمنهج نضال رئيس ضد الاحتلال. كما تتميز التجربة النضالية الفلسطينية باختلاف إمكانية مشاركة الفلسطينيين في هذا الشكل أو ذلك من النضال طبقاً لظروف كل تجمع فلسطيني سواء في الوطن أو في الشتات الذي لا يقتصر فقط

اتخذ النضال الوطني الفلسطيني - منذ نشوء القضية الفلسطينية - أشكالاً وأساليب إبداعية كانت تتغير طبقاً للظروف المحيطة في كل فترة تاريخية محددة، وقد شكلت المقاومة الفلسطينية - عبر التاريخ - العديد من المكاسب والانتصارات في العديد من المعارك العسكرية والسياسية والدبلوماسية، وخاض الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات نضالاً وطنياً استخدم فيه مختلف أشكال الكفاح وأساليبه، سواء من خلال العمل العسكري منذ بداية الانتداب إلى العمل الفدائي المسلح منذ انطلاق الثورة الفلسطينية المعاصرة، أو من خلال النضال السياسي على الساحة الدولية وما رافقه من إنجازات في تحقيق

* باحث فلسطيني

على دول الطوق، بل هناك جاليات فلسطينية كبيرة تمتد من تشيلي إلى هندوراس إلى أوروبا. وعلى الرغم من كل النجاحات والانتصارات التي حققتها المقاومة الفلسطينية خلال العقود الماضية، فإن هناك شبة انسداد في أفق خيار المقاومة والمفاوضات، وأحياناً يرى البعض أن هناك انعداماً لأي أفق لإنهاء الاحتلال، كون كل خياراتنا سواء السلمية أو العسكرية فشلت أو وصلت إلى طريق مسدود.

وعلى الرغم من تأكيد بعض الفصائل الفلسطينية على ضرورة تبني «المقاومة السلمية»، فلا يزال الكثير من الغموض يكتنف فحوى أسباب هذا التبني، واقتصار ذلك التبني على الشعار بحد ذاته دون تبني إستراتيجية وطنية موحدة قادرة على التشبيك مع حركات التضامن الدولية. هذا الغموض والالتباس ناتج، أيضاً، عن غياب رؤية وطنية موحدة لتشخيص الواقع، وبالتالي أهداف المقاومة الوطنية وأساليبها، وغياب رؤية وقراءة لإعادة صياغة النظام الدولي الجديد وقواه الدولية الفاعلة، وما نتج عنه من سياسات ومواقف إسرائيلية وإقليمية ودولية تجاه القضية الفلسطينية.

وقد شهدت السنوات الماضية تغييراً في رؤية كل من حركتي فتح وحماس لطرق النضال الوطني وأساليبه، وكذلك تبني السلطة الوطنية الفلسطينية قرارات بفرض عقوبات على منتجات المستوطنات الإسرائيلية، كما تسعى قيادة حركة فتح دولياً إلى نيل الاعتراف بالدولة الفلسطينية؛ الأمر الذي يحول الضفة والقطاع من أراض

محتلة إلى دولة محتلة؛ ما يمنح الفلسطينيين العديد من الإمكانيات لإنهاء الاحتلال وممارسة الضغط الدولي على إسرائيل لإنهاء احتلالها. كل ذلك يستدعي إعادة قراءة تجربة حركات المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات على إسرائيل؛ للاطلاع على كيفية عمل هذه الحركة الدولية ونضالها؛ لتمكين الشعب الفلسطيني من نيل حقوقه الوطنية، وذلك بهدف تعزيز آفاق العمل الوطني الفلسطيني في الوطن والشباب من خلال تبني «المقاومة السلمية»، القادرة على دمج أغلبية أبناء شعبنا الفلسطيني في الوطن والشباب في نضال يومي تراكمي ضد الاحتلال.

لذا، تحاول هذه الدراسة تسليط الضوء على طبيعة حركة المقاطعة الدولية وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات على إسرائيل، وما هي أهم القوى الفاعلة المشاركة في حركة المقاطعة الدولية، ومحاولة ربط ما تقوم به حركة المقاطعة الدولية من فعاليات بالمساهمة في إنهاء الاحتلال. سنتناول الدراسة بالتوضيح أهم طرق المقاطعة وأساليبها، واستكشاف آفاق المقاومة السلمية «اللاعنفية» من خلال استعراض مفهوم اللاعنف والأدوات التي يمكن استخدامها، وتوضيح أهم الفاعلين على المستوى الوطني والدولي، وكيف يمكن للمقاومة السلمية من خلال اللاعنف أن تتصدى للسياسة الخارجية الإسرائيلية؟ وكيف يمكن أن تؤثر في لجم القوة الإسرائيلية وإضعافها؟ وهل اللاعنف يكون قادراً على حشد الشعب الفلسطيني للنضال لاستعادة

حقوقه الوطنية؟ وهل توجد فعلاً إنجازات للنضال السلمي يمكن البناء عليها؟ وهل هناك فعلاً فرصة تاريخية لإطلاق إستراتيجية عمل وطنية مستندة إلى اللاعنف لتحقيق الأهداف الوطنية؟.

أهداف حركات المقاطعة

وسحب الاستثمارات

وفرض العقوبات على إسرائيل

تتمتع قوة حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات في تعاطيها مع مجمل وكل مكونات القضية الفلسطينية وشعبها، من خلال منهج يستند إلى دعم حقوق الشعب الفلسطيني، ويدعو إلى استمرار النضال ومقاطعة إسرائيل حتى استعادة الحقوق الآتية*^١:

أولاً - إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة منذ العام ١٩٦٧، وإزالة جدار الفصل العنصري.

ثانياً - تحقيق المساواة في الحقوق للسكان الفلسطينيين - العرب في إسرائيل.

ثالثاً - حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم طبقاً للقرار ١٩٤.

وبذلك تتعاطى الحركة مع حقوق الشعب الفلسطيني سواء في الأراضي المحتلة عام ٦٧، أو فلسطينيي الـ ٤٨، ومع حقوق اللاجئين الفلسطينيين سواء في الوطن أو الشتات.

تسعى حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات الدولية إلى فضح السياسات الإسرائيلية دولياً، والعمل على حشد الرأي العام المحلي والدولي؛ بهدف مقاطعة إسرائيل دولياً على المستويات

الاقتصادية والدبلوماسية والثقافية وفرض عزلة دولية عليها، وحث حكومات الدول على فرض عقوبات عليها إلى حين التزام إسرائيل بإنهاء احتلالها للأراضي العربية المحتلة، وتطبيق المساواة في الحقوق للعرب الفلسطينيين في إسرائيل، وتجسيد حق العودة للاجئين الفلسطينيين.

وتهدف حركة المقاطعة على المدى القصير إلى العمل على «عزل إسرائيل اقتصادياً ودبلوماسياً؛ بهدف الضغط عليها لتنفيذ التزاماتها طبقاً للقانون الدولي، وكذلك الضغط على ممثلي الحكومات والدول بهدف مراجعة سياساتهم الشرق أوسطية لتكون أكثر استناداً إلى القانون الدولي وحقوق الإنسان»^٢.

أما أهداف حركة المقاطعة الدولية - على المدى البعيد - فهي «إنهاء الاحتلال والاستعمار الإسرائيلي في الأراضي العربية، وإزالة جدار الفصل، والمساواة في الحقوق للعرب الفلسطينيين في إسرائيل، وتجسيد حق العودة للاجئين الفلسطينيين طبقاً لقرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤

العوامل التي أدت إلى تبني

المقاومة السلمية ونشوء

حركة المقاطعة الدولية

تجدر الإشارة إلى تداخل العوامل التي أدت بمجملها إلى بدء الحملة الوطنية الفلسطينية للدعوة إلى مقاطعة إسرائيل مع بدء تبلور حملة دولية مناهضة للاحتلال الإسرائيلي ومطالبة بفرض المقاطعة والعقوبات الاقتصادية على

إسرائيل كقوة احتلال، وعلى الرغم من النجاحات التي حققتها الحملة الوطنية الفلسطينية لمقاطعة إسرائيل، فإن المجتمع الفلسطيني - وقواه السياسية - لا يزال في مرحلة المخاض السياسي تجاه تبني إستراتيجية نضال موحدة ضد الاحتلال الإسرائيلي تستند إلى المقاومة السلمية أو «الشعبية» أو إلى اعتماد منهج «اللاعنف» لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي.

لن نتناول هذه الدراسة تجربة القوى الفلسطينية الفاعلة في المقاومة السلمية في الأراضي المحتلة سواء في الماضي أو الحاضر، بل ستركز على ما تقوم به حركة المقاطعة الدولية من نشاطات على المستوى الدولي، والتي تشكل النواة الصلبة لبلورة حركة تضامن دولية تشابه إلى حد ما تجربة حركات التضامن الدولية مع جنوب إفريقيا؛ ما يشكل فرصة حقيقية لتشكيل رافعة نضالية دولية تتطلب من المجتمع الفلسطيني إعادة بلورة منهج النضال الوطني وأسلوبه لإنهاء الاحتلال.

وقد أدت العديد من العوامل المختلفة سواء على الصعيد الدولي أو الوطني إلى توفير المقدمات الضرورية لنشأة حركة المقاطعة الدولية والدعوات الفلسطينية إلى تبني «اللاعنف»، ويمكن إجمالها معاً بالأسباب الآتية:

- استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية المحتلة، واستمرار الجرائم الإسرائيلية بحق الفلسطينيين وحرمانهم من حقوقهم الوطنية.
- انسداد أفق عملية السلام الفلسطينية -

الإسرائيلية، في ظل استمرار الاستيطان الذي يقوّض حل الدولتين.

• عجز المجتمع الدولي والمؤسسات الدولية وخاصة الأمم المتحدة والقوى الدولية عن توفير الحماية للشعب الفلسطيني ومحكمة مجرمي الحرب الإسرائيليين، وخاصة بعد ارتكاب إسرائيل جرائم ترتقي إلى «جرائم حرب» كما هو الحال بالنسبة إلى حرب غزة في العام ٢٠٠٩، أو نقل السكان الإسرائيليين للاستيطان في الأراضي المحتلة، وكذلك بناء جدار الفصل العنصري على الأراضي الفلسطينية المحتلة.

• انسداد أفق المقاومة العسكرية وخاصة بعد سيطرة حركة حماس على قطاع غزة.

• استمرار إسرائيل في انتهاك مبادئ القانون الدولي وخاصة الإنساني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتجاهلها الرأي العام الدولي الذي تعززت لديه قيم حقوق الإنسان في ظل العولمة.

• تطور دور منظمات المجتمع المدني ونموه على الصعيد الوطني والدولي، وخاصة منذ انتهاء الحرب الباردة، وبدء صراع القوى الدولية الجديدة على إعادة بلورة نظام دولي جديد لا يزال طور التكوين والذي تعتبر أهم سماته تعدد الأقطاب والقوى الدولية المشاركة في صياغته من جهة، وعدم بقاء الفاعل الدولي مقصوراً على «الدولة» كمكون رئيس في السابق،

بل صعود دور المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية «كفاعل دولي» والتي توافرت لديها المقدرة على المشاركة في صياغة الرأي العام الدولي والنظام الدولي الجديد الذي لا يزال يتشكل.

• نمو حركات اليسار عالمياً، ونمو تيارات سياسية جديدة في أوروبا والعالم تناضل من أجل قضايا ذات أبعاد وطنية وعالمية مثل قضايا البيئة والعدالة الاجتماعية والحد من انتشار الأسلحة النووية، وكذلك حقوق الإنسان، الأمر الذي أدى إلى تبني العديد من هذه الحركات المطالب العادلة للشعب الفلسطيني.

• نجاح تجربة الحركات الدولية في إنهاء نظام (الأبرتهاید) في جنوب إفريقيا؛ ما أعطاها دفعة وثقة بإمكانية إجبار إسرائيل على إنهاء احتلالها، كما أن إزالة نظام (الأبرتهاید) في جنوب إفريقيا جعل من القضية الفلسطينية الموضوع الأول على أجندة هذه الحركات والأطر.

• نجاح منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في حشد تأييد العديد من منظمات المجتمع المدني المشاركة في مؤتمر (دوربان) في جنوب إفريقيا.

• رفض إسرائيل تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة ومبادئ القانون الدولي الإنساني على الأراضي الفلسطينية المحتلة، وعجز المجتمع الدولي عن إلزام إسرائيل بذلك، ما أدى إلى تبني حركات المقاطعة الدولية

هذا المطلب المهم الذي من شأنه - حتى ولو بمجرد وضعه على الأجندة الدولية - أن يشكل عامل ضغط كبيراً من شأنه أن يلزم إسرائيل تطبيقه مستقبلاً؛ ما سيغيّر من طبيعة الالتزامات الإسرائيلية وأفاق الرد الدولية على الانتهاكات الإسرائيلية.

• التطور الهائل في أنظمة الاتصالات والإعلام المرئي والاجتماعي، حيث شكلت جميعاً قنوات اتصال جديدة ساعدت في طرح القضية الفلسطينية على الرأي العام الدولي، وأداةً أيضاً لمزيد من التشبيك وبناء التحالفات بين العديد من القوى المؤيدة لحقوق الشعب الفلسطيني.

• تشابك العامل الديمغرافي الفلسطيني والتوزيع الجغرافي للشعب الفلسطيني وتنوع أساليب النضال الممكنة وأولوياته طبقاً لكل منطقة جغرافية، وتطور مفهوم الأمن الفلسطيني سواء للشعب الفلسطيني في الوطن أو الشتات، وخاصةً بعد تجربة الكويت والعراق وليبيا المريرة التي أكدت أن الأمن الفلسطيني لا يمكن أن يتحقق إلا بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني؛ ما استدعى، أيضاً، إعادة التفكير في أساليب النضال اللاعنفية التي تمكن من مشاركة أكبر قدر من الشعب الفلسطيني في الشتات.

كل هذه الأسباب في مجملها وتفاعلاتها مع استمرار الجرائم الإسرائيلية منذ بداية الانتفاضة الثانية وما رافقها من قتل وتدمير مع استمرار

من الاستمرار في احتلالها وكذلك مدى فعالية نشاطات حركات المقاطعة الدولية في تقويض أو إضعاف السياسة الخارجية الإسرائيلية التي تعمل على المستوى الدولي لضمان مصالح إسرائيل. وأخيراً الوضع القانوني للأراضي الفلسطينية المحتلة وموقف الحركة من الطبيعة القانونية للضفة والقطاع بصرف النظر عن طبيعة الكيانات السياسية التي تحكمها.

دور حركات المقاطعة في لجم «القوة» الإسرائيلية

يستخدم علماء السياسة مصطلح «القوة» لفهم طبيعة مقدرة الفاعل الدولي «الدولة» على ممارسة التأثير والنفوذ على الفاعلين الدوليين في النظام الدولي، وعادةً ما تتم ممارسة هذا النفوذ عبر الإكراه، أو التعاون. وتشمل ميكانيزمات التأثير: التهديد باستخدام القوة، أو الضغط الاقتصادي، أو الدبلوماسية.

ويشار إلى أنه في العقود الأخيرة تطوّر مفهوم «القوة» في العلاقات الدولية، حيث تطور المفهوم ليشمل ما يسمى الوجه الثاني للقوة والذي يسمى القوة الناعمة للدولة «power soft» الذي تناوله (جوزيف نوى) في كتابه قبل أكثر من عشرين عاماً، والذي عرّف القوة الناعمة بـ «مقدرة الدولة على التأثير على أفعال وسلوك الفاعلين الدوليين الآخرين عبر الإقناع والجدب».

وهناك ثلاثة مكونات تساهم في تراكم وزيادة مفهوم «القوة الناعمة» للدولة، وهي الانطباع العالمي

الاستيطان وبدء إسرائيل في بناء جدار الفصل العنصري في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وما تلاه من قرار دولي من محكمة (لاهاي) لإدانة هذا الجدار والممارسات الاحتلالية شكلت رافعة قوية لمنظمات العمل الأهلي الفلسطيني للدعوة إلى بدء حملة مقاطعة دولية ضد إسرائيل إلى حين إنهاء احتلالها ووقف تمييزها العنصري، والتزامها قواعد القانون الدولي والإنساني.

لقد تبنت حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات العديد من الأساليب، منها: عقد الندوات، التظاهرات، مقاطعة المنتجات الإسرائيلية، المقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل، وغيرها من الأساليب التي سنناقشها لاحقاً مع الإشارة إلى الإنجازات التي تحققت على المستوى الدولي. والسؤال الذي يطرح نفسه: هل يمكن أن تكون هذه الأساليب النضالية على المستوى الدولي ذات تأثير جدي وحقيقي في لجم السياسات العدوانية الإسرائيلية، وهل تستطيع فعلاً - على المدى البعيد - أن تجبر إسرائيل على إنهاء احتلالها، ومساعدة الشعب الفلسطيني على استعادة حقوقه الوطنية؟

وللإجابة عن هذا السؤال، لا بد من التطرّق إلى العديد من القضايا المتشابكة في السياسات الدولية والإقليمية «الإسرائيلية»، وأهمها تطور مفهوم «القوة» في العلوم السياسية وفي بلورة وإقامة العلاقات الدولية من جهة، ويمكن طرح القضية بطريقة أكثر بساطة: ما هي الأساليب النضالية التي تستخدم للحد من «القوة» الإسرائيلية والمقدرة التي تمتلكها والتي تمكنها

«image global»، أي صورة الدولة في العالم، والنزاهة العالمية «integrity global» والتي تضم مقاييس احترام الدولة لحرية التعبير واحترام القانون، وأخيراً التكامل العالمي «integration global» والذي يقاس بعدة مؤشرات منها تصنيف جامعات الدولة على المستوى الدولي، السياحة، وغيرها.

ومجمل هذا المجموعات / المحددات والمؤشرات الداخلية لكل محدد هي التي تحدد مستوى ممارسة الدولة لمفهوم «القوة الناعمة» في العلاقات الدولية. وهذه «القوة الناعمة» هي التي مكّنت إسرائيل على مدار العقود الماضية من تحقيق مصالحها الدولية سواء مثلاً في استعادة الأملاك اليهودية من دول العالم بعد الحرب العالمية الثانية، أو في حشد تأييد الدول لإدراج بعض المنظمات الفلسطينية على قوائم الإرهاب، أو في خلق انطباع دولي بأن إسرائيل هي واحة الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط على الرغم من تهجير الفلسطينيين وسلب وطنهم واستمرار الاحتلال.

وقد نجحت حركات المقاطعة الدولية في بدء التأثير على مصادر «القوة الناعمة» الإسرائيلية دولياً من خلال التشكيك في أهم مكونات «القوة الناعمة» الإسرائيلية، وهي «النزاهة الدولية» من خلال توضيح الصورة الحقيقية لإسرائيل كقوة احتلال عسكري لا تطبق ولا تحترم حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

كما أن فعاليات حركة المقاطعة الدولية ضد مشروعية النظام القضائي الإسرائيلي تفتح الأفق

لمكانية استخدام الولاية القضائية الدولية ضد إسرائيل. وذلك من خلال سعي هذه الحركات إلى انتقاد التمييز وعدم نزاهة القضاء الإسرائيلي، والذي يُعتبر ضمن - العوامل التي تحدد مكون «النزاهة الدولية» - أحد المكونات الرئيسية لممارسة القوة الناعمة في العلاقات الدولية، كما أشارت ورقة المفاهيم التي أعدها مركز (ريئوت) الإسرائيلي في العام ٢٠١٠ إلى أن «أهم متطلب دولي لاتخاذ إجراءات قضائية دولية ضد دولة ما، هو إظهار عجز النظام القانوني القائم في دولة ما «إسرائيل» على تحقيق العدالة، ما يستدعي فرض ولاية القانون الدولي» ° ويأتي تقرير (جولدستون) ليعزّز من هذا السياق.

أما فيما يتعلق بالمكون الثاني لمفهوم «القوة الناعمة»، للدولة، وهو الانطباع العالمي، فإن حركة المقاطعة الدولية تعمل على تغيير الانطباع أو صورة إسرائيل في العالم كواحة الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط إلى دولة تمارس العنف والعدوان وتنتهك حقوق الإنسان وكدولة احتلال، الأمر الذي من شأنه أولاً أن يضعف أحد مكونات القوة الإسرائيلية في العالم ويمهد الطريق إلى وضع يجعل تصنيف إسرائيل كدولة (الأبرتهايد) مقبولاً دولياً، ما سيحد من إمكانية استخدام إسرائيل قوتها العسكرية كقوة ردع لمواجهة العديد من التحديات القائمة.

في حين أن تراكم نجاحات حركة المقاطعة الثقافية والأكاديمية من شأنه، أيضاً، أن يحد من المكون الثالث «للقوة الناعمة» الإسرائيلية ألا وهو «التكامل العالمي»، وذلك من خلال حرمان

الجامعات الإسرائيلية من الاستفادة من تمويل الأبحاث ومشاريع البحث العلمي الدولي.

وكما أشار المحامي يتسحاق ملوخو في مداخلته أمام مؤتمر (هرتسليا) الخامس، في العام ٢٠٠٤، فإنه «منذ العام ١٩٦٧ تشهد إسرائيل والشعب اليهودي تراجعاً في مقدرتهم على استخدام «القوة الناعمة»، وخاصة في السنوات الأخيرة، حيث أصبحت إسرائيل غير مرحب بها في المجتمع الدولي» مثال ذلك مؤتمر (دوربان) ٢٠٠١، وكذلك يمكن قراءة ذلك في قرار محكمة (لاهاي) الدولية بشأن الجدار الفاصل. حيث أشارت العديد من استطلاعات الرأي الأوروبية إلى النظر إلى إسرائيل باعتبارها مهددة للسلم العالمي»^٦.

وإجمالاً يمكن القول إن ما تقوم به حركة المقاطعة الدولية من فعاليات متباينة ومتراطة في الوقت نفسه يهدف إلى إضعاف الوجه الثاني للقوة الإسرائيلية وهو «القوة الناعمة»، وهي نشاطات تراكمية من شأنها - على المدى البعيد - أن تحد من النفوذ الإسرائيلي في الساحة الدولية، وتجعل، أيضاً، من الصعب جداً على إسرائيل استخدام مصادر «القوة التقليدية» العسكرية أو حتى الخطوات الأحادية مستقبلاً؛ لذا عملت إسرائيل جاهدة على المستوى الدولي لمحاربة حركات المقاطعة الدولية ووصفها بأنها تسعى إلى «نزع شرعية إسرائيل».

وتجدر الإشارة إلى أن إسرائيل سعت دوماً إلى إضعاف مصادر «القوة الناعمة» الفلسطينية سواء من خلال محاولاتها المستمرة لتسوية

الانطباع الدولي عن الفلسطينيين وربط الصورة النمطية لهم بالإرهاب، ونجحت إلى حد ما في تحقيق أهدافها السياسية من خطة فك الارتباط عن قطاع غزة، والادعاء بأنه يعتبر «كيان عدو»؛ ما مهد الطريق لها لشن حربها على القطاع في العام ٢٠٠٩ تحت ذريعة ما يسمى «الدفاع عن النفس»، كما تبنت القيادة العسكرية الإسرائيلية قراراً بعد النجاح الفلسطيني الإعلامي إبّان مجزرة جنين باعتبار التخطيط الإعلامي جزءاً ومكوناً رئيساً من التخطيط العسكري، وبدأت بمرافقة مصور عسكري في كل حملاتها العسكرية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

واستخدمت إسرائيل العقوبات الاقتصادية ضد الشعب الفلسطيني، وكما أشار مقرر الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (جون داجارد) «فإن امتناع إسرائيل عن تحويل أموال الضرائب التي تجمعها طبقاً لبروتوكول باريس الاقتصادي يعتبر عقوبة اقتصادية تمارسها إسرائيل بحق الفلسطينيين، وهي المرة الأولى في التاريخ التي يكون فيها شعب خاضع للاحتلال موضوعاً لممارسة العقوبات الاقتصادية»^٧.

حركة المقاطعة الدولية ودورها

في التصدي للسياسة الخارجية الإسرائيلية

تعتبر مكونات جهاز السياسة الخارجية الإسرائيلية المدافع الأول عن الاحتلال العسكري الإسرائيلي في الساحة الدولية، وهو الجهاز الذي يعمل على تأمين مصالح دولة إسرائيل على المستوى الإقليمي والدولي، وقد حققت إسرائيل

العديد من المكاسب الدبلوماسية والاقتصادية والأمنية من خلال ممارستها سياسةً خارجيةً فاعلةً على المستوى الدولي، وتجدر الإشارة إلى تحقيق مكاسب كبيرة للسياسة الخارجية الإسرائيلية منذ مؤتمر مدريد للسلام في العام ٩١، وبعد انتهاء الحرب الباردة، حيث نجحت في إقامة العلاقات الدبلوماسية واستعادتها مع أكثر من ٥٠ دولة في العالم؛^٦ ما ساعدها على تعزيز مصالحها على الصعيد الدولي.

وحددت دراسة أعدتها جامعة تل أبيب بعنوان «علاقات إسرائيل والعالم الثالث: ١٩٤٨-٢٠٠٨»^٦ ثلاث أولويات رئيسة للسياسة الخارجية الإسرائيلية، وهي:

أولاً - تعزيز الأمن الإسرائيلي والحفاظ على وجود إسرائيل.

ثانياً - تأمين الدعم الاقتصادي والحفاظ على العلاقات الاقتصادية والتجارية مع دول العالم؛ بهدف تعزيز النمو الاقتصادي وتخفيف العجز في ميزان المدفوعات.

ثالثاً - تعزيز علاقة إسرائيل بالجاليات اليهودية في الشتات؛ بهدف تشجيع الهجرة إلى إسرائيل وتشجيع التبرعات والاستثمار في إسرائيل، وتأمين الدعم السياسي لها في الدول التي توجد فيها الجاليات اليهودية.

ودون الخوض في مفاهيم الأمن الإسرائيلي والحفاظ على وجود إسرائيل، أو أولوية تشجيع الهجرة إلى إسرائيل، فإن السياسة الخارجية الإسرائيلية في مجملها تستهدف بكل مكوناتها استمرار المشروع الاستيطاني اليهودي في

فلسطين واستمرار الاحتلال، ومواجهة المساعي الفلسطينية لكسب التأييد الدولي لدعم الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني وحقه في تقرير المصير.

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا، هل تعيق أو تحد نشاطات حركة المقاطعة الدولية من تنفيذ إسرائيل لأولوياتها في السياسة الخارجية أم لا؟

بداية نؤكد أن حركات المقاطعة الدولية وعلى الرغم من العديد من النجاحات التي أحرزتها، فإنها في طور التكوين والتأطير، فمثلاً عقد المؤتمر الأول للمنظمات والأطر الأسترالية التي تتبنى المقاطعة فقط في العام ٢٠١٠، وعلى الرغم من ذلك فإنه يجب عدم التقليل من الخطوات الصعبة والناجحة التي تحققت وتجسدت على الأرض في قرارات اتخذتها الأطر والاتحادات الوطنية والدولية ضد إسرائيل، والتي اتخذت في ظل مشاورات وصراع خفي بين القوى المؤيدة والمعارضة خلال السنوات الماضية إلى حين إصدارها كقرار ملزم أو توصية لهذا الإطار أو ذاك.

وعند العودة إلى هذه الأولويات في السياسة الخارجية الإسرائيلية، فإننا نجد أن نشاطات حركة المقاطعة الدولية تصب في مجملها في التصدي لهذه السياسات والأولويات التي تهدف إسرائيل، أساساً، من خلالها إلى تكريس الاحتلال، حيث نجحت حركات المقاطعة مثلاً في تحقيق مقاطعة لمنتجات المستوطنات في بريطانيا وجنوب إفريقيا والدمرك، كما

تمكنت في دول أخرى من سحب الاستثمارات من إسرائيل، ما يعنى وبصرف النظر عن حجم الإنجازات التي تحققت، أن الهدف بحد ذاته يهدف إلى السعي إلى عدم شراء المنتجات الإسرائيلية في السوق الدولية، ووقف الإعفاءات واتفاقيات الشراكة مع إسرائيل؛ لانتهاكها حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني واستمرار احتلالها.

أما على صعيد الأولوية الثانية، وهي تعزيز العلاقات مع الجاليات اليهودية في الشتات، فقد نجحت حركة المقاطعة في حشد العديد من القوى والشخصيات اليهودية لمقاطعة إسرائيل وحتى رفض الهجرة والاستيطان في الأراضي المحتلة، كما يؤكد ذلك البيان الذي نشرته منظمة «صوت اليهود الأستراليين المستقل» في الصحف الأسترالية بتاريخ ١٠/١٠/٢٠١٠ ودعت فيه اليهود الأستراليين إلى «الانضمام والتوقيع على العريضة لحث الحكومة الأسترالية على العمل على انصياع إسرائيل للقانون الدولي والمعايير الإنسانية، وأكدت العريضة أن إسرائيل مازالت تنتهك حقوق الشعب الفلسطيني من خلال استمرار الاحتلال العسكري والاستيطان وعدوانها على غزة عام ٢٠٠٩ وعلى أسطول الحرية وغيرها من الانتهاكات»^{١٠}.

تجدر الإشارة إلى أن التجمع الديمقراطي اليهودي الأسترالي قرر الانضمام لحملة مقاطعة إسرائيل في العام ٢٠١٠، وهو أول مؤسسة يهودية في أستراليا تتبنى المقاطعة

الجزئية،^{١١} وقد أكد التجمع أن قرار المقاطعة يهدف إلى اتخاذ إجراءات مقاطعة انتقائية وجزئية ولا تتفق مع أهداف الحملة الوطنية الفلسطينية التي باعقاده تستهدف الاقتصاد الإسرائيلي ككل، لذا اتخذ قراراً بمقاطعة جزئية ضد منتجات المستوطنات بهدف إنهاء الاحتلال والاستيطان ورفع الحصار ووقف كل الانتهاكات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧. وقد جاء هذا القرار في ظل تزايد دعم مؤسسات المجتمع المدني الأسترالي للمقاطعة، حيث سبق أن اتخذ الاتحاد الوطني للكنائس الأسترالية قراراً «بتاريخ ١٢-٧-٢٠١٠ بمقاطعة منتجات المستوطنات الإسرائيلية والمطالبة بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي؛ ما استدعى تحرك المجلس التنفيذي لليهود الأستراليين المدافع عن إسرائيل لعقد اجتماع مع اتحاد الكنائس بهدف فهم سياق هذا القرار.

كما بدأت حركة المقاطعة الدولية حملةً دوليةً ضد ما يسمى «الصندوق القومي اليهودي» نتيجة للدور الذي يقوم من خلاله بسلب الأراضي من المواطنين الأصليين الفلسطينيين.

لذلك نجد أن حركات المقاطعة هي التي تقوم فعلياً - في كل دولة على حدة وحسب طبيعة مكوناتها وإمكانيتها - بالتصدي لأهداف السياسة الخارجية الإسرائيلية وأولوياتها، حيث تشكل رافعةً كبيرةً للدبلوماسية الفلسطينية الرسمية وتمهد الطريق لها لتحقيق المزيد من المكاسب على الصعيد الدولي.

الوضع القانوني للأراضي الفلسطينية المحتلة «الضفة الغربية وقطاع غزة»

وقّعت إسرائيل على اتفاقيات جنيف بتاريخ ١٢ آب ١٩٤٩ وانضمت إليها فعلياً (صادقت على الاتفاقية) في ٠٦/٠٧/١٩٥١، كما وقعت على العديد من المواثيق الدولية الخاصة بالقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.^{١٢}

كما وقعت إسرائيل على اتفاقية (لاهاي) لعام ١٩٠٧، وصادقت عليها، ومنذ بدء الاحتلال العسكري الإسرائيلي، أصدر الحاكم العسكري الإسرائيلي أمراً عسكرياً رقمه (٣) تضمنت المادة (٣٥) منه دعوة المحاكم العسكرية الإسرائيلية إلى تطبيق بنود اتفاقية جنيف الموقعة في ١٢ آب ١٩٤٩، إلا أنه سرعان ما تم إلغاء هذه المادة رقم (٣٥) في الأمر العسكري رقم (١٤٤) الصادر في تشرين الأول ١٩٦٧.

ومنذ ذلك الحين، تبنت إسرائيل موقفاً يرفض الاعتراف بكونها قوة احتلال، فهي تدعي أنها تدير هذه المناطق (الضفة والقطاع)، حيث إنها لم تكن خاضعةً لسيادة أي دولة قبل العام ١٩٦٧. ^{١٣} الحكومة الإسرائيلية والمحكمة العليا الإسرائيلية ترفضان من حيث المبدأ تطبيق بنود اتفاقية جنيف الرابعة في الأراضي المحتلة، حيث أكدت أن بنود هذه الاتفاقية لا تنطبق من الناحية القانونية (jure de) على الأراضي الفلسطينية، لذا فإن الحكومة الإسرائيلية ستلتزم تطبيق الجانب الإنساني منها واقعياً (facto de).

وذلك على الرغم من كل القرارات والمواقف الدولية التي تؤكد الانطباق القانوني للاتفاقية والقانون الدولي الإنساني في الأراضي الفلسطينية، والتي تطالب إسرائيل بتحمل مسؤوليتها القانونية.

وعلى الرغم من توقيع (م.ت.ف) وإسرائيل إعلان المبادئ (أوسلو) والاتفاقيات اللاحقة، فإن الوضع القانوني لانطباق اتفاقية جنيف لم يتغير، حيث لا تعارض اتفاقية جنيف الرابعة حق أي طرف متعاقد من توقيع أي اتفاقيات مع القوات المحتلة شريطة ألا تؤثر تلك الاتفاقيات على وضع الأشخاص المحميين بالاتفاقية.

وهو ما يعني عملياً أن الاتفاقية ما زالت قابلة للتطبيق القانوني وأن إسرائيل لا تزال دولة احتلال حربي ملزمة بالوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقية دونما أي اعتبار لأي اتفاق تم التوصل إليه.^{١٤}

كما أن تنفيذ إسرائيل خطة فك الارتباط من قطاع غزة لم يغير الوضع القانوني لقطاع غزة، ولم يغير وضع إسرائيل كقوة احتلال في القطاع بسبب استمرار ممارستها لما يسمى في القانون الدولي «السيطرة الفعالة» على القطاع، كما أن إسرائيل أكدت علناً في خطتها لفك الارتباط أن الهدف الأساس والسياسي لفك الارتباط هو الادعاء بـ «إنهاء المسؤولية الإسرائيلية عن قطاع غزة».^{١٥}

وتسعى منظمة التحرير الفلسطينية إلى كسب «اعتراف أممي بفلسطين كدولة. والحصول على هذا الاعتراف لن يعني نهاية الاحتلال غداً، ولكنه يمنح الفلسطينيين مزيداً من الحقوق

ثنائية القومية، فهي تسعى أولاً إلى إنهاء الاحتلال وإلزام إسرائيل تطبيق التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني وتطبيق اتفاقيات جنيف، وكذلك تدعو إلى استمرار النضال حتى تجسيد حق العودة للاجئين الفلسطينيين ووقف التمييز العنصري ضد فلسطينيي الـ٤٨.

وإجمالاً، يمكن استنتاج أن ما تقوم به حركات المقاطعة الدولية يشكل رافعةً كبيرةً للنضال الوطني الفلسطيني، ويشكل تحدياً كبيراً لمكونات «القوة» الإسرائيلية، ويحد من استخدامها سواء على صعيد العلاقة مع الفلسطينيين أو مع دول العالم.

أساليب المقاومة اللاعنفية التي تعتمد عليها حركات المقاطعة وسحب الاستثمارات الدولية

على الرغم من تجارب الشعوب عبر التاريخ في نضالها السلمي و«اللاعنفية» ضد الاحتلال الأجنبي أو ضد الأنظمة الدكتاتورية الحاكمة، فإن هناك صورةً نمطيةً سلبيةً عن النضال «اللاعنفية» كونه استسلاماً، هذا على الرغم من التجربة النضالية المميزة التي خاضها الشعب الفلسطيني إبان الانتفاضة الأولى «اللاعنفية» والتي يعتبرها بعض المختصين أكثر أعمال المقاومة الفلسطينية التي أدت إلى نتائج مباشرة على الشعب الفلسطيني، أكثر من كل العمليات المسلحة التي نفذتها منظمات الكفاح المسلح منذ بداية الاحتلال^{١٧} ولعل نجاح الشعوب العربية في ثوراتها ضمن ما يسمى «الربيع العربي» ساعد

القانونية، ويحول أرضهم من «أرض محتلة» - وفقاً لصيغة القرارات الدولية الرئيسة المعنية بالقضية الفلسطينية - إلى «دولة محتلة تحت الاحتلال»، وسوف يفتح هذا الاعتراف الباب أمام الفلسطينيين للانضمام إلى عضوية مزيد من المؤسسات الدولية وخصوصاً المحكمة الجنائية الدولية، كما سيمكّن الفلسطينيين من استخدام تلك المحاكم وقوة القانون الدولي للضغط^{١٦}.

لذا، وبصرف النظر عن طبيعة الكيان السياسي القائم «السلطة الوطنية الفلسطينية» بشقيها سواء في الضفة الغربية أو في قطاع غزة، فإن حركات المقاطعة الدولية تدعو إلى مقاطعة إسرائيل وفرض عقوبات عليها؛ بسبب انتهاك إسرائيل القانون الدولي الإنساني واتفاقيات جنيف الرابعة، وتحث الدول المتعاهدة على الالتزام بواجباتها كأطراف متعاقدة، كما عملت العديد منها على مقاضاة ومحاكمة بعض القيادات العسكرية الإسرائيلية بتهم ارتكاب جرائم حرب في العديد من الدول الأوروبية، وقد يشكّل الاعتراف الدولي بفلسطين كدولة ومنحها صفة العضو المراقب في الأمم المتحدة رافعةً جديدةً لاستخدام الوسائل والأدوات القانونية المتاحة دولياً لمعاقبة ومقاضاة إسرائيل على أي انتهاكات تمارسها في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

إن موقف حركات التضامن والمقاطعة الدولية واضح ولا لبس فيه، باعتبار الأراضي الفلسطينية المحتلة، ولديها خطاب إعلامي واضح بصرف النظر عن موقفها من شكل تحقيق حق تقرير المصير سواء من خلال دولة مستقلة أو دولة

إلى حد كبير على تغيير هذه الصورة النمطية حول المقاومة «اللاعنفية».

ويندرج ضمن منهج استخدام «المقاومة اللاعنفية» أكثر من مائتي أسلوب للنضال اللاعنفية يمكن استخدامها ضمن ثلاث فئات هي «الاحتجاج والإقناع، وثانياً من خلال اللاتعاون، وأخيراً التدخل».^{١٨}

وضمن هذا المفهوم تأتي أساليب النضال التي تركز عليها حركات التضامن والمقاومة الدولية والتي تندرج أساساً معظم نشاطاتها الحالية بين الفئة الأولى «الاحتجاج والإقناع» والمقاومة من خلال «اللاتعاون» وهي ما سنركز عليه في دراستنا الحالية.

ويمكن حصر الحملات التي تقوم بها حركة المقاومة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات على إسرائيل من خلال نشاطات الحركة دولياً وإصداراتها في المجالات الآتية:^{١٩}

أولاً . حملة مقاطعة المستهلكين للمنتجات الإسرائيلية.

تعتبر حركات المقاومة الدولية، هذه المقاطعة أبسط الطرق للإعلان عن رفض استمرار الاحتلال الإسرائيلي من خلال تطبيق ما يسمى المقاطعة الأولية، من خلال إقناع المستهلك برفض شراء المنتجات الإسرائيلية التي تنتج في المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة أو في المناطق الصناعية التي بنيت بشكل غير قانوني، أيضاً، في الأراضي المحتلة والتي عادةً ما تحمل الكود التجاري (٧٢٩)، أما

الخطوة الثانية فهي المقاطعة الثانوية، وهي بإقناع المستهلك بالابتعاد والامتناع عن شراء منتجات الشركات الدولية التي يعتبر جزء من موادها الأولية أو جزء من تركيبة منتجاتها منتجاً في المستوطنات الإسرائيلية وأيضاً لها استثمارات كبيرة في المستوطنات الإسرائيلية. وكذلك تشمل هذه المقاطعة تلك الشركات التي تخصص جزءاً من أرباحها لدعم السياسة الاستعمارية والاحتلالية الإسرائيلية. وهو المنهج نفسه الذي استخدم بنجاح في تجربة النضال ضد نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا .

وتجدر الإشارة إلى أن هناك منهجين في دعوات المقاطعة، المنهج الأول يدعو إلى مقاطعة شاملة للمنتجات الإسرائيلية ككل؛ بهدف الضغط على إسرائيل لتحمل مسؤوليتها والتزامها بالقانون الدولي الإنساني، وهو المنهج الذي تتبناه معظم حركات المقاطعة الدولية، والمنهج الآخر هو الذي يدعو إلى المقاطعة الجزئية للمنتجات الإسرائيلية أي تلك المنتجات التي تنتج في المستوطنات الإسرائيلية فقط.

وقد حققت حركة المقاطعة إنجازات عديدة على مستوى مقاطعة المنتجات الإسرائيلية، حيث أعلنت كل من جنوب إفريقيا والندمرك، في أيار، اعترافها وضع ملصقات تميّز منتجات المستوطنات، كما وأعلنت شبكة (ميغروس) ثاني أكبر شبكة تجارية في سويسرا، أيضاً، نيتها ابتداءً من العام ٢٠١٣، تمييز بضائع المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة مع ذكر أنها قادمة من «مستوطنات إسرائيلية». وكما أشار عمر

البرغوثي، مؤسس الحملة الوطنية الفلسطينية للمقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل، إلى أن المشكلة هي أن إسرائيل جعلت من المستحيل مقاطعة بضائع المستوطنات «لصعوبة تعريفها وتمييزها عن باقي المنتجات الإسرائيلية؛ لذا فإن «حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات دعت إلى مقاطعة الشركات التي تتعامل مع المستوطنات». ويؤكد أن ذلك كان أكثر فعاليةً عندما تم استهداف الشركات «أكثر من المنتجات».^{٢٠}

ثانياً: المقاطعة الثقافية والأكاديمية لإسرائيل

يرجع تاريخ بدء المقاطعة الأكاديمية في بريطانيا لإسرائيل إلى العام ٢٠٠٢ عندما نشر أكاديميون بريطانيون رسالة في جريدة (الجارديان) تدين مجزرة مخيم جنين وتطالب زملاءهم الأكاديميين بالتعبير عن رفضهم هذه الممارسات الإسرائيلية عبر تطبيق المقاطعة الأكاديمية لإسرائيل.

تجدر الإشارة هنا إلى التجربة الإعلامية الرائدة إبان مجزرة جنين والتي نجح فيها الفلسطينيون في كسب الساحة الإعلامية وتجنيدها ضد إسرائيل؛ الأمر الذي أدى لاحقاً إلى وضع توصيات في مؤتمر (هرتسليا) السنوي بأن يكون التخطيط الإعلامي جزءاً مكوناً ورئيساً من أي عملية عسكرية تخوضها إسرائيل. في تشرين الأول ٢٠٠٣ صدرت أول دعوة من قبل الأكاديميين والمثقفين الفلسطينيين لمقاطعة

المؤسسات الأكاديمية الإسرائيلية، وفي العام ٢٠٠٤، انطلقت «الحملة الفلسطينية للمقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل»، بمبادرة من مثقفين وأكاديميين فلسطينيين بهدف الالتحاق بحركة المقاطعة العالمية الناشئة. وفي تموز ٢٠٠٤، أصدرت الحملة بياناً ضمّ مبادئها، ودعوة المجتمع الدولي إلى مقاطعة شاملة ومستديمة للمؤسسات الأكاديمية والثقافية الإسرائيلية حتى تنسحب إسرائيل من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية، ونزع مستوطناتها من تلك الأراضي والانصياع إلى قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بحق عودة اللاجئين الفلسطينيين وتفكيك نظام (الأبرتهيد).^{٢١}

ويوضح الموقع الإلكتروني للحملة الفلسطينية للمقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل تاريخ وأهداف وإنجازات الحركة على المستوى الدولي، حيث تمكنت المقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل من منع مشاركة ممثلين عن إسرائيل سواء أكانوا أفراداً أم مؤسسات في النشاطات والمهرجانات الدولية الثقافية والرياضية، وكذلك الامتناع عن المشاركة في النشاطات الثقافية التي تقوم برعايتها إسرائيل، وقد نجحت حركة المقاطعة في إقناع العديد من الفنانين والكتاب والرياضيين في إلغاء مشاركتهم في العديد من المهرجانات الإسرائيلية.

وتسعى حركات المقاطعة الدولية - من خلال تطبيق المقاطعة الأكاديمية - إلى مقاطعة المؤسسات والجامعات والمعاهد ومراكز البحث الإسرائيلية المتواطئة مع سياسة الحكومة الإسرائيلية

تدعو الأفراد والمؤسسات إلى سحب مدخراتهم واستثماراتهم من صناديق الاستثمار والشركات التي تستثمر أموالها في إسرائيل. وهي بذلك تستهدف تلك الشركات والمؤسسات لحثها على عدم الاستثمار في إسرائيل.

وقد بدأت تلك الحملات، أساساً، من «طلبة الجامعات في أوروبا، وكانت تستهدف إقناع الكنائس واتحادات العمال وكذلك صناديق التقاعد بوقف الاستثمارات في إسرائيل».^{٢٤}

رابعاً . دعوة الدول إلى فرض العقوبات الاقتصادية على إسرائيل

وهي المكون الرابع في عمل حركات المقاطعة الدولية، ولكن نظراً لأن من يستطيع فرض العقوبات على إسرائيل هو الدول والحكومات والمؤسسات الدولية، فإن حركات المقاطعة تعمل فقط على تعبئة الرأي العام الدولي والمحلي في كل بلد على حدة من أجل خلق ضغط شعبي على حكوماتهم لفرض عقوبات على إسرائيل.

وهناك العديد من أشكال العقوبات التي يمكن لدولة ما أن تفرضها على إسرائيل سواء وقف أو تعليق الاتفاقيات الثنائية أو اتفاقيات الإعفاء الجمركي، أو حظر بيع الأسلحة، أو قطع العلاقات الدبلوماسية... .

وتعتبر حركات التضامن أن خرق إسرائيل للقانون الدولي والإنساني وحتى شروط قبولها كعضو في الأمم المتحدة يستدعي من دول العالم البدء بفرض عقوبات على إسرائيل.

وتعتبر «العقوبات الاقتصادية» من أهم

لتكريس الاحتلال والتمييز العنصري، وتتجسد هذه المقاطعة في رفض إقامة برامج التبادل الأكاديمي وبرامج البحث العلمي. وكما يشير دليل حركات المقاطعة إلى عدم قيام أي مؤسسة أكاديمية إسرائيلية بالاحتجاج لدى الحكومة الإسرائيلية لقيامها بحرمان الفلسطينيين من حقهم في التعليم أو حتى الاحتجاج على تدمير المعاهد والمدارس الفلسطينية.

كما أن فعالية «أسبوع (الأبرتهيد) الإسرائيلي» الذي يتم تنظيمه سنوياً منذ العام ٢٠٠٥، تم تنظيمه في الأعوام الأخيرة في أكثر من ٤٠ مدينة في العالم في دول مثل: بريطانيا، الولايات المتحدة، جنوب إفريقيا، المكسيك، أسكتلندا، النرويج.^{٢٥}

وقد شهدت هذه الحملة تأييد العديد من الأكاديميين الأوروبيين حديثاً، حيث تقدم أكثر من ٢٥٠ أكاديمياً أوروبياً من أكثر من ١٤ دولة أوروبية بطلب إلى المفوض الأوروبي للبحوث (ماري كوين)، لاتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع إسرائيل من القيام بانتهاكات ضد الفلسطينيين، ووقف التمويل والدعم للبحوث؛ وذلك بسبب خرق إسرائيل بنود اتفاقية الشراكة والتي تنص على ضرورة التزام إسرائيل بمعايير حقوق الإنسان والقانون الدولي.^{٢٦}

ثالثاً . الحملة الدولية لسحب الاستثمارات من إسرائيل

يعتبر سحب الاستثمارات الأداة الثانية التي تستخدمها حركات التضامن الدولية بهدف إنهاء الاحتلال ووقف التمييز العنصري، حيث

أدوات السياسة الخارجية للدول، ومنذ انتهاء الحرب الباردة فرضت الولايات المتحدة العديد من العقوبات الاقتصادية على كل من، العراق، إيران، كوريا وغيرها بهدف الضغط والتأثير عليها لتغيير سياساتها.

تجدر الإشارة إلى أن «دليل حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات على إسرائيل» الذي نشرته منظمة «أستراليون من أجل فلسطين» على موقعها الإلكتروني يتضمن أهم تصريحات الشخصيات الدولية التي تدعم المقاطعة وأهداف المقاطعة، وكذلك رصد أهم المؤسسات الدولية والإقليمية التي يجب عدم التعامل معها والتي تسعى إلى تقويض حركة المقاطعة الدولية. كما يشمل الدليل تحديد أهم طرق وأنواع المقاطعة مثل مقاطعة المنتجات، المقاطعة الثقافية، المقاطعة الأكاديمية، حملة سحب الاستثمارات، العقوبات. كذلك يوضح الدليل أهم مؤسسات المجتمع المدني المشاركة في المقاطعة مثل الكنائس، الاتحادات العمالية، الثقافية، الجامعات، الإدارات المحلية. كما يفند الدليل الحجج المستخدمة ضد حركة المقاطعة الدولية، ويقدم قائمة بأهم المنتجات التي يجب مقاطعتها، وكذلك يرفق الدليل بعض الوثائق الخاصة بحركة المقاطعة.

القوى والأطر المشاركة

في حركات المقاطعة الدولية

تختلف الجهات الرئيسية التي تدعو إلى المقاطعة من دولة إلى أخرى على مستوى العالم، ففي حين حققت حركة المقاطعة نجاحات بارزة في

أوروبا ونجحت في رص صفوف العديد من القوى الاجتماعية والمؤسسات وبعض الأحزاب، فإننا نجد أنها ما زالت في طور التكوين والتأسيس في بلدان أخرى على الرغم من تحقيقها العديد من الإنجازات، وتعتبر مراكز الأبحاث الإسرائيلية مثل (رئيوت) «لندن باعتبارها العاصمة الرئيسة لحركة المقاطعة الدولية وأن هناك مراكز قوى لهذه الحركة على المستوى الدولي وهي تنشط في: أوتاوا، ومديد»^{٢٥}.

وتختلف طبيعة القوى المشاركة من بلد إلى آخر، ولكن يمكن إجمالاً أن نعدد القوى الآتية كأهم مكونات حركة المقاطعة الدولية:

- اتحادات نقابات العمال سواء الدولية أو الوطنية من أهم القوى الفاعلة والمشاركة في حركة التضامن الدولية وفي تطبيق المقاطعة ضد إسرائيل، والتي عادةً ما تضم النقابة الواحدة الآلاف بل الملايين من الأعضاء في صفوفها.
- الكنائس والاتحادات الكنسية من أهم الفاعلين الدوليين سواء على المستوى الدولي أو الوطني في المشاركة في حركات المقاطعة وسحب الاستثمارات.
- الاتحادات الطلابية والجامعات ومراكز البحث فاعلة في مجال المقاطعة الأكاديمية.
- البلديات ومجالس الحكم البلدي مكون رئيس في تطبيق المقاطعة.
- مؤسسات الجاليات الفلسطينية في الشتات.
- الجاليات العربية والإسلامية في المهجر

وخاصة في أوروبا، أميركا، كندا، أستراليا.

- بعض الشخصيات والأطر والقوى اليهودية المناهضة للاحتلال الإسرائيلي.
- بعض الأحزاب والأطر السياسية على مستوى الولايات أو الدولة.

سياسة إسرائيل واللوبي الصهيوني تقويض حركة المقاطعة الدولية

تحاول إسرائيل ومراكز صنع القرار فيها العمل على تشويه حركة المقاطعة الدولية من خلال الادعاء بأنها تستهدف نزع الشرعية عن إسرائيل، وتعتبر إسرائيل أن أهداف شبكة نزع الشرعية عن إسرائيل هي تحجيم إمكانية إسرائيل استخدام قوتها العسكرية، وهذا ما كان واضحاً بعد الحرب على غزة وبدء حملة دولية لمحاكمة مجرمي الحرب الإسرائيليين.

وهناك تخوف حقيقي إسرائيلي «من تجارب سقوط وانهيار دول سابقة مثل الاتحاد السوفيتي في العام ١٩٩١، وألمانيا الشرقية ١٩٩٠، وجنوب إفريقيا في العام ١٩٩٤؛ نتيجة فشل بنيتها السياسية والاقتصادية»^{٢٦} وعدد الدول التي فقدت شرعيتها دون حروب أكبر من عدد الدول التي انهارت نتيجة حروب عسكرية أو احتلال.

وتتخوف إسرائيل من الترويج بأن إسرائيل فقدت مشروعيتها الأخلاقية؛ نتيجة ممارساتها، مثل التمييز ضد العرب في إسرائيل واستمرار احتلالها لأراضي الفلسطينيين وبناء المستوطنات في الأراضي المحتلة؛ الأمر الذي يعزز، أيضاً، من

تبني حركات المقاطعة حل الدولة الواحدة «رجل واحد وصوت واحد» الأمر الذي يعتبر تحدياً لمشروعية إسرائيل ويهوديتها. مع استخدامهم استمرار الاستيطان في الأراضي المحتلة كتأكيد على عدم إمكانية الفصل وعدم جدوى حل الدولتين وأن الحل الأمثل هو حل الدولة الواحدة.

وعملت إسرائيل واللوبي الصهيوني على دعم العديد من المؤسسات الدولية التي تهدف إلى تقويض حركة المقاطعة الدولية من خلال توفير تمويل لمشاريع مشتركة إسرائيلية - فلسطينية بهدف القول لهذه الحركات إن المقاطعة لا تجدي ولا تنفع الفلسطينيين الذين يستفيدون من هذه المشاريع المشتركة.

كما يصف الكتاب الموالون لإسرائيل اليهود المشاركين في حركة المقاطعة بـ «كارهي الذات»، وقد تناولت العديد من مراكز الأبحاث الإسرائيلية من خلال العديد من أوراق العمل والدراسات المتعلقة بحركة المقاطعة الدولية وأبرزها معهد (رئوت) الإسرائيلي، الذي وضع العديد من التوصيات لصانعي القرار في إسرائيل لمواجهة هذه الحركة الدولية.

وهناك العديد من هذه المؤسسات والأطر التي تعمل من خلالها إسرائيل على تقويض حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات، منها على سبيل المثال:

١. ١ - حركة (تيوليب)^{٢٧} وهي منظمة دولية لاتحاد نقابات العمال تهدف إلى الربط والتشبيك بين الفلسطينيين والإسرائيليين من خلال برامج مشتركة، وهي تنادي في

٢. منظمة (قف معنا)* والتي تم تأسيسها في إسرائيل، وتهدف إلى إحلال السلام في الشرق الأوسط، ولكنها في الواقع تقوم بحملات تضليل للرأي العام الدولي، وتقوم بمحاربة حركات المقاطعة؛ بهدف تقويضها، وللأسف فإن السلام الذي تدعو إليه الحركة لا يقوم على العدل للفلسطينيين.

٣. مركز بيريس للسلام يهدف المركز إلى بناء السلام من خلال تعزيز التعاون بين الشعبين في المجال الاجتماعي والاقتصادي، إلا أن العديد من حركات المقاطعة تعتبر أن الشراكة لا يمكن أن تتم بين شعبين أحدهما يحتل الآخر.

اللاعنف وواقع الاحتلال

وحق تقرير المصير

وأولويات السياسة الفلسطينية

استعرضنا بشكل مختصر كيف تخوض حركات المقاطعة الدولية مع مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني نضالها لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي في العالم من خلال الدعوة إلى المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات على إسرائيل لإلزامها بإنهاء احتلالها وتطبيق القانون الدولي الإنساني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ولكن واقع الحال في الضفة والقطاع يشوبه العديد من عدم اليقين تجاه تبني موقف وطني موحد لاعتماد إستراتيجية نضالية «لاعنفية»، وكما أشار الباحث حسبان نزال إلى

برنامجها بحل الدولتين عبر التفاوض، ولكن في حقيقة الأمر فإنها تشكل نزعاً للحركة الصهيونية للتأثير على نقابات العمال الدولية من خلال تمويل مشاريع مشتركة بين نقابات العمال الفلسطينية والإسرائيلية (الهستدروت) بهدف تقويض حركة المقاطعة دولياً من خلال القول إن الفلسطينيين أنفسهم يتعاونون مع النقابات الإسرائيلية، فكيف يمكن للنقابات الدولية أن تقاطع إسرائيل.

ويعتبر (بول هوز) سكرتير اتحاد نقابات العمال الأسترالية من أبرز قادة حركة (تيوليب)، وهو من أهم المناصرين لإسرائيل على صعيد الحركة العمالية، وقد زار الأراضي الفلسطينية المحتلة أكثر من مرة بهدف خلق تعاون بين نقابات العمال الفلسطينية و(الهستدروت). وأعلن (بول هوز) موقفه من حركة المقاطعة في خطاب أمام الفيدرالية الصهيونية الأسترالية، حيث طالب بضرورة الوقوف ضد حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات والتي تقودها مؤسسات المجتمع المدني، وأشار إلى أنه على الرغم من عدم مشاركة القطاعات الرئيسية من نقابات العمال في حملة المقاطعة ضد إسرائيل فإنه يجب العمل على وقف نمو هذه الحركة، وأن الفلسطينيين في الداخل (الضفة والقطاع) لا يؤيدون المقاطعة وأنها مفروضة عليهم من قبل حركات التضامن الدولية، وأن الهدف منها هو نزع شرعية إسرائيل.

أن «اللاعنف ليس أسلوباً مستحدثاً في التجربة الفلسطينية، غير أن هذا أسلوب لم يستخدم وفق إستراتيجية عمل وبرنامج وطني يحدد أولويات وأساليب المقاومة، فلم تتمكن حركة المقاومة الفلسطينية من البناء والفعل التراكمي من الانتفاضة الأولى إلى الثانية»^{٢٨}.

وعلى الرغم من تبني مؤسسات المجتمع المدني والسلطة الوطنية الفلسطينية المقاطعة الجزئية لمنتجات المستوطنات، فإنه لا يزال الحديث مبكراً عن إمكانية تبني فصائل العمل الوطني الفلسطيني بشكل موحد لإستراتيجية نضالية سلمية «لاعنفية» وذلك ليس فقط لاختلاف الأيديولوجيات أو أساليب النضال المقترحة، بل كنتيجة طبيعية لاختلاف مواقفها من تشخيص الواقع القانوني والسياسي الذي تعيشه الضفة والقطاع واختلاف مناهج حل الصراع القائم مع إسرائيل بهدف إنهاء الاحتلال.

إسرائيل من جهتها تعتمد على منهج إدارة الصراع وليس حله، ما يجعلها تتحرك في خيارات سياسية محددة أهمها خيار الحفاظ على الوضع القائم الذي يتيح لها استمرار احتلالها لقطاع غزة والضفة الغربية والتوسع في الاستيطان دون أن تتحمل عبء احتلالها، وفي ظل عدم تطبيقها مسؤولياتها كقوة احتلال.

منظمة التحرير الفلسطينية تسعى إلى كسب الاعتراف الدولي بفلسطين كدولة، الأمر الذي يغيّر الواقع القانوني للضفة الغربية وقطاع غزة من التعامل السياسي والقانوني من أراض محتلة إلى دولة محتلة، ما يفتح الأفق لهذه «الدولة

الفلسطينية» كشخصية قانونية دولية معترف بها حتى وإن كانت تتمتع فقط بصفة مراقب في الأمم المتحدة وليست عضواً كاملاً، ومن استخدام الأدوات القانونية المتاحة للدول لمقاضاة إسرائيل والدخول في ميثاق ومعاهدات دولية ومؤسسات دولية إسرائيل عضو فيها والاحتكام إليها وحث الدول الأعضاء على القيام بالتزاماتها كأطراف متعاقدة.

أما موقف حركة حماس وحكومة «الأمر الواقع» في قطاع غزة، وعلى الرغم من تبني الحركة للمقاومة المسلحة، فإن سياسات الحركة على الأرض يشوبها الغموض تجاه أهداف وأساليب المقاومة، وخاصة بعد التصريحات باعتبار قطاع غزة «أرض محررة» على الرغم من عدم ممارسة الحكومة في قطاع غزة أي سيادة لا على الحدود البرية، أو البحرية أو حتى الجو، وفي ظل استمرار إسرائيل في ممارسة «سيطرتها الفاعلة» على قطاع غزة كقوة احتلال. ونتيجة هذه التباينات، وعلى الرغم من الإنجازات التي تحققت في طريق المصالحة الوطنية، والتي تهدف في أحسن حالاتها إلى إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية جديدة لإنهاء ملف الانقسام، الأمر الذي يعني إنهاء الانقسام في النظام السياسي، ولكن في ظل غياب توافق على برنامج عمل وطني محدد وإستراتيجية موحدة لكيفية إنهاء الاحتلال.

إن توافق الفصائل الفلسطينية على موقف موحد تجاه كيفية إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وماهية أساليب النضال الممكنة وخاصة في

سواء في دول الطوق أو المهجر سواء في أوروبا ، أميركا، أستراليا، تشيلي أو هندوراس الدولة اللاتينية التي يشكل الفلسطينيون فيها حوالي ٢٪ من سكانها، ففي ظل هذا التوزيع الجغرافي للفلسطينيين في الوطن والشتات، يتوجب إعادة التفكير في أفضل الطرق النضالية القادرة على حشد هذه الطاقات وتعزيز هويتها الوطنية ودمجها في النضال الوطني من خلال تبني إستراتيجية قادرة على تعزيز حركة المقاطعة الدولية عبر النضال السلمي الذي يمكننا من استنهاض طاقات الشعب الفلسطيني في الشتات ليكون رافداً ورافعةً للنضال الوطني الفلسطيني لإنهاء الاحتلال وتجسيد حق تقرير المصير.

حال تبني «المقاومة السلمية» واللاعنف، من شأنه أن يعزز المكاسب التراكمية التي يمكن أن تتحقق على الصعيد الدولي لإنهاء الاحتلال، ويعطي زخماً دولياً لحركة المقاطعة الدولية ويوحد الخطاب السياسي والإعلامي الفلسطيني الدولي، كما أن من شأنه أن يتعاطى بشكل أكثر فعالية في تجسيد حق تقرير المصير للفلسطينيين سواء في الأراضي المحتلة منذ العام ٦٧ أو لفلسطينيي الـ ٤٨، ومن شأنه، أيضاً، أن يدمج الفلسطينيين في الوطن والشتات في النضال، خاصةً أن سكان الضفة والقطاع لا يشكلون سوى ٣٣٪ من إجمالي الشعب الفلسطيني، في حين أن أغلبية الشعب الفلسطيني في الشتات

الهوامش

- ٧ هانلي بوسين، الاحتلال هو المشكلة: التاريخ الفلسطيني والسياسة وأفاق السلام، مركز الدراسات الإستراتيجية، جامعة فكتوريا، ويلنغتون - نيوزلندا، ٢٠٠٨. «باللغة الإنجليزية».
- ٨ موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية، قسم العلاقات الثنائية.
- ٩ بنيامين نيوبيجر، إسرائيل والعالم الثالث: ١٩٤٨-٢٠٠٨، مركز س. دانيال أبراهام للدراسات الدولية والإقليمية، جامعة تل أبيب. «باللغة الإنجليزية».
- ١٠ المدونة الإلكترونية لتجمع «صوت اليهود الأستراليين المستقل». com.wordpress.iajv99
- ١١ The Australian Jewish Democratic Society
http://www.ajds.org.au/300/
- ١٢ موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية.
- ١٣ مركز غزة لحقوق الإنسان، دراسة حول الانطباق القانوني لاتفاقية جنيف الرابعة على الأراضي الفلسطينية المحتلة.
- ١٤ المصدر السابق.
- ١٥ محمد أبو دقة، «مذكرة حول تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة»، ٢٠٠٧، دراسة غير منشورة.
- ١٦ علاء بيومي، اللوبي الإسرائيلي ومساعي الاعتراف الأممي بالدولة الفلسطينية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة ٢٠١١.

- ١ الصفحة الإلكترونية لحركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات .
http://www.bdsmovement.net/bdsintro
- ٢ سونيا كركر، دليل حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات، تشرين الأول ٢٠١٠، منظمة أستراليون من أجل فلسطين، مالبرون، أستراليا. «باللغة الإنجليزية».
http://www.australiansforpalestine.net/
- ٣ المصدر السابق، صفحة ٢٤.
- ٤ أسواق النمو السريع، مؤشرات القوة الناعمة ٢٠١٢، مركز إيرنست ويونغ لدراسات الأسواق الناشئة بالتعاون مع معهد موسكو للإدارة. «باللغة الإنجليزية».
- ٥ بناء جدار سياسي ضد نزع شرعية إسرائيل، إطار مفاهيمي، آذار ٢٠١٠، مركز رثيوت، «باللغة الإنجليزية». صفحة ٥٤.
- ٦ إسحاق مولوخو، القوة الناعمة للشعب اليهودي، ملخص محاضرة، مؤتمر هرتسليا.
http://www.herzliyaconference.org/eng/?CategoryID=205&ArticleID=1354

- ١٧ هاني نعيم، النضال اللاعنفي: الطريق إلى الحرية، بيروت ٢٠١٢.
- ١٨ المصدر السابق.
- ١٩ لمزيد من التفاصيل سونيا كركر، دليل حركة المقاطعة . مصدر سابق.
- ٢٠ مقال بعنوان «مقاطعة منتجات المستوطنات الإسرائيلية تحقق تقدماً على مستوى العالم»، صحيفة الحياة، ٢٠١٢/٧/١٥ .
<http://alhayat.com/Details411063/>
- ٢١ موقع الحملة «الحملة الفلسطينية للمقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل»،
<http://www.pacbi.org/atemplate.php?id109=>
- ٢٢ الجير وسليم بوست، ٢٠١٠/١/٣.
- ٢٣ وكالة الأنباء الفلسطينية، وفا.
- ٢٤ مصدر سابق، سونيا كركر، دليل حركة المقاطعة، صفحة ٣٠.
- ٢٥ مصدر سابق، بناء جدار سياسي ضد نزع شرعية إسرائيل، إطار مفاهيمي، آذار ٢٠١٠، مركز رثيوت، «باللغة الإنجليزية»، المصدر السابق.
- ٢٦ TULIP – Trade Unions Linking Israel and Palestine , <http://www.tuliponline.org/>
- ٢٨ نزال، حسبان، «النضال السلمي في الصراعات الدولية: فلسطين نموذجاً، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة بيرزيت، ٢٠١٠.

نظام ليس واحداً

الاحتلال والديمقراطية بين البحر والنهر (١٩٦٧ -)

عقبة فالج طه



الكاتب: نظام ليس واحداً: الاحتلال والديمقراطية
بين البحر والنهر (١٩٦٧ -)
المؤلفان: أرئبلا أزولاي وعدي أوفير
المرجم: نبيل الصالح
صادر عن: مدار - المركز الفلسطيني
للدراسات الإسرائيلية
تاريخ النشر بالعربية: آذار ٢٠١٢
صفحات الكتاب: ٤٣٠ صفحة موزعة على
خمسة أقسام

القسم الأول

(مقدمات)

يقع الكتاب في خمسة أقسام، خُصص قسمه الأول للمقدمات، فيما القسم الثاني خُصصه المؤلفان لسرد موجز لتاريخ الاحتلال، مع تركيز على العقدين الأولين والانتفاضة الأولى في العام ١٩٨٧ والمفاوضات والاستيطان الاستعماري والكولونيالي ومنظومة السيطرة وتحكمها في حركة التنقل وتفاصيل عيش الفلسطينيين، أما القسم الثالث فتناول تشكيلات العنف وما تضمنته من خارطة العنف وأنواعه (عنف مضمّر وعنف منفجر)، والمراوحة بين العنف والمفاوضات، فيما القسم الرابع خصص لتناول النظام الإسرائيلي وأهم المفاهيم التي من الممكن أن تساعد على فهمه، متضمناً ما تطرق إليه المؤلفان من تمييز بين مشروع الاحتلال ونظامه، أما القسم الخامس والأخير فتضمن نظرة المؤلفين نحو بناء نظام جديد في إسرائيل يقوم على إنهاء

الاحتلال وإشراك الفلسطينيين في الحكم. تتمحور فكرة الكتاب، أيضاً، حول ما أورده المؤلفان بداية الفصل الذي اختتما فيه كتابهما (الفصل الخامس) حيث يقولان: «إن الاحتلال بصفته نظاماً نشأً بشكل عشوائي غير مقصود، وإنه لا يزال يعتبر، حتى الآن، مشروعاً وليس نظاماً، وقد ظهر للعيان بالصورة التي أرادها له أفراد وحركات سياسية على امتداد السنين، أما كنظام فقد بقي غير ظاهر للعيان حتى هذا الوقت. كما أن تكون نظام الاحتلال كجزء من النظام الإسرائيلي وكتوأم ملحق بالديمقراطية الإسرائيلية منفصل عنها، ولكنه متصل ومتعلق بها، كان بمثابة ثورة في النظام. ويتغذى الجمهور اليهودي المنظم في العالم كله على الكذبة الكبرى التي ينتجها نظام الاحتلال ويفرضها، ولتبرير هذه الكذبة يضحّمون التهديد باللاسامية».

لقد كتب عدي أوفير وأرئبلا أزولاي في الفصل الذي يختتم كتابهما:

«كي يتسنى فهم الاحتلال كمنظومة حكم؛ كان من الضروري إزاحة النظر عن الصيرورة التاريخية التي أدت إلى وجوده، إلى المبنى الحالي لمنظومة السيطرة هذه، وكى يكون من الممكن هدم هذا المبنى الحالي لنظام السيطرة، من الضروري إزاحة النظر والتأمل في المبنى البديل الذي من المفترض أن يقوم مكانه ويكون بديلاً عنه في المستقبل».

كما ينهي الكاتبان كتابهما بالقول:
«إن إشراك العرب (المقصود الفلسطينيون

والتغاضي عن وجود الاحتلال، فيما يرفض الكاتبان في الوقت نفسه التعامل مع الخط الأخضر وكأنه غير موجود.

خصوصية الكتاب

يرى مقدم الطبعة العربية أنه ومن خصوصيات الأطروحة التي يقدمها الكتاب، كونه يوظف النظريات السابقة التي تحلل الحالة الإسرائيلية وعلاقتها بالمناطق الفلسطينية المحتلة، ولكن دون اختزال العلاقة بحالة مفهومية واحدة كحالة كولونيالية مثلاً أو أبارتهايد فحسب، وليست احتلالاً فقط، ولكن هناك ضرورة لتوظيف كل هذه المفاهيم للإمساك بخصوصية الحالة الإسرائيلية وتمييزها والتي تكمن في القدرة على الموازنة بين وضع الاحتلال وكأنه خارج الدولة ووضعه في الوقت نفسه داخل الدولة.

كما أن للكتاب خصوصية أخرى في مرحلة مهمة عربياً وفلسطينياً، هو أن إنهاء الاحتلال الإسرائيلي يعني ضمن ما يعنيه تغيير النظام في إسرائيل، وهذا ما يجب أن يأخذ به كل من يفاوض إسرائيل على قاعدة حل الدولتين لإنهاء الاحتلال.

يتعرض الكتاب إلى قيام النظام في إسرائيل بتعزيز مبدأ الحكم التفاضلي على مجموعتين سكانييتين لهما مكانة مختلفة، حيث باشر في تطوير التفاصيل الدقيقة التي تندرج ضمن هذا الأمر، على النحو الذي لم يشارك فيه المواطنون الفلسطينيون في داخلية النظام وأسراره، ولم يتحولوا إلى مواطنين متساوين، لكنهم لم

في المناطق المحتلة) في الحكم هو إحدى الطرق الممكنة لتغيير النظام... وبالطبع هناك طرق أخرى بديلة، ولا ندري إن كان سيكتب لهذه الطريقة النجاح.. ولكن ما نعرفه هو أن إنهاء الاحتلال سيكون جزءاً من تغيير النظام برمته».

فكرة الكتاب

يرى مقدم الطبعة رائف زريق أن الفكرة المركزية للكتاب هي أن الاحتلال ليس حالةً آنيةً يمكن التخلص منها بسهولة كخيمة صيف، فإنهاء الاحتلال لا بد أن يعني ضمن ما يعنيه تغيير النظام الإسرائيلي برمته وليس أقل من ذلك.

ويرى زريق أن نظام الاحتلال جزء من كل كبير، وهذا الكل يحتوي بداخله نظام الاحتلال والنظام «داخل إسرائيل» على ديمقراطيته المحدودة، وعليه لا يمكن الحديث عن ديمقراطية إسرائيل دون رؤية الاحتلال، كما لا يمكن الحديث عن الاحتلال دون الانتباه إلى وجود إسرائيل «الديمقراطية»، لذا يحاول الكاتبان تجاوز أي محاولة اختزالية لفهم طبيعة إسرائيل والاحتلال.

لا يغفل الكتاب الحديث عن الأدبيات السياسية التي يتناولها الكتاب الصهيونيون من الليبراليين الذين يتعاطون مع الاحتلال باعتباره حالةً استثنائيةً عرضيةً زائلةً حتماً في نهاية المطاف، وبالتالي يمكن دراسة إسرائيل داخل الخط الأخضر باعتبارها وحدةً واحدةً منفصلةً، ولكن ليتسنى لهؤلاء المنظرين الحديث عن الدولة «اليهودية والديمقراطية» لا بد لهم من تجاهل وجود خمسة ملايين فلسطيني

بيقوا في ذلك الخارج الفلسطيني الذي نجا منه الفلسطينيون في الضفة وغزة، فاحتوى الخارج الفلسطيني في الداخل وأوجب الإنكار المتواصل لهذا الاحتواء.

القسم الثاني

(تاريخ موجز لنظام الاحتلال)

يتناول الكتاب آراءً وأبحاثاً ترى أن حرب ١٩٦٧ لم تشكل منعطفاً في علاقة إسرائيل بالفلسطينيين، وأن تصويرها بهذا الشكل يمثل جزءاً من الأيديولوجيا الصهيونية التي تهدف إلى محو النكبة وقضية اللاجئين من الذاكرة الفلسطينية، حيث يقول أمنون راز كركوتسكين: إنه كان هناك بين الحكم العسكري داخل إسرائيل وبين احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة تعاقب لم ينقطع إلا مرة واحدة، في الستة أشهر التي سبقت اندلاع حرب ١٩٦٧، خلالها أزيل الحكم العسكري، ولكن حتى يوافقون على هذا الرأي، لا يستطيعون إنكار أنه منذ حرب ١٩٦٧ نشأت منظومتا سيطرة منفصلتان وخصصتا لمجموعتين مختلفتين من السكان الفلسطينيين، مجموعة المواطنين في إسرائيل ومجموعة رعايا أو غير المواطنين في «المناطق الفلسطينية».

يرى الكاتبان أن إسرائيل عادت إلى سياسات الطرد وهدم القرى كما حدث في عمواس ويالو وبيت نوبا، وضمت القدس فرضاً على سكانها رغم إرادتهم، ومنحتهم صفة سكان دائمين، ونظمت سفريات مجانية من القدس إلى الأردن لتسهيل التهجير منها، كما عمدت إلى عزل الفلسطينيين

من المواطنين في إسرائيل عن إخوانهم اللاجئين وتحويلهم إلى مواطنين أوفياء لدولتهم الجديدة، وقد كان موشيه ديان من أشد المنتقدين للحكم العسكري في سنواته الأخيرة داعياً إلى تمايزه عن المنظومة التي تحكمت بالفلسطينيين داخل الخط الأخضر، رافضاً اقتراح رئيس (الشاباك) يوسف هارميلين، نقل أنماط الحكم العسكري من داخل إسرائيل إلى المناطق الفلسطينية دون إجراء تغييرات جوهرية عليها، مع عدم فرض تقييدات في الحركة، ولكن مع ممارسة الطرد والنفي، وتدخل في حياة «الرعايا»، والضبط الأمني لمنع قيام حيز سياسي.

كما حاول الاحتلال أن يظهر بمظهر «الاحتلال المتنور»، ففي الوقت الذي شعرت فيه مجموعة من الفلسطينيين بتحسن معين في ظروفها حين اضطرت للتنازل أو السكوت عن بعض حقوقها، اتخذ الاحتلال إجراءات ضد من أصروا على النضال، وهكذا قسم الاحتلال الفلسطينيين إلى «معتدلين» و«متطرفين» و«خطرين»، وهكذا كان سلوك النظام الإسرائيلي تجاه رعاياه الجدد يقوم على العصا والجزرة، حيث تعامل الحكم العسكري بإيجابية مع من يتقبل سلطته، وتعامل بعنف مع من تمرد عليها، لقد حُرم الفلسطينيون من المشاركة الفاعلة في تصميم شكل النظام الذي يحكمهم، فلا حقوق سياسية للمحكومين، ولا تصريح للمحامين بتصوير الوثائق دون موافقة الحاكم العسكري، ولا حق للمعلمين بعقد الجلسات، ولا للصحافيين بنشر إنتاجهم، كما لجأت إسرائيل إلى الحسم العسكري في

أكثر من موقف كحملتها على نابلس في شباط ١٩٦٨ والكرامة في آذار ١٩٦٨ وذلك بدعوى انعدام الخيارات الأخرى، وفي الجولان وسيناء أنشأ الاحتلال منظومة سيطرة منفصلة، لقد فرضت على سكان الجولان إجراءات قاسية وظل وضع سكان الجولان، وعلى الرغم من كونهم غير مواطنين فإن وضعهم مختلف عن وضع الفلسطينيين غير المواطنين وباستثناء مكائنتهم القانونية فإن وضعهم ظل إلى حد كبير شبيهاً بوضع العرب داخل دولة إسرائيل وظلت شؤونهم تدار من قبل الوزارات.

العقد الأول الوضع القانوني

تحت هذا العنوان أوضح المؤلفان أن إسرائيل فصلت بين التعامل مع الفلسطينيين كغير مواطنين والتعامل مع المناطق كإقليم، وقد أنشأ مئير شمجار المستشار القضائي للحكومة الإسرائيلية عام ١٩٦٨ مجموعة من الابتكارات القانونية التي تتصل من اتفاقية جنيف، فالأراضي التي تسيطر عليها إسرائيل في الضفة وغزة لم يكن هناك اعتراف عالمي بشرعية سيطرة الأردن ومصر عليهما، كما أصدر وزير الداخلية في حينه قراراً لا يعتبر فيه أن أراضي الـ ١٩٦٧ ليست أراضي تابعة للعدو، وبذا فإن معاهدة جنيف الرابعة لا يمكن حسب هذه الدعوى أن تشكل سنداً قضائياً للفلسطينيين، وفي ظل هذا الوضع لجأت إسرائيل إلى تطبيق قانون مرقع وحسب الحاجة في المناطق الفلسطينية، يدمج بين

القضاء البريطاني والأردني والدولي والعسكري، والركون إلى بعض القوانين التي كانت سائدة قبل الاحتلال أحياناً، لقد خرقت إسرائيل كافة القوانين من خلال الاعتقال الإداري، والطردهدم البيوت دون أدنى مرجعية قضائية، كما استخدمت إسرائيل مصطلحات مثل «مناطق مدارة» أو «مناطق ممسوكة» في الحديث عن المناطق الفلسطينية للهروب من اعتبارها مناطق محتلة على الرغم من الخلاف بين اليسار الذي يعتبرها ورقة تفاوض واليمين الذي يعتبرها مناطق محررة من العدو. كما خرقت إسرائيل اتفاقية جنيف الرابعة بإقامتها المستوطنات في المناطق الفلسطينية المحتلة حيث تمنع الاتفاقية نقل السكان من أراضي القوة المحتلة إلى الأراضي الواقعة تحت الاحتلال، فيما تعاملت مع سكان الضفة الأصليين كسكان أو مقيمين في أراض تحت مسؤولية إسرائيل وليسوا مواطنين إسرائيليين، أما فيما يتعلق بالقوانين السارية في المناطق المحتلة، فقد استخدمت إسرائيل قوانين أقرتها منظومة سيطرة تصدرها لظروف طارئة وتعديلها لظروف طارئة ويظل معظمها مجهولاً بالنسبة للفلسطينيين، وحُرم الفلسطينيون في المناطق من القانون الإسرائيلي على اعتبار أنهم ليسوا مواطنين، وقد خلطت المحاكم الإسرائيلية في مقاضاتها الفلسطينيين بين شظايا القانون الأردني الذي كان سائداً في الضفة وبقايا القانون الانتدابي، وظل الفلسطينيون يجهل القانون الذي يحاكم بمقتضاه، فيما ظلت وظيفة المحكمة العليا الإسرائيلية تسويغ سياسات الحكومات

الإسرائيلية، وظلت مسرحية القضاء الإسرائيلي مستمرة حيث كان المشرّع وممثل النيابة والقاضي تابعين لسلطة واحدة هي الجيش الإسرائيلي، وقد استتر وراء اعتبارات الأمن الإسرائيلي مشروع كامل لإدارة شؤون حياة الرعايا في ظروف كولونيالية، حيث كان لهذا المشروع ثلاثة أسس: أولها، قرار جازم لحكومة إسرائيل بالتعامل مع المناطق الفلسطينية بصفتها تتبع لها، ولكن دون البت بشأن مستقبلها، والحفاظ على وضعيتها كمناطق «مدارة». ثانياً تحويل السكان إلى «غير مواطنين» سلب منهم البعد السياسي لوجودهم بشكل منهجي متواصل. ثالثاً ضرب مصادر رزق الفلسطينيين في المناطق المحتلة لإجبارهم على الاندماج في الاقتصاد الإسرائيلي كمصدر قوة عاملة رخيصة، يمكن استغلالها في وضوح النهار وتحت رعاية السلطات. وهكذا تحول مفهوم الأمن إلى مفهوم بالغ التجريد يغطي المزيد من مجالات الحياة.

إدارة الحياة

يرى كل من أوفير وأزولاي أنه تم التحكم بالفلسطينيين كغير مواطنين بل كرعايا، أي دون أي حقوق سياسية، فيما تولى الحكم العسكري الشؤون المدنية في المناطق الفلسطينية المحتلة عن طريق حكام عسكريين بعد تقسيم الضفة إلى أولوية على رأس كل لواء حاكم عسكري، وبوشر بتوثيق جوانب حياة الفلسطينيين وتوفير بعض الخدمات كالبريد وشبكات المياه وغيرها، وذلك من خلال أموال الضرائب والجمارك والغرامات

ومدخلات العبور وتحويلها إلى أجهزة الحكم مباشرة، فيما كانت تكلفة الحكم العسكري تحتاج مدفوعات من الحكومة الإسرائيلية لسد العجز فيها، وقد عمدت إسرائيل إلى تحسين بعض الظروف الصحية والسكنية والزراعية وذلك شرط اعتراف الفلسطينيين بتبعيةهم للاحتلال، وعمدت إلى الحيلولة دون قيام قيادة فلسطينية ثابتة أو حيز سياسي علني، على الرغم من عدم قدرتها على إضعاف المقاومة أو منعها، وقد عملت إلى جانب الحكم العسكري لجنة من «المديرين العامين» في الوزارات الإسرائيلية، وأقيمت في وزارة الأمن الإسرائيلية «لجنة تنسيق» كان أعضاؤها من جيش الاحتلال وجهاز (الشاباك) والشرطة ووزارة الداخلية، ومستشار الشؤون العربية، يرأسها بريغادير (لواء)، وقد شكلت اللجنتان استنساخاً لبنية النظام الإسرائيلي في صيغة أعدت لتناسب المناطق الفلسطينية خصيصاً.

«لقد عمدت منظومة السيطرة الإسرائيلية إلى التصاريح الإلزامية التي استخدمها الحكم العسكري كوسيلة للسيطرة على الناس وتعميق تدخل الدولة في شؤونهم، وهي التصاريح المطلوبة للبناء، أو فتح المتاجر، أو العمل في إسرائيل، أو السفر خارج البلاد... كما شكلت التصاريح فرصةً لابتزاز جهاز (الشاباك) المواطن الفلسطيني ومساومته على حاجاته وحقوقه».

لقد طلبت إسرائيل من المواطنين الفلسطينيين في المناطق مساعدتها للسيطرة عليهم، وقد كان ينظر إلى العاملين في دوائر الحكم العسكري

كعملاء، لكن إسرائيل كانت تحاول تقزيم الدور الذي يلعبه الفلسطينيون في دوائرها من خلال إظهار نفسها كمنظومة مؤقتة للسيطرة.

كما كان هناك تداخل بين الجهازين المدني والعسكري، وما كان بالإمكان الفصل بينهما إلا في الظاهر، وقد كانت أنشطة الوزارات تغطي نفقات الجيش والمستوطنات في المناطق الفلسطينية، وكانت تسجل النفقات حسب نوع النشاط لا حسب المنطقة الجغرافية، فصاعت التفاصيل، بحيث إن المنتقد لنشاط الاستيطان أو الجيش يتوه في الموازنة.

عمدت منظومة السيطرة إلى التدخل في المؤسسات التعليمية، ومنها جامعة بيرزيت، التي منع الاحتلال تدريس بعض المواد التعليمية فيها، وقام بإغلاقها عدة مرات، وحرّم الطلبة من ممارسة العديد من الأنشطة.

تدخل الاحتلال، أيضاً، في تفاصيل حياة الفلسطينيين من إجراءات السفر القاسية، إلى إدماع الاقتصاد الفلسطيني باقتصاد الاحتلال، وإغلاق الجسور والمعابر كإجراء عقابي، ومصادرة الأراضي بدعوى ضرورات الأمن، مع أن الاحتلال حسن نسبياً في بعض البنى التحتية، وسمح بدخول سكان المناطق إلى «إسرائيل»، ولكن استغلالاً لرخص اليد العاملة الفلسطينية، وإدماجهم في الاقتصاد الإسرائيلي، كما سمح لهم بالسفر إلى الأردن بعد العام ١٩٧٢.

« لقد أصبح الفصل أمراً مفروغاً منه، فعلى الرغم من أن علاقات التبعية - التمييز والسلب - التي كانت مبنية كآحد أسس الفصل منذ البداية،

كانت حاضرة في كل موقع من الحيز العام، فإنها قبل الانتفاضة الأولى نادراً ما حظيت باهتمام جماهيري عام ولم يجر التداول فيها، أو التعبير عنها في النقاش العام، إلا في حالات استثنائية بامتياز، إن طبيعة (بساطة) أسلوب تمأسس الفصل الدامج وضعف المقاومة المدنية لهذا الفصل داخل «إسرائيل»، وعزل المقاومة الفلسطينية من قبل منظومة السيطرة، أتاحت للإسرائيليين رؤية احتلالهم «احتلالاً متنوراً» لا بل الاعتزاز به أيضاً.

استيطان استعماري

تحت هذا البند يورد المؤلفان بعضاً من السياسات الإسرائيلية التي تندرج في سياق الاستيطان الاستعماري، حيث أعلنت إسرائيل عن أملاك الفلسطينيين الذين لم يكونوا في بيوتهم عشية الاحتلال أملاك غائبين، ونقلت الوصاية عليها إلى الحكم العسكري، كما اعتبرت الأرض غير المسجلة وغير المفلوحه أراضي دولة، فقد كان على الفلسطيني إثبات حرمانه من الأرض، وليس العكس، أي أن على الدولة إثبات مصادرتها لها، إضافة إلى اعتبار إسرائيل أن أي أرض تابعة للحكومة الأردنية والمصرية في الضفة وغزة هي أرض حكومية بعد الاحتلال، فقد بلغت أراضي الحكومة في الضفة عام ١٩٧٣ ما نسبته ١٣٪ من مساحتها لتصل إلى ٧٠٠,٠٠٠ دونم.

لقد شكلت عملية إقامة المستوطنات وتوسيعها وسيلة أساسية لمصادرة الأراضي والسيطرة عليها في الأراضي الفلسطينية، وفيما طالب

ديان بإيجاد خارطة استيطان لا تسمح بتجزئة المنطقة المحتلة، فقد طالب أيا لون بخارطة استيطان ضمن خطة تجزئة جديدة تسمح بتنازل الفلسطينيين عن غور الأردن والمناطق الشرقية للضفة.

مقاومة، قمع وتعاون

يوضح المؤلفان أنه ومنذ منتصف الستينيات وقبل حرب الأيام الستة، بدأت مجموعات من اللاجئين بالتركز على الطرف الأردني من الحدود والمقاومة عبر حدود نهر الأردن، وقد شكلت المقاومة والقمع بعداً واحداً في العلاقة والصراع بين أطراف سعت إلى تغيير الواقع، ولم تقتصر المقاومة على العمل المسلح بل على إشعال الإطارات وتوزيع المنشورات وتهريب الأموال من الأردن لدفع رواتب الذين لم يمثلوا للعمل لدى الحكم العسكري، وقد مثلت مدينة نابلس العنوان العريض لمثل هذه المقاومة. وفي غزة ونتيجة مقتل أربعة جنود في العام ١٩٧٠ فقد باشر الجيش الإسرائيلي بعملية واسعة هدم خلالها أحياءً كاملةً ومثّل في الجثث واركتب الفظائع، لقد مارست قوات الاحتلال المهانة والإذلال على الشعب الفلسطيني، واستخدم الاحتلال مصطلحات مؤذية ضد من قاوموا أو قاوم الاحتلال، كما نظر الفلسطينيون إلى العاملين في مقرات الحكم العسكري بمثابة متعاونين مع الاحتلال.

لقد كان سؤال السيطرة هو: كيفية إخضاع الفلسطينيين دون خضوعهم لنظام مستبد من

جانب، ودون تمكينهم من تحقيق ذاتهم من جانب آخر. لقد منح الحاكم العسكري صلاحيات سيطرة إضافية، كمصادرة الأرض وعزل المخاتير وشق الشوارع لمصلحة المستوطنات والتدخل في الانتخابات المحلية.

لقد صورّ الاحتلال نفسه كـ «احتلال متنور» في وسط مجتمع فلسطيني بطيركي متخلف، وقد قمعت منظومة السيطرة الإسرائيلية القيادات الفلسطينية المدعومة من منظمة التحرير الفلسطينية، كما كانت هناك محادثات في الخفاء بين إسرائيل والأردن وبرعاية أميركية، ولكن دون توقيع اتفاق رسمي، وذلك لقمع الفلسطينيين وردع سورية عن التدخل.

وفي تلك الفترة ظهرت في المناطق قيادات فلسطينية شابة معادية للدور الأردني، وقد منح حق الانتخاب للنساء في العام ١٩٧٦ حيث انتخبن قيادات راديكالية، في حين حظيت الشخصيات الموالية للأردن بدعم الحكم العسكري، لقد تدخل (الشاباك) في توظيف المعلمين وفصلهم ومراقبة المناهج المدرسية، كانت منظومة السيطرة الإسرائيلية تتدخل في كافة تفاصيل حياة الفلسطينيين، وقد مثل الجهاز القضائي الإسرائيلي غطاءً قانونياً لمنظومة السيطرة الإسرائيلية وشرعنة أساليبها.

العقد الثاني (١٩٧٨-١٩٨٧)

بدأت المرحلة الثانية من تاريخ منظومة السيطرة مع موجة الاستيطان الكولونيالي السريعة نهاية السبعينيات مع حقبة استلام (الليكود) مقاليد

الحكم، واستمرت هذه المرحلة حتى اندلاع الانتفاضة الأولى، ومع أن محكمة العدل العليا الإسرائيلية أتاحت للفلسطينيين الاعتراض على مصادرة أراضيهم إلا أنها لم تستجب لهم، واستغلت هذا لتأكيد شرعية إجراءات الاحتلال، لقد استغلت إسرائيل قانون الأرض الأردني والذي هو مستمد من قانون عثماني، حيث اعتبر أن الأراضي غير المسجلة وغير المفلوجة أرض حكومية، وقد سنت إسرائيل تشريعات تسهل السيطرة على الأراضي الفلسطينية؛ ما أدى إلى تكثيف الاستيطان بعد العام ١٩٨٢ بعد اتفاقية السلام مع مصر وحرب لبنان، حيث بلغ عدد المستوطنين ٢٢ ألفاً موزعين في سبعين مستوطنة و٥٨ ألفاً في محيط القدس، لقد كان هناك خطة إسرائيلية لتوطين ٦٠٠ ألف إلى ٨٠٠ ألف مستوطن في الضفة الغربية على مدى ثلاثين عاماً، لم تكن هناك أي خطة لمنظومة السيطرة لتطوير التجمعات السكانية الفلسطينية، وفي المقابل كانت هناك مشاريع تطويرية للمستوطنات في المناطق الفلسطينية، وفي الوقت الذي عمدت فيه إسرائيل إلى المساواة القانونية بين مستوطني الضفة وسكان إسرائيل، عمدت إلى تعميق الفصل القانوني بين اليهود والفلسطينيين، وفي الوقت الذي تم فيه دمج المناطق بإسرائيل من ناحية خدمات الماء والكهرباء وغيرها، كان هناك فصل قانوني بين العرب واليهود داخل إسرائيل. لقد أدت السياسات الاستيطانية إلى هجرة طوعية من الفلسطينيين لأراضيهم إما للعمل داخل الخط الأخضر أو للبلدان العربية.

لقد عمدت إسرائيل من أجل التدخل في تفاصيل الشؤون الفلسطينية إلى تشكيل روابط القرى لترميم السلطة العشائرية وتأسيس جهاز موثوق من المتعاونين، وقد تمتعت الروابط بدعم مادي كجمع الضرائب، واستخدام السلاح ضد من يقف في وجهها، وقد أدت روابط القرى إلى تأليب البعض ضد البعض الآخر على الساحة الفلسطينية، وقد لجأت منظومة السيطرة إلى تنظيم اجتماعي متخلف يعزز البطيركية في المجتمع الفلسطيني ويحرم المرأة من حقها، لكن هذا لم يمنع المرأة الفلسطينية من النضال، كما ظهرت قيادات نخوية نسائية في العقد الثاني من الاحتلال في المناطق، وقد كشف فشل روابط القرى عن مدى قوة منظمة التحرير في الساحة الفلسطينية، على الرغم من إجراءات الاحتلال المشددة ومنظومة سيطرتها في الرقابة على المنشورات والمطبوعات، ومنع رفع الأعلام وحظر الصحف، والرقابة على المناهج المدرسية، لقد بدأ الحديث في إطار اتفاقية (كامب ديفيد) ١٩٧٩ بين مصر وإسرائيل عن «حكم ذاتي» فلسطيني، حيث نجح مناحيم بيغن في تأجيل أي تباحث جدي عن مستقبل المناطق، والتهرب من الاعتراف بمنظمة التحرير كممثل شرعي وحيد للفلسطينيين، كما أسس إدارة مدنية عام ١٩٨١ كجزء من المحاولة لإقامة حكم ذاتي في المناطق، وقد تمت مأسسة الفصل بين الحكم العسكري والتحكم الإداري بحياة الفلسطينيين، وبتشكيل الإدارة المدنية تم نقل السيطرة الإدارية من مسؤولية وزارة الأمن الإسرائيلية إلى الجيش الإسرائيلي، فتعززت منظومة السيطرة على الفلسطينيين بعد

العقد الثاني من احتلال المناطق، وتم جمع قاعدة بيانات عن كافة تفاصيل حياة الفلسطينيين، وتسلم ضباط إسرائيليون رئاسة بلديات فلسطينية بعد إقالة أو إبعاد رؤسائها.

لقد تعاضمت المقاومة الفلسطينية في عقد الثمانينيات، لكنها مقاومة مشتتة في معظم الأحيان، لكن الاحتلال واجه وضعاً جديداً فبدلاً من مواجهة جيش آخر، واجه تلاميذ مدارس، وبدلاً من السلاح واجه حجارة، وبدلاً من المعارك واجه تظاهرات، وقد كانت إسرائيل تضيّق الخناق على الفلسطينيين بمصادرة الأراضي؛ ما أدى إلى الهجرة الطوعية، وبعضهم توجه إلى محكمة العدل العليا حيث اعتبر مثوله أمامها اعترافاً إسرائيلياً به وبمشكلته، في حين اعتبرت إسرائيل مثوله أمام المحكمة شرعنة لها ولاستيطانها، لقد كانت محكمة العدل العليا تقضي بناءً على «الضرورات الأمنية» لا على مستندات قانونية، فقد أصبح القضاء مستخدماً كوسيلة للاستيلاء على الأراضي، وخصوصاً بعد استلام (الليكود) على سدة الحكم.

تمرد ١٩٨٧-١٩٩١

على الرغم من أن إسرائيل حاولت أن تظهر الانتفاضة على أنها عمليات إخلال بالنظام العام، فإن إسرائيل عجزت عن ذلك، وازداد التشكيك بـ «الاحتلال المنتور» وازداد استخدام منظومة السيطرة للعنف للقضاء على الانتفاضة، وبات قادة الاحتلال يستخدمون مصطلح «انتفاضة»، وأعدت الانتفاضة منظمة التحرير الفلسطينية إلى بؤرة القوة، وأظهرت تراجع مكانة أتباع النظام الأردني

على الساحة الفلسطينية، وقد استغلت (م.ت.ف) هذا الوضع وتم فك ارتباط الأردن بالضفة صيف العام ١٩٨٨، وأعلنت منظمة التحرير وثيقة الاستقلال في ١٥/١١/١٩٨٨، تضمنت اعترافاً ضمناً بدولة إسرائيل، وقد تجسدت منظمة التحرير ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني دون منازع، لكن منظومة السيطرة الإسرائيلية ضاعفت قوتها في الضفة خمس مرات لكسر شوكة الانتفاضة الفلسطينية، وعمدت إلى سياسة تكسير العظام التي أقرها رابين، وهدم البيوت وإغلاق المدارس، حتى أولياء أمور القاصرين المشاركين في الأحداث تمت معاقبتهم، وتم المساس بالعائلات الفلسطينية المناضلة، وطبقت إسرائيل قوانين الطوارئ الأردنية والانتدابية، ومنحت الهويات الخضراء التي يحظر على حامليها دخول الخط الأخضر لمن شاركوا في النشاطات ضد الاحتلال، ثم المغنطة التي تتضمن سيرة حاملها وسوابقه الأمنية، فيما استمرت مصادرة الأراضي ما بين عامي ١٩٨٨-١٩٩١ وإعطائها للمستوطنين دون مقابل، وقد أدت التصاريح إلى إحياء الخط الأخضر ولكن باتجاه واحد من المناطق إلى إسرائيل، وقد جلب هذا نمطاً من السيطرة سعى إلى وجود علاقة واضحة بين فصل المجموعات السكانية وفصل المناطق.

إغلاق، تأجيل ومحاكاة

(١٩٩١-٢٠٠٠)

أدى العنف الإسرائيلي والتغيرات السياسية والاقتصادية التي أحدثتها حرب الخليج إلى

استيطانية على الأرض وبعثرتها لعرقلة إمكانية انسحاب القوات الإسرائيلية بشكل واسع، والتأثير على خرائط الاتفاقيات وخط التناقضات بين الوهم والحقيقة والدفاع والتهديد... .

انقسام المنظومة السيادية وخارطة العنف

بعد سنوات طويلة من سيادة منظومة السيطرة الإسرائيلية والإدارة التفصيلية لحياة السكان الفلسطينيين، أصبحت السيطرة الإسرائيلية على المناطق تتم عبر منظومة جديدة يشارك فيها طوعاً أو إزامياً إسرائيليون وفلسطينيون، وانتقل جزء من منظومة السيطرة بعد (أوسلو) إلى يد السلطة الفلسطينية، حيث منحت السلطة بعض صلاحيات التشريع والنشاط الاقتصادي، ولكن لا توجد لها أي سيادة على المستوطنين القاطنين في الضفة الغربية، لقد عملت السلطة الفلسطينية كمنظومة فرعية لمنظومة السيطرة الإسرائيلية، أما في غزة وعلى الرغم من خروج القوات الإسرائيلية وإخلاء المستوطنات فإن منظومة السيطرة الإسرائيلية ظلت متواصلة بعد الإخلاء ولكنها تمارس سيطرتها عن بعد.

وفي المجال الاقتصادي، ظل الاقتصاد الفلسطيني أسيراً للقرارات الأمنية الإسرائيلية، ما بين فتح وإغلاق للمعابر، ودمج قسري للاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي، واحتجاز أموال الجمارك بين حين وآخر، لقد فصلت منظومة السيطرة الإسرائيلية بين المناطق وإسرائيل، كما فصلت بين الفلسطينيين

خمود نسبي للانتفاضة، وبعد وقت قصير من حرب الخليج وانتهيار الاتحاد السوفياتي بادرت الولايات المتحدة الأميركية إلى عقد مؤتمر دولي في مدريد، ووافقت حكومة إسرائيل الليكودية ولأول مرة على حضور مؤتمر يحضره فلسطينيون، لكنها نجحت في تكريس الوضع القائم وإفراغ المفاوضات من مضمونها، وبعد تسلم (العمل) الحكومة حدثت لقاءات سرية بين يساريين إسرائيليين وفلسطينيين في النرويج، أفضت إلى التوقيع على اتفاقية أوسلو، فسيطرت السلطة على جميع المدن تقريباً ما عدا الخليل، وأصبح نحوربع الفلسطينيين يقيمون في منطقة (أ) والتي لا تشكل سوى 3٪ من المساحة، كما لم يكن هناك أي تواصل إقليمي بين مناطق (أ)، وسُيرت دوريات مشتركة في مناطق التماس، وحدثت بعض الطقوس الإعلامية المرافقة لتوقيع الاتفاق.

لقد تبلور نظام جديد للسيطرة في أعقاب اتفاقية (أوسلو)، وكان هذا تغييراً راديكالياً، طرأ على أربعة صعد منفصلة لكن بينها صلات: تقسيم القوة السيادية في المناطق بين منظومة السيطرة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية، وقد أفضى هذا التقسيم إلى إعادة تنظيم القوة السيادية والمسؤولية الحكومية، إعادة توزيع صلاحيات ممارسة العنف والانتشار المتجدد للعنف الممارس فعلياً، إعادة تنظيم الحيز المكاني الفلسطيني في ظل نظام حركة جديد، أصبح الإغلاق والحاجز أبرز رموزه، زخم جديد في التوطين الاستعماري هدفه فرض وقائع

وإسرائيل، وفصلت بين نمطين من السيطرة على الفلسطينيين أنفسهم، حيث تدخلت بشكل عنيف في حياة الفلسطينيين في المناطق دون أن تقدم لهم أي خدمات، فيما كان الوضع مختلفاً نسبياً بالنسبة إلى ٢٠٠,٠٠٠ فلسطيني شرقي القدس أدارت حياتهم، لكنها قدمت لهم خدمات حياتية مختلفة، مع أنها عزلتهم بشكل يهدد مستقبلهم.

نظام الحركة (التنقل)

طبقت إسرائيل نظام التصاريح لعبور الخط الأخضر بعد حرب الخليج عام ١٩٩١، وبذلك تكون قد ألغت إذن العبور العام الذي أصدرته عام ١٩٧٢، كما أقامت جداراً كهربائياً في محيط غزة منتصف التسعينيات، وأقامت منطقة أمنية في محيط القطاع يُحظر على الفلسطينيين الاقتراب منها، وقد أصبحت طبيعة العيش الفلسطيني مرهونةً بطبيعة تصرف منظومة السيطرة، وممارستها الإغلاق، وقد كانت تمارس الإغلاق بدعوى ضرورات محاربة الإرهاب والاحتياطات الأمنية، مثلما تم توسيع المستوطنات أو إقامة مستوطنات جديدة للدعوى نفسها، كما أقيمت عشرات الحواجز العسكرية لعرقلة حركة الفلسطينيين وتم تقسيم الضفة إلى كاتنونات وفقاً لخطة شارون عام ١٩٨١.

استيطان كولونيالي

خلال سنوات (أوسلو) تمت تجزئة الحيز الفلسطيني، وفصله عن الحيز اليهودي، وأقيمت شبكة طرق التفاضية لخدمة المستوطنات العشوائية، وقد تزايد عدد المستوطنين بعد

(أوسلو) بـ ٨٢,٠٠٠ مستوطن منهم ١٨,٣٠٠ في محيط القدس، وقد التزمت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة تجاه المستوطنات ومنها العشوائية وغير القانونية ووفرت لها الحماية من خلال الجيش وسيارات الإسعاف وقدمت لها خدمات الماء والكهرباء والمواصلات، ولم يظهر أي تمييز بين مستوطنات قانونية أو بؤر عشوائية، وأدى هذا إلى تخريم الأراضي الفلسطينية بالمستوطنات والبؤر التي منعت التواصل الجغرافي الفلسطيني، وقد أخفت الحكومات الإسرائيلية إنفاقها على المستوطنات، فقد كانت المصروفات تظهر حسب بند الصرف لا حسب مكانه الجغرافي حتى تم إخفاؤها عن الإدارة الأميركية وعن المنتقدين الداخليين. وقد مثل كل من إيهود باراك وعمير بيرتس مثلاً لللازدواجية، حيث عرض الأخير خطة لإخلاء البؤر الاستيطانية عام ٢٠٠٧ ولم يأمر بإزالتها مع أنه امتلك الصلاحية القانونية كوزير للأمن في حينه.

لقد كانت نقاط الاستيطان العشوائية بمثابة الرد الكولونيالي الاستيطاني على عملية (أوسلو) ولم تكن القضية خوف الحكومات الإسرائيلية من ردود أفعال المستوطنين حول عمليات إخلائهم، بل تناقض الحكومات نفسها تجاه (أوسلو)، لقد انضمت العشوائيات الاستيطانية إلى حالة انعدام الجسم البنوي بين «الاحتلال المنسحب» كمرحلة انتقالية من اتفاق السلام وبين «عملية سلام» كمرحلة انتقالية في عملية تنظيم نظام الاحتلال.

نظام التمثيل

والرعايا سكانها ليسوا مواطنين، ولكن تمت مأسسة الحكم العسكري، فأصبح الجيش الإسرائيلي هو الذي يطبق القانون، وتم تطوير جهازين منفصلين من البنى التحتية وجهازي حكم وإدارة، لقد ازداد احتكاك العرب واليهود في المناطق، وتآكل الفصل الإقليمي، وبقي الفصل المدني، لقد تمت ترجمة الفصل المدني إلى تبعية تمكّن اليهود من حرية الحركة واستغلال موارد المناطق، وتم تعزيز جهاز التشريع المنفصل، حيث تطور الفصل في المناطق بين المواطنين وغير المواطنين، لكن منظومة السيطرة عملت على الفصل والاحتكاك في أن معاً، فقد استفاد المستوطنون من الاحتكاك في التجارة وتشغيل العمال بأجور رخيصة، ولم يقاوم الفلسطينيون عمليات الفصل بين المواطنين وغير المواطنين، لأنهم لم يكونوا يطمحون إلى أن يصبحوا مواطنين في دولة إسرائيل، فيما سعى الفلسطينيون إلى الفصل بين الإقليمين ولم يحتل الفلسطينيون حيزهم المكاني بل طالبوا بإدارته، وقد تحدوا إرادة الجيش ومارسوا أنشطتهم الشعبية داخل حيزهم المكاني، لقد تبنى الفلسطينيون فكرة الفصل المدني والإقليمي من خلال المطالبة بدولتين لشعبيين، فيما عمدت إسرائيل إلى مأسسة السيطرة من خلال ما تقوم به بشكل ممنهج، عبر تمزيق الحيز المكاني الفلسطيني والتحكم في الحركة داخله، كما أن هناك مأسسة لتقييد حركة الفلسطينيين بعد (أوسلو).

سادت منظومة سيطرة جديدة بعد (أوسلو)، اعترفت إسرائيل بموجبها أن وضعها في المناطق الفلسطينية وضع احتلال تسعى إلى إنهائه، وكانت تسعى إلى تحويل الاحتلال من دائم إلى مؤقت، لكنها ردت على التفجيرات بتشظية الحيز المكاني للفلسطينيين وفرض حصار على الفلسطينيين، وقد كان باراك يتبع تكتيكاً يقوم على المفاوضات مع ياسر عرفات والتجهيز للحرب في أن واحد.

عندما تكون المحاكاة هي نظام التمثيل؛ تنتفتح إمكانيات جديدة للتمثيل: ظهرت مناطق مهجنة، فترات انتقالية، حالات بينية، حدود مخترقة. فهم المستوطنون هذا الوضع ولجؤوا إلى إقامة مستوطنات عشوائية، وفهم اليسار ذلك متأخراً فجدد محاكاة محادثات السلام (مبادرة نسبية - أياالون، ومبادرة جنيف) وطور الفلسطينيون إستراتيجيات التمثيل الخاصة بهم.

تشكيلتان في علاقة القوة

انطلقت فرضية الباحثين في هذا الكتاب من أن الحكم الإسرائيلي في المناطق قائم على تقسيمين أساسيين ليس بينهما تطابق كامل: فصل إقليمي بين المنطقة الإسرائيلية المعترف بها وبين المنطقة المحتلة.

تميز قانوني وإداري أساسي بين المواطنين وغير المواطنين.

لقد اعتبر الاحتلال أن سكان المناطق رعايا تحت حكم عسكري، فالمناطق أراض لم تضم،

القسم الثالث:

(تشكيلات العنف)

بين المفاوضات والحرب

مع أن تصريحات القادة الإسرائيليين كانت تتغنى دائماً بتوق إسرائيل إلى السلام، إلا أن إسرائيل فوتت العديد من فرص السلام قبل (أوسلو) وحتى قبل مباحثات (كامب ديفيد) عام ١٩٧٧، فقد رفضت غولدا مئير عام ١٩٦٩ خطة (روجرز) وكذلك مبادرات (ناحوم غولدمان) عام ١٩٧١، كما رفضت إسرائيل مبادرة الملك فهد التي أقرتها قمة فاس عام ١٩٨٢، وغيرها، كما تجاهلت تلميحات الطرف الفلسطيني بإمكانيات توقيع اتفاقية سلام، وشككت في نوايا الوسطاء أكثر من مرة.

لقد واجهت عملية (أوسلو) عدة صعوبات، منها ما أحدثته مجزرة الحرم الإبراهيمي عام ١٩٩٤، ومقتل رابين في تشرين الثاني ١٩٩٥، وعودة اليمين إلى السلطة في إسرائيل عام ١٩٩٦، وقد قامت إسرائيل بالعديد من الخطوات أحادية الجانب على الأرض، فيما حاول باراك عام ٢٠٠٠ أن يفرض جدول أعمال مفاوضات على الفلسطينيين وأظهر نفسه الأكثر سخاءً في ما يطرحه ضاغطاً على الفلسطينيين لاعتبار ما سيوقعه معهم نهائياً، وقد كانت إسرائيل تستعد للمؤتمر كأنها تستعد للحرب، وكان باراك يهيج لحمل الفلسطينيين على التوقيع، ولتهيئة الإسرائيليين للعنف المتوقع في حال فشل المفاوضات، وبزيارة شارون للحرم انفجرت الأحداث، وجاء الرد الإسرائيلي عنيفاً، واندلعت

التفجيرات في المدن الإسرائيلية، سقطت حكومة باراك وتسلم شارون الحكم في آذار عام ٢٠٠١، وألقي باللوم على عرفات حينها واتهم بإفشال المفاوضات، وقد تم استهداف مقرات السلطة وتكبدت خسائر في رجالها الذين كانوا في هذه المقرات أثناء قصفها.

ملاحظات إضافية

حول نظام الحركة

لقد كان الفصل الشامل أثناء حرب الخليج ١٩٩١ أمراً خارجاً عن القاعدة، لكن خلقت (أوسلو) نمطاً جديداً من الفصل بين اليهود والفلسطينيين، فصل في أسواق العمل، وفصل اجتماعي وثقافي، وقطع أواصر العلاقات التي كانت قائمة، وقد تحول الفصل إلى أيديولوجية لدى اليهود للحفاظ على الأمن والهوية، وتراجع شارون عن معارضته لإقامة الجدار بسبب تصاعد وتيرة التفجيرات عام ٢٠٠٢، وقد اقتطع الجدار ٤٠٩ كم في العام ٢٠٠٧ وضمها إلى الخط الأخضر، وقد مثل الجدار آلة معمارية جيو-إستراتيجية متطورة لإدارة شؤون الحركة على الطرف الفلسطيني وللإبعاد والإقصاء والتعرية للطرف الإسرائيلي. كما أن الجدار هدف إلى إبعاد الدمار والخراب عن العين الإسرائيلية، كما منع حركة الإسرائيليين باتجاه المناطق وجرم العلاقات خارج نطاق إشراف قوات الأمن. كما كان إغلاق منطقة ما يكون مصحوباً عادةً بأعمال هدم وتجريف واغتيال.

لقد تميز المشروع الاستيطاني الكولونيالي

منذ بداياته بالتغلغل إلى داخل البيئة المعيشية الفلسطينية مترافقاً مع عمليات فصل حيزي تتم من خلال جدران وشبكات شوارع منفصلة، في الوقت الذي كانت فيه المستوطنات مرتبطة بإسرائيل وبعضها بشبكات طرق متفرعة.

كما حول الجدار نفسه من استثناء إلى قاعدة، حيث سعى إلى الفصل مع إبقاء الفرصة متاحة أمام إسرائيل للسيطرة والتدخل، لم يكن هناك فصل بين الشعوب بل فصل بين أجهزة القضاء والقانون، والسيطرة في شؤون الحياة، لقد عرف القانون المستوطن بأنه مواطن، والمواطن الفلسطيني بأحد الرعايا في منطقة مداراة أو تخضع لاستحواذ بفعل الحرب.

لقد طور الجيش الإسرائيلي طرقاً جديدةً بهدف إغلاق الخلايا المكانية على الحواجز التي تشكل الركيزة الأبرز لنظام الحركة، حيث يعمل الجيش منذ العام ٢٠٠٣ على تقليص مساحة الاتصال والاحتكاك بين الجنود والمستوطنين من جهة، والفلسطينيين من جهة أخرى، كما تطلب فرض نظام الحركة الجديد وضمان نجاحته كمفتاح للفصل بين المجموعتين السكانييتين انتشاراً وتحركاً للقوة العسكرية في أرجاء المنطقة الخاضعة للمراقبة.

تمثيل العنف

تمثيل العنف هو جزء من ممارسة العنف، وكل سلطة تتشغل بتمثيل العنف، كانشغالها بممارسته، وعلى الرغم من أن الانتفاضة لم تتسم بالعنف أو العنف القاتل فإن إسرائيل

كانت تدعي في كل مناسبة أنه لا يوجد هناك شريك فلسطيني للحديث معه، لقد قامت منظومة السيطرة الإسرائيلية بتحديث مصطلحات محاربة الإرهاب لتسويغ أدوات سيطرة قديمة جديدة، فصارت جميع أشكال النضال الفلسطيني إرهاباً، واعتبرت ممارسات الفلسطينيين إرهاباً لشرعنة ممارسته ضد الفلسطينيين.

نوعان من العنف

بما أن العنف شكل من أشكال القوة، وبما أن عظمة السلطة تقاس بقدرتها على ممارسة الفعل دون ممارسة القوة المادية، حيث يعتبر فوكو أن القوة فعل مؤثر في أفعال الآخرين، لكنه لا يمكن التحرر من الفهم الاستعماري للعنف القائم على الإضرار بالآخرين، إلا أن فوكو يشدد على وسائل سيطرة وتحكم غير عنيفة من خلال تغيير فهم السلطة لنفسها.

ليس العنف الممارس من قبل منظومة السيطرة لغرض السيطرة فحسب، بل هو وسيلة لتسيير شؤون الحياة اليومية، وقد ظهر هناك نوعان من العنف: العنف المضمّر (المخبوء) والعنف المنفجر، كما أن طبيعة الانتقال من العنف الملمّح (المضمّر) إلى العنف المنفجر، هو جوهر السلطة السياسية والنظام الاجتماعي، كما أن العنف المضمّر قد يمارس في مناطق حكم رشيدة، ما يدل على أن كل شيء يسير بصورة اعتيادية.

إن نظام الاحتلال قلق بشأن شرعيته في نظر الإسرائيليين والعالم، لذا تبرز لغةً لمنظومة السيطرة تدعي ضبط النفس وتبرر الاغتيالات

على لبنان لتصفية البعد السياسي للمنظمة وإيجاد قيادة محلية فلسطينية في المناطق. إسرائيل تعتبر الانتفاضة الأولى عنفاً منفجراً جاء رداً على العنف المضمر، إسرائيل تنسب للفلسطينيين صفات تسوغ العنف ضدهم، لقد سمحت اتفاقية (أوسلو) بالمطاردة الساخنة داخل مناطق السلطة الفلسطينية، كما أن الدوريات المشتركة تعبير عن العنف المضمر، فيما يجري إضفاء الصفة الشرعية على هذا العنف.

إن ضحايا العنف في الانتفاضتين أقل نسبياً من ضحايا العنف في أي نزاع إثني آخر، ففي الانتفاضة الأولى قتل ١٥٩٣ فلسطينياً و٨٤ إسرائيلياً في خمس سنوات، مع أنه في الانتفاضة الثانية لقي ٦٠٠ فلسطيني و١٦٤ إسرائيلياً حتفهم سنوياً على مدى الانتفاضة الثانية.

«لقد بدأت خارطة العنف تتميز بانتشار واسع ومتعاقب لقوات جلبت معها حضوراً ملموساً ومتعاضماً للعنف المضمر، وبارتفاع درجة انعدام اليقين بشأن نظام انتشار هذا العنف، وبتغيير متواتر لعمليات إطلاق النار؛ ما صعب على الفلسطينيين توقع اندلاع العنف، كذلك تميزت خارطة العنف بموجات عنف غير مسبوقه في شدتها، انتشرت القوة العسكرية الإسرائيلية في الميدان كما لو أنها في حرب تقريباً، لكنها لم تكن حرباً؛ لأن الحرب نفسها استبعدت، كانت هناك غارات عسكرية فقط، واعتقالات عنيفة، مدامات متكررة لأحياء سكنية، عمليات اغتيال محدودة؛ الهدف منها جعل الجيش الإسرائيلي أسلوباً

وممارسات العنف اليومية. إن نظام السيطرة الإسرائيلي يستحضر نوعين من السيطرة في المناطق الفلسطينية: العنف المضمر والعنف المنفجر، فإعدام المطاردين على يد وحدات المستعربين يمثل إحدى أدوات السيطرة بالعنف المنفجر والمضمر في آن معاً، والعنف المضمر عنف مؤجل، وتعمل التسويات السياسية على تحويل العنف المنفجر إلى عنف مضمر. وعندما تفقد سلطة ما شرعيتها؛ تلجأ إلى العنف المنفجر بدلاً من العنف المضمر، فالعلاقة بين العنفين (المضمر والمنفجر) هي المفتاح لتمييز الأوضاع السلطوية المختلفة، يسعى القانون إلى إخماد العنف المنفجر بسرعة، فيما يسعى النظام إلى تراجع العنف المضمر سريعاً، لكن يجب التذكّر دائماً أنه لا يشترط في أي عنف مضمر أن يتحول إلى عنف منفجر.

خارطة العنف في المناطق

نجحت إسرائيل في إظهار نفسها أمام جمهورها أنها سلطة منظمة مكثفة بحضور العنف المضمر، ونجحت منظومة السيطرة في إحباط جهود المقاومة لتنسيق جهودها، كما نجحت في إقناع الإسرائيليين بأن مقاومة الاحتلال إرهاب، وأن النضال الوطني الفلسطيني السلمي هو دسائس لدعم الإرهاب، لقد كان غرض الوجود العسكري في المناطق إدارة شؤون المناطق، حيث قام الجنود بأدوار بيروقراطية، وجرى التمييز بين المناطق المحتلة وإسرائيل، وعندما تعاضم دور المنظمة شنت إسرائيل حربها

منحهم إياها القانون، لكن هذه القانونية تضررت مؤخراً وصار القانون معلقاً بسبب وضعية الاحتلال، وامتنع الجيش عن الاستجابة لتعليمات واضحة صدرت عن المحكمة العليا، وتنصّل من تنفيذ أوامر أصدرتها المحكمة العليا لصالح الفلسطينيين.

مواقع الضبط

السلوكي وممارساته

تعمل أجهزة الضبط الفلسطينية على تجنيد الرعايا للنضال ضد إسرائيل، فيما تجندهم إسرائيل لمساعدتها في محاربة إخوانهم الفلسطينيين، ومع أن منظومة السيطرة أعدت السجون لضبط سلوك الفلسطينيين إلا أن نتيجتها جاءت عكسية، حيث أصبحت السجون دفيئات لرعاية النضال الوطني ضد الاحتلال، كما عمدت منظومة السيطرة إلى عمليات ترانسفير وإقامة مناطق عازلة وهدم بيوت.

«تعمل السلطات الإسرائيلية كمنظومة سيطرة إدارية - ديمغرافية، يجري عملها بوساطة الفصل المنهجي بين المواطنين اليهود (مستوطنين، جنود وزائرين إسرائيليين) وبين الرعايا الفلسطينيين، وبوساطة الفصل الإقليمي بين اليهود والفلسطينيين وبين مناطق عيش الفلسطينيين المختلفة، وهو فصل تطور تدريجياً منذ التسعينيات، حتى اندلاع الانتفاضة الأولى، اشتملت هذه المنظومة في البداية - بوساطة الحكام العسكريين وجهاز الحكم العسكري، ثم بوساطة الإدارة المدنية التي كانت تابعة لضابط

علنياً يتم اللجوء إليه بوتيرة لم يُشهد لها مثيل من قبل، فيما ظل العنف المضمر هو المسير للحياة اليومية في المناطق، وفي الانتفاضة الثانية صار التمييز بين العنفيين في غاية الصعوبة، وانصاع الفلسطينيون لمنظومة السيطرة، المحاكم، الحواجز، التصاريح... يعتبر نجاحاً لمبدأ عملها.»

منظومات سلطة

يشكل العنف بصورتيه (المنفجر والمضمر) منظومة سلطة بحد ذاته، وتعمل منظومة السيطرة على الدمج بين العنف والقانون وتمنع ممارسة العنف الذي لا يكون من خلالها، واستخدمت المنظومات القانونية والضابطة والإدارية، حيث شكلت المنظومات الثلاث مركباً أيديولوجياً بالفهوم الذي منحه (ألتوسير) للمصطلح، حيث رأى أن الكنيسة نوّت الأفراد، أي جعلت منهم ذواتاً خاضعين لسلطتها، وهذا ما فعله الاحتلال، كما تحدث (ألتوسير) عن الأجهزة الأيديولوجية للدولة (المدىاع، التلفاز، الصحافة).

تهدف منظومة السيطرة إلى جعل العنف المنفجر أمراً مستحيلاً، وعلى الرغم من تنازل إسرائيل عن بعض صلاحياتها بعد (أوسلو) فقد ظلت تتصرف كصاحبة سيادة على الأرض، كما أنها لم تتنازل عن تدخلها المستمر في الشأن الفلسطيني من خلال المنظومة الضابطة.

الأجهزة القضائية

تعمل منظومة السيطرة في المناطق بموجب تخويل سلطوي خاضع لتسويات قانونية ورقابة القضاء، فالضباط يعملون وفق صلاحيات

«ضرورات الأمن الإسرائيلي»، وهي منع العنف الفلسطيني من الوصول إلى الإسرائيلي، فيما يستخدم الفلسطينيون العنف لأنه الوسيلة الوحيدة في نظرهم لطرد المحتل، فيما يراه الإسرائيليون الوسيلة الوحيدة لصد الإرهاب. يمارس الفلسطينيون العنف المنفجر في الأماكن التي يتحررون فيها من العنف الإسرائيلي المضر، لكن العنف غير متكافئ بحكم عدم امتلاك الفلسطينيين وسائل عنف كالتي يمتلكها الإسرائيليون، كما تمارس إسرائيل العنف المنفجر في مناطق العنف المضر (لمجرد اشتباه بوجود مسلح) تنفذ عمليات قصف واغتيال، كما أن تعذر الاعتقال يعتبر مبرراً للاغتيال.

ومن الأمثلة على العنف الذي يمنع عنفاً، ادعاء الإسرائيليون أن عملياتهم ليست رداً على الصواريخ الفلسطينية من غزة وإنما لمنعها.

القائم مقام القائم بأعمال

يُميز (فالتر بنيامين) بين عنف يؤسس قانوناً (الثورات والانقلابات) وعنّف يحفظ قانوناً (الشرطة والجيش)، لكن العنف المؤسس للقانون يرافقه قوة، عكس العنف الحافظ للقانون الذي يُوجّل القوة المتجسدة في الشرطة والجيش، كما أن المفارقة أنه على العنف المؤسس للقانون أن يكون مضمراً، وإلا لن ينجح في تأسيس النظام السياسي، بينما العنف الحافظ للقانون يحمل في طياته عنفاً منفجراً.

يُعزى العنف المضر إلى الازدواجية الضمنية

الجيش الإسرائيلي - على أجهزة حكم مختلفة كانت مسؤولةً عن شتى جوانب حياة السكان المحكومين مثل الاقتصاد، والتجارة، والزراعة، والصحة، والبنية التحتية...، لكنها اتخذت تدابيرها لمنع تطور المناطق الفلسطينية، ولم تتحمل مسؤولياتها تجاه الحياة هناك».

عمدت إسرائيل، في نيسان ٢٠٠٢، على ضرب منهجي لمنظومات الحكم الفلسطيني، ولكن المنظومة الإدارية لم تلغ، ولكنها تقلصت إلى بعدها الديمغرافي المباشر وغيّرت هدفها فقط: تطوير أجهزة الفصل ونظام الحركة بهدف تحقيق رقابة وسيطرة كاملتين على مجمل حياة السكان الفلسطينيين وحركتهم.

ترى منظومة السيطرة أن تكلفة العنف المضر (الحوارج، الجدار، الإغلاق...) مهما بلغت تبقى أرخص من تكلفة العنف المنفجر (حياة المواطنين).

عنف يمنع عنفاً

أجبر العنف الفلسطيني المنفجر منظومة السيطرة الإسرائيلية على فرض عنف مضمّر بصورة أكبر، لم يعد الفلسطيني بعد (أوسلو) حتى واحداً من الرعايا، فلا هو مواطن بالنسبة إلى إسرائيل، ولا حتى من رعاياها وإنما خاضع لسيطرتها، ترى فيه منظومة السيطرة مشروعاً إرهابياً، وترى في عمليات التفجير مبرراً لممارسة عنف أكبر بنوعيه المضر والمنفجر ضد الفلسطينيين، فأجهزة الأمن الإسرائيلية معدة أساساً لخدمة

للعنف: المؤسس والحافظ، فالعنف المضمّر في منظومة السيطرة الإسرائيلية لا يؤسس قانوناً ولا يحفظه.

«للهولة الأولى يبدو أن حقيقة كون الكنيست هي التي فرضت أنظمة حالة الطوارئ على المناطق، وهي التي تمدد سريانها سنوياً، إضافة إلى حقيقة كون قرارات القائد العسكري خاضعةً للمراجعة القضائية من طرف محكمة العدل العليا، تبقى المناطق وسكانها في إطار القانون الإسرائيلي، لكن من الناحية العملية تلك أيضاً كانت الطريقة لإبقاء الرعايا الفلسطينيين في المناطق في الداخل، أي في إطار جهاز القضاء الإسرائيلي، مع تجاهل الحماية التي يمنحها لهم القانون الدولي وإبقائهم خارجاً أيضاً مع تجاهل المسؤولية التي يفرضها القانون الدولي على النظام المحتل.

لقد سعت منظومة السيطرة الإسرائيلية إلى مأسسة العنف، من حيث الفصل من الإرجاء إلى الانفجار، وكلما ارتفعت وتيرة العنف؛ زادت صلاحيات وضع القوانين وتعليقها حسب شروط الوضع القائم أو المستجد.

الحلول الدائمة

يرى المؤلفان أن الحل الدائم هو النظام الذي يرجى العنف المضمّر أو يعلقه، وهو قانون يلغي حالة الاحتلال، كما يحوم القانون فوق العنف المضمّر في نظام مدني عادي.

«الاحتلال يحفظ الإسرائيليين والفلسطينيين أيضاً من شيء آخر يبدو لما يكفي من الناس

أسوأ من الاحتلال: تسوية نهائية بوساطة حرب تشمل تطهيراً إثنياً على غرار النكبة، والقضاء على النضال الوطني الفلسطيني، وربما على إسرائيل أيضاً، تسوية نهائية بوساطة إخلاء المستوطنات أو بوساطة ضم المناطق لإسرائيل، ومنح المواطنة للفلسطينيين، وهو ما من شأنه أن يقضي من الناحية القانونية ومن الناحية الفعلية أيضاً على إسرائيل كدولة يهودية، إن عرض هذه الاحتمالات كإمكانيات حقيقية من شأنها أن تتحقق أيضاً كإمكانيات كارثية بالدرجة نفسها، هو جزء من جهاز نظام الاحتلال لاستنساخ ذاته والحفاظ عليها».

إن حضور العنف في المناطق بشكل كبير يتيح لمنظومة السيطرة التصرف بلا هوادة كما في حالات الحرب، إن ضم ٣,٥ مليون فلسطيني لدولة إسرائيل يعني تنازلها عن يهوديتها لصالح ديمقراطيتها، إن صراع الاحتلال مع السكان الأصليين هو إحدى سيرورات الكولونيالية، إن الحرب الشاملة هي التي لا يتم التمييز فيها بين السلطة والسكان وبين المدنيين والعسكريين.

يتناول الكاتبان الفرق بين الرعايا والمواطنين، فالمواطنون لديهم القدرة على الوصول إلى السلطة أو المنافسة عليها، أما الرعايا فليسوا شركاء في السلطة ولا يستطيعون المنافسة عليها، بل ويخضعون لحكم أو سيطرة في ظل شبه غياب لقانون يحميهم ويحفظ حقوقهم كمواطنين. فالوجود الفلسطيني بهذا المعنى تحول إلى وجود مستباح، فهو مهجور أو مهجّر أو متروك.

لقد منحت (أوسلو) للفلسطينيين بعض الصلاحيات، إلا أن منظومة السيطرة دمرتها في الانتفاضة الثانية ومنعت حتى حركة بعض المنظمات غير الحكومية، فكانت منظومة السيطرة تعيد إنتاج ظروف المأساة كشكل من أشكال السيطرة على الفلسطينيين فتحوّلت غزة إلى منطقة كارثة.

هجر غزة

مخضعون بكل ثمن

لقد رفضت مصر ضم غزة أثناء حكمها، كما أن إسرائيل هي الأخرى رفضت الضم، تلك التي نظرت إليها على أنها «وكر دبابير»، لكن (ديان) كان يتخوف من مخيمات اللاجئين ليس بسبب وجود بعض السلاح أو كِبُور للمقاومة الفلسطينية، بل بسبب ما تضمه من أثر سياسي «حق العودة»، لقد قام شارون بعمليات واسعة «لتهوية» مخيمات غزة من خلال التدمير الواسع لتسهيل حركة الجيش وانكشاف المقاومين، لكن إسرائيل بدأت تهتم بعض الشيء ليس بسبب مسؤوليتها عن مأساة اللجوء ولا قبولاً بقرارات الأمم المتحدة، ولكن من باب مسؤولية المحتل عن الرعايا، وقد سهلت للأمم المتحدة مأسسة عمليات الغذاء والتعليم للاجئين، لقد قبل اللاجئون تحسين شروط حياتهم في المخيمات، ولكن ليس كبديل عن حق العودة كما ترى إسرائيل.

يرى (شلومي إدار): «أن مكانة الرعايا الفلسطينيين في المخيال السياسي الإسرائيلي

كالاتي: طالما يقبلون بنظام الاحتلال؛ يبقون موضع اعتناء سلطوي معين وأمرأ مهمماً في نظر جزء من المواطنين، أما إذا لم يقبلوا بتبعيتهم للسلطة الإسرائيلية ويريدون لأنفسهم سلطة ذاتية فلن يكون لنا أي قلق بشأن حياتهم، وسوف نواصل السيطرة عليهم، من أجل أمننا، سوف نفرض الرقابة على حركتهم ونواصل حبسهم في نطاق القطاع، ولكننا مستعدون لأن نتركهم للموت إذا كان ثمة حاجة لذلك». ولذلك قامت منظومة السيطرة الإسرائيلية بالمساس في حياة الناس بلا رحمة في قطاع غزة، لكن المقاومة استمرت وأضفى من مات هناك قدسية على القضايا التي ماتوا من أجلها.

على شفا الكارثة

لقد فصلت منظومة السيطرة الإسرائيلية غزة عن العالم، كما قامت بجمع بيانات عن كافة تفاصيل الحياة هناك، لقد جرى الحديث عن اقتصاد عنف جديد يقوم على خلق ظروف كارثية والتحكم بمستوى الكارثة كبديل لفرض الحكم على السكان، كما عملت منظومة السيطرة على مأسسة علاقتها بالمنظمات الإنسانية العاملة في غزة للتحكم في حجم الكارثة، إلا أن إسرائيل تنصلت من مسؤولياتها بعد الخروج من غزة وكأنها غير مسؤولة عن الكارثة هناك. لقد رأى القرار الحكومي الإسرائيلي أن قطع التيار الكهربائي عن غزة عدة ساعات يومياً، والذي اتخذ بعد أيلول ٢٠٠٧، لا يمس الحالة الإنسانية في قطاع

غزة، وقد جرى تحديد الحالات التي يمس فيها الحصار الحالات الإنسانية في القطاع، فيما كانت إسرائيل تتحدث عن مكرمات بين الحين والآخر كحوافز للمفاوضات كتخفيف الحصار، إلا أن هذا لا يحل الأزمة الإنسانية في القطاع.

معسكر الاعتقال

يتحدث المؤلفان في هذا السياق عن منظومة سيطرة حولت بفعل سياساتها المتواصلة قطاع غزة إلى سجن كبير، ففي القطاع الذي يقارب فيه متوسط الدخل الفردي نحو دولارين يومياً، وعلى الرغم من تصفية الوجود الكولونيالي في غزة برحيل الجيش والمستوطنات فإن إسرائيل ظلت تتحكم في تفاصيل حياة الفلسطينيين في القطاع.

«تتجاهل الحكومة ومحكمة العدل العليا حقيقة جلية مفادها أن «إنهاء الاحتلال» لم يمهّد السيطرة الفعلية التي توصلها إسرائيل في قطاع غزة ومحيطها، فقد استبدلت السيطرة الأرضية على عمق القطاع بسيطرة أرضية تطويقية ترافقاً مع سيطرة من الجو والبحر».

لا يوجد في غزة جسم سلطوي يحمي السكان ولا يوفر حاجياتهم، لكن إسرائيل مسؤولة لأنها هي التي تسيطر على القطاع على الرغم من خروجها منه، فقطاع غزة ليس أكثر من معسكر اعتقال واسع، هذا غير القتل اليومي على تخومه.

وسائل صرفة

يرى كل من (أرنيلو أزولاي وعادي أوفير) أن ما يسميانه «اقتصاد العنف الجديد»

يتأسس على الفصل شبه التام بين العنف المنفجر والعنف المضمّر وبين العنف والقانون، وقد اقتصر العنف المضمّر بعد الانسحاب من غزة على المعابر والجدار، والطائرات والسفن الحربية التي تحاصر جواً وبحراً، فيما يعتبر العنف المنفجر إرهاباً؛ لأنه لا يرتبط بأي قانون ولا يميز بين المدنيين والمسلحين، وهناك ضحايا من المدنيين في غزة لا ذنب لهم إلا بسبب وجودهم في مناطق الاغتيالات لحظة تنفيذها ضد المسلحين.

كما يريان أن (الشاباك) والجيش الإسرائيلي جهازان بيروقراطيان؛ لأنهما ينفذان المهمات استناداً إلى أنظمة وسجلات ووقائع، كما أن وزير الأمن الإسرائيلي يعمل كموظف في جهاز بيروقراطي عند التصفيات، وليس كرجل سياسي، فالمنظومة البيروقراطية تعمل بحيث يصعب على المشارك في التصفيات فهم ما يقوم به بالضبط، لقد تمت المصادقة بيروقراطياً على بعض العمليات بعد تنفيذها، كما أن الاغتيالات تتم مناقشتها على أعلى المستويات، ومن المفارقات أن أحد مشغلي كاميرات المراقبة في غزة يعتبر أن مهمته إنقاذ الحياة وليس التسبب بالموت، فيما لا ينظر في الأخطاء التي تحدث في الاغتيالات إلا لمراجعة إن كان هناك خطأ في أدوات التنفيذ وليس في أسباب الإضرار بالأبرياء، لقد وصلت جرائم منظومة السيطرة في غزة حد جرائم وقعت ضد الإنسانية في البوسنة ورواندا ودارفور والكونغو.

القسم الرابع

(النظام الإسرائيلي)

يرى المؤلفان أن منظومة السيطرة تهدف إلى تجسيد استنساخ نظام الاحتلال والتغيرات التي طرأت عليه منذ تأسيسه عام ١٩٦٧، إن نظام دولة إسرائيل هو التركيبية التي نتجت من المزج الفريد بين الجهازين / النظامين المختلفين القائمين معاً داخل النظام الإسرائيلي.

«ينصب الجهد الأساسي في هذا القسم من الكتاب على بيان مميزات النظام في إسرائيل بصفته «نظاماً ليس واحداً»، حيث إنه بمثابة «اثنين في واحد»، مزيج من نظامين متباينين يمارس وحدته على الرغم من تباينه الداخلي، ويفرض من قبل نظام واحد، وتتصل المسائل التي سوف تشغلنا - يقول المؤلفان - بالشروط التي تمكّن من مواصلة «الاحتلال» دون الاعتراف بكونه نوعاً من نظام قائم بحد ذاته بات جزءاً من النظام في إسرائيل.

بعض المفاهيم الأساسية

يتناول الكاتبان مجموعة من التعريفات لمفاهيم ومصطلحات تساعد على فهم النظام في إسرائيل:

دولة: الدولة الحديثة هي شكل متميز من أشكال تنظيم القوة السياسية وإنتاج ذلك الكل الحقيقي والمتخيّل الذي يجمع معاً سلطةً ومحكومين، الدولة هي شكل تنظيم وشمل السلطة ومؤسساتها في منطقة محددة، وتشتمل الدولة على واحد من نوعين من القومية كجماعة

إثنية لها تاريخ مشترك وثقافة مشتركة، أو كمواطنين خاضعين للدولة الأمة. وفي كلتا الحالتين تكون الدولة عبر آليات سيطرتها المختلفة وسيلة لتشكيل الجماعة القومية أو بناء الأمة وبلورة هذه أو تلك كمجموعة تماثل وانتماء لفرد وكأساس لشرعية السلطة.

سلطة سياسية: السلطة هي الجهود المنتظمة لعلاقات القوة غير المتكافئة بين من له صلاحية إصدار الأوامر وبين المطالب بالانصياع لها، في علاقات القوة ثمة مركز حقيقي أو متخيل، وتراتبية في الصلاحية والتبعية، السلطة السياسية في الدولة الحديثة هي بمثابة تنظيم ومأسسة لعلاقات القوة غير المتكافئة السائدة في إقليم معين. والسلطة السياسية هي البعد المتخيل لفعل السيطرة الذي اعتاد المحكومون على اعتباره يعود إلى بعض أصحاب السلطة المخولين ممارسة أنواع من القوة، ممثلي النظام - مثل الشرطي والجندي، ورجل الأمن وموظف ضريبة الدخل، مدير المدرسة.

منظومة السيطرة: هي الواجهة العينية التي تعمل عبرها السلطة، تدير حياة المحكومين، تحكمهم وتضمن توفير شتى الخدمات للجمهور، تنظم العنف وتمارسه، تدافع عن جزء من المحكومين وتهاجم آخرين وتهملهم، تشرف على تخصيص الموارد وعلى توزيع الألقاب والصلاحيات.

نظام: هو شكل مجرد له خطوط هيكلية ثابتة نسبياً، إنه شبه فكرة مثالية حول العلاقات بين السلطة والمحكومين وبين مجموعات من المحكومين

بعضها مع بعض، ومن الممكن أن يلاحظ تكرارها في العلاقات المختلفة بينهم وبين مختلف أقسام الجسم الحاكم.

السيادة: هي طريقة حديثة لتوصيف رأس الهرمية السلطوية ومبنى التحويل الذي يتسلسل منها، وحقيقة أن السلطة تنتظم في مبنى هرمي يخضع لرأس واحد، وأنه ليس لهذه السلطة منافسون شرعيون داخل إقليم واضح المساحة والحدود يخضع جميع سكانه لتلك السلطة.

الحيز السياسي: إنه حيز علاقات وأفعال واتصال موجود وفاعل في كل مكان يعيش فيه أناس يجتمعون ويتواصلون، يتفاوضون ويتحدثون ويؤثرون بأفعالهم بعضهم على بعض، وجود هذا الحيز هو غاية نفسه وهو سابق لأي هدف تسعى سلطة دولية أو محلية إلى أن تنسبه إلى نفسها.

مضاعفة النظام

حاكمون ومحكومون

«يقارب المؤلفان مسألة النظام في إسرائيل وفق فرضيتين، هما أن احتلال المناطق الفلسطينية في العام ١٩٦٧ وإخضاع ٣,٥ مليون فلسطيني للحكم الإسرائيلي قد داما فترةً طويلةً بما فيه الكفاية (أربعة عقود) لكي يحسبا عاملاً تأسيسياً للنظام الإسرائيلي، وتشكل الطرق المختلفة لفصل واستبعاد المناطق المحتلة والسكان الفلسطينيين عن الجسم السياسي الرئيس والجغرافيا والقوانين والجهاز البيروقراطي للدولة اليهودية الأسلوب الذي يتم عبره حكمهم».

هناك تقسيمان للتوزيع المدني: في الداخل الإسرائيلي تقسيم قومي (عرب ويهود) وفي المناطق (مواطنون وغير مواطنين) المواطنة تتحدد وفق الجغرافية، فيما التقسيم الداخلي يتم وفق القومية.

يتم الخضوع للسلطة على نحو مختلف بين المواطنين وغير المواطنين في إسرائيل، كما أنهما يحصلان على حماية مختلفة من جانب القانون. وأما المشاركة في السلطة، فليس لغير المواطنين الفلسطينيين أي سبيل مأمس إلى الحيز السياسي في إسرائيل، وفيه لا يحصونهم ولا يأخذونهم في الحسبان ولا يسمع صوتهم إلا باستعمال العنف.

تنعكس ازدواجية الفروق بين المواطنين وغير المواطنين وبين اليهود وغير اليهود ليس فقط على صعيد واحد وإنما على صعيدين مختلفين لواقع السلطة - السيطرة والخضوع للسلطة، فعند الحديث عن المواطنين يبدأ إقصاء الفلسطينيين عن المشاركة في الحكم. كما أن تقسيم السكان وفق مبدئين يجعل الحديث يدور عن نظامين: نظام احتلال في المناطق، ونظام إثني في إسرائيل نفسها، فيما المبدأ الحاسم في هذين النظامين هو المبدأ القومي.

مشروع ونظام

النظام كما يراه أوزلاي وأوفير هو بنية مثالية يجدر تصورها على أساس نظامية القوانين والممارسات التي تقودها الأنظمة وبوساطتها يعاد إنتاجها، والنظام هو تشكيلة من المركبات

التي تنتجها مختلف مشاريع الدولة، وسياسات متعددة وعدد كبير ومتنوع من أنماط الفعل، ويتوجب على أحد هذه المشاريع أن يهتم بعملية إعادة إنتاج النظام.

لقد صور نظام السيطرة معارضة العرب للتقسيم مبرراً للطرد والسلب، كما أن تجويز العنف الذي وظف لتأسيس نظام جديد لا يشكل العرب جزءاً منه هو الذي ساهم على نحو غير مباشر في خلق التهويد الوجودي وليست «حرب التحرير» لأن القوة الكولونيالية التي كان يجب التحرر منها ظاهرياً «الانتداب البريطاني» غادرت طواعية، فيما لم يكن الفلسطينيون في يوم من الأيام قوة يجب التحرر منها.

ومع ضم مساحات واسعة من الأراضي وأعداد كبيرة من السكان بعد حزيران ١٩٦٧ إلى مجال السيطرة الإسرائيلية، أقدم المشروع الكولونيالي والأكثراني على أقلمة نفسيهما سريعاً مع الوضع الناجم، وعيّننا حلبات جديدة للعمل وطورا أدوات لاعمت الوضع الجديد. ولكن بدلاً من السعي إلى توطين اليهود على امتداد الحدود الجغرافية الجديدة كما حصل في الماضي، حوّل النظام الإسرائيلي المناطق المحتلة إلى إقليم مميز يمكن رؤيته مشمولاً في النظام وموجوداً خارجه في الوقت نفسه.

«يظهر تعدد مشاريع الدولة، على نحو مختلف، انشطار النظام الإسرائيلي إلى جهازي حكم منفصلين، مدني وعسكري، أنها تستخدم، وتؤكد وتعيد إنتاج مصفوفة الفصل بشتى الطرق، مراعيةً أو متجاهلةً أنماط الفصل، ويمنع الفصل بين إسرائيل «نفسها» وبين المناطق الفلسطينية

من أن يصبحوا مواطني النظام الإسرائيلي ويطالبون بقسم من الحكم الذي يخضعون له. يؤدي تزايد التوجه الإثنوقراطي في إسرائيل إلى المساس بالمكانة المدنية للمواطنين العرب، كما أن توقف عمليات الفصل المستمر داخل النظام الإسرائيلي يهدده بالانهيار. فغالبية سكان المناطق وإسرائيل يعيشون تحت سيطرة واحد من نظامين خاضعين للسلطة نفسها.

يرسّخ النظام في إسرائيل تفوق اليهود، فهم يرون في نظام الاحتلال مشروعاً مؤقتاً للنظام الديمقراطي.

تجنيد مدني

النظام الخفي عن العين

يشكل احتلال المناطق الفلسطينية في حزيران ١٩٦٧ - برأي المؤلفين - خط كسر في تاريخ إسرائيل، فقد نشأ نظام جديد دون أن يشير إلى ذلك أي حدث مؤسس، وتحولت حالة الاحتلال في المناطق إلى مشروع لدولة إسرائيل، ثم تمأسس نهاية الثمانينيات وصار الاحتلال نظاماً، وعند ظهور النظام المتميز غير المنفصل، تضاعف النظام الإسرائيلي وضم وجهاه بعضهما إلى بعض كوجه يانوس، ألصقت بالمواطنة الإسرائيلية اللا-مواطنة الفلسطينية، وأضيفت إلى الحيز السيادي الإسرائيلي، ورفضت إسرائيل التعريف الدولي للمناطق كمناطق محتلة، لكنها لم تتبنّ تعريفاً بديلاً له، وتحول غياب الحسم المذكور مع الوقتية الزمنية المميزة له إلى مركب ثابت لنظام الاحتلال وللآلية التي تربط النظامين.

هابيتوس مدنيّ (مواطني) يهوديّ

يقول الكاتبان تحت هذا البند: «إن ضم التقسيمين غير المتطابقين للنظام (العسكري في المناطق والديمقراطي في إسرائيل) بعضهما إلى بعض يشكل مصدر توتر دائماً، لا يمكن إزالة عدم الاستقرار الذي يخلفه من الميدان ومن علاقات السيطرة نفسها دون تفكيك الرزمة برمتها وإنهاء الاحتلال»، وإزالة الأكاذيب التي رافقت النكبة وطرد السكان وتحويلهم إلى لاجئين تلك التي غابت عن الرواية الرسمية الإسرائيلية، إضافة إلى عدم ذكر إسرائيل في جانب إفشال جهود السلام لحل المعضلات التي ترتبت على النكبة والاحتلال.

إن القاسم المشترك لجميع أشكال نزع المعرفة وترسيخ الجهل هو الجهد المبذول لفصل الأمة المدنية عن الجماعة القومية الإثنية ولعرض صورة الجماعة القومية وفق أسس السردية الصهيونية ولتعمية الفرق في تجنيد المواطنين من أجل السلطة، ومن أجل الدولة، ومن أجل الجماعة القومية.

حكم (غير) أجنبي

«تفترض الدولة الحديثة منذ تبلورها في القرن الثامن عشر، وتطلب وجود حدود جغرافية وقانونية - سياسية داخل الشراكة السياسية وخارجها، حدود تتضمن في طياتها إقصاء غير المواطنين، كما تفرض هرميةً بين المواطنين وغير المواطنين، المواطنة التي نشأت بصفقتها معارضةً للسلطة المركزية للملك أو القيصر».

يفترض مفهوم الدولة القومية، أيضاً، كما هو سائد في الخطاب العام في إسرائيل، وجود جماعة قومية ذات أسس إثنية تشكل كياناً سياسياً محدداً له حق في تقرير المصير ومن منظور القومية الإثنية تكون السلطة هي أداة الجماعة القومية في تقرير مصيرها، والدولة بمجموع مؤسساتها الكثيرة وعلى امتداد السلطة واتساعها.

وعندما يجري فهم الجماعة القومية بهذه الصورة، فإنها تظهر كمنافس بالغ القوة للدولة في مجال الأيديولوجيا والمخيل السياسي، الدولة اليهودية هي أداة لتحقيق القومية اليهودية، أما الجماعة القومية وليس الدولة، فهي كل جامع يضم الحكام والمحكومين وجميع التناقضات بينهم. إذاً فهناك منافسة بين خطابي مواطنة متميزين، لا بل أكثر من ذلك، لا بل منافسة بين نمطي هابيتوس سياسي: الأول مدني والثاني هابيتوس قومي.

«إن الشراكة في «الشأن الأمني» أو في «الشأن السياسي هي شراكة إقصاء العرب والعكس صحيح، عندما يدور الحديث عن العرب يرى المواطنون اليهود أنفسهم، على وجه السرعة، جزءاً من السلطة ومتضامنين مع بعضهم البعض».

لعبة بين السلطات

لم يقيد القانون الإسرائيلي مشاركة العرب في السلطة التشريعية أو التنفيذية منذ قيام الدولة، وينعكس التمييز الأساسي بين اليهود

إسرائيل، ولا يمكن وجود قطيعة بين النظامين على الرغم من الفصل بينهما، فهناك نظام ديمقراطي داخل إسرائيل ونظام قمعي مدعوم منه في المناطق، بحيث يشارك مواطنو النظام الديمقراطي في النظام القمعي واعتبارهم الاحتلال ضرورة قومية «لمنع الإرهاب الفلسطيني»، ولكن بعض النقاد يرون العكس، فـ «الإرهاب الفلسطيني» رد على الاحتلال الإسرائيلي. إذن فهناك نظام هجين يتكون من نظامين مشتركين تحت سقف سلطة واحدة، على الرغم من تناقض مبادئهما. وقد تعزز في نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات نظام احتلال منفصل ومنظومة سيطرة تمحو بشكل منهجي (ولو جزئياً وبتباين ما) خطوط الحدود بين إسرائيل والمناطق، ويتيح تداخل المجموعتين السكانييتين ولكنه ينتج ودون توقف شروط انعزال المجموعتين وينتج تمايزه وانفصاله عن إسرائيل.

القسم الخامس

(نحو نظام جديد)

يرى المؤلفان أن الاحتلال بصفته نظاماً نشأ بشكل عشوائي غير مقصود، وأنه لا يزال يعتبر، حتى الآن، مشروعاً وليس نظاماً، وقد ظهر للعيان بالصورة التي أرادها له أفراد وحركات سياسية على امتداد السنين، أما كنظام فقد بقي غير ظاهر للعيان حتى هذا الوقت.

كان تكوّن نظام الاحتلال كجزء من النظام الإسرائيلي - وكتوأّم ملحق بالديمقراطية الإسرائيلية منفصل عنها، ولكنه متصل ومتعلق

وغير اليهود في التمييز بين الاستحقاق الشكلي للمشاركة في الحياة السياسية وبين الوزن النوعي لهذه المشاركة والعلاقة الحقيقية مع سلطات الحكم المختلفة، فالسلطة المركزة في يد مجموعة قومية واحدة وخطاب المواطنة القومي أنتجا مفاضلةً وهرميةً بين المواطنين اليهود والمواطنين الفلسطينيين في مجالات عمل مختلفة.

«التشريعات المقيدة هي أداة الكنيست في التغلب على قوة الحكومة، وقد استهدفت هذه التشريعات، دائماً، توجهات مدنية ديمقراطية اعتبرت خطراً على «الشأن اليهودي» القومي أو الديني، وأنظمة الطوارئ هي أداة الحكومة في التغلب على قوة الكنيست (التي تتصرف في هذه الحالات كدمية آلية).

كما تهدد أنظمة الطوارئ الحيز السياسي الذي يستطيع المواطنون الفلسطينيون مقاومة هذه الأنظمة في داخله ومن داخله وهي لا تستطيع بأي حال من الأحوال إلغاء هذا الحيز. ترتبط منظومة السيطرة الإسرائيلية بالنظام الديمقراطي فيها، كما لو كانت معلقةً بمشجب صغير، فالحاكم العسكري هو المشرع والمنفذ والقاضي، تجتمع فيه جميع السلطات وتجد طريقها عبره إلى رأس الهرم في السلطة الإسرائيلية إلى وزارة الأمن ومكتب رئيس الحكومة.

هذا النظام الذي ليس واحداً

تمثل منظومة السيطرة في المناطق جزءاً من نظام منفصل هو (الاحتلال)، حيث يستمد هذا النظام شرعيته من مشاركة معظم مواطني

بها - بمثابة ثورة في النظام. ويتغذى الجمهور اليهودي المنظم في العالم كله على الكذبة الكبرى التي ينتجها نظام الاحتلال ويفرضها، ولتبرير هذه الكذبة يضحون بالاسامية.

كولونياية، ديمقراطية واحتلال

من الناحية التاريخية، نظام الاحتلال هو نتاج لقاء بين عمليات استيطانية كولونياية لحركة قومية يهودية شملت دمجا متميزا للمؤسسات نمّت شراكة ديمقراطية، لا بل اشتراكية ديمقراطية، وبين ممارسات سيطرة قسرية وشوفينية.

«كما تشتق منظومة العلاقات بين العرب واليهود، في المساحة الواقعة بين النهر والبحر، منذ القرن التاسع عشر، أولاً، من هجرة اليهود كمستوطنين أجنب ومن سيطرتهم التدريجية على أرجاء أرض وأرض فيها أرض آبائهم، ثم على مجتمع الأصلايين الذين عاشوا على هذه الأرض».

يمكن تحليل المؤلفين المعروض في هذا الكتاب من التفكير في الاحتلال ليس فقط من خلال علاقته بالتقاليد الكولونياية وإنما من خلال كونه جزءاً من نظام أيضاً، وبصفته نظاماً يمكن فهمه على ضوء الأنظمة الديمقراطية عامة.

تحولت القومية التي برزت خلال القرن التاسع عشر كأيدولوجية تحرر قومي، وبصورة جلية بعد الحرب العالمية الثانية، إلى أيديولوجيا مخولة تنظيم العلاقات بين الحيز السياسي المشترك وبين ساحته الخلفية، وما بدا كنضال من أجل التحرر من سلطة مستبدة، وكسعي جماعة تطمح إلى تأسيس نفسها كجماعة سياسية على نحو تقرير المصير، يظهر المرة تلو الأخرى كنضال تجند من خلاله مجموعة قومية واحدة أجهزة الدولة بهدف قمع مجموعات قومية أخرى، وفي كل مكان لم يلجم فيه ترابط القومية مع الدولة القومية بوساطة تقاليد مدنية قوية، قضى هذا الترابط على المركب الكوني للدولة وحولها إلى قوة توقع الكوارث، أولاً، بأبناء الأقلية القومية الذين يشكلون مواطنين منقوصين أو غير مواطنين في الدولة التي تمس بهم.

تحدث القومية تاكلأ واهتراءً في البعد الكوني للمؤسسات الديمقراطية وتحول المواطنة من بنية تحتية للتضامن والحرية، إلى جهاز للانغلاق وكراهية الأعراب في حالات التعبير المتطرف عن القومية.

في سبيل اليوتوبيا

يشكل إشراك العرب في السلطة إحدى الطرق الممكنة لمحاولة إحداث تغيير في النظام الإسرائيلي، دون إراقة الدماء، وثمة طرق أخرى، لا نعرف أي الطرق سوف تنجح، وما هي ردود الفعل المتسلسلة التي ستتجم عن الخطوات السلطوية الأولى التي سوف تفسر كتهديد حقيقي

القومية والديمقراطية

تكوّن بعض من الأدوات الإدارية والعسكرية التي استخدمها النظام، في سنواته الأولى، في فترة الحكم العسكري في الجليل والمثلث، وأثناء الحروب الحدودية التي خاضتها إسرائيل في الخمسينيات. وبدأ يتكون منذ حينها الهايتوس المدني الممثل في اليهود والآخر المدموغ بالعسكري وهو العرب.

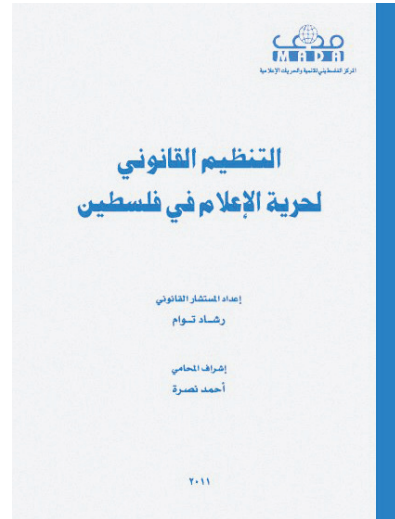
لنظام الاحتلال؟ يملك هذا النظام قدرة الحفاظ على الذات تقوم على مصالح قوية وأيديولوجيا تحشيدية وشعور بالتهديد الوجودي لا يفتقر إلى ما يتأسس عليه، وخوف شديد من التغيير. يتطلب فهم نظام الاحتلال تحويل الأنظار عن السيرورة التاريخية التي أنتجت إلى بنيته الآنية، ويتطلب تدمير هذا النظام بشكل عنيف تحويل الأنظار عن بنيته الآنية إلى بنية أخرى تحل محلها، إن هذه خطوة يوتوبية بالمفهوم الذي وجه إليه ماركس سهام النقد، لكونها لا تتضمن تقريراً وافياً حول العملية التاريخية التي قد تفضي إليها ولأنها لا تركز إلى معرفة القوى والمصالح التي سوف تحرك هذه العملية.

«تخيلوا كيف أن دولة تعلم مواطنيها كيف

يتحدثون بعضهم إلى بعض بلغة المواطنة، تخيلوا نظاماً فصلت فيه القومية عن الدولة، كما فصل الدين على نحو يمكنه من أن يتعفن ويفسد بل يشكل مورداً وحيزاً لثقافة إنسانية لا مظلة لتبرير أعمال لا تغتفر تقوم بها الدولة، تخيلوا نظاماً يسمح للأديان بأن تزدهر وللقوميات المتنوعة أن تنتعش، مما يرضي كل من يرغب في ذلك. أي ديمقراطية في الشرق الأوسط هذه التي لا تستوعب الشرقي والغربي، المسيحي والمسلم وتمنح في الوقت نفسه ملاذاً آمناً لليهودي، ولكن قد يرد قائل إن في هذا تعام عن السلفية الإسلامية وأثرها. ولكن الرد يكون: وماذا عن السلفية الأمنية إذن التي يلجأ إليها الاحتلال، فالسلفية مرفوضة أياً كان مصدرها.

الأول عند ماهية حرية الإعلام واشتقاقها من النظرية العامة لحقوق الإنسان، والأبعاد النظرية والفلسفية في العلاقة بين حرية الإعلام والقانون. كما تناول الجهود الدولية والتجارب الوطنية في تحديد العلاقة بين حرية الإعلام والقانون، والإطار القانوني الذي يحكم حرية الإعلام في فلسطين، لا سيما ما جاء في القانون الأساس ومشروع الدستور والتشريعات ومشاريع القوانين التي تنظمه. ويتمحور الفصل الثاني حول تحليل التنظيم القانوني لحرية الإعلام من ثلاثة جوانب، الأول - الجانب الدستوري والحقوقى. الثاني - المتصل بالنظام الإداري أو علاقة السلطة التنفيذية بوسائل الإعلام. الثالث - حرية الإعلام والنظام الجزائي.

خلصت الدراسة إلى أن التنظيم القانوني بحد ذاته لا يشكل انتهاكاً لحرية الإعلام، وأن الانتهاك عادةً ما يكون في مضمون أحكام القانون، حين تغالي أو تبالغ في تقييد الحرية لصالح اعتبارات ومبادئ فضفاضة وغير محددة بدقة كالأمن والنظام العام والعادات والتقاليد. وأوضحت أن التنظيم القانوني لحرية الإعلام في الأراضي الفلسطينية يغالي في توسيع صلاحيات وزارة الإعلام بشكل يحد من حرية الإعلام، كما يمنح النظام القائم لبقية المؤسسات الحكومية ذات الصلة حق الرقابة والإشراف على وسائل الإعلام بشكل من شأنه تعطيل حرية الإعلام وإلزام أصحابها بإجراءات شتى.



الكتاب: التنظيم القانوني لحرية الإعلام في فلسطين
الكاتب: رشاد توام
الناشر: المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية «مدى»
تاريخ النشر: ٢٠١١ / ٢٠١٢
عدد الصفحات: ١٢٥

دراسة قانونية تسلط الضوء على البيئة القانونية لحرية الإعلام في الأراضي الفلسطينية، وأثرها في تقييد العمل الإعلامي وتنظيمه، ومدى مراعاتها المعايير الدولية ذات العلاقة. ويعتبر الكتاب دليلاً للإعلاميين الفلسطينيين حول حقوقهم وواجباتهم بموجب النظام القانوني القائم والمرنو إليه انسجاماً والمعايير الدولية.

يتناول الكتاب الذي يتوزع على فصلين وخاتمة، قضية الحرية الإعلامية من مختلف أبعادها القانونية، حيث يتوقف في الفصل

المشاريع المطروحة ليكفل تنظيمًا قانونياً سليماً لقطاع الإعلام، ويكفل حماية المشتغلين بالعمل الإعلامي وليس فقط تقييد سلوكهم المهني. وشددت على ضرورة وجود كفالة دستورية صريحة للحق في الحصول على المعلومات والملكية الفكرية وسرية مصادر المعلومات، ناهيك عن تمكين القضاء من القيام بأدواره المتعددة في كفالة حرية الإعلام سواء بصفته الدستورية أو الإدارية أو الجزائية أو المدنية. كما أوصت «بضرورة وجود نظام جزائي إجرائي خاص بقضايا الإعلام، وخصوصاً فيما يتعلق بضرورة عدم الإبقاء على الحبس الاحتياطي في هذا النوع من القضايا».

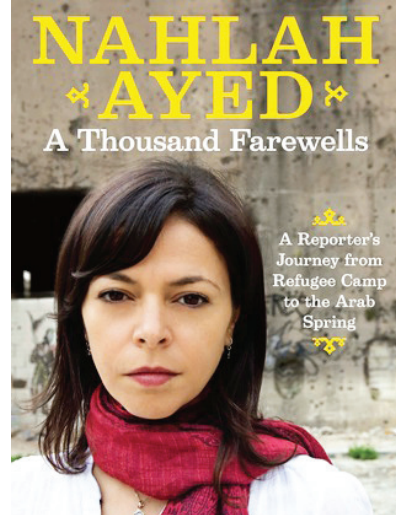
ورأت الدراسة أن «مشروع قانون المجلس الأعلى للإعلام، وقانون الإعلام المرئي والمسموع لا يشكلان تطوراً إيجابياً لصالح حرية الإعلام، وأن التعديل المتكرر بين شد وجذب أفقدها كثيراً من المبادئ الأساسية في الصياغة التشريعية، حتى وصلها حد التناقض وعدم الانسجام بعضها مع بعض».

وأوصت بإعداد مشروع قانون جديد يكون بمثابة «قانون أساس للإعلام» يتم فيه تنظيم مختلف قطاعات الإعلام المطبوع والمرئي والمسموع، إلى جانب تأسيس المجلس الأعلى للإعلام وتنظيمه أو الهيئة المستقلة للإعلام. وأكدت أن يقوم هذا القانون الجديد بإلغاء مختلف التشريعات السارية، وينحي جانباً

تلفزيون ناجحة. تروي نهلة أحداثاً كثيرة مؤثرة من المنطقة الأكثر دراماتيكية في العالم، كانت الكاتبة جزءاً من بعض هذه الأحداث، فتأثرت بشكل مباشر ببعضها، فيما مس البعض الآخر أمنها واستقرارها. لكنها تفعل كل ذلك بعين الصحافي الثاقبة القادرة على تجميع الأحداث في بناء سردى تحليلي يساهم في فهم القارئ للصراع ومفاعيله. كما تعرض نهلة للسياق السياسي العربي برمته من حكم الطغاة والنظم الديكتاتورية للشعوب العربية واستعبادها قبل أن تنتقل للزهور التي تفتحت في حديقة الربيع العربي مع وسائل التواصل الاجتماعي الحديثة.

يتداخل في كتاب نهلة السرد الشخصي والتحليل العميق، ولكن تظل الكاتبة هي راوية الأحداث ومركز ما يدور في كتاب ممتع يمسك القارئ من أسطره الأولى.

عادت عائلة نهلة عياد في العام ١٩٧٦ للعيش في مخيمات عمان بعد أن استقرت في كندا. هناك عاشت نهلة بين شعبها وتعلمت عنه ومنه الكثير، لكن الحياة كانت قاسية، وما أن بلغت نهلة الثالثة عشر حتى عادت مع العائلة للحياة المريحة في كندا. ولفترة من حياتها لم تنشغل نهلة كثيراً بالشرق الأوسط ولا بالهم الوطني الفلسطيني. ومع اندلاع حرب الخليج وأحداث الحادي عشر من أيلول عادت نهلة للانشغال بهموم المنطقة وهذه المرة كمراسلة ميدانية من قلب الأحداث.



الكتاب: A Thousand Farewells

الكاتب: نهلة عياد

الناشر: Viking Canada

تاريخ النشر: نيسان ٢٠١٢

عدد الصفحات: ٣٦٨

(ألف وداع) هو كتاب الصحافية الكندية من أصول فلسطينية نهلة عياد الذي تروي فيه قصتها من مخيم اللجوء في عمّان إلى النجاح والشهرة كواحدة من أفضل مراسلي الصحافة الكندية في الخارج. تبدأ الكاتبة كتابها بالحديث عن الراحة الكبيرة التي شعرت بها حين انتقلت للعيش في كندا كمهاجرة، وبعد ذلك تنتقل في استحضار دقيق لحياة المخيم التي عاشتها في الأردن خلال طفولتها مدة سبع سنوات.

في كندا وجدت نهلة طريقها وصارت مذيعة

فئتين: فئة البحوث التي تحلل سياقات الثورة (مقدمات وعوامل، وقوى اجتماعية وعوامل، ونتائج وتداعيات)؛ وفئة البحوث التي تتناول تجارب التغيير في البلدان العربية التي وقع فيها ذلك التغيير، والتداعيات المحتملة له في بلدان أخرى محيطة، وتحاول - في الوقت عينه - أن ترسم ملامح خطة طريق للانتقال الديمقراطي في هذا البلد العربي أو ذاك، أخذة في الحسبان إمكانات ذلك الانتقال، وقواه الاجتماعية، وبرنامجها السياسي، ومستحضرة الأثر المباشر للثورات العربية في توليد ديناميات تطور جديدة في المجال السياسي في قسم كبير من تلك البلدان. لقد فتح انتصار الثورة التونسية فصولاً كثيرةً متنوعةً: التغيير السلمي بسواعد الشعب؛ التغيير العنيف بسواعد المسلّحين والأجانب؛ السطو الحزبي على عرق الثوار الشباب؛ الجدل الاستقطابي الحاد حول أساسات النظام السياسي؛ الحركية المتزايدة في أوساط الشباب العربي؛ اشتداد الضغط الشعبي على الاستبداد والفساد والتهميش؛ تنامي مطالب الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية؛ تنطع أنظمة دكتاتورية متخلفة للمطالبة بالديمقراطية في بلاد غيرها، لا في بلادها؛ التدخل الغربي السافر في هندسة الحروب الأهلية في أوطاننا باسم مساندة المطالب الديمقراطية؛ تمكين دويلات صغيرة من أدوار أكبر من حجم الدول الكبرى... إلخ، كل ذلك انفتح على هلال الثورة التونسية، وما أعقبها من ثورات. لكن الذي لا يرقى إليه شك هو أن إرادةً جديدةً في المجتمع انطلقت، وأطّقت من عقالها.



الكتاب: الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي. نحو خطة طريق

الكاتب: عبد الإله بلقزيز ويوسف الصواني (محرران)

الناشر: مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت

تاريخ النشر: ٢٠١٢

عدد الصفحات: ١٠٢٤

صدر عن مركز دراسات الوحدة العربية كتاب (الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي: نحو خطة طريق). وهو يتضمن وقائع الندوة التي أعتها مركز دراسات الوحدة العربية، بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية، التي انعقدت في تونس، مدينة «الحمامات» الساحلية، بتاريخ ٦-٩ شباط ٢٠١٢، وقد شارك فيها ثمانون باحثاً وباحثةً، من أقطار الوطن العربي، بما يمثلونه من اتجاهات فكرية متنوعة، وثقافات مختلفة، كان لها أكبر الأثر في إثراء النقاش وتحديد المسارات. وقد توزعت بحوث هذا الكتاب = (الندوة) إلى

جديدة تقدم خيارات بديلة سوى جماعات صغيرة زادت الأمور إرباكاً والمشهد تدرراً. لكن، وحيث إن مصير الشعوب ليس رهناً بالأحزاب بل بإرادة الشعب، وفي ظل التحركات الشعبية العربية والتأييد المتزايد للقضية الفلسطينية على المستوى العالمي والذي يواكبه تزايد عزلة إسرائيل وانكشاف سياساتها العدوانية والإرهابية، فإن الأمل بإنصاف الشعب الفلسطيني بتمكينه من دولة مستقلة خاصة به على أرض فلسطين ما زال يراودنا؛ لأن الشعب الفلسطيني مر بظروف لا تقل قتامةً عن ظروفه الحالية واستطاع أن ينهض مجدداً، إنه كما وصفه الراحل (أبو عمار) كطائر الفينيق الذي ينهض من تحت الرماد.

كتابنا هذا ليس مجرد سرد تاريخي لمسيرة المشروع الوطني وعلاقته بالدولة وليس دراسةً نقديةً للقوى والأحزاب التي قادت النضال الوطني خلال المرحلة السابقة وما زالت، ولكنه محاولة من شخص كان في قلب الحدث وعاصر القضية يوماً بيوم، إنه محاولة لاستخلاص الدروس والعبر من تجارب الماضي وطرح رؤية إستراتيجية للخروج من المأزق.

يدرس إبراهيم أبراش العلوم السياسية في جامعة الأزهر بغزة وكان عميداً لكلية الآداب فيها كما عمل وزيراً للثقافة في السلطة الوطنية الفلسطينية.



الكتاب: المشروع الوطني الفلسطيني من إستراتيجية التحرير إلى مآهات الانقسام
الكاتب: الدكتور إبراهيم أبراش
الناشر: دار الجندي للنشر والتوزيع. القدس

تاريخ النشر: تموز ٢٠١٢
عدد الصفحات: ٢١٢

جاء في مقدمة الكتاب: حالة التيه السياسي والفشل التي تعيشها كل مكونات النظام السياسي الفلسطيني من سلطتين وحكومتين وأحزاب على رأسها حركة فتح وحماس تتعاضم يوماً بعد يوم، ما يجعل المراهنة على هذه القوى لتحقيق الحلم الفلسطيني في الدولة يتراجع، دون أن يعني ذلك الدعوة إلى تجاهل هذه القوى أو إسقاطها؛ لأنه ومما هو مؤسف لم يتمكن الشعب الفلسطيني من إنتاج قوى سياسية

يمكن من خلالها استشراف مواقف الجماعة في المستقبل ورؤاها. ويسعى الباحث إلى الإجابة عن التساؤلات المتعلقة بموقف الإخوان من الإصلاح السياسي، وإزالة الغموض عن السؤال الذي يحير الكثيرين وهو: لماذا لم تنشق جماعة الإخوان، وكأنها عصية على الانشقاق؟ مستعرضاً أبرز الانشقاقات التي شهدتها الجماعة، وعلاقة التماسك التنظيمي بالبنية الداخلية لها.

كما يستعرض موقف الإخوان من الحركات ذات المطالب الاجتماعية في مصر قبل ٢٥ يناير، متناولاً إشكالية التحديث المؤسسي والقيمي ومستعرضاً صعود التيار السلفي داخل الجماعة. ويناقش الباحث علاقة الإخوان بمسألة العنف المسلح، وموقفهم من الجهاد. كما يتطرق إلى إشكالية «الإخوان والدولة» ومدى إمكانية تكرار الإخوان نموذج حزب «العدالة والتنمية» الحاكم في تركيا، مُسلطاً الضوء على الاختلافات بين التجربتين المصرية والتركية وعلاقة كل منهما بالدولة والنظام.



الكتاب: الإخوان المسلمون.. سنوات ما قبل الثورة
الكاتب: حسام تمام
الناشر: دار الشروق، القاهرة
تاريخ النشر: ٢٠١٢

في هذا الكتاب يحاول حسام تمام؛ المحلل الاستثنائي المتفرد شرح التيار الإسلامي وفهمه وتحليله، فهم الأطر الحاكمة التي حددت مسار جماعة الإخوان المسلمين واختياراتها مع بداية ثورة ٢٥ يناير، وتوفير بنية تحليلية

ما تكاثرت العثرات في طريق الثورة، فبدأ القلق يتسرب إلى النفوس، والخوف من ألا تتحقق تلك الآمال العظيمة التي بعثتها الثورة. يضم هذا الكتاب فصلاً تتناول أولاً كثيراً من مظاهر الفساد والتدهور التي أدت إلى قيام ثورة ٢٥ يناير، ثم يبين أسباب التفاؤل الشديد بمستقبل باهر، الذي أشاعته الثورة، ثم دواعي القلق الذي أثاره ما تلبدت به السماء من غيوم. ولكن الكتاب يشمل، أيضاً، فصلاً عما يمكن أن يكون عناصر نهضة جديدة في مصر، في مجالات الديمقراطية السياسية، والاقتصاد، والعدالة الاجتماعية، والتخلص من التبعية، إذا نجحنا في تبيد هذه الغيوم. جلال أمين، كاتب وناقد ومفكر مصري من مواليد ١٩٣٥. تخرج من كلية الحقوق جامعة القاهرة عام ١٩٥٥.

حصل على الماجستير والدكتوراه من جامعة لندن. شغل منصب أستاذ الاقتصاد بكلية الحقوق بجامعة عين شمس (١٩٦٥ - ١٩٧٤)، ومنصب أستاذ الاقتصاد بالجامعة الأميركية بالقاهرة من ١٩٧٩ وحتى ٢٠١١. فاز بجائزة سلطان العويس في مجال الدراسات الإنسانية والمستقبلية عام ٢٠٠٩. من مؤلفاته: «ماذا حدث للمصريين؟»، «عصر الجماهير الغفيرة»، «عصر التشهير بالعرب والمسلمين»، «خرافة التقدم والتأخر»، «مصر والمصريون في عهد مبارك»، «ماذا علمتني الحياة»، و«رحيق العمر».



الكتاب: ماذا حدث للثورة المصرية

الكاتب: جلال أمين

الناشر: دار الشروق، القاهرة

تاريخ النشر: ٢٠١٢

عدد الصفحات: ٣٣٦

بعد أقل من شهر من قيامها، أطاحت ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ بعهد من أسوأ ما مرّ على مصر من عهود، وهو عهد حسني مبارك الذي حكم مصر ما يقرب من ثلاثين عاماً، تدهور فيها الاقتصاد المصري، وأحوال المجتمع، ومركز مصر العربي والدولي.

أشاعت الثورة فرحاً شديداً في نفوس المصريين، بنجاحها في التخلص من رأس النظام والقضاء على فكرة توريث الحكم لابنه، وبرزت آمال قوية في أن يعقب هذا السقوط استئصال النظام من جذوره، ودخول مصر عهداً جديداً من النهضة والتقدم. ولكن سرعان